

# الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



(٦٩)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

## المجلد ٦٩

### الخبراء والليبراليون ودعاة الوحدة

٣٠ مايو ١٩٩٢ - ٢٣ يوليو ١٩٩٢

الجزء الأول

اعداد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: ٤ ش ٩ ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣



- \* البحث عن حل لمشكلة الا رهاب  
محمد الغنام  
٤ #٩٢/٠٦/١٠ الا هرام
- \* التاريخ والا غتيلات باسم الا سلام  
عبد العظيم رمضان  
٧ #٩٢/٠٦/٢٢ الوفد
- \* ثنائية الخوف والشجاعة .. السياسة الا منية والعنف  
نبيل عبد الفتاح  
٩ #٩٢/٠٦/٢٢ الوفد
- \* انهيار جسور الحوار بين الحركة الا سلامية والدولة  
نبيل عبد الفتاح  
١٢ #٩٢/٠٦/٢٦ الوفد
- \* ظاهرة هروب المعتقلين تؤدي الى شيوع اليأس والا حباط الا منى  
نبيل عبد الفتاح  
١٥ #٩٢/٠٦/٢٧ الوفد
- \* عندما قال الهضبي : الا رهاب ضد الا سلام  
عبد العظيم رمضان  
١٩ #٩٢/٠٦/٢٩ الوفد
- \* الا رهاب وصرخة مجتمع  
محمد شاكر  
٢١ #٩٢/٠٧/٠١ الا اخبار
- \* خطاب من الجماعة الا سلامية  
عبد العظيم رمضان  
٢٤ #٩٢/٠٧/٠٦ الوفد
- \* خريطة معقدة وثنافى يدعم التطرف  
وحيد عبد المجيد  
٢٦ #٩٢/٠٧/٠٩ العالم اليوم
- \* لماذا يتسع العنف السياسى رغم اتساع التعددية الحزبية  
اشرف الجداوى  
٢٨ #٩٢/٠٧/١٠ المصور
- \* ملاحظات حول التعددية التشريعية لمكافحة الا رهاب  
احمد جلال عز الدين  
٤٤ #٩٢/٠٧/١٢ الا هرام
- \* حلول عاجلة لمواجهة العنف الا جرامى والا رهاب  
على فهمى  
٤٦ #٩٢/٠٧/١٥ الا هالى
- \* الا رهاب والا من والثقافة  
محمد السيد السعيد  
٤٧ #٩٢/٠٧/١٧ الا هرام
- \* التداخل بين العنف الا جرامى والتداخل الدينى  
اسامة عجاج  
٥١ #٩٢/٠٧/١٧ الحوادث
- \* فلسفة الا رهاب فى اوراق حسن البنا  
على الدالى  
٥٤ #٩٢/٠٧/١٩ الجمهورية
- \* الا علام والخروج من نفق التطرف  
ضة عبد العليم  
٥٦ #٩٢/٠٧/٢٠ الا هرام الا قتصادى
- \* دور الحزب فى مواجهة الفتنة  
السيد عليوة  
٥٩ #٩٢/٠٧/٢١ الا هرام



- \*أصابع أجنبية تحرك أحداث التطرف فى مصر  
عماد الدين حسين  
العالم اليوم  
٦٢ #٩٢/٠٧/٢٥
- \*الارهابيون أجنحة الاخوان المسلمين ؟  
على الدالى  
الجمهورية  
٦٦ #٩٢/٠٧/٢٦
- \*جماعات العنف الا سلامى فى مصر  
هالة مصطفى  
الحياة  
٦٨ #٩٢/٠٧/٢٧
- \*بحث للدكتورة يؤكد أن غالبية الطلبة ترفض "الجماعة الا سلامية"  
محمد خليفة  
الجمهورية  
٧١ #٩٢/٠٧/٢٨
- \*التطور التنظيمى والحركى لمنظمات الجهاد  
هالة مصطفى  
الحياة  
٧٤ #٩٢/٠٧/٢٨
- \*تكفير النظام السياسى لتنبيه الديمقراطية والعلمانية  
هالة مصطفى  
الحياة  
٧٨ #٩٢/٠٧/٢٩
- \*البحث عن تفسير غير اقتصادى للتطرف  
اشرف راضى  
العالم اليوم  
٨١ #٩٢/٠٨/٠١
- \*قوى العنف السياسى فى مصر بين تغيير السلطة السياسية وتداولها  
ضياء رشوان  
الحياة  
٨٣ #٩٢/٠٨/٠٢
- \*التطرف فى العالم العربى ظهر عقب هزيمة ٦٧  
سعيداللاوندى  
الا هرام  
٨٧ #٩٢/٠٨/٠٣
- \*هايد بارك: ثالوث التطرف .. وحزام الفقر  
رجب البنا  
الا هرام  
٩١ #٩٢/٠٨/٠٣
- \*الارهاب فى النقابات المهنية ؟  
على الدالى  
الجمهورية  
١٠٣ #٩٢/٠٨/٠٩
- \*العنف الا سلامى فى مصر وصلته بالوافد والموروث  
ضياء رشوان  
الحياة  
١٠٦ #٩٢/٠٨/١٨
- \*التطرف ابن شرعى لبلزمة الاقتصادية  
عماد الدين حسين  
العالم اليوم  
١٠٩ #٩٢/٠٨/١٩
- \*العملاق .. والا قزام  
على الدالى  
الجمهورية  
١١٢ #٩٢/٠٨/٠٩
- \*جذور الارهاب  
على الدالى  
الجمهورية  
١١٤ #٩٢/٠٨/١٣
- \*الاسلاميون يفتقرون الى برنامج الاصلاح السياسى  
عادل عبد العليم  
الحياة  
١١٧ #٩٢/٠٨/١٥
- \*جبهة وطنية لمواجهة الارهاب  
على الدالى  
الجمهورية  
١١٩ #٩٢/٠٨/٢٠





١١٠	١٠٠ / ٠٨ / ١١	الوفد
١٢٣	#٩٢/٠٨/٢٧	*التصدى للتطرف يجب أن يتم عن طريق متخصصين الوفد
١٢٥	#٩٢/١٠/٠٢	*صوت لتلافى الكارثة حازم صاغية الحياة
١٢٦	#٩٢/١٠/٠٤	*نعم .. تصنيع خوميني مصرى؟؟ على الدالى الجمهورية
١٢٩	#٩٢/١٠/٠٨	*التيار السياسى الدينى يتسلل ويتوغل وينتشر ويهدد محمود الشربيني مصر الوفد
١٣٢	#٩٢/١٠/١٨	*التطرف فى مصر جنسية (صعيدية) السياسى
١٣٤	#٩٢/١١/٠٦	*اقتصاديات التطرف والعنف مجدى عبدالعظيم العالم اليوم
١٣٦	#٩٢/١١/٠٩	*وزراء الداخلية وامن الدولة عبد العظيم رمضان الوفد
١٣٨	#٩٢/١١/١١	*التطرف ظاهرة مرضية والعلاج بالردع والحوار معا سلمى قاسم جودة أخرساعة
١٤٧	#٩٢/١١/٢٣	*هل يميل المتطرفون الى السلطة؟ عادل حمودة روزاليوسف
١٥٢	#٩٢/١١/٣٠	*الإخوان بين عبدالناصر والسادات عادل حمودة روزاليوسف
١٥٨	#٩٢/١٢/٠١	*"المجلة" تسأل وزراء الداخلية السابقين عن الوضع المجلة الا منى فى مصر
١٦٠	#٩٢/١٢/٠٥	*جماعات الموت والعدالة المفقودة الا ذاعة والتليفزيون
١٦١	#٩٢/١٢/٠٧	*الشرطة فى مصر بين مصر الحديثة ومصر القديمة عبد العظيم رمضان الوفد
١٦٣	#٩٢/١٢/٠٧	*البحث عن الخوميني فى حداثق القبة عبد الله كمال روزاليوسف
١٦٧	#٩٢/٠٦/٠١	*واستتعت رغبته فى اذ سلام محمد شبل .. الا حرار
١٦٩	#٩٢/٠٦/٠١	*جذور أزمة العنف والتطرف الحالية عريف كامل الا حرار
١٧١	#٩٢/٠٦/٠٢	*السماح بالا حزاب الدينية لمعالجة التطرف والفتنة حنين كروم الوفد



١٧٣	#٩٢/٠٦/٠٦	الوفد	*يسا الى رمزى زقلمة
١٧٤	#٩٢/٠٦/١٣	الوفد	*الدين المعاملة رمزى زقلمة
١٧٥	#٩٢/٠٦/١٨	الوفد	*الديمقراطية اقصر الطرق للاستقرار سعيد عبد الخالق
١٧٧	#٩٢/٠٦/٢٤	الوفد	*رحلة كل يوم فؤاد فواز
١٧٨	#٩٢/٠٦/٢٤	الوفد	*الا رهاب .. وحوار الطرشان امير ابوالسعود
١٨٢	#٩٢/٠٦/٢٥	الوفد	*نبضات نعمان جمعة
١٨٤	#٩٢/٠٦/٢٥	الوفد	*قبل ان تتحول مصر الى لبنان اخرى جمال بدوى
١٨٧	#٩٢/٠٦/٢٦	الوفد	*الا رهاب .. سرطان فى جسد مصر عماد العبيدى
١٨٩	#٩٢/٠٦/٢٨	الوفد	*تباب الا رهاب عزت صقر
١٩٠	#٩٢/٠٦/٢٩	الوفد	*اللهم اجعل هذا البلد آمنا عبد الفتاح نصير
١٩١	#٩٢/٠٧/٠٦	الا حرار	*اللهم لا شماته .. احمد طلعت
١٩٢	#٩٢/٠٧/٠٨	الوفد	*العكر .. والا سلاميون محمد عصفور
١٩٣	#٩٢/٠٧/١٠	الوفد	*الا رهاب والتطرف .. مرة اخرى سعيد الجمل
١٩٥	#٩٢/٠٧/١٥	الوفد	*قبل تعديل التشريعات لمكافحة الا رهاب محمد رضا محرم
١٩٧	#٩٢/٠٧/١٦	الوفد	*فى الممنوع مجدى مهنا
١٩٨	#٩٢/٠٧/١٧	الوفد	*حرب على الفكر الا سلامى منذ عهد ناصر محمد عصفور
٢٠٠	#٩٢/٠٧/١٧	الوفد	*المصريون مدحت خفاجى
٢٠١	#٩٢/٠٧/١٨	الوفد	*ليس بالتشريع وحده نواجه الا رهاب جمال بدوى



٢٠٣	#٩٢/٠٧/٢٠	*٣ سمات لشخصيه العسكر وفهم آلا رهاب محمد عصفور الوفد
٢٠٤	#٩٢/٠٧/٢٠	*الآزمة الراهنة ليست ازمة ارهاب شريف كامل الآ حرار
٢٠٦	#٩٢/٠٧/٢١	*ليست ازمة ارهاب شريف كامل الوفد
٢٠٨	#٩٢/٠٧/٢١	*رحلة كل يوم فؤاد فواز الوفد
٢٠٩	#٩٢/٠٧/٢١	*تقنين العدوان والآنقلاب محمد عصفور الوفد
٢١٠	#٩٢/٠٧/٢٣	*نختلف ولا نختلف مع السيد الرئيس جمال بدوي الوفد
٢١٢	#٩٢/٠٧/٢٣	*يجب الغاء الوضع الشاذ احمد ابو الفتاح الوفد

---

نهاية الفهرس

---





المصدر : **الوقوف**



لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

# العلاقة بين الجماعات السياسية والفتنة

## قيود النظام الحزبي في مصر تحول دون

### استقطاب الطاقات السياسية والفكرية في المجتمع

استكملنا في المقالات السابقة العلاقة بين الدولة واجهزتها وانتاج الفتنة الطائفية او العنف ذي الاقنعة الدينية ونطرح في هذا المقال العلاقة بين الجماعات السياسية المصرية ، والفتنة ، محاولين اظهار طبيعة هذه العلاقة ، وظواهرها المختلفة في المجال الديني - الثقافي والسياسي .

**الفتنة  
الطائفية  
هل تعنى  
هزيمة الدولة  
في مصر؟**

الحلقة  
الأخيرة

تهميش القوى الأساسية  
يخلق فجوة تؤدي  
الى جاذبية الخطاب  
الراديكالى الدينى  
المعارض







ثالثا : الجماعات السياسية المصرية و «الفتنة» : السبلات التي تتحرك وراء السبلات :  
لذا نفرد مبحثا خاصا لتحليل العلاقة بين الجماعات السياسية السائدة على الساحة السياسية المصرية في علاقاتها بالصراعات الاجتماعية والثقافية ذوات الوجوه الدينية ؟

### بقلم : نبيل عبدالفتاح

والفجوات بينها ، والعلاقة مع الغرب ، والقوى الإقليمية ، وعلى رأسها إسرائيل .  
ورابع الأسباب يتمثل في أن مواقف الأحزاب من الفتنة ، وإعادة انتاجها في النظامين الاجتماعي والسياسي يكشف عن اعطاب النظام الحزبي الرسمي في مصر والضعف السياسي - الثقافي لأنواره ، وإدائه .

ان خصوصية تحليل العلاقات بين نظام انتاج «الفتنة» في المجتمع المصري وبين الجماعات السياسية المختلفة ، مرجعه أن النظام الحزبي - بقوده القانوني والسياسي - يمثل أحد العناصر التي تشغل وتعمل فيما وراء المشهد المرئي للصراعات السياسية - الاجتماعية ووجوهها الدينية . وقبل أن نخوض في تحليل علاقة الجماعات - كأوعية لقرارات فكرية وسياسية - سوف نتناول العوامل والعلاقات العامة الطابع بينها ، وبين الصراعات الدينية .

بادئ ذي بدء إن القيود الهيكلية - القانونية والسياسية والنظامية - للنظام الحزبي في مصر ، تحول دون قدرة المجتمع على أن يعيد تشكيل نواته السياسية - الاجتماعية والثقافية في قنوات شرعية ، تستطيع أن تستقطب الطاقة السياسية والفكرية للفتنات الاجتماعية المختلفة ، وتعيد توزيعها في إطار ، ومؤسسات معترف بها من الدولة وذلك في إطار

مجموعة من قواعد اللعبة السياسية المعروفة سلفا ، وبحيث تتبلور داخل هذه الجماعات ، الأحزاب ، المصالح ، والأفكار ، والرموز ، وطاقة العنف والصراع على نحو سلمي سواء فيما بين هذه الجماعات بعضها مع البعض الآخر ، أو في مواجهة القوى الاجتماعية - السياسية المسيطرة عند قمة النظام .

ان هذه القيود النظامية التي تحدد القوى السياسية المشروعة واللامشروعة ، وتحدد نوعية الممثلين ، والفاعلين على المسرح السياسي ، تؤدي إلى استبعاد قوى حقيقية ، بعيدة عن النظام ، فهو نظام يقوم بتحديد قواه ، وحدوده ، أي بدمج قوى ثم اختيارها قسرا ، وبطرد قوى أخرى خارجة عبر البليات وأدوات العنف الرمزي ،

والسياسي ، والقمعي .  
ان جدلية الجذب والاستقطاب - والاستبعاد والقسر ، أدت إلى تشويه البنية السياسية المصرية ، فمن ناحية ، صاغت هيكلها سياسيا مصابا بالاعتلال في تكوينه ، وقواعده ، وحدوده ، ويقوم على الانتقاء بين التيارات السياسية والفكرية ، وبحيث يبدو شكله الخارجي ، ومضمون عملياته السياسية كاريكاتوريا ومشوها . وقد انعكس ذلك على دور هذه الأحزاب - الجماعات ومدى فاعليتها ، وقدرتها على استقطاب فئات اجتماعية عديدة أدارت ظهرها للمجتمع السياسي ، والحزبي ، والسياسي عموما ، واعتبرت ان هذه اللعبة لا تمت لها بأية أواصر ، ولا ترى جدوى من التعامل معها من قريب أو بعيد ، بكل انعكاسات ذلك على مسألة نظم الشرعية السياسية - الثقافية في الدولة .

ومن ناحية أخرى أدت عمليات الاستبعاد ، والطرء من الساحة السياسية الرسمية لقوى سياسية ، وفكرية أصيلة - كالجماعات الإسلامية السياسية وعلى رأسها الإخوان ، والجهاد ، والجماعات القبطية التي تروم العمل على الساحة السياسية بهذه الصفة ، والماركسيون والليبراليون المستقلون ، والإشتراكيون الديمقراطيون - إلى خلق مزاج نفسي وسياسي ينزع إلى اليأس ، وفقدان الأمل في التغيير السياسي - الاجتماعي والثقافي في الاطرار الرسمية ، وهذه البيئة النفسية تولد مشاعر الإحباط ، وتولد العنف ، وتراكمه دونما مسارات سلمية تستوعبه ،

وهذا يدفع بعض القوى إلى الابتعاد عن السياسة وعملياتها ، مما يؤدي إلى جفاف الحيوية السياسية الرسمية ، واللامرئية ، وفي ذات الوقت يدفع القوى الراديكالية إلى خيارات مواجهة العنف الرمزي والقمعي للدولة ، بعنف مضاد يستهدف كسر هيبتها لدى أوسع الفئات الاجتماعية ، وإلى جحد شرعيتها كدولة ، وللصفوة الحاكمة التي تسيطر وتدير النظام السياسي . وغالبا ما لعب التيار الإسلامي الدور الأبرز في سياسة العنف المضاد القادم من القوى المحجوبة عن الشرعية في مواجهة الدولة ، والنظام السياسي ، والأحزاب السياسية الحكومية - وهذا العنف المضاد يأخذ شكله ، واقنعه ، وموارده الأيديولوجية ، والرمزية من المورد الديني ، وبنية المعيارية وهو مورد نزاع دوما إلى طرح شرعية بديلة ، وتقليدية ، ومحافظ في مواجهة أساطير ، و«شرعيات» ، ورموز «الدولة الحديثة» !! والنزوع إلى صياغة انساق مفارقة قائمة على بناء الكوادر في اطرار بنية حديدية .

وتمثل عمليات الصراع الاجتماعي - الديني عمليات التدريب ، والتعبئة ، والتخريض ، وفتح الباب أمام اتساع دائرة العنف الموجه ضد جهاز الدولة ،

لأنه اسباب عديدة تكمن وراء هذا الاختيار ، ومحاولة تحليل العلاقة الخاصة بين هذين المتغيرين ، وذلك على الرغم من أن بعض هذه الجماعات تمثل جزءا من النظام السياسي المصري . ويتندر بشرعيته القانونية .

أول هذه الأسباب ، هو الكشف عن الخطب الخفي لهذه الجماعات ، والذي قد يمثل في ذاته عاملا مساعدا في تسييده النظام الثقالي التقليدي الذي يعطي شرعية للموارد الفكرية ، والقيم التي تستند إليها الألقعة الدينية للصراعات بين المصريين .

والسبب الثاني ان هذه الجماعات السياسية ، عادة لا تملك سوى خطاب سياسي دفاعي ، أو اعتذاري في مواجهة حالة «الفتنة العنيفة» ، وذلك بانتحال المبررات ، والإعذار للفاعلين على مسرحها الاجتماعي - السياسي ، والثقافي ، ولكنها لا تقدم تحليلات عميقة لها ولا سبلها وأطرانها . أو على الأقل فتنها تبدو مستقلة عن أداء الأنوار المنوطة بها على الساحة السياسية - الثقافية .

والسبب الثالث يكمن في نظام الاحالة التبريري في تحديد عوامل الفتنة ومسبباتها إلى الدولة ، وسياسات النظام السياسي ، أي ان الفتنة تمثل أداة ، ومادة في المناظرات السياسية الكبرى مع النظام والصفوة السياسية - الاستراتيجية - الحاكمة ، وهي تمثل أحد عناصر نظام الاحالة إلى القضايا والاشكاليات الكبرى في المجتمع المصري ، وهي الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والنظام القانوني الاستثنائي ، وحرية الأحزاب ، وسيادة القانون ، وتوزيع الدخل القومي والعلاقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة .







و ضد كل العناصر والفئات الخارجة عن النظم المعيارى والاخلاقي الدينى وفقا لمعيار هذه الجماعات ، وفرض نظمها كلما تيسرت الامور في المناطق التي تتركز

فيها ، على هوامش المدن ، وفيها ، وفي بعض قرى المحافظات في الوجه القبلى - او البحرى - ومدنها في بعض المحافظات ، او الاوقات في حالة من المد والانسواء المرن . كلها عمليات تدريب وتعبئة وتجنيد للكوادر الفاعلة في هذه الجماعات . يستبعد البنية الرسمية - لهذه القوى يساهم في بلورتها لبيئاتها ، وتعبئة كوادرها ، وخطابها السياسى المرموز دينيا في مواجهة تهافت الخطاب الرسمى ، والخطابات الحزبية البائسة .

ان اخطر نتائج سياسية الطرد ، والاستبعاد العمدى لقوى اساسية على ساحة الفكر والعمل السياسى الوطنى ، تتمثل في انعكاساتها السلبية على قاعدة البناء الاجتماعى بفئاته وقواه الاجتماعية المختلفة - الفئات الوسطى الصغيرة ، والعمل ، والفلاحون - في ظل سوء اوضاعها الاقتصادية وطردا من ساحة الحراك الاجتماعى ، ودائرة الامل ، يتمثل في تراكم الغضب والياس لدى عناصرها الحركية ، وتزايد قوة وهمية نشاط الالة الايديولوجية الدينية التي تقايل الدولة ، والصفوة الحاكمة ، والنظم السياسى على نظم الرموز ، والاساطير السياسية . وتدخض شرعيتها في العمق ، وتجذب القوى الغاضبة من المورد البشرى لهذه الفئات المستبعدة سياسيا ، واجتماعيا . ان التهميش الاجتماعى - السياسى ، والثقافى لهذه الفئات ، مع التذبذب والانتقال الايديولوجى - والسياسى والرمزى للصفوة السياسية من نظم ايديولوجى لآخر طيلة تاريخ نظم يوليو ، والنظم الحالى . الامر الذى خلق فجوة مصداقية واسعة بين هذه الافكار الحديثة التي فشلت في التطبيق ، وهاجمتها الصفوة التي جاءت بها بعنف وقسوة . مما افقد القوى المهمشة ، والوسطى الصغيرة ايمانيتها بهذه النظم الايديولوجية ، وبرموزها - ناهيك عن ان هذه النظم ، واساطيرها ، وسياساتها لم تحقق وعودها لهذه الفئات . ان هذه البيئة المضطربة ، والساحة السياسية الضيقة ، وانهار مصداقية اجهزة الدولة الايديولوجية ، ونظم الكتابة الرسمى . والمعارض ، كل ذلك يؤدى الى جاذبية الخطاب الراديكالى الدينى المعارض ، والسرى وقدرته على استيعاب الغضب

واعادة توجيهه ، وتوزيعه في مسارات متعددة اجتماعيا وسياسيا . ولكن من خلال رموزه الدينية ، وعبر اكثر الحلقات ضعفا بالنسبة للدولة ، والصفوة المجرود شرعيتها ، وهى الحلقة المسماة

بالطائفية في الخطاب السائد . لانها حلقة يمكن من خلالها ، وعبرها شحذ كل طاقات الغضب الاجتماعى - السياسى في مسار دينى ، وحيث تتجلى عبرها كل جروح الشرعية السياسية للدولة والنظم ، فهى تعبئة ضد الآخر الدينى - ظل الغرب

والدنيويات ومثيله الدينى - حيث يمكن استئثاره فئات اجتماعية قريبة ،

ولامبالية ، تدعم هذه الجماعات ، وتوسع من دائرة الاضطرابات والصراعات ، وبما يشكل عبءا حقيقيا لجهاز الدولة الامنى ، والسياسى ، وتوصم الحالة المصرية كلها بوصف عدم الاستقرار ، بانعكاسات ذلك على صورة النظم وصفوته وهيبتهما السياسية ازاء الغرب حامى حماه ، وسنده . ان الآخر الدينى - كصورة للغرب بين الديار - هو رمز للمواجهات والمناظرات الكبرى بين الاسلام السياسى ، والغرب ، بين العجز عن مواجهته اقليميا وعلى صعيد النظم الدولى ، وبين امكانية منزلته وتحقيق الغلبة والانتصار الداخلى عليه ممثلا في مثيله الدينى . ان تحول الآخر الدينى الى صورة للغرب ، وعدم الفصل بين التغيرات في الديانة ، وبين الوطنية ، والهوية القومية للمصريين على اختلاف ديمقراطيتهم ، وهو أبرز نتائج تدهور صورة ، ومكانة الدولة القومية وانقارها للموحدات الجمعية ، والشاملة ، لكل المصريين ، او بالاحرى انهيارها الرمزى والاسطورى الخطير .

ان الطرد من الساحة السياسية

الرسمية للفئات الوسطى الصغيرة ، والعمل والفلاحين ادى - ويؤدى الى الدخول الى نظم الافكار الدينية ، والقبول بمعيارها الدينية - والايديولوجية في تقييم الظواهر ، وتوصيف المشكلات الاجتماعية ، وفي اتساع المساحة بين الدولة وقاعدة الهرم الاجتماعى ، وتبلور وعى اجتماعى مستلب في الخطاب القاريخى الرمزى باساطيره ، ووهامه ، وتظلماته للعالم والذات . وهو الامر الذى يؤدى الى تبلور نزعة للتعميم ووصم كل ما هو رسمى بعدم الشرعية الدينية ومد هذا النعت - الشرعى والاصولى الى فكرة الاحزاب السياسية على اسس قول شاع بان كل من تحزب خان ، ان استقالة الاحزاب السياسية عن الفعل الجماهيرى انسياسى ، وعن بلورة بدائل جادة ، وفعالة ، وحركة نشطة في الوسط الاجتماعى - السياسى ، ادى الى تزايد الفجوة بينها ، وبين البنية الحزبية ، وعزوفها عن الدخول الى دائرتها .

ان العلاقة بين البنية الحزبية المختلفة هيكلها ، وبين الفئمة تتمثل في امور عديدة

يمكن وصفها بانها عوامل مساعدة على اشتغالها ، وعلى عدم وادها .







المصدر : ..... **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... **١٠ يونيو ١٩٩٢**

# البحث عن حل لمشكلة الارهاب

د. محمد الغنام

دكتوراه في القانون الجنائي  
وعلم الاجرام

تسعى الدول التي تعاني من الارهاب الى البحث عن طريق للخلاص ، وتتطلع لايجاد حل لتلك المشكلة التي تترك أثراً مدمرة على حياة الجماعة واستقرارها . واستطيع القول - من خلال دراسة واستعراض الظاهرة الارهابية في العديد من الدول - ان حل تلك المشكلة يمكن ان يتأتى من خلال عدة طرق :

اولاً : ان يتوصل الارهابيون الى حل المشكلة على طريقته الخاصة ، أي من خلال نجاحهم في تحقيق اهدافهم ، وبالتالي تخليهم عن العنف الذي لم يعد ضرورياً .

والواقع ان حل مشكلة الارهاب بهذه الطريقة يصعب ان يتحقق . فالارهاب لا يستطيع ان ينتصر إلا اذا نجح في التحول الى ثورة شعبية عامة ، ومن الصعب عملياً ان تتوافر الظروف اللازمة التي يمكن في ظلها ان يتحول الارهاب الى ثورة شعبية

وعليه فإن حل مشكلة الارهاب من خلال انتصار الارهابيين يبدو فرضاً بعيد التحقيق .

ثانياً : ان يهزم الارهابيون فيتحولوا عن العمل المسلح دون ان يبلغوا اهدافهم ، وهذا الفرض وان كان اكثر احتمالاً من سابقه إلا انه يبدو - مثله - صعب التحقيق على الصعيد العملي : اذ يستلزم حل مشكلة الارهاب - على هذا النحو - ان يلقي

الارهابيون هزيمة كاملة على الصعيد العسكري والفكري .

ثالثاً : ان تتمكن الدولة من مطاردة الارهابيين ، وحصر الارهاب في مناطق حدود الدولة وذلك من خلال عمل عسكري مكثف ، ويمكن ان نجد امثلة لدول لجأت الى هذا الحل في امريكا الجنوبية حيث تسمح الطبيعة الجغرافية لتلك البلاد ، واتخاذ الارهاب فيها شكل حرب العصابات بذلك .

وان كان مثل هذا الحل لا يكفل التخلص من الارهاب ، وانما ازاحته من داخل البلاد إلى أطرافها وحدودها ، كما ان هذا الحل العسكري ، لايعنى نهاية الارهاب ، إذ ان بعض الارهابيين سوف يلجأون إلى البلدان الأخرى ويستمر من هناك في القيام بعمليات ارهابية ضد مصالح الدولة الخصم وضد ممثليها ومبعوثيها الدبلوماسيين انتظاراً للفرصة المناسبة للعودة الى القيام بالعمليات الارهابية داخل الدولة الخصم نفسها .







المصدر : ..... **الأمم المتحدة**

١٠ يونيو ١٩٩٢

التاريخ : ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يجب ان اقرر ايضا ان الحديث عن حل مشكلة الارهاب لايعنى بحال القضاء على الارهاب قضاء مبرما وبصورة كاملة بحيث لايبقى له من اثر ، اذ ان مثل هذا القول لايعود ان يكون فرضا نظريا بحتا او اسلا مخرقا في التقاؤل . ولكنني اعنى بحل مشكلة الارهاب تحجيم وتقليل الخطر الارهابي في حدود دنيا لايشكل معها تهديدا لحياة الجماعة واستقرارها .

واذا كان الحل السياسي يخضع لظروف واعتبارات سياسية معينة . واذا كان الحل التربوي يتطلب امكانيات مادية ومهارات فنية ولايعطي نتائج - غير المضمونة - الا على المدى الطويل . فان الحل القانوني يبدو ايسر تلك الحلول ونتائجه طيبة ولكن الامر الغريب هو انه رغم اسراف المشرع المصري في اصدار التشريعات وتعديلها ، بل واستخدامه احيانا التشريع في غير الغرض المخصص له وذلك باتخاذ اداة لتهدة للرأى العام او كرد فعل لحادثة بعينها . الا ان المشرع يحجم عن اصدار التشريعات الضرورية واللازمة وفي مقدمتها قانون مكافحة الارهاب مكثفيا في مواجهته للارهاب بقتون الطوارئ وهو القانون الذى لم تكن مكافحة جرائم الارهاب محل اعتبار عند اصداره وبالتالي فان هذا القانون اذ اصدره المشرع لخير مكافحة الارهاب فانه جاء خاليا من القواعد اللازمة والمناسبة

ولكن - ومع ذلك - فان الاداة التشريعية لا تقوى بمفردها على ايجاد حل كامل لمشكلة الارهاب . اذ سوف يبقى دائما ارهابيون لم تستطع يد العدالة ان تحصل اليهم ، او هؤلاء الذين بالرغم من توصل العدالة اليهم وادانتهم فانهم يصرون على اختيارهم لطريق العمل الارهابي سواء من داخل السجن ( من خلال توجيه وتخطيط العمليات الارهابية ) او بعد خروجهم من السجن .

سلسلأ : يقدم لنا علم التربية طريقا آخر للخلاص من الارهاب ، فمن خلال تكاتف القوى السياسية ووسائل الاعلام والنقابات المهنية ورجال الدين والجامعات والمدارس وكل المؤسسات الوطنية على تأكيد معانى الديمقراطية الاسلامية ، ورفض العنف ، وغرس تلك القيم والمفاهيم في نفوس الناشء والشباب فإنه يمكن تجنب وقوع عدد كبير من الشباب في براثن الارهاب .

ومع ذلك يبقى واضحا ان مثل هذا الطريق للخلاص من الارهاب هو طريق طويل جدا يكتنفه العديد من الصعوبات البالغة ، ولايعطي نتائج إلا على المدى الطويل وبصورة تدريجية .

اذا استبعدنا الحلين الاول والثاني حيث يمثلان حالتين خاصتين استثنائيتين ، واذا استبعدنا بالمثل الحل الثالث حيث لا يصلح تطبيقه إلا في بلاد معينة وفي ظل ظروف خاصة ولا يتجاوز اثره تغيير مكان الصراع ، فإنه يبقى لنا ان نبحث عن حل مشكلة الارهاب في نطاق الحلول الثلاثة الاخيرة المتبقية .

ونستطيع ان نقرر - في هذا الخصوص - ان ايا من تلك الحلول لا يكفي بمفرده لعلاج مشكلة الارهاب ، اذ لا تقوى وسيلة واحدة على تقديم حل مرضى لمشكلة يمثل تعقد وتشعب مشكلة الارهاب .

وعليه يصبح من الضروري ان تجتمع عدة وسائل ، وان تتضافر الكثير من الجهود لحل تلك المشكلة ، فحل مشكلة الارهاب لا بد ان يكون متعدد الجوانب بحيث يشمل الحل السياسي ، والمواجهة القانونية ، والحل القائم على اسس علم التربية .

رابعا : يمكن الخلاص من الارهاب عن طريق التوصل الى حل سياسي يتضمن قبول بعض المطالب الاساسية والعدالة لجماعات وطوائف معينة من الشعب ، وهو ما يؤدي الى إزالة اسباب الخلاف الذى نشأ عنه الارهاب . ونزع الفتيل الذى اشعل نار الثورة والعصيان . كما ان اتاحة فرصة حقيقية للتعبير والتغيير السياسي بطريقة سلمية ومن خلال القنوات الشرعية من شأنه ان يشجع الكثيرين على نبذ خيار العمل المسلح .

وقد حقق هذا الحل نجاحا في حالات معينة ، إلا ان هذا النجاح الذى تحقق في بعض الحالات يجب الا يجعلنا نفعل عن ان هذا الحل السياسي لم يلق إلا نجاحا محدودا في حالات أخرى كثيرة ، وذلك بالنظر إلى انه يوجد دائما بين الارهابيين من يرفضون قبول أى حل وسط ، ويصررون على تحقيق اهدافهم كاملة .

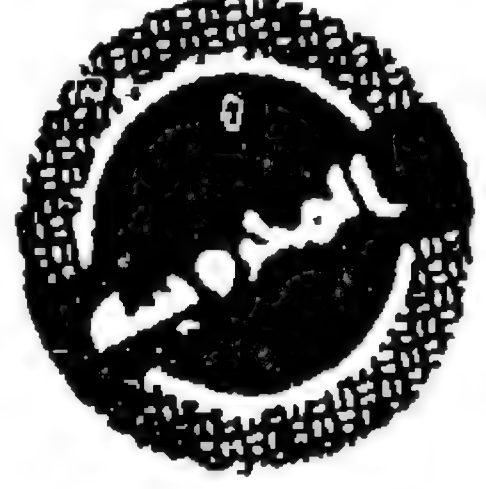
ومع ذلك يبقى لمثل هذا انحل السياسي فضل التخفيف من حدة العمل الارهابي وحصره في نطاق ضيق وتقليص التأييد الشعبي للارهابيين .

خامسا : تلجأ كثير من الدول الى مراجعة الارهاب من خلال القواعد القانونية وذلك باعتبار ان الاعمال الارهابية تمثل جرائم خطيرة يجب مراجعتها من خلال القانون الجنائي .

ولقد حققت المواجهة التشريعية للارهاب نجاحا ملحوظا واسهمت بصورة اساسية في التصدي للارهاب . ولعل اوضح الامثلة على ذلك ماحدث في ايطاليا حيث لعبت الاداة التشريعية دورا حاسما في التصدي والقضاء على الموجة الارهابية العاتية التى شهدتها ايطاليا منذ اواخر الستينات .







المصدر : ..... **الأمم المتحدة**

التاريخ : ..... ١٠ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والاعلامية

كذلك فإن قانون السجون ولائحته التنفيذية نتيجة لعدم معرفته بالجريمة الارهابية لا يخص المحكوم عليهم في جرائم الارهاب بمعاملة عقابية خاصة في مؤسسات عقابية منفصلة حيث يمكن ان يؤذى اختلاط المذنبين في جرائم الارهاب بالمحكوم عليهم في الجرائم العادية الى حدوث نوع من تبادل الخبرات الاجرامية .

ثم ان المحكوم عليهم في جرائم الارهاب يحتاجون معاملة عقابية خاصة تختلف تعاملا عن تلك المقررة للمجرمين العاديين الذين لا تتعدى دوافعهم الحصول على العائد المتحصل من الجريمة ، وهو ما يتطلب ان يتضمن قانون السجون تقرير قواعد قانونية خاصة بالمحكوم عليهم في جرائم الارهاب تضمن تقرير برامج متخصصة لمعاملتهم عقابيا ، وتشجعهم على التعاون مع تلك البرامج وتكفل الافراج عنهم متى زالت خطورتهم الاجرامية التي ترتبط - في شقها الاكبر - بارتكابهم العنف وسيلة للعمل السياسي .

ان المواجهة التشريعية لظاهرة الارهاب من خلال قانون متخصص اصبحت ضرورة لا تحتمل التأخير . اذ يتيح هذا القانون - من ناحية - الفرصة لوقف العمل بقانون الطوارئ كما يكفل - من ناحية اخرى - مواجهة تشريعية مناسبة ومبنية على اسس علمية وعملية لظاهرة من اخطر الظواهر التي تهدد مجتمعنا .

لنجاح مكافحة الارهاب وفقا لاحكامه . ويؤكد الحاجة لتشريع متخصص لمواجهة جرائم الارهاب ملاهبت اليه الدول التي عرفت تلك الظاهرة مثل ايطاليا واسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة . من اصدار تشريعات خاصة لمكافحة الارهاب . وما لبثت تطبيق تلك التشريعات من جدواها وفعاليتها في مكافحة الارهاب .

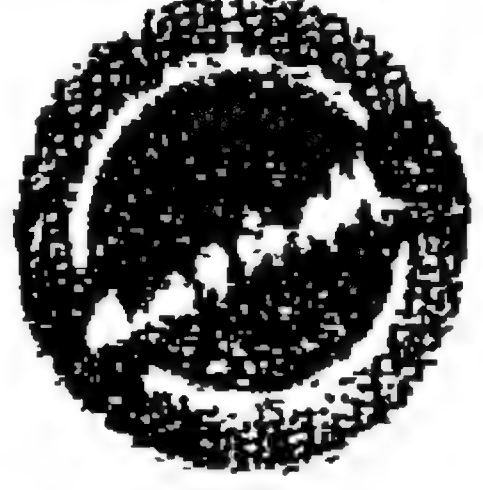
ويؤكد تلك الحاجة ايضا جوانب القصور في تشريعاتنا وعدم قدرتها على مواجهة تطورات الجريمة الارهابية . فنصوص التجريم والعقاب لا تفرق بين الجريمة العادية والجرائم الارهابية ، فهي لا تدخل الارهاب كعنصر او ظرف مشدد يمكن به التفرقة بين الجريمة الارهابية وسواها من انواع الجرائم ، ولا يقتصر اثر عدم التمييز بين جرائم الارهاب والجرائم العادية على عدم تفريد العقاب تشريعا لكل من النوعين بل انه

يحول ايضا دون اتباع السياسة التشريعية الحديثة التي تعتمد - بدرجة كبيرة - في مواجهة الجريمة الارهابية على تشريعات التوبة التي تشجع الارهابيين على التخلي عن العمل المسلح دون ان تفرض عليهم بالضرورة التعاون مع الدولة ولكن تترك ذلك لاختيارهم في مقابل اعفاء او تخفيف متدرج للعقاب يتناسب مع موقف التائب واثار التوبة ونتائجها وتوقيتها .

ولا يقتصر قصور التشريع المصري في مواجهة الجريمة الارهابية على قانون العقوبات بل ان قانون الاجراءات الجنائية جاء متضمنا القواعد التي تلزمها السلطات عند وقوع الجريمة دون اختصاص الجرائم الارهابية بقواعد اجرائية مغايرة لتلك المقررة بالنسبة للجرائم العادية وهو امر كانت توجب طبيعة الجريمة الارهابية ومدى خطورتها وتهديدها للمصالح الاجتماعية .







المصدر : الوقف

للنشر والخدمة من الصدقية والخدمة : التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

## التاريخ والأغتيالات باسم الاسلام (٢) كان محمود عبد اللطيف أول من تقدم إلى المشقة !

بعد عرضنا لقصة عبد المجيد حسن ، قاتل النقراشي باشا ، نعرض لقضية محمود عبد اللطيف الذي قام بمحاولة لاغتيال عبدالناصر في ميدان المنشية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، وقد حكم عليه أيضا بالإعدام ونفذ فيه .

وتتشابه قصة محمود عبد اللطيف مع قصة عبد المجيد حسن في أن القيادة السياسية للاخوان لم تكن موافقة على الاغتيال . فقد رأينا في مقالنا السابق كيف أصدر المرحوم الشيخ حسن البنا بيانا يبرأ فيه من الجريمة ومن مرتكبيها . وكان هذا البيان من أسباب اعتراف عبد المجيد حسن بكل شيء . وقد حدث نفس الشيء في محاولة اغتيال جمال عبدالناصر ، فلم يكن المستشار حسن الهضيبي المرشد العام للجماعة موافقا على الاغتيال ، وهذا ما أكدته المحكمة ، فقد أبدى استنكاره للأرهاب قائلًا : «أنا لا أقر الإرهاب كوسيلة لأي شيء ... وأنا قلت كده : قلت إن الإرهاب ضار بالجماعة وضار بالاسلام ، وضار بمصر . وحذرت أكثر من مرة ، ونشرت هذا الرأي بين الاخوان» .

وقد اعترف يوسف طلعت ، رئيس التنظيم السري ، بذلك فقال إنه عندما حمل إلى الهضيبي الخطة قال له : «اسمع يا فلان ، أنا نفسي تجزّع من حكاية الاغتيالات . دي عملية تسيء لسمعته وسمعة الجماعة ...» .

على أن اعتراض القيادة السياسية على الاغتيال لم يصل إلى محمود عبد اللطيف ، الذي تلقى الأمر باغتيال عبدالناصر من التنظيم السري . كما لم يصل إليه أيضا كلام المرشد العام بأن الإرهاب ضار بالاسلام وضار بالجماعة . فقد ذكر هندأوى دوير أنه قبل الحادث بحوالى خمسة عشر يوما أو أكثر قليلا ، «جاءني ابراهيم الطيب ، وقال لي أن النظام قرر أن يعتدى أولا على الرئيس جمال عبدالناصر ، وبعد ذلك يتخلص - بتحديد اللفظ - من الضباط الاحرار بأى صورة ، سواء بالاعتقال أو الخطف أو بالقتل» . فقلت له : «هل حققت المسائل اسلاميا ؟ فقال لي : ايوه» .

وقد كان بناء على ذلك ان عهد هندأوى دوير إلى محمود عبد اللطيف باغتيال عبدالناصر ، كما طلب إليه أيضا دراسة بيت أنور السادات لقتله كذلك . وعندما سأل المدعى محمود عبد اللطيف : «ليه كنت علوز تقتل الرئيس جمال عبدالناصر والقائم مقام أنور السادات ؟ هم دول مش مسلمين ؟ - اجاب : «مسلمين ، ولكن فهمونا أنهم خارجين عن الاسلام !» وهنا سألته المحكمة : «مين اللي فهمك ؟ فاجاب : «هندأوى دوير» ، وسألته المحكمة : «القرآن مش بيقول ان القتل حرام ؟ ورد المختم : ايوه ! ثم قال :

«صحيح أنا اقدمت على العمل ده ، وقيل ما اقدم عليه ما كنتش شاعر بأى حاجة ، كانت حاجة طبيعية ! ولكن بعد ان اقدمت عليه شعرت بالندم ، وشعرت بأنى خاطيء ، لأنه كان خلاف الاسلام في الفهم اللي فهمته علشان قتل المسلم» ، على هذا النحو أدرك محمود عبد اللطيف خطاه في حق الاسلام ، ولكن بعد فوات الاوان ، وبعد ان قام بمحاولة الاغتيال ، وحكم عليه بالإعدام شنقا . وكان أول من تقدم إلى المشقة وهو يتلو آيات القرآن الكريم !





المصدر : الوقف

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والإعلامية

وبهذا هنا ان نبين دور هنداوى دوير في إثبات التهمة على محمود عبداللطيف ، فقد نفى قيامه بالتأثير عليه ، وقال إنه «أى محمود عبداللطيف» كان «متحمسا» لارتكاب الجريمة ! وأنه هو الذى اقترح عليه السفر الى الاسكندرية ليقوم بهذه المهمة ، وكان الاصل ان يرتكب الحادث في القاهرة . واستدل بذلك على ان محمود عبداللطيف كان «صاحب تفكير مستقل استقلالاً كاملاً ، ولا سيما وأنا أعلم انه صاحب شخصية ، ولا يتأثر بسرعة . وأنا بهذا لا أريد اتهامه ، وإنما هذه هي الحقيقة ، فهو شخص صاحب تفكير مستقل ، ويحفظ جزءاً كبيراً من القرآن ، وكان متحمساً بالذات لهذا العمل ، وأكبر دليل على هذا انه هو الذى اقترح على السفر الى الاسكندرية .»

وقد اعترض محمود عبداللطيف على كلام هنداوى دوير قائلاً : «إنه (هنداوى) الرئيس بتاعى ، ولو أراد عدم ذهلي الى الاسكندرية ما كنتش أقدر اعصى له الامر . علشان هو رئيس . فالحكاية مش حكاية تحمس .»

وهنا سأل الدفاع هنداوى دوير عما اذا كان يمكن لمحمود عبداللطيف ، بوصفه عضواً في النظام السرى ، ان يخالف الامر الذى صدر اليه ؟ وقد رد هنداوى دوير قائلاً :

«كان ممكن يا فندم . ودليل على هذا ، وهو صادق ولو سالتموه خيقول لكم : إننى قلت له : «فكر وشوف اذا كنت توافق على الفكرة اولا . واقعد فكر ثلاث أيام وانت حر في هذا ولك مطلق الحرية . ومن حقا ان تقول لا ، ولا ضير عليك في هذا . ومع ذلك جاعنى وقال لى : «أنا مطمئن لآى عمل يصدر الى . وكان من الممكن ان يخالف ، وان يرفض هذا الطلب .»

على ان الدفاع حين سألته قائلاً :

«في حالة رفضه ، هل كان سيستمر عضواً في الجهاز السرى ؟

اجاب هنداوى : «ما افكرش ! المعقول ان ينحى من الجهاز السرى . ويظل عضواً في الاخوان» كذلك ادان ابراهيم الطيب ، وهو رئيس هنداوى دوير ، محمود عبداللطيف ايضاً ، على اساس انه ارتكب محاولة الاغتيال مختاراً ! فعندما سألته الدفاع : ما هو عقاب محمود عبداللطيف بوصفك رجلاً قانونياً ؟ اجاب : «هو فاعل اصيل» ! وعندما سألته مرة اخرى عما اذا كان من شأن الاجهزة السرية ان يحتفظ صغارها بآراءهم كما يحددها القانون ؟ اجاب :

«الذى أعلمه في هذا ان اى فرد لا يقوم بعمل ما الا اذا كان متحمساً له ، وعارفاً بتفاصيله ، ومقدراً لنتائجه :

وعندما سئل : «هل استغل في ذلك ؟ (كان محمود عبداللطيف سمكياً في اميلبة . راسياً في الابتدائية) .

اجاب لا يا فندم ! استغل في ذلك تشجيعه بالعمل الذى سيقوم به !

ولكن عندما سألته الدفاع : هل كنت تقدم على ما اقدم عليه ؟

اجاب ابراهيم الطيب قائلاً : لا !

على كل حال فلم يكن محمود عبداللطيف وحده هو الذى دفع الثمن . بل دفعه ايضاً محرضوه . لقد حكم عليهم جميعاً بالاعدام ، وكان التنفيذ في جلسة واحدة بمعدل رأس كل نصف ساعة ! وقد أضللت اليهم المحكمة عبدالقادر عودة ومحمد فرغلى رغم بعدهما عن التحريض على القتل .

(يتبع)

د . عبدالمعظيم رمضان







المصدر : ..... المعرفة ..... ٢٠٠٠

التاريخ : ..... ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثمة نقص يعبرى الادبيات السياسية، والقانونية يتمثل في ندرة الدراسات العلمية عن السياسة الأمنية، ومفاهيمها، والقيم والمصالح السياسية والاجتماعية التي تدافع عنها، وتضفي الحماية عليها. بل ان الحقل الأمني، يبدو غامضا ومكثلا بالاساطير، والاسرار، والخوف والمبالغة.

ثنائية الخوف والشجاعة... السياسة الأمنية والعنف (٥)

# وراء ترزايد حوادث العنف الديني والطائفي فيلاب الوعي التاريخي لأهمية دور الأتلية







من الأمور المهمة أن العنف جزء لا يتجزأ من الوجود الإنساني والاندماج إذا قلنا أنه الحقبة الأكثر إلحاحاً على الضمير الفردي أو الجماعي تاريخياً لأن بواعث ومصادر العنف متعددة ومختلفة. نفسية واجتماعية وثقافية وقومية وعرقية... وقد ارتبط غالب العنف بالصراع على السلطة والثروة ونزعة الموارد، وعملية تخصيصها وتوزيعها اجتماعياً بين القوى والفئات الاجتماعية المختلفة. الحقبة الإنسانية والاجتماعية تندفع فيها اتجاهات المسألة والعنف والنزاع لا يتباطأ ذلك كما أشرنا بالصراع حول المصالح والأفكار والقيم والرؤى والتمسك بل أن العنف هو أبرز عناصر الحياة اليومية الراهنة ليس في العلاقات بين الأفراد والفئات الاجتماعية فقط حول القضايا الخفية وإنما أصبح جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية في عالمنا، فليقاعات التغيير التقني والمعلوماتي والسلوكي تزداد سرعة وتوتراً وعنفاً عن ذي قبل في الدول المتطورة في الشمال، في حين أن أوضاع الدول الأقل تطوراً تزداد فيها معدلات التدهور ونفاقم دوائر المؤسسات الإنسانية والصراعات العرقية والدينية واللغوية والثقافية على نحو

يجعل من العنف جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية في الدول الأقل تطوراً. واحد مصادر العنف وعدم الاستقرار يأتي من جانب القوى الراديكالية التي تريد التغيير الجذري لسلطة الدولة، والهيمنة السياسية الحاكمة.

ولاشك أن المعارضات الراديكالية ذات الوجه والغطاءات الدينية تبدو أكثر المعارضات السياسية خطورة في مصر والعالم العربي، فمنذ عقود عديدة. تزايدت موجة العنف ذات الوجوه الدينية خلال العقود الثلاثة الأخيرة وتتلهم هذه الموجة مع تزايد حدة المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية وتأخذ منحى طائفيًا في ذات الوقت تمتد إلى رموز النظام السياسي، والتواثر الأمنية لأجهزة الشرطة.

والواقع أن هناك عوامل عديدة تقف فيما وراء العنف الديني، والطائفي، في مصر أشرنا إليها في دراسات عديدة ولحق الجديد في مشهد العنف المفتوح هو أشكاليات وظواهر من نوع جديد تمثل في تآكل الموجهات الجماعية والرموز والأساطير الجماعية الموحدة للمصريين فضلاً عن استئصال الدولة الحديثة ومبدأ المواطنة في تناقضه مع رؤية الآخر الحديث في البنية الإدراكية، الجماعية السائدة، وفي النص الديني - الفقهي وغلب الوعي التاريخي

بدور الآخر في الأقلية في إطار الرسائل التاريخية القومي لمصر، واشكالية العلاقة مع الغرب وتحويلها إلى مجال العلاقة مع الاغيار الدينيين في مصر. واشكالية نشوء الولاءات الفرعية في المجتمع سواء حول المكان أو الأفكار أو القيم... الخ واشكالية النص الديني في علاقته بالواقع المتغير.

أن العنف الديني والطائفي أيا كانت بواعثه، ومحركه وديناميته الداخلية وتفاعلاته مع البيئة المحيطة والبيئة الخاصة وتشابكاته على المستوى القومي للمجتمع المصري. كلها أمور تتطلب تحليلاً من نمط خاص يختلف عما درج عليه الفكر السائد الذي يعيد إنتاج التفسيرات والتحليلات الرائجة والتي لم تؤد إلى نتائج مقبولة. وإنما تسودها نزعة إلى الاحالة لنظام القرارات العالمية الشمولية للطواهر

والأزمات والتي ننتقي فيه الملامح الخفية لهذه العوامل في إطار الشقاكات والنزاعات الدينية، أو الاجتماعية ذات الوجه الديني. ومثل هذا التحليل للفتنة الطائفية قمنا به في غير هذا الموضوع، ونركز في هذه الدراسة على تحليل العنف وتوظيفاته لدى الحركة الإسلامية الراديكالية تجاه الدولة والبيئة ومراميه النفسية والسياسية. وذلك على النحو التالي:

١ - العنف ذو الوجوه الدينية في مواجهة الدولة البواعث والأهداف

٢ - قاشة أعمال العنف في المنظور الإسلامي الراديكالي

أشرنا في القسم الأول من الدراسة إلى سياسة الإفراط في العنف من جانب مؤسسة الأمن الرسمية وبنائجها

المنتملة في فقدان العنف الرسمي لوظائفه المنعوية والردعية وأهدافه في السند من الجرائم السياسية والجنائية أو في منع تفاقم المكونات المشكلة للمواقف العنيفة والاضعجة في إطار جغرافيا العنف في المجتمع المصري والتي أبرزها سقوط حدود الإيهام الحقبى سواء تحتل في العقوبة أو السجن كمؤسسة عقابية بضوابطه وقوده على الحريات أو في أن الأحكام بالإناء المادي أو المعنوي - في حالة التعذيب بصنوفه المختلفة - يتلاشى في حالة تزايد، ويتبدد الهدف من ورائه سواء في الحصول على المعلومات أو تعمد الإيذاء بمعصومية الكيان الفيزيقي والمعنوي للفرد وهي معصومية تنص عليها الأديان والقوانين الحديثة ولاشك لدينا في أن هذه السياسة شكلت أحد العوامل الأساسية في تحريك معدلات العنف في الحقل الديني والطائفي لأن الإيذاء الشديد والعنف أزاء جماعات الجائحين والخارجين على القانون والبؤر الإجرامية قد يساهم في الحد من الجريمة في حدود معينة - بصرف النظر عن مشيوعية ذلك من وجهة نظر القاسون أو حقوق المتهم المنصوص عليها في إطار قواعد الحد الأدنى للمعاملة العقابية أو دور وظيفة العقوبة التأهيلي في المدارس العقابية الحديثة - ولكن مثل هذا الفوطية، للعنف الرسمي لا يؤدي إلى تخفيض معدلات العنف السياسي والاجتماعي والاقتصادي. لأنه لا يعالج مصادره الهيكلية في البنى الأساسية للمجتمع والسياق، ومن ثم







(ج) ان العنف الرسمي يبلور العدو امام الجماعة الامر الذي يسهل معه تعبئة الكادر التنظيمي، وتنشيط التفكير الجماعي، وفي ابتداء اساليب المواجهة المضادة، وتدريب الكادر وتنشيط عمليات الجذب او خلق البيئة الملائمة له خاصة وان غالب

اعضاء هذه الجماعات - انطلاقا من القضايا التي قدمت للنيابة والقضاء - من ابناء المدارس الحديثة ولم يتلقوا تعليما دينيا، وانما تعليم مدني حديثا ومن ثم فهم اقدر في مجال الممارسة الميدانية والتنظيمية الى ابتداء اساليب تنظيمية وحركية حديثة ومحكمة البناء والامن الداخلي وهو ما يتجلى في بنية التنظيم العنقودي التي اتسم بها البناء التنظيمي للجهاد.

(د) يلعب العنف الرسمي المنظم دورا سيكولوجيا ودينيا امام عضو الجماعة في تبرير العنف المضاد الذي يكتسب بارادية دينية واحكام فقهية تجعل منه عملا شرعيا وجهاديا في مواجهة رموز الدولة التي لاتحكم بما انزل الله بكل مرتبات ذلك الدينية.

(هـ) العنف الرسمي المفرط يقدم للجماعة حالة تمكثها من ان تظهر المناضلين تحت راية القرآن وكانهم مضطهدون وضحايا الدولة الامر الذي يخلق مساحة من التعاطف بين البيئة التي تحتضن داخلها الجماعات وخاصة في مدن الاقاليم الريفية وقراها في الصعيد تحديدا وايضا على هوامش القاهرة في مناطق السكن العشوائي المنتشرة سرطانيا على خريطة العاصمة.

مما سبق يتضح لنا ان الجماعات الاسلامية الراديكالية تقوم بتوظيف رمزي ونفسي وتنظيمي للعنف الرسمي والياته سواء في التعبئة او التدريب او التنظيم وذلك على نحو يخدم اهدافها ويتفاوت هذا الاستخدام من مرحلة لآخرى في تطور الجماعة وتطور الظواهر الدينية الراديكالية في تفاعلها مع ظواهر الاحتلالات الاجتماعية والسياسية في مصر. وفي المناطق التي تنشط فيها هذه الحركات، وخاصة تلك التي تتميز بوجود المصريين الاقباط، وهو ما سوف نشير اليه فيما بعد.

يغدو التعامل مع الظواهر العنيفة خارجيا محضا، ولا يؤدي الى النتائج المتوخاة منه.

١ - توظيف الجماعات الدينية للعنف الرسمي.

ان ممارسة العنف الرسمي اللفظي يؤدي الى تحقيق عدة وظائف لدى الجماعة السياسية المحجوبة عن الشرعية.

### بقلم : نبيل عبدالفتاح

(١) يخلق في مخيلة وعقيدة التنظيم واعضائه حالة تجهيدية لخطابها المضاد حول الدولة، والسلطة السياسية، والصفوة الحاكمة في سلوكها. اي خلق حالة من التطابق

بين خطاب الجماعة النقدي والهجائي للدولة والصفوة وبين سلوك الدولة وسياساتها الامنية وحالة التطبيق - وهي حالة قياس تضفي مصداقية على عقيدة الجماعة السياسية. فاذا كان الخطاب دينيا ويجدد مؤسسات الدولة الوضعية وينعتها بالاشرعية الدينية فان حالة تطابق الخطاب مع سلوك الدولة ومؤسساتها وقياداتها يمثل اهمية كبيرة وتسعى الجماعة

السياسية الدينية الى خلقه خلقا او تستفيد من حالة خروجها على الشرعية الرسمية لتأكيد

(ب) ان التطابق بين خطاب الجماعة النقدي للدولة ومؤسساتها يعطي مصداقية لهذا الخطاب وسط مؤيديه. وكوارده وفي ذات المستوى يدفع الجماعة نحو مزيد من التماسك الداخلي. في مواجهة الخطر الخارجي المتمثل في العنف الرسمي والمطاردات الامنية.





المصدر : الرصد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨٩٠

ثنائية الخوف والشجاعة .. السياسة الأمنية والعنف الحينى « ٦ »

## **انفجار جسر الحوار بين الحركات الإسلامية والدولة زاد من العنف الدينى**

**قائمة العنف ركزت على العناصر البارزة فى**

**الصفوة الاستراتيجية للحكم**

**الحركات الدينية استخدمت المكان**

**كمجال للعنف الرمزي والسلوكي**

**ضد سلطة الدولة**

تكشف عمليات العنف السياسى ذى الوجه الدينى  
أو الطائفى منذ عقود الثمانينات عن أنماط متكررة من  
السلوك العنيف ، اتخذت أهدافا لها تتمثل فى رموز  
معينة ، بما يكشف عن أن هذه الاختيارات ليست  
عشوائية ، وإنما ثمة تخطيط محكم ، ومحمل برؤية  
معينة لهذا العنف ، والغرامى السياسية من ورائه .

دراسة بقلم :

**نبيل عبد الفتاح**







من هنا نستطيع ان نبدا بعملية تفسير قائمة العنف الاسلامي الراديكالي، ورموزه واولوياته واهدافه.

### قائمة العنف الديني

نستمد تحديد هذه القائمة من العمليات العنيفة التي قامت بها الحركة الاسلامية السياسية، منذ مطلع عقد السبعينيات حتى اوائل التسعينيات وقد تشير نوعية الاعمال، والرموز التي اتسمت باستخدام العنف الى وعي بهذه القائمة، وانها خصصت للدراسة وقد تكون بمثابة اشارات وعلامات عن اللاوعي السياسي لهذه الجماعات، وقياداتها المختلفة.

ويمكننا ان نحدد بنود هذه القائمة على النحو التالي: ١ - اختيار عناصر بارزة في

الصفوة الاستراتيجية للحكم، وهو ما ظهر في محاولات اغتيال السادات، واعضاء بارزين في الحكم في قضية الفتية العسكرية التي قام بها حزب التحرير الاسلامي وفشلت، ثم اغتيال جماعة المسلمون المسماة اعلاميا، بالتكفير والهجرة، للشيخ محمد حسين الذهبي وزير الاوقاف الاسبق، واحد رموز الاصولية السنية الرسمية، واغتيال الجهاد لانور السادات، ثم اغتيال د. رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، ومحاولات اغتيال وزيرى الداخلية السابقين، حسين ابو باشا،

النبوى اسماعيل، او صحفيين حكوميين قرييين من الدولة مثل مكرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة المصور الحكومية، ب. - - - - - توظيف العنف تجاه رموز مجتمعية مضادة للرموز الاسلامية: وتمثل مظاهر للخروج على الشريعة والعقيدة، وبرز الامثلة على ذلك اشغال الحرائق في نوادى الفيديو، واستخدام العنف لفرض الفصل بين الذكور والاناث في مقاعد التدريس في الجامعات، او في الطريق، وخاصة في مدن الصعيد وقراها

ج. - - - - - العنف كاداة لفرض السلطة على المكان المكان رمزيا هو مساحة ممارسة السلطة السياسية، والرمزية، والعقيدية، ان النزاع حول المكان واستخدام العنف الرمزي، والسلوكي ضد سلطة الدولة المصرية، يكتسب

الاخوان المسلمين، ارتبط نظامها الفكرى والعقيدى الجديد، بجذور الخلافات داخل هذه الحركة، الاسلامية السياسية الكبرى، وموقفها من السلطة السياسية الناصرية ثم من المجتمع المصرى، فلقد ادى العنف الرسمى ضد رموز الاخوان، وكوادهم الى انشقاقات داخلية حول الدولة، والمجتمع منظورا اليهما في مدى مشروعية عنف الدولة ومدى اسلاميتها وامتد الى صياغة اشكالية مدى اسلامية موظفى الدولة، وتابعيها - وهم افراد في المجتمع - في تنفيذهم لاوامر رؤسائهم

بخصوص العنف، او التعذيب الذى يمس معصومية الكيان الجسدى، والمعنوى للمسلم في السجن - او اماكن الاعتقال وهو الامر الذى يلوره سيد قطب - ومحمد قطب - ثم الشيخ على عبده اسماعيل في مرحلته الاولى في نعت المجتمع والدولة بالجاهلية، والخروج على الاسلام العقيدة والشريعة وتناقلت عبر هذه الافكار الجديدة فقه القطيعة السياسية، والدينية مع الدولة، والمجتمع والتي تظهرها نظم افكار جماعات التحرير الاسلامي وتنويعاتها المختلفة في التوقف والتبين، والسماوية والجماعة الاسلامية والجهاد والناجون من النار، والشوقيون .. الخ.

وفقه القطيعة - او بتعبير اكثر دقة ايدولوجيات القطيعة السياسية، والمجتمعية قام بهدم الجسور التي حاولت اقامتها الحركة الاصلاحية مع المجتمع، والطابع التهادنى مع الدولة، والبدا باصلاح التفسيرات حول بنية النصوص، وبالتربية والدعوة وفق الاسوة الحسنة، وطرح نماذج اخلاقية وسلوكية عبر كوادرها لكي يتحقق مفهوم القدوة امام عامة المسلمين المصريين. وكان جزءا من الفقه الاصلاحى السياسى، الحرص على مفهوم الوطنية المصرية، وعدم تعارضه مع المفهوم الاسلامى، وهذه المصالحة رفضتها الحركة الراديكالية، فرفضت واقع الدولة، والمجتمع جملة، وتفصيلا، وارتبط ذلك برفض مفهوم الوطنية - المرتبط بمفهوم الامة المصرية - واعتبار ان جنسية المسلم هي دينه الاسلامى وعقائده، وشريعته، وليس مفهوم الوطنية الغربى، العلماني.

وكان طبيعيا ان تتغير النظرة الى مفهوم غير الدينى في مصر، والمتمثل في الاقباط الارثوذكس الذين يمثلون غالبية المسيحيين المصريين - وغيرهم من الطوائف المسيحية الاخرى. وتطرقوا على سطح الذاكرة الاسلامية الراديكالية، نموذج اهل الذمة في اكثر عهود اضطهاد الاقباط وعهود سيطرة الإسلام العسكرى، او العهود التي خضعت فيها مصر للاحتلال الاجنبى والتي شهدت بعضا من تميز الاقباط على المسلمين المصريين تحت اعلام الاحتلال البريطانى.

إلى العنف الدينى الموجه من الجماعة الدينية إلى الدولة والمجتمع معا، يشير إلى اننا امام ظاهرة جديدة، في تاريخ الحركات الاسلامية - السياسية، والاصلاحية، تختلف حيث كان الهدف الاساسى للحركات الاصلاحية، هو التوجه إلى بنيت النصوص الدينية المقدسة ومسألة التصريح من أركانها التفسيرية المثقل بالآراء المتعددة والتفسيرات المختلفة، التي تنطوى على مصالح، واهواء وانتماءات، وروى جماعات المفسرين على اختلاف مدارسهم الفقهية، وازمنتهم ومصالحهم، وعلاقاتهم بالحكام، او في تناقضهم معهم، او مكانتهم الاجتماعية. كانت حركات الاصلاح تتوجه إلى النصوص في برائتها الجذرية، غريبة عن الاربعة التفسيرية، التي خلفت جانبيا بين النص المقدس، وبين مشاكل، واهتمامات، واشكاليات التنظيم الاجتماعى، والحياتى للمجتمع الاسلامى في العصر الحديث. في ظل اندلاز كبرى في تكوين هذا المبدع ودولته واجهزته، وفي ظل سيق دولى، مؤثر على وضع المسلمين، والادلاء الاجنبية اضى خصصوا لها، وادت الى فجوات بين النص، والمفسر، وغلبة ترشيد الشروح القديمة، وغلب الاجتهاد، باعتباره مصدرا من مصادر اصول، وفقه الاسلامى، وقفل بابه، لاعتبارات سياسية، ومذهبية عديدة. وقد حامت حركات الاصلاح الدينى في مصر، ان تتوجه إلى المصرى المسلم، ومن ثم إلى المجتمع بالدعوة الى الدين الاسلامى من خلال نزع روح المحافظة، والتقليدية والخطية عن تفسير البنيات النصوصية الادبوية، ورافعة جسر من الحوار بين رواد الادلاخ وبين المجتمع والفرد. واما كانت ساحة هذه المحاربة من النجاح والفشل، او الاعطاب التي اصابتها .. وادت إلى ا، حادها فإن جسر الحوار، والمزج، بالدعوة بالحسنى قد تاكلت، وارتبعت الحركات الاسلامية الراديكالية بالعنف المملوكى، واللقوى، والرمزى

تجاه التيارات السياسية العلمانية، وشبه العلمانية والدولة باتجاهاتها الانتقالية في توظيف الدين سياسيا في انتاجها الرمزي، سواء على مستوى الشرعية، او تبرير الخطاب السياسى الرسمى، او في توظيفه تجاه جماعات سياسية علمانية او شبه علمانية في السبعينات تحديدا. في مواجهة هذا التوظيف الرمزي - الانتقالي للدين سياسيا من قبل الدولة، وكانت الحركة الاسلامية الراديكالية تغير في استراتيجيتها وفي نظام افكارها ومعتقداتها على نحو يختلف مع التاريخ السابق للحركات الاسلامية الكبرى، وعلى راسها حركة الاخوان المسلمين.

ومن الشيق حقا ان نلاحظ ان هذه الحركات الراديكالية الخارجة من عباءة







سياسية وبيئية وحقل التنفيذ ذا معطيات مختلفة تماما . الفجوة بين القرار وبين بيئة التنفيذ . تعصف بآية قناعات فكرية . او دوافع نفسية لاستخدام اليات العنف . ناهيك عن هذا التناقض بين العقائد الامنية المؤسسة على الدين الاسلامي . وشرعيته . وبين مستهدفات العنف الرسمي وهي الجماعات الدينية . من هنا يمكننا ان نكشف عن تصادم الشرعيات داخل فضاء المكان وتصارع السلطات . واحدة تستند الى شرعية الضبط والربط واطاعة الاوامر العليا . والسياسة التي لايشترك فيها القادة الشرطيون المحليون ولايستوعبون تناقضاتها . وبين شرعية صاعدة مؤسسة على الدين وامنه يحمل لواءها فتية امنوا ببرهيم ودينه . وعقيدته ويصدعون بما تمليه عليهم قيادتهم بونما تريد او خور او وهن . وفي اطار بيئة ملائمة . وامنة . ومن جانب اخر فالامن يتعامل مع مصادر العنف الديني في بيئة لا توجد اية اواصر معها وبنية وتكوينات عقلية ونفسية تفصل هذا الجهاز وتعتبره مصدرا من مصادر الشرور المستطيرة وسيقا مسلطا على رقابهم من قبل هؤلاء الجالسين عند القمة السياسية في مصر الذين اداروا لهم ظهورهم . وحدث طلاق باثن معهم منذ زمن .

هذه المسألة النفسية والادراكية والقيمية للامن باعتباره امنا فوق التحيزات السياسية . وامنا للجميع ايا كانت مكانتهم وليس امن نوى الخطوة والمكانة هؤلاء القابعين على مكاتب البيروقراطية السياسية العليا عند القمة في العاصمة . وهذه البيئة النفسية التي يعمل في اطارها جهاز الامن معوقة وتحمله باكثر مما يحتمل . وفي ذات الوقت . يتحمل بعضا من مسئوليتها ولكن القسم الاكبر من المسئولية يقع على الصفوة السياسية الحاكمة

في ظل هذا السياق . والبيئة العصبية على المكان الامني والاليات للحركة الاسلامية الراديكالية . يكتسب المكان قيمته العظمى للحركة الاسلامية ولاسيما في ظل ممارسة متكررة للعنف واعتياده حتى يعدو العنف بيئة الحياة اليومية في هذه المناطق . فيالغ الناس ويصبح امرا طبيعيا وتبدو الدولة امامهم ممثلة في جهاز الامن موضوعا للمنزلة وامكانية هزيمتها والتار منها امامهم . فيلعب العنف دورا وظيفيا . كشكل من اشكال التمرد بالواسطة - عبر الحركة الاسلامية - واداة للتعبير عن رفض السياسات الحكومية والرسمية ورموزها وحاملا لصوتهم الغائب في البرلمان . والاعلام والاحزاب واجهزة الدولة العليا

مسألة بالغة الاهمية وارتباطها بالمكان وتركيبته الاجتماعية . تتفاعل وتؤكد على الاسس العقيدية والمشارع الدينية التي تضفي على سلوكه العنف القوة وعدم التردد . وان الفعل العنيف هو واسطة بينه وبين النص العقيدى المقدس الذي يستمد منه الفعل الاجتماعي السياسي مشروعيته ودلالته .

في حين ان السلوك العنيف من رجل الامن تجاه مصادر العنف الديني او محاولة الوقاية منه . لاتستند إلى ذات المصادر المحملة بالامن والسكينة الداخلية . لان علاقة الضابط وضباط الصف والجنود . بالعنف الرسمي علاقة غير حميمة . وتفتقر الى الدوافع التي تتوافر في حالة مواجهة العنف الجنائي وانماط الجرائم التقليدية . او حتى الجرائم السياسية التي قد ترتكبها بعض القوى السياسية العلمانية كالماركسية او حتى العناصر الناصرية - فالدافع هنا للسلوك العنيف . ليس فقط الخروج على القانون - واطار الشرعية الذي وضعته صفوة الحكم . وانما الاطار الديني الذي صيغت به دوافع اللجوء الى العنف الرسمي وهو الامر الذي كان يجد استجابة من الضباط الصغار . وضباط الصف والجنود . انهم يستخدمون العنف مع جماعات . وافراد تشكل افكارهم خروجاً على الدين الاسلامي وشرائعه وعقائده . ان الفعل العنيف يستند الى ركيزة ومشروعية ملموسة لدى الضباط . والجنود معا اما شرعية الصفوة السياسية فهي امر بعيد عن مخيلة وفكر ووجدان الجسم الشرطي . وما هي هذه الشرعية . ومصادرها ؟ انها شواغل الصفوة المثقفة على نحو رفيع . تستخدم مسألة الشرعية في حواراتها وصراعاتها مع الدولة . ولكن الشرعية في المدرك الامني لكوادر الجهاز هي شرعية القرار ومصدره وسلطاته . اي شرعية الضبط والربط . واطاعة الاوامر الصادرة من اعل وثمة فجوة نفسية بين القرار الصادر من اعل . وبين منفذ القرار . فالقرار يصدر بناء على معطيات واعتبارات

اهمية متزايدة لدى الحركة الاسلامية الجذرية باعتباره مرحلة في تنامي عملية توظيف العنف ضد الدولة ورموزها المختلفة . ولانه يمثل حقل تجارب . وخبرة للحركة وكوادرها وساحة للتفاعلات والسيطرة . والصراع مع الدولة وبرز آليات السيطرة . تبدو في فرض الطقوس . والقواعد التي تنظم فضاء المكان السلوكي والاجتماعي من خلال نظام الرزى . والعلاقات بين الذكور والاناث وتحديد قواعد الحلال والحرام . والمباح والمحرم وجبائية بعض الاموال تحت مسميات شتى .

إن المكان - في حدوده داخل القرية او الحي او المنطقة داخل هوامش القاهرة . او في المدن الريفية في الصعيد تحديدا - يكتسب دلالة خاصة . رمزية . ووجدانية . تتمثل في معرفة الكوادر

بخصائصه . وسماته الاجتماعية والنفسية والقيمية . ومن ثم فرابطة الحركة الاسلامية الراديكالية بالمكان خاصة . باعتبارهم الاكثر معرفة به وبخباياه وعائلاته وامتداداته وبنائه القوة الذي يحتويه خارج جهاز الدولة . او داخله معا . في حين ان اجهزة الدولة والامن علاقتها خارجية برانية بالمكان كفضاء ذي ابعاد متعددة وتتعامل مع المكان في علاقاته . وتاريخه وتعقيداته عبر اليات سلطة الدولة . والعنف فقط . إذن ثمة امية مكان في عقل ووعي اجهزة الدولة والامن . ومن هنا نحن ازاء ظاهرة صراع على القوة والمكانة والرموز على المكان باعتباره حقلًا لتجارب بناء مشروع الدولة الاسلامية وعبرة تستمد الخبرات ويستفاد من الفشل الحركي والادائي ومنه تتنامى النجاحات .

والعمل من خلال المكان كفضاء . يمكن ان يشحذهم الكوادر ويؤمن سرائرها بالاحساس الجماعي بالامن . والتعاضد . وامكانية المنورة والحماية من قبل البيئة المحيطة . واحساس كادر الحركة الاسلامية بالامن والسكينة الداخلية .







المصدر : الموقف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

ثنائية الخوف والشجاعة .. السياسة

الأمنية والعنف الديني (الحلقة الأخيرة)

# ظاهرة هروب المعتقلين تؤدي إلى شيوع اليأس والاحتياط الأمني العنف الديني يطرح تساؤلات حول قدرة الرصاص على مواجهة المعتقدات

تمثل ظاهرة الهروب ، واحدة من أبرز ظواهر الأزمة في سياسة الأمن ، ويمثل تكرارها تعبيراً عن كلفة الظواهر الاعتقالية للجسم الأمني .

وتشير حوادث الهروب إلى مستوى القدرة التنظيمية لبعض أجنحة التيار الديني الجهادي في مصر ، وقدراته على المناورة والانضباط والخيال الأمني والسياسي في مواجهة جهاز الدولة الشرطي . ومن الملفت للنظر في هذه العمليات الهروبية طابعها الاستعراضي والمسرحي ، والابعاد الدرامية التي تنطوي عليها - بغض النظر عن مدى نجاحها أو فشلها بما تحدثه من أثر نفسي سلبي في جهاز الشرطة «وكوادره» ، وإيجابي لدى كوادر الحركة في السجون ، يتمثل في إمكانية خروجهم عبر عمليات هروب واسعة ومخططة ودقيقة تقوم بها فيلاتهم ، وكوادرهم خارج السجون وداخلها .





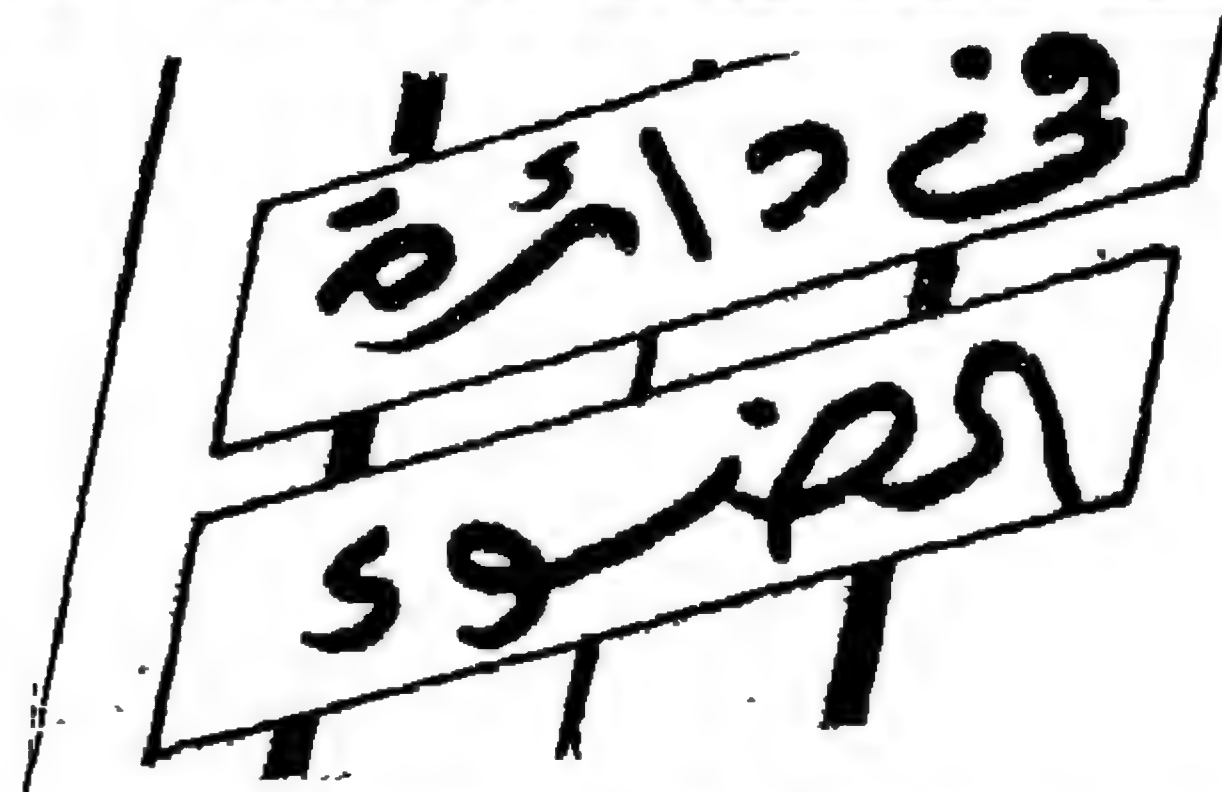


المصدر : الوقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

تكشف عمليات العنف السياسي ذى الوجه الدينى  
أو الطائفى منذ عقود الثمانينات عن أنماط متكررة من  
السلوك العنيف ، اتخذت أهدافا لها تتمثل فى رموز  
معينة ، بما يكشف عن أن هذه الاختيارات ليست  
عشوائية ، وإنما ثمة تخطيط محكم ، ومحمل برؤية  
معينة لهذا العنف ، والمرامي السياسية من وراءه .

# الفضاء



قد يكون هذا الشكل من العنف  
محدودا أو ناعما عبر اشكال  
العصيان ، أو الاضراب عن الطعام ،

أو عدم الحوار . وتستهدف هذه  
الانماط تهديد الاجواء داخل المحبس  
أو المعتقل للتفاوض بين قيادات  
المعتقلين أو المحبوسين ، وبين ادارة  
السجن ، للاتفاق على طرق التعامل ،  
وكيفية تنفيذ الاوامر وغالبا ما تتم  
هذه الاتفاقات عبر ضغوط متوازنة  
من الجانبين . وغالبا ما يوافق قادة  
السجون والمعتقلات على مطالب  
الكوادر الاسلامية لاستقرار الوضع  
داخل السجن أو المعتقل ، ولكن مثل  
هذه العملية تؤدي الى تهيئة المناخ  
امام مجتمع اسلامى راديكالى فى  
السجن ، تتوافر له ظروف  
الاستقلالية الداخلية والامن  
التنظيمى ، ويؤدي الى فرض هامش  
استقلالية خارجية يتنامى مع توظيف  
اشكال العنف فى السجن . وهو  
ما يجعل الكادر السجين ، أو المعتقل  
يشعر بالامان النفسى وسط جماعته ،  
مما يشد من عضد الجماعة ، والفرد  
معا . ان الخبرات المتراكمة لكوادر

ومثل هذه العمليات تبرز صورة  
الدولة ، وهبتها لدى المواطن قبل  
الكادر الاسلامى النشط ، وتشكل  
فلنضا من المشاعر والاحباطات من  
امكانية مواجهة هذه الظاهرة الدينية  
العارمة والتي يبدو ان لا غلب لها .  
وتتالى هذه العمليات ، وتنميتها  
واستعراضيتها تؤدي الى شيوع  
الياس والاحباط الامنى ، حتى وان  
استقر ذلك فى بنية اللاوعى الجمعى  
لكوادر الجهاز الشرطى ، ولكنه مؤثر  
وفعال ، حتى وان لم يظهر ذلك فى  
مفردات الخطاب الامنى الرسمى  
لقيادات الجهاز .

ويمثل رد الفعل الامنى العنيف ،  
رسالة بان الهروب مصيرة اعادة  
القبض على المتهمين ، والموت علنا ،  
بهدف الردع . ولكن مثل هذه الرسائل  
تمثل ذروة السلوك العنيف والعلانية  
فيها ، تفقد اثرها بعد فترة . ففى  
بيئة ، وعقل تدفع الى الجهاد  
والاستشهاد ، مثل هذه الاسئلة مردود  
عليها ايدىولوجيا ورمزيا ، وايمانيا  
فالطريق هنا مفتاح الى الشهادة  
باعتبارها جسرا للجنة التى وعد الله  
بها جماعة المؤمنين - الفرقة الناجية .  
والموت فى علانية استشهاد فى  
تصور الحركة الجهادية السياسية ،  
يحقق اهدافا عديدة على رأسها تعبئة  
الغضب داخل الجماعة وتحويله الى  
منحى تارى يتلاءم مع البنية القيمية  
السلطة فى صعيد مصر . ومن ناحية  
اخرى يبدو امام الجمهور مظهرا  
للدولة الشريرة القاسية ، فيدفع  
الناس الى تأمين كوادر الحركة  
الاسلامية من الهروب حتى لا يكون  
مصيرهم الموت العنيف فى علانية .







الدين الاسلامي وعقائده وتسرعته ، ومن ثم تشكل عملا لادينيا ، يقوم على الظلم والطغيان . مثل هذا الادراك الجماعي للعنف من قبل الدولة يؤدي الى اضافة الشرعية ، او الرضا على العنف الديني ، او على الاقل عدم ادانته ورفضه ، او اختيار موقف اللامبالاه والفرجه وعدم دعم اي من اطرافه وفاعلية في اسوا الاوضاع . وقد تتنوع مواقف الجمهور على مسرح العنف من تبني هذا الموقف او

ذلك على نحو ما اشرنا اليه سابقا . ان قائمة اعمال العنف الاسلامي ، وكيفية تعامل اجهزة الامن معها ، تكشف عن تداخلات لمتغيرات عديدة في اداء جهاز الامن ، وفي السلوك العنيف للحركة الاسلامية . على نحو يؤكد ماسبق وان حللناه في فصول متعددة في غير هذا الموضع وهو تداخل المتغيرات وتشابكها على نحو يصعب معه ، مواجهة العنف المتنامي في المجتمع ، وذلك بحسبانه حالة امنية فقط ، وسوف يعجز جهاز الامن

## الاستناد إلى قيم القانون الحديث أساس تحقيق العنف الرسمي فعاليته

ايا كانت قدراته وكفائته على التعامل معها . لان نظام الامن يقوم على عقائد ، وافكار انتهى زمانها ، ورموزها ، والقوى التي ايدتها . ومن ثم فالامن وسياسيته ، يتناقى مع مفهوم الامن وتوظيفاته في الدولة الحديثة . وبالطبع فان تحديث الامن كعقائد ومدرجات وعلاقات وبنية وادوات ، واليات لا يمكن ان يحقق اهدافه الا في اطار مشروع اشمل ، واكثر عمقا يمس مشروع الدولة ذاتها ، وقيمها

فعاليته في الدولة الحديثة ، او القومية ، لابد وان يستند الى انساق سياسية واجتماعية وقيمة حديثة ، والى قيم القانون الحديث ، والى تطبيقات تحمل معها الولاء والانحياز الى هذه القيم وفي فرض قواعد القانون في سلوك الصفوة ومؤسساتها المختلفة ولو عند الحدود الدنيا . بحيث يحمل ذلك كله القاعدة الاجتماعية الاساسية للنظام ، وغالب الناس الى الايمان بمشروعية العنف

### دراسة بقلم :

نبيل عبدالفتاح

وتوظيفاته الامنية تجاه بؤر الجريمة او مناطق الاشتعال السياسي او الديني او الطائفي . اي القبول بشرعية ممارسة العنف الدولة تجاه بعض القوى والجماعات السياسية لخروجها على القواعد والقيم

السياسية الاساسية التي تمثل موضوعا للتراضى العام في الدولة والمجتمع . ولكن اذا كان هذا الاجماع غلبا سواء كبنية من القيم والقواعد ، وهناك أزمة شرعية سياسية تنامي مع الوقت ، ودون وعي بانارها فان انماط العنف الرسمي تفقد شرعيتها لدى الجمهور الذي يراها ممارسة القوة عارية عن المشروعية ، وهنا يتصاعد الموقف الديني الذي يرى فيها خروجا على

الحركة داخل السجون والمعتقلات المصرية ، تنتقل الى خارجها ويغدو السجن بمثابة حالة انعزال ، ومفاصلة وتعاضد بين الجماعة المؤمنة وحالة من حالات الوجد الایماني والعقيدى تجعل من ارادة الكوادر فولاذية في الغالب الا مع ظهور استثناءات تفرضها الطبيعة الانسانية .

ان ظاهرة العنف ذى الاقنعة الدينية نطرح اسئلتها الخاصة الاجتماعية والاقتصادية والامنية والفكرية . ولكن اهم هذه الاسئلة تتمثل في مدى قدرة دوى الرصاص ، وانفجارات البارود على مواجهة الكلمات ، والعلامات والافكار ، والرموز ، والطقوس والاساطير فالاول يعتمد على مواجهة السلوك المعبر عن هذه البنى الاعتقادية الداخلية ، اي على هذه الافكار متجلية في سلوكها الخارجي ، وظواهره العنيفة . اذن هناك حدود لدوى الرصاص والبارود والسجن ومراكز الاعتقال في مواجهة نظم افكار وعقائد تنطوي في بنيتها الداخلية على منطق داخلي يدعى امتلاك الحقيقة المطلقة والوعود النهائية والجنات والفرايس التي تبدو اهميتها في مقارنة الكدر الاسلامي بينها وبين سياقات الواقع ومكوناته ، وبيئاته المترعة بالبؤس الانساني والتدهور المادي ، الامر الذي يدفع به الى الاعتصام بنسق افكاره واعتقاداته ، باعتباره صنو الحقيقة ، والتدين الصحيح .

ان المقارنات التي يجريها كادر الامن بين مطلق في الافكار والرموز والمعتقدات تجسد في انماط من السلوك العنيف وبين نسبيات تتمثل

في اواصر عليا ، تستهدف اغراضا سياسية لاعلاقة لها بها ، تجعل فعالية المواجهة معروفة نتائجها سلفا . العنف الرسمي الذي يتدثر بالشرعية الرسمية ، ولايستطيع في كافة الظروف ان يحقق الاهداف المخططة به ، وبالكفاءة المفترضة ايضا . ان العنف الرسمي له حدود فيما يتعلق بمواجهة الاعتقادات ، والقيم والافكار بل وحتى الاساطير - فما بالنا اذا كانت انساق القيم والافكار التي يواجهها تستند الى الدين .

ان العنف الرسمي لكي يحقق







المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٧ يونيو ١٩٩١

ولسابقها المتعددة ، ومشروعيتها  
وصفونها السياسية ، وعلاقتها  
بلمجتمع المصري ، وثقافته الاجتماعية  
المتعددة ، وبالسياسة التشريعية  
التي تعاني من الاختلالات تفوق  
الاختلالات السياسية الامنية .

ان حالة الامة المصرية الآن لم يعد  
يكفي في شأنها ذات السرجوز ،  
والسياسات ، والكوابر ، والمصفوة  
الاستراتيجية غير القاهرة على نفس  
متغيرات الواقع الداخلي والاقليمي  
والعالمي . وانها مازالت تنصو ، أنها  
قادرة بمستوى كفاءتها ولقبتها  
السياسية على ادراك الانتكاسات  
السريعة في متغيرات البيئة التي  
تتصامل معها وازمة الحس ،  
والادراك السياسي لعلى ندوة ازمات  
صفوة الحكم والاستراتيجية في مصر  
والثمن الذي تدفعه الامة المصرية  
عادة سيكون باهظا داسيا ايضا .





المصدر : ..... الموقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

## التاريخ والاغتيالات باسم الاسلام (٣) عندما قال المضيف : الأرهاب ضار بالاسلام !

أوردنا في المقالين السابقين كيف يسبق الشبلب الى ارتكاب جرائم الاغتيال باسم الاسلام . فإذا اتم جريمته ألق الى الخطا الذي ارتكبه . وعرف ان ما اقترفه من جريمة ليس من الاسلام في شيء . ولكن بعد ان يكون السيف قد سبق العزل . ويجد نفسه املم حكم الاعدام شنقا . ويدفع حياته ثمنا لجريمته . وقد قدمنا في ذلك قصتي عبدالمجيد حسن . قاتل النقراشي باشا . ومحمود عبداللطيف الذي حاول اغتيال عبدالناصر .

على اننا نلاحظ في قضية محاولة اغتيال عبدالناصر ان افلاحة هنداوى دوير . رئيس محمود عبداللطيف ومحرضه على القتل . على الخطا الذي ارتكبه كلن اسرع بكثير مما كان متوقعا ! فلم يكن يعلم بفشل المحاولة . حتى قرر تسليم نفسه للشرطة والاعتراف بكل شيء . وقد بدا بالسفر بزوجه الى المنيا في نفس الليلة . وعاد في الصباح ليسلم نفسه لشرطة مركز امبابة . وقد روى الواقعة بأسلوب يستحق الدراسة . فقال :

«من حمد الله ان الرئيس ما اعتديش عليه . ونجا بحمد الله . بعد كده انا قدرت انه سيقبض على . فاخذت الست بتاعتى الساعة ٩.٣٠ ونزلنا بسرعة . اخذنا قطار ١٠.١٥ من الجيزة . وروحنا المنيا . ورجعت صيلحا في قطار التاسعة . ونزلت الى مركز امبابة . وسلمت نفسى الى البوليس» .

«وبينما انا جاي في القطر . قدرت عدة مسائل : منها . ان زعماء الاخوان المسلمين منقسمون على انفسهم . وان الدعوة في هذه الفترة يسيطر عليها اناس غير مسئولين وغير معروفين للاخوان . وان الاتجاه الارهابي اتجاء صورته الطبيعية الواضحة البسيطة انه غير اسلامي . وان القتل على هذه الصورة قتل غير اسلامي» .

«قدرت هذا . وقدرت انه لو وقعت العمليات التي تحت يدي . فسيكون فيها ارهاق للاخوان وارهاق للبلاد وعلى الامن . واذا كانت المحاولة دى ما اصبقتش . يمكن حلجة ثلثية نصيب . وقررت لذلك ان اسلم نفسى للبوليس . واضع نفسى تحت تصرف المسئولين» .

«وفي مرافعته عن نفسه نوه بما اداه «العدالة» في هذا الصدد . فذكر انه عندما سلم نفسه للسلطات المختصة . وسلمها الاسلحة . كلن غرضه هو «اداء واجب على لا ارضى له ثمن» . وانما قمت به كواجب اشعر به شعورا تاما مطلقا لا يرد عليه قيد . والا كنت هربت ولا اريد ان اقتضى ثمن لانى سلمت نفسى وسلمت الاسلحة والنفس واعنت العدالة» .

ان المذهل في هذه الاعترافات هو اعتراف هنداوى دوير . بعد يوم واحد من المحاولة . بان «القتل على هذه الصورة قتل غير اسلامي» ! مع انه هو الذى سلم بنفسه المسدس لمحمود عبداللطيف ليقتل به عبدالناصر ! بل انه اعرب عن امله بان «يكون هذا اخر عهد الاخوان المسلمين بالنظم السرية . وان تكون الطلقات الاخيرة آخر طلقات تسدد الى صدر مصرى بهذه الصورة الاسيفة التي اسف عليها اشد الاسف» !

والمهم هو ان هذه الافلاحة على عدم شرعية الجريمة لم تقتصر على هنداوى دوير . ومن قبله محمود عبداللطيف . بل تعدتها الى الكثيرين من اعضاء التنظيم . فقد هاجم يحيى سعيد التنظيم . بل هاجم الجماعة . فقال انه بعد فترة من عمله في الاسرة . «عرفت انها كلام فارغ . وهذا زيف وخداع وغش ونفاق منهم . والمقصود جذب الناس اليهم» .

وقد كان موقف حامد نويو بليغا في التبرؤ من التنظيم السرى . فقد طلب من المحكمة ان ياتوا له بهنداوى دوير ليقتله ! جزاء خديعته له ولشقيقه على نويو ! وكانت عبارته :

«جيبوا لى هنداوى لاقطعه بايدي . لانه غرر بنا وودانا في داهية ! وقد ابدى السيد حسين ابو سالم ندمه على ما اقدم عليه . واعتذر بانه في ذلك الحين «لم يكن يبصر» ! وقال :





المصدر : الوقف

التاريخ : ١٩٩٢ يونيو ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لده كان عمل خاطيء منى ، وانا نادم على التفكير في هذا !  
بل ان محمد عبدالعزيز ، وكان يقوم بعمل رئيس منطقة شرق القاهرة ، اعتبر  
معارضة المرشد العام ومكتب الارشاد للاتفاقية التي عقدها عبدالناصر مع بريطانيا  
(اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤) «تضليل للناس»  
وقد التقى جمال سالم رئيس المحكمة طرف هذا الخيط وساله قائلا :  
.. كان تضليل ؟  
محمد عبدالمعز : ايوه !  
جمال سالم : من مين ؟  
محمد عبدالمعز : من البيان الذي اصدره مكتب الارشاد !  
جمال سالم : تضليل من مكتب الارشاد ؟  
محمد عبدالمعز : ايوه !  
بل ان ابراهيم الطيب ، وهو رئيس مناطق القاهرة في التنظيم السرى ، اعترف  
بخطورة الجهاز السرى ، على الجماعة وعلى الوطن . فقد ساله الدفاع قائلا :  
.. ما هو تقديرك لخطر الجهاز السرى بعد ان بان على النحو الذى لم تكن تعرفه قبل  
ان يبين ؟  
وقد رد بان اندفاع الافراد الى ارتكاب اعمال بدون التزام بالخطط المتفق عليها من  
الدراسات ، يحدث «بليلة واضطرابا» . وقد اعاد الدفاع سؤاله بطريقة اكثر  
تحديدا :  
.. الجهاز السرى ، هل بان لك انه يحمل خطرا على الوطن ؟  
فرد قائلا : على هذا النحو يعتبر فيه خطرا على الجماعة وعلى الوطن !  
ولم يتخلف المرشد العام حسن الهضيبى عن ادانة النظام السرى قبل توليه  
الارشاد العلم ، ووصفه بالانحراف ، بعد ما ثبت - حسب قوله - انه ارتكب جرائم  
قبل ذلك في السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . وكل هذه الجرائم التى ارتكبت طبعا  
انحراف ، وخروج عن الغرض الاصل !  
وعندما ساله جمال سالم :  
.. ايه رايت في الارهاب عامة ؟ اجاب :  
.. انا لا اقر الارهاب كوسيلة لاي شئ . وانا قلت كده ، قلت : ان الارهاب ضار  
بالجماعة ، وضار بالاسلام ، وضار بمصر ، وحذرت اكثر من مرة ، ونشرت هذا الراى  
بين الاخوان .

د . عبدالمعظم رمضان





أحمد كامل مدير المخابرات العامة الاسبق يتحدث دلاخبار :

## الارهاب .. وصرفه بجمع

### اندية الشباب القومية .. فكرة اطرحها لمواجهة الفراغ السياسي لأمل الوطن



الهدف المنظم .. تحول الى ارهاب  
والارهاب تحول من مجرد عمليات محدودة الى  
محولة لفرصها كحكمة على المجتمع .

● كائن المشتغلون بعمليات ، والنضال يشكون  
من عسنا الحكم القليظة في التعامل معهم ، وكثروا  
بطلقيون النظم بالحوار

● تحلق الدولة بالحوار في الوقت الذي يستخدم  
فيه اصحاب بعض المفاهيم السياسية اساليب القتل  
والاغتيال ، ويحاولون اما فرض نظمهم والا اصبح  
كل من يقول الاختلاف معهم عريسة للقتل  
والدمار .

● والخطر في الامر .  
● ان الارهاب المستند على السلطة ، هو الارهاب  
الرشيق .. ارهاب يستخدم وسائل النقل الخفيف ..  
السراجه البخارسة . الجنزير . الاسلحة  
الاثوماتيكية .

احمد كامل :  
لا نريد ان نفكر  
بسالر رجعي  
وعليها ان  
نعيش عائلنا  
الجديد بكل  
مقتراته .

اسميت الدولة .. واجهة الامن  
امام اختيار صعب ، الامارات  
لا تستطيع ، وباشقة الحركة لا تقبلها  
مواجهة وثائية بنفس الدرجة ، والدولة  
مطلبة بمراقبة الشرعية عن طريق  
جهازها الامني . فهي الامنية على  
النشأت والافراد لكن القضية .. انها  
تتعامل مع اللوايا وهذه اصعب انواع  
التعامل .

● والسؤال ..

## منظمة الشباب .. ورثت تجارب سياسية فاشلة

هل ترهل جهاز الامن ؟  
هل تعرضت هذه المؤسسة العريقة  
للأختراق ؟ هل كانت تجزية ( دولة  
المخابرات ) التي كانت في الستينات  
الفضل .  
هذه اسئلة صريحة .. وحارلت  
( الاخبار ) في حوارها اختيار  
شخصية تنوع اجابات على هذه  
الاسئلة

الاستاذ احمد كامل ثالث رئيس  
للمخابرات المصرية بعد صلاح نصر ،  
وامن هويدي ..  
كان احمد كامل ثاني الفخ لمنظمة  
الشباب في الستينات وعائش مشكل  
الشباب عن قريب .

حوار :

محمد شلكر





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٥ يوليو ١٩٩٢

### منظمة الشباب

● قلت لأحمد كامل دعنى أحدثك بصراحة هناك من يفاخر بأن فترة الستينات كانت هي الأسلوب الأمثل في حماية النظام ، وأن منظمة الشباب على سبيل المثال كانت الحل الأمثل لمواجهة ظاهرة الفراغ السياسي .

قال أحمد كامل ..

في رأيي أن التفكير في إقامة منظمة شباب بأسلوب الستينات لا يصلح في الوقت الحالي لعدة أسباب .

● أن منظمة الشباب التي انشئت كانت تحت لواء نظام سياسي اشتراكي ويهيمن على العمل السياسي فيه حزب واحد تحت مسمى اتحاد بين القوى العاملة ، وكان الهدف من المنظمة في ذلك الوقت دعم التنظيم الكبير ( الهلامي ) الذي كان نتاج تجارب سياسية فاشلة قبله وهي تبدأ بهيئة التحرير إلى الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي ، وانضمت الأعضاء والقيادات نفسها مع كل تنظيم مع تغيير ( اللفة ) الخارجية فقط !

● وكذلك كان التنظيم الكبير مترهلا يضم بين صفوفه الكثيرين من الذين لا يفرقون بين الاشتراكية وأي مذهب آخر لأنهم لا يفهمون أي مذهب ، إنما هم مع السلطة في أي شكل تريده حفاظا على مصالحهم ، لذلك فكر في إقامة منظمة الشباب حتى يتم عن طريقها تعليم الشباب علميا الأهداف الاشتراكية والقدرة على المناقشة والاختلاط الحقيقي بين قوى الشعب العاملة والالام بالمشاكل الحقيقية للوطن ، والقدرة على العمل الجماعي وبذلك يمكن أعداد كوادر تكون عند انضمامها إلى التنظيم الهلامي الكبير قادرة على أن تواجه العمل بفكر جديد في اتجاه التحرك السياسي الصحيح .

ثانياً : كان الانضمام إلى المنظمة في سن معينة تبدأ من الطلائع وتنتهي إلى منظمة الشباب .. وبعد السن ينضم الشباب إلى التنظيم الأكبر وبذلك كانت المنظمة تعمل في مرحلة سنية معينة .

ثالثاً : كان ذلك الوقت زاخراً بالمشروعات القومية الجاذبة للحماس الشديد بين الشباب والتي كانت تدفع الشباب إلى تضحيات كثيرة

رابعاً : وعلى الرغم من هزيمة ٦٧ ، وما لفته من ظلال على كل التجربة الثورية وانكشاف الكثير من المستور وتعرية كثير من الأخطاء والخطايا ، إلا أن المنظمة نتيجة للجهد العظيم الذي بذل في تدريبها ، كانت الأسرع إلى التقاط أنفاسها ومحاولة العودة إلى بناء ذاتها .

مجرد صياغة لرؤية سياسية ، فإذا كان التشريع يعطى صلاحيات لجهات البحث أو التحقيق فإن دور هذه الجهات سيكون مقصوراً على سلطات الصبط ، والاتهام ، والادانة والبراءة ، لكن الرؤية السياسية يملكها المجتمع بأسره لأن هذه التشريعات تصدر باسمه وتصدر من أجله .

خذ مثلاً ناجحاً فعندما بدأنا اقتحام القضية الاقتصادية بكل تعقيداتها وتشابكها ، وجهت القيادة السياسية الدعوة إلى انعقاد المؤتمر الاقتصادي لوضع استراتيجية الإصلاح وفي تقديرى أنها خطوة أساسية ومتحضرة .

● لكن بالنسبة لقضية الأمن فإن الأمر لا يحتمل التأخير

وعلىنا أن ننظر إلى العالم في التصدي للقضايا الأمنية ، هناك نظام معروف في بعض دول العالم وهو نظام ( مشاركة التكليف ) تقوم فيه القيادة السياسية باختيار عدد محدود من

الشخصيات العامة ليس لها انتماء حزبي ويتميز بالعباء الوطني تكون لها مهمة محددة وتوقيت محدد لا تتجاوزه وتعتبر مهمة قومية تقدم تصورها إلى

رئيس الدولة نفسه وأن مثل هذه اللجان الرئاسية تكون عادة منزهة من التصور الحزبي لأنها تستمد من قمة الدولة تكليفها وهو تكليف قومي ووطني ، ومصر مليئة بمثل هذه الشخصيات وأنا لا أستطيع أن افرض تصوراً معيناً لكن اعتقد أن عملها لو استغرق أسبوعاً ويمكن أن تعقد جلساتها داخل البرلمان فسوف تمثل إضافة ومقدمة سليمة لمدخل الحديث عن هذه القضية

والتشريعات .. يمكن مثلاً اختيار رؤساء مجالس الشعب والشورى السابقين ووزراء الداخلية والمسؤولين عن الأمن ، والمسؤولين عن الشباب ورجال القضاء وقدامى المحافظين .. طبعاً أنا لا افرض تصوراً معيناً لأن الملائمة تقدرها الجهة صاحبة القرار .. لكن المهم أن تتحدد تلك الرؤية السياسية أولاً لتحديد معالم الحقيقة .

ويقول أحمد كامل ..

.. وهناك اقتراح آخر .. يمكن للجان المختصة في البرلمان الاستماع إلى شهادة لعدد من الشخصيات العامة مثلاً محافظ سابق عايش تجربة الفتنة الطائفية .. أو الإرهاب .. محام سابق تراقع في هذه القضايا .. شاب تعرض لعملية تشويش الفكر .. داعية له قدره ونؤيته .. المهم لا يجب أن يمر الموضوع مروراً إجرائياً .

وتولى منصب المحافظ في أهم ثلاث محافظات : كان محافظاً للمنيا ، ثم محافظاً لالسيوط ، ثم محافظاً لالاسكندرية ، وهو المحافظ الذي رفض في كل موقع أن يقيم في المنزل الرسمي وفضل الإقامة في سكنه الخاص . ورفض استخدام السيارة الحكومية .

سألت أحمد كامل :

● قضية الإرهاب التي تحاول أن تفرض نفسها كظاهرة في الشارع السياسي .. هل أصبحت الآن في حاجة أن تعيد الدولة نظرتها إلى الأمن وتعود إلى سياسة الأجهزة ، تفتح أذانها ، تعيش في حالة مراقبة مستمرة للجميع . تعود إلى استخدام العصا الغليظة إلى التسجيلات ؟

وما رأيك في المشروع المطروح حالياً على الساحة وهو إصدار قانون مكافحة الإرهاب ؟

يقول الرجل :

لا نريد أن نفكر بآثر رجعي ، لكل

مرحلة ظروفها .. نحن الآن نعطي أولوية للفكر الديمقراطي ، للتعددية الحزبية ، والتحديات الآن هي تحديات اقتصادية وليست تحديات سياسية .

نحن نسير في مجتمع تسوده روح المؤسسات وفكر البرامج المتعددة ، علينا أن نعيش عالمنا الجديد بكل مستجداته ، بكل متغيراته

● وبالنسبة للإرهاب ، فهذا موضوع حيوي وهو مسئولية مجتمع بأسره وليست مسئولية الحكومة . مسئولية دولة بكل مؤسساتها الرسمية والشعبية لأننا جميعاً بما عينا الدين يحاولون استخدام التطرف والإرهاب وسيلة للتعبير . يجب أن يشعر الكافة بأننا جميعاً كوطن في قارب واحد .. إذ حدث به ثقب يفرق المركب ولا يفرق . وإذا كان هناك اتجاه لإصدار تشريع لمكافحة الإرهاب فأننى كمواطن أقول الرؤية السياسية يجب أن تكون الأساس ، فالتشريع يجب أن يكون











المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩٩٢/٧/٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## خطاب من «الجماعة الإسلامية» !

كانت مفاجأة لي ان اتلقى هذا الخطاب من الجماعة الإسلامية بمصر، وكانت المفاجأة الأكبر هي لهجة الخطاب المسألة التي تبعد عن التطرف وتسعى للحوار. ويمضي على النحو الآتي بعد السلام:

نحن إذ نقشرف بتهنئة شخصكم الكريم بعيد الأضحى المبارك. نستغل هذه الفرصة كي نبوح اليك ببعض ما يجيش في صدورنا، ذلك لأننا نعرف جيدا أنك من الذين لا يرضون بالظلم، وأنك من العاملين على نصرة الحق، والدفاع عن الحرية والعدل. ونحن نقول لك يسديدي أننا دائما نكون الطرف المظلوم من معظم الأجهزة والجهات الرسمية وغير الرسمية، وذلك في أغلب القضايا والأمور الخاصة بنا، سواء من الناحية الواقعية، أو الناحية الإعلامية، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولكن لا مجال لذكرها الآن. لذا نطلب من سيادتكم التكرم بسماع رأينا في أي موضوع تطرقونه يكون خلاصا بنا، ونحن على استعداد لأن نقشرف ونبلغكم بحقيقة الأمور دون مواربة أو تزايد، وبالأدلة والبراهين.

وإملنا في الله، ثم فيكم، كبير لأن تفهم حقيقة قضيتنا والمأساة التي نعيشها داخل وخارج السجون، وذلك لأنك إذا عرفت الحقيقة ولم تناصرنا، فعل الأقل لن تكون جديفا. نحسبك كذلك، ولا نركي على الله أحدا.

بونسال الله لنا ولك الحظية،  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأمضاء

الجماعة الإسلامية بمصر

"المعرفة إعلاميا بتنظيم الجهاد"

انتهى خطاب الجماعة الإسلامية بمصر، وهو خطاب مكتوب باليد، ويخط الرقعة ومرفق به كرت عليه شعار الجماعة الإسلامية بمصر، وعبرة «المجاهدون خلف الاسوار»، وواضح منه انه صورة وليس أصلا، مما يعني أنه أرسل الى كتّاب كثيرين غيري.

ولاشك انه اتجاه صائب من الجماعة الإسلامية بمصر، - الاتجاه الى الحوار مع الكتاب بالحقائق والبراهين لكسبهم الى قضايائهم، بدلا من الحوار بالرصاص! فالحوار بالكلام يستفيد منه الجميع، والحوار بالرصاص يخسر منه الجميع. كما ان الحوار بالكلام يتفق مع الاسلام الذي أمر بالجدال بالتي هي احسن، والحوار بالرصاص يتناقض مع الاسلام الذي أمر بالدعوة الى سبيل ربنا بالحكمة والموعظة الحسنة.

وبالنسبة لي - كمؤرخ - درس الحركة الوطنية وحركة الإخوان المسلمين بمصر الجماعة الإسلامية بمصر وفروعها في التجمعات الصغيرة والكبيرة، كما درس حركات العنف - لقد كان يؤلمني كثيرا ما تبين لي من أن محصلة كل العنف الذي ارتكبه الشباب المسلم في مصر على مدى نصف القرن الماضي كانت صفرا كبيرا! فلم يتحقق أي هدف من الأهداف التي استخدم العنف من أجلها، ولم يتغير نظام الحكم حتى عندما ألح العنف في اغتيال رئيس الدولة محمد أنور السادات!

ومعنى ذلك ان دماء الشباب المسلم الذي ارتكب هذا العنف ضاعت هباء واهتدت بغير نتيجة! وهي خسارة فادحة لمصر، فمهما قيل في هذا الشباب فإنه شباب اختار طريق الله بدلا من طريق الشيطان، واختلف بذلك اختلافا جديدا عن شباب المخدرات وخطف النساء والاعتداء على الاعراض! ومن هنا فإن حياة كل فرد من هذا الشباب المسلم تساوى حياة الآلاف من حياة ذلك الشباب الضائع الذي ضل طريقه!

على أنه في الوقت نفسه فإن سبيل الله الذي اختاره هذا الشباب الاسلامي لنفسه، لا يتضمن الحوار بغير ما شرع الله في كتابه الكريم وهو القرآن - أي لا يتضمن استخدام العنف في الدعوة، ولا يبيح دم المسلم بسبب الاختلاف في الرأي الا في حالة الارتداد الصريح. وفي هذه الحالة فقد نص الدين الحنيف على ضرورة استتابته قبل قتله، فلذا تاب وعد الى الدين أصبح قتله محرما، ومن ارتكب القتل يتحمل وزره أمام المولى تعالى يوم الحساب.







المصدر : **الوفاء**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٧ يونيو ١٩٦١**

ومن هنا فقد كان يحزننى دائما ان يرتكب الشباب المسلم الذى نذر نفسه لله جريمة قتل مسلم بغير الطريق الذى شرعه الاسلام . فيخسر ديناه على يد القانون . ويخسر فى نفس الوقت آخرته . التى هي خير وابقى . لانه قتل نفسا حرم الله قتلها الا بالحق ! وهذه هي الخسارة الكبرى لانها خسارة ابدية .

وهذا الموقف من العمل الاسلامى فى مصر هو موقف ثابت فى منذ وقت طويل . وليس ابن اليوم - وهو موقف التفرقة بين العمل الاسلامى الذى يدعو الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة . والعمل الاسلامى الذى يتبع طريق العنف . وبالنسبة للعمل السلمى فلا يوجد قلم من خارج الاخوان المسلمين دافع عنهم وعن حقهم فى ممارسة

الحياة السياسية عندما كان الكلام عنهم يمثل مخاطرة شديدة كما دافع هذا القلم . ومقالاتى فى هذا الشأن فى جريدة الجمهورية وغيرها فى ذلك الحين شاهد حتى يمكن الرجوع اليه . ولكنى بالنسبة للعمل الاسلامى الذى يستخدم العنف كنت ادينه من نفس المنطلق الذى لوضحته . وهو المنطلق الذى يرى ان الاسلام لا يبيح قتل المسلم الا بالحق . وهو رأى اهل السنة بالاجماع .

وقد كنت استند فى ذلك الى التاريخ - تاريخ العمل الاسلامى فى مصر - فلم ينشر الشيخ حسن البنا دعوته التى ظهرت فى عام ١٩٢٨ بالعنف والانقلاب . وانما نشرها بالحكمة والموعظة الحسنة . وقد استطاع بهذه الوسيلة ان يحدث تغييرا خطيرا فى المجتمع المصرى . إذ نقل الدعوة الاسلامية من قلاعها الرئيسية فى مصر الممتلئة فى الأزهر والطرق الصوفية ومدرسة المنار للشيخ رشيد رضا . الى معقل التفكير العلمانى وهى الجامعة المصرية . ثم انتشرت الدعوة لتشمل جميع قطاعات الشعب المصرى .

ولو كان الشيخ حسن البنا قد استخدم اسلوب العنف والانقلاب فى دعوته لما خرجت هذه الدعوة من حيز مدينة الاسماعيلية . ولقبرت فى مهدها . ولكن الالتجاء الى العنف منذ منتصف الاربعينيات هو الذى عرض الدعوة الى مخاطر الحل والتصفية . وعرض الاخوان المسلمين للسجون والتعذيب والشنق . وحول جماعة الاخوان المسلمين من جماعة اعتبرت فى وقت من الاوقات كبرى الحركات الاسلامية فى الشرق . الى حركة محاصرة ومطاردة من اجهزة الامن . واتاح الفرصة لظهور حركات اخرى تتعامل مع الدولة على هذا الاسس . وتلقى من الدولة نفس المطاردات طبعا لمبدأ مقابلة العنف بالعنف .

وكل ذلك ليس فيه اية فائدة للحركة الاسلامية . ولا للاسلاميين . ولا للدولة . ولا للمجتمع المصرى . وهو اهدار للطاقة المصرية التى يامرنا الاسلام بان نستخدمها فى خدمة بلدنا لنواكب ركب التقدم الذى اصبح حكرا - للأسف الشديد - على الدول المسيحية فى الغرب . والدول اللادينية فى الشرق . والدول البوذية فى الشرق الاقصى . بينما نحن فى بلدنا نقتل فيما بيننا . ونتحاور بالرصاص بدلا من الحكمة والموعظة الحسنة .

ومن هنا . فلن نخطب الجماعة الاسلامية بمصر . الذى يعرض الحوار بالكلمات . والاتفاق بالادلة والبراهين . هو خطب لا يملك صاحب قلم رفضه . ولعله يكون نقطة تحول فى اتجاه العمل الاسلامى لهذه الجماعة . يحفظ للمجتمع المصرى امته واستقراره . ويحقق دعاء الشباب الاسلامى الذى يتعامل بالعنف فلا يكسب لدينه شيئا .

ولا يحقق لمجتمعه الاسلامى اية نتيجة . ويصرف جهود الدولة الامنية عن اغراضها الحقيقية . وهى حماية المجتمع . والضرب على يد الشباب المنحرف الذى يعتدى على الاموال والاعراض .

د . عبد العظيم رمضان







المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الحركات الإسلامية والعنف في العالم العربي (١-٢)

# خريطة معقدة .. وتنافس يدعم التطرف

وحيد عبد المجيد \*

ضروريا لمحاولة الفهم هو معرفة طبيعة العلاقات بين هذه الحركات.

أولا: فقد باتت علاقاتها التنافسية لا تقل أهمية عن تفاعلاتها التعاونية، ان لم تزد في بعض الحالات، وهذا وضع جديد بالقطع يجعلنا إزاء خريطة معقدة تضم مجموعة كبيرة من الحركات التي يمكن تصنيفها ابتداء في ثلاثة تيارات رئيسية:

أولها: تيار الإخوان الذي نشأ في مصر وأواخر العشرينات وانتشر في عدد من الأقطار العربية الأخرى وغير العربية، وحافظ التنظيم المصري فيه على قيادته حتى الآن، ويعتبر هذا التيار الوحيد الذي يتمتع بإطار مؤسس جامع بغض النظر عن مدى فاعليته، ويتضمن هذا الإطار حاليا في التنظيم الدولي للإخوان.

وثانيها: تيار الحركات الإسلامية الجديدة التي تمثل رؤى مختلفة مع الإخوان لبعض قضايا السياسة والمجتمع رغم أن لبعض هذه الحركات جذورا إخوانية، وأهم هذه الحركات الآن ثلاثة: في تونس (النهضة) والجزائر (الإنقاذ) والسودان (التيار الإسلامي القومي)، كما أخذ حزب العمل في مصر يقترب حثيثا من هذا التيار في السنوات القليلة الماضية.

وثالثها: التيار «الجهادي» المتطرف الذي يعتبر الأكثر ميلا للعنف من حيث بنيته الفكرية وأساليبه الحركية، فهو تيار عنيف بحكم تكوينه أساسا لا فقط بفعل الظروف المحيطة به. ورغم أن هذا التيار هو الأقل انتشارا ونفوذا في الساحة الإسلامية فهو يبدو الأكثر تأثيرا في اللحظة الراهنة بفعل تصاعد نشاطه العنيف، وقدرته على التغلغل في بعض تنظيمات التيارات الأخرى الذين يزداد تنافسها.

فالواضح أن تيار الحركات الجديدة صار يمثل تحديا كبيرا لتيار الإخوان، خاصة وأن التحرك المنظم لزعيم الجبهة الإسلامية بالسودان حسن الترابي ينطوي على هدف بناء «دولة جديدة» منافسة للتنظيم الدولي للإخوان، وربما لا يكون تعبير «الدولة

تضمن قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في مصر آخر عام ١٩٤٨ اتهامها بأنها «تجاوزت الأغراض المشروعة إلى أغراض يحرمها الدستور وقوانين البلاد، وهدفت إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب، واتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها... كانت هذه أول مواجهة حادة بين حركة إسلامية ونظام حكم في العالم العربي المعاصر، ونجمت عن تحول الجهاز السري لجماعة الإخوان عن الهدف الذي انشئ لأجله وهو مقاومة التغلغل الصهيوني في فلسطين، والاتجاه إلى ممارسة العنف في الصراع السياسي الداخلي.

كانت الظروف في ذلك الوقت بكل ما يقرب من نصف قرن، غيرها الآن على مختلف المستويات: داخل كل بلد عربي، وعلى الصعيد العربي العام، وفي العالم، كما تغيرت أوضاع الحركات الإسلامية، فأصبحت أكثر انتشارا على المستوى الأفقي، وأعمق نفوذا في بعض المجتمعات العربية رأسيا، كما تنوعت اتجاهاتها وتعددت، شيئا فشيئا فحسب لم يتغير في هذه الحركات: علاقاتها المتوترة بدرجات مختلفة مع أنظمة وأجهزة الحكم في بلادها، وميلها الفعلي أو الكامن لاستخدام العنف بدرجات متباينة، وواضح الارتباط هنا، حيث يؤدي المزيد من التوتر مع الأنظمة إلى اللجوء للعنف أو الاستغراق فيه، ولذلك قد لا يثير الدهشة أن نلاحظ كون منطق الحكم الصادر مؤخرا بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر غير مختلف في مضمونه عن قرار حل جماعة الإخوان في مصر رغم أن ٤٣ عاما كاملة تفصل بينهما، فلم يحدث إذن تغير جوهري في الإطار العام للعلاقة - المواجهة بين الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم العربية وخاصة في منطقتي الشرق العربي وشمال أفريقيا، وكان نجاح بعض هذه الحركات في التكيف مع الظروف المحيطة بها والتعايش مع الأنظمة استثناء بل وأمر نادر، والحالة الأبرز هنا هي تنظيم الإخوان بالأردن.

ومع ذلك فتحديد العلاقة على هذا النحو لا يتيح لنا فهما حقيقيا لها في اللحظة الراهنة والمدخل الذي نراه







المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لحركات التيار الجديد التي لا يجمعها إطار مؤسس مطالب بموقف موحد، واجهت قيادة الإخوان هذه الازمة مما دفع التنظيم الام في مصر للتحرك بسرعة صوب موقف ارادته وسطيا من خلال محاولة التوسط لحل الازمة وتصعيد الخطاب الرافض لما اطلق عليه التدخل الاجنبي، لكنها بدت بذلك قريبة من الموقف العراقي، مما قاد إخوان الكويت إلى تجميد عضويتهم في التنظيم الدولي.

أما التيار «الجهادي» فقد تبني موقفا مختلفا مفاده أن أزمة الخليج كفيلة باضعاف جميع أطرافها المتهمين من هذا التيار بأنهم «يعملون ضد الإسلام» لكن بدا أن هذا الموقف نفسه لم يكن بعيدا عن تفكير قيادة الجبهة الإسلامية بالسودان، فبالإمكان أن نستخلص من بعض جوانب الخطاب السياسي للترابي خلال الأزمة أنه كان يأمل في مواجهة دامية تضعف الجميع لصالح الحركات الإسلامية، ويدعم ذلك ما سبقت الإشارة إليه من وجود تقارب حركي أحيانا بين بعض حركات التيار الجديد وبين التيار «الجهادي» المتطرف، وفي هذا السياق يمكن فهم علاقة جبهة الترابي ببعض فرق تيار العنف في مصر، رغم أن جانبها مهما لهذه العلاقة يرتبط بمحاولة الحكم الحالي في السودان للتأثير على الوضع الداخلي في مصر، كما لا ننسى أن جبهة الانقاذ بالجزائر تضم ضمن تياراتها تيارا «جهاديا» متطرفا كذلك.

والواضح أن هذا التقارب النسبي بين بعض حركات التيار الإسلامي الجديد وبين بعض فرق التيار «الجهادي» أثار قلقا لدى تيار الإخوان وجعله أقل حرصا في الاونة الاخيرة على تمييز نفسه عن ذلك التيار «الجهادي». ولعل هذا ما يفسر تحول موجة المواجهة الراهنة بين الانظمة والحركات الإسلامية في عدة أقطار عربية للتيارات الثلاثة الرئيسية في ان معا.

★ رئيس وحدة البحوث العربية بمركز الدراسات الاستراتيجية بـ «الأهرام»

الجديدة» دقيقا تماما لأن تحرك الترابي يركز على العالم العربي بالأساس ويسعى حتى إلى جذب قوى عربية غير إسلامية (قومية في الغالب)، وهنا يبدأ الخلاف بين التيارين، فتيار الحركات الجديدة يتبنى توجهها عروبيا يضاهي توجهه الإسلامي، ويحرص على توازن بين التوجهين لا يستسيغ التيار الإخواني الذي يعطى أولوية كاملة للتوجه الإسلامي، وهذا التوازن هو من صميم بنية الإسلام السياسي في منطقة المغرب العربي، وتبناه الترابي أيضا في جبهته، وكذلك حزب العمل في مصر، كما أن تيار الحركات الجديدة أكثر انفتاحا على القوى غير الإسلامية بما فيها اليسارية فضلا عن أنه يتبنى رؤى أكثر حداثة لبعض القضايا الاجتماعية بالمقارنة مع تيار الإخوان لكن رغم أن هذا التوجه يجعل التيار الجديد أكثر ابتعادا عن التيار «الجهادي» المتطرف من الناحية النظرية فهو يبدو أكثر اقترابا منه بالمقارنة مع تيار الإخوان على صعيد الواقع.

ومع ذلك فهذا التمايز بين التيارين الجديد والإخواني لا يعني أننا إزاء كتلتين متراصتين، خاصة أن التيار الجديد لا يملك إطارا مؤسسيا جامعا بعد، كما يفقد التنظيم الدولي للإخوان إلى التماسك، فهناك تداخل بينهما بل واختلاط في مواقف الحركات المكونة لكل منهما تجاه بعض القضايا، وكانت أزمة الخليج الأخيرة مثالا واضحا، فقد ظهر اتجاهان مختلفان في التعامل معها اختلطت فيهما مواقف الحركات من التيارين كليهما، فالاتجاه الذي رفض الغزو العراقي تبنته بدرجات متفاوتة من حيث الوضوح والقوة حركات تتبع كلا من التيارين: الإخوان في مصر والعراق والكويت وفلسطين (حركة حماس) إلى جانب حركتي النهضة والإنقاذ، أما الاتجاه المتعاطف مع الغزو العراقي فقد تبناه الإخوان في الأردن وسوريا وقطاع من حركة حماس وخاصة في غزة، إلى جانب الجبهة الإسلامية القومية في السودان وحزب العمل في مصر، فضلا عن راشد الغنوشي الذي خرج على موقف حركته (النهضة)، وربما لم يسبب هذا الاختلاط أزمة





المصدر : .....  
المصدر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....  
١٠ يوليو ١٩٩٢

# دائيرة الحوار

أعد ورقة الحوار :

د. سلوى أبوسعدة

أعد الحوار للنشر :

أشرف الجداوى

مجدى سبلة

• • تساؤلات : *الاستغنى*

• لماذا يتسع العنف السياسى رغم اتساع

"تعدد الحزبية"!!؟

• متى يلجأ الناس للعنف ؟

• من هم هؤلاء المتطرفون ؟ ومن أين

يأتون!!؟

• هل هناك ضرورة لصدور قانون جديد

للارهاب!!؟







المصدر : ..... المجلد ٢

التاريخ : ..... يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# هل تكفى الاجراءات الأمنية وحدها لمواجهة الارهاب؟

● الإرهاب .. العنف .. التطرف ، مفردات أصبحت ترددها في حوارنا العادى ، ونعيش آثارها وتبعات ردود أفعال دلالاتها السياسية والاجتماعية واقعا داميا مؤلما ، فى الزوايا الحمراء وعين شمس ، وإمبابة ، وآخرها المواجهة الجارية الآن والتي يمشط فيها ه آلاف جندى ، وضابط قرى ديروط بحثا عن المتطرفين .

● فمن اين يأتون ، وماهى جذورهم واهدافهم ؟

● وماذا عن الأطر الدستورية والقانونية التى تنظم العمل فى الشارع السياسى المصرى .

● ماهى استراتيجية المواجهة المطلوبة لتسد الثغوب فى المواجهة الأمنية والأعلامية .

● وهل المواجهة الأمنية وحدها تكفى ، أم هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات . تلك التساؤلات وغيرها طرحناها على ضيوف حوار المصور ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصرى ، لواء د . بهاء الدين ابراهيم . مساعد أول وزير الداخلية ، دكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع ولواء د . أحمد عز الدين جلال خبير الإهارب فى الأمم المتحدة ، ودكتور مصطفى كامل استاذ بكلية الاقتصاد ، وغاب عن الحوار د . كمال أبوالمجد الذى كان مدعوا بعد إعتذاره عن الحضور .

● فماذا قال المشاركون ؟؟ ● ●







المصدر : ..... المصـرود

التاريخ : ..... ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● المصور : الموضوع الذى

نطرحه هذا الاسبوع يعد من اكثر الموضوعات حساسية بالنسبة للشعب المصرى لانه مرتبط بقضية العنف فى الشارع السياسى المصرى ..

وفى تصورنا ونحن نفتح ملف هذه القضية المهمة ان تكون البداية عن اسباب تزايد ظاهرة العنف السياسى رغم اتساع هامش التعددية الحزبية على المستويين الوطنى والدولى . وماهى الاطر التى كفلها الدستور للنشاط السياسى خاصة فيما يتعلق بتكوين الاحزاب وماذا عن تصنيف التيارات التى تمارس العنف .. وهل الاجراءات الامنية الحالية تكفى لمواجهتها ام لا ؟ ..

وما البديل الذى يمكن ان يطرح لحل مشكلة العنف والقضاء عليها كظاهرة تهدد امن وسلامة المجتمع المصرى !!!

● د . سعد الدين : بداية يجب ان نحدد الموضوع « العنف ام الارهاب »

العنف لاسباب سياسية واجتماعية ليس ظاهرة جديدة فى حد ذاتها !

والجديد هو اتساع هذا العنف فى الفترة الاخيرة مصريا واقليميا وعالميا .. ربما كل مستوى من هذه المستويات له اسبابه المحددة النوعية ولكن هناك ايضا اسبابا عامة تخترق هذه المستويات مصريا واقليميا وعالميا ..

متى يلجا الناس للعنف عادة كقضية ؟ يلجأون للعنف كقضية عندما تضيق قنوات التعامل مع الخلاف ضيقا شديدا سلميا فى ظل النظام القائم او الاعراف القائمة .

هذا مبدا عام فى كل ادبيات العلوم الاجتماعية .. ان الناس تلجا للعنف عندما لاتجد وسيلة اخرى لحل خلافاتها ومشكلاتها او للدفاع عن مصالحها وخاصة ماتعتقد انه مشروع .

الذى حدث فى السنوات الاخيرة على النطاق العالمى انه مع انهيار المعسكر

الشرقى واختلال ماكان يسمى بالنظام العالمى الذى ساد منذ الحرب العالمية الثانية فى العالم .. اوجد فراغا وفوضى فظهرت مشكلتان المشكله الاولى ظهور عدد من الصراعات المؤجلة عالميا وفى مناطق مختلفة من العالم .

- على المستوى الاقليمى والشرق الاوسط .. وهى اكثر مناطق العالم تعرضا للصراعات سواء صراعات بين دول او اهلية فى داخل كل دولة .. وفى حين ان سكان الشرق الاوسط يمثلون ١٠ ٪ من سكان العالم الا انه فى حسابات المراكز المتخصصة هذه المنطقة صاحبة الـ ١٠ ٪ استأثرت بحوالى ٣٥ ٪ من مجمل الصراعات المسلحة والممتدة ..

هذه الصراعات جعلت منطقتنا تتكبد اكثر من الف مليون دولار و٤ ملايين قتيل و١٤ مليون جريح او مقتلع من ارضه منذ ١٩٤٥ ..

صراع العنف فى مصر تحديدا تزايد فى الفترة الاخيرة .. لنفس الاسباب العامة اما لان بعض الجهات تتعجل الوصول الى السلطة او لانها تقع تحت ضغوط اجتماعيه او اقتصادية ولا تجد سبيلا فى التعامل معها إلا من خلال اللجوء الى العنف .. يعنى مجموعة من الاحباطات الشخصية التى تتقاطع مع احباطات اجتماعية اقتصادية التى تتقاطع مع أخرى سياسية مجموعة الاحباطات هذه تؤدى إلى زيادة العنف فى مصر سواء العنف الجماعى المنظم مثل المجموعات المتطرفة او حتى العنف الفردى الذى راينا له امثلة كثيرة بما فى ذلك العنف الجنسى « حادثة العتبة » وغيرها .. كل هذه الامور زادت مؤشراتنا فى السنوات الاخيرة فى مصر وخاصة فى السنة الاخيرة .

العنف السياسى

● ● لواء د . احمد جلال : اود بداية ان اقرر ان المنطقة العربية هى اكثر مناطق







## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

المصدر :

التاريخ :

١٠ يوليو ١٩٩٢

العالم سخونة ، عتفا وارهابا ، بل ان احصائيات الارهاب في العالم في عقد الثمانينات تؤكد ان ٤٥ ٪ من مجموع العمليات الارهابية التي وقعت في العالم كله .. وقعت في منطقة الشرق الاوسط .. تليها في ذلك منطقة اوربا الغربية .. ووجد ان اكثر من نصف العمليات التي ارتكبت في الدول الغربية بدوافع قادمة من الشرق الاوسط ..

والعالم العربي في الحقيقة تطفى عليه الروحانيات والمنازعات الفكرية اكثر مما تؤثر هذه المنازعات الفكرية في اى منطقة من العالم ، ولذلك فان هناك تيارا يمكن ان نطلق عليه اسم « اسلامي » يعم المنطقة العربية منذ اكثر من عشر سنوات هذا التيار هو « الحركة الاسلامية » اذا تتبعناها من اقصى غرب الوطن العربي هناك جماعة « العدل والاحسان » في المغرب .. ثم « جبهة الانقاذ الاسلامي بالجزائر » ثم حزب النهضة في السودان ثم جماعات الجهاد في مصر وما شابه ذلك .. ثم حزب التحرير الاسلامي بدءا من فلسطين إلى السعودية إلى منطقة الخليج .

● المصور : ماتفسيرك لهذا التزايد المستمر في اللجوء للعنف ؟

● لواء د . احمد جلال : لست من انصار تبرير مسألة ما بسبب واحدا لانستطيع ان نقول ظروفنا اقتصادية او اجتماعية او سياسية .. يجب ان ننظر إلى ظاهرة العنف من زوايا متعددة مجتمعة ومتفرقة .. في عالم متغير سرعة ايقاع

الاحداث فيه رهيبه وانهدار النظام العالمي القديم وقيام نظام عالمي جديد بالفعل صراعات كانت مؤجلة فلذا أضفنا هذا كله إلى اسبابنا المتضاعفة في الداخل من ازمت لا اول لها ولا آخر .. كل هذه اسباب تجعل العنف هو السبيل الوحيد ليس لمجرد التعبير عن رأى او فكرة وانما قد يكون مجرد احتجاج او لمجرد الخروج عن حالة الركود وانعدام الامل والياس الذي يخيم على قطاعات مختلفة من المجتمع المصري خاصة الشباب ، لذلك انا اعتقد ان العنف الذي نعاني منه ليس عتفا سياسيا فقط وهذا على مستوى العالم أجمع بالاضافة اليينا .. مازال العنف عملية اجرامية بالاضافة إلى العنف السياسي صور الجريمة في العالم اصبحت بشعة .. نسمع ونشاهد الان صورا من الجريمة العنيفة لم تكن معروفة من قبل .. الجريمة المنظمة تماثل الارهاب او تفوقه !

● د . مصطفى كامل : لست متاكدا ان العنف قد زاد والحقيقة ان العنف ظاهرة مستمرة ولكن الذي يميز عن الفترة الاخيرة ان مواقع المواجهات العنيفة اختلفت كما ان نوع العنف قد تغير ..

ففي الماضي كان يتمثل في مواجهة بين حركة تحرير وطنية وقوى استعمارية . كان يتمثل في ثورة اجتماعية مثلما كان الحال في الصين - كوبا . الذي نشهده الان ليس حركات تحرير وطنية في مواجهة قوى استعمارية كما اننا لانشاهد ثورات اجتماعية - ولكن الذي نشاهده الان تصاعد







المصدر : ..... المجلد ٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

حدث هو ان مستوى التطلعات قد زاد على حين ان القدرة على اشباع مثل هذه التطلعات عن طريق العمل السياسي او من خلال العمل الاقتصادي والاجتماعي ، القدرة على اشباع هذه التطلعات قد ضاقت إلى حد كبير وهذا يفسر نمو العنف في مصر كما يفسر نمو العنف على مستوى العالم ولكنه عنف من نوع خاص وقد لا يكون هذا العنف بالضرورة اعلى من مستواه عما كان معروفا من ٣٠ سنة .

### العنف والمواجهة الامنية

● المصور : ماهو تصور الجهات الامنية المسؤولة تجاه تزايد هذا العنف في الشارع خاصة الفترة الاخيرة .  
● لواء د . بهاء ابراهيم : اذكر انه في وقت ما كان الاطباء عندما يفشلون في تحديد سبب مرض معين يردونه في النهاية إلى عبارة ابتكروها هي « الحساسية » كذلك نفعل بمشكلة العنف نردها إلى الحرية السياسية وإلى الازمة الاقتصادية بينما واقع الامر ان هذين السببين لا يستطيع ربطهما ببعضهما البعض ربطا مباشرا بالعنف .. اذا قلت غيبة الحرية السياسية والديمقراطية هو السبب في وجود العنف ! هو السبب في ازدياد ظاهرة العنف ! الواقع يكذبني لعدة اسباب : الاتحاد السوفييتي على سبيل المثال كان بلدا معجزة في الامن لاتحدث فيه حالة او جريمة عنف واحدة سواء في « موسكو » او باقى الاتحاد مرة كل فترة .. ولم تكد تهب رياح الديمقراطية حتى وجدنا ان القتل والسحل بدأ مع اول نسمة ديمقراطية وتصاعد وتزايد واصبحت من اخطر دول العالم .. واذا كانت غيبة الديمقراطية هي سبب العنف ، فالديمقراطية قائمة في الولايات المتحدة وهي اكثر بلاد العالم عنفا وحرية التعبير فيها متاحة كما لم تتح لاي بلد في اخر العالم ومع ذلك جرائم العنف فيها لاتقلس باى جرائم عنف في اى دولة اخرى .  
اليقين اننا نتحرك خطوات نحو مزيد من

في انواع العنف الذى يرتبط بدعوات دينية او عرقية ترفع راية الاسلام او راية الهندوسية مثلا او عرقية مثلما يجرى في جمهوريات الكومولث ويوغسلافيا .  
● المصور : وبماذا تفسر اختلاف مواقع العنف وتغير طبيعته ؟  
● مصطفى كامل : اتصور ان سقوط مصداقية النظم القومية والاشتراكية يقدم جانبا كبيرا من التفسير . فهي لم تقدم الحل لمشاكل الاستقلال الاقتصادي والسياسي وتقدم ايضا حولا لمشاكل التنمية في مجتمعاتها كنـ البعض ايضا يعلق آمالا كبيرة على ان تقدم الاشتراكية حلا لمشكلات التطور الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتها .. اما في الوقت الحاضر فقد سقطت مصداقية النظم القومية والاشتراكية .

وينطبق ذلك علينا في مصر فقد سقطت لدى قطاعات من المواطنين صدقا ام خطأ عن حق او عن زيف سقطت مصداقية النموذج القومى الذى عبر عنه نظام الرئيس عبدالناصر في الخمسينات والستينات ، سقطت ايضا مصداقية الحل الاشتراكي ومع ذلك وعلى الرغم من سنوات عديدة من الانفتاح الاقتصادي لم تحل مشاكل المواطنين الاقتصادية والاجتماعية وفي الوقت نفسه اتيح قدر من التعددية لبعض القطاعات الاجتماعية وبعض التيارات السياسية ولكن لم تتمتع كل القطاعات الاجتماعية ولاكل القيادات السياسية بمثل هذا القدر من الحرية والتعددية وحرية التعبير .. وبالتالي الذى







المسار

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ يوليو ١٩٩٢

د . سعد الدين إبراهيم :

## ● يلجأ الناس للعنف عندما تضيق قنوات التعامل مع الخلاف ضيقا شديدا .

لواء د . بهاء الدين إبراهيم :

## ● اعطني الحرية لأحبس ٥٠ ألف مواطن ولن تكون هناك جريمة .

حوادث الاغتصاب وتكرر .. كيف استطيع ان امنع هذه الظاهرة ان على ان اجمع كل المشتبه فيهم ثم اضعمهم في معتقل مثل « معتقل الطور » ، مثلما كان يحدث فتختفى الظاهرة ! اعطني الحرية لأحبس ٥٠ ألف مواطن مصرى وبعضهم أبرياء ولن تكون هناك جريمة نشل او جريمة سرقة او جريمة مخدرات !

انا لا ادعو إلى هذا انا هنا اشخص مرضا ، واقول فنقبل الحرية ونحن نعرف ثمنها ونحن ندفع ثمنها .. انا ارى انه كلما زادت الحرية والديمقراطية زادت الحدود التى تكتف رجل الامن وعندما شرعوا فى القضاء على الارهاب فى انجلترا .. قاموا بسن قانون للارهاب وانا لا ادعو لقانون الارهاب المصرى .. قانون الارهاب الانجليزى الذى سن اعطى لرجل الامن سلطات ليست لرجل القانون .. اذا خرجوا عن النطاق الديمقراطى وخرجوا فى انجلترا عن مفهوم الحرية بقانون استثنائى امتن كل ارادة الانسان وحرية الانسان فى بلد الديمقراطية الاصيله عندما وجدوا انفسهم مضطرين لوقف هذا العنف .

يجب ان نعرف كيف يعمل رجل الشرطة عندما تحدث جريمة سياسية او اجتماعية او اى نوع - انا لا اعرف الفاعل ولا يوجد

الحرية السياسية والتعددية الحزبية وان لم تكن بلغنا مداها الاخير .

وبالرغم من هذا التحرك نحو الديمقراطية .. فإننا نتحرك فى الوقت نفسه وبنفس القدر نحو مزيد من العنف ! وانا على العكس من ذلك اقول ان مبادئ الحرية والديمقراطية بأمانة شديدة .. كلما اتسعت دائرة الحرية والديمقراطية انحصرت او ضاقت فرصة الامن للسيطرة .. هذه حقيقة يجب الا نخجل منها لانها الواقع ..

نطلب الحرية والديمقراطية ونحن نعرف ان ثمنها هو مزيد من العنف والاضطراب والقتل والجريمة !؟

● المصور : كيف !؟

●● لواء د . بهاء ابراهيم : المسألة

ببساطة انا كرجل امن كيف استطيع ان احكم هذا المجتمع الذى تنتشر فيه ظواهر العنف .. تنتشر فيه حوادث النشل المسلح فى الاتوبيسات العامة .. تنتشر فيه







لدى بلورة سحرية انظر اليها فاعرف الجاني!!

ولكن انا اقوم بجمع ٢٠ مشتبه فيها فيهم وامارس عليهم ضغوطا قانونية او غير قانونية حتى يخرج من بينهم الفاعل او لا يخرج ! او لا يكون بينهم فاعل على الاطلاق .. وما لم امارس هذه الضغوط لن اصل إلى شيء وكلما زاد حجم الضغوط واتسعت دائرة الاشتباه كلما كانت فرصتي للضبط وفرصتي للاحكام اكثر ..

#### تداول السلطة

● المصور : لنسمع تفسير رئيس الحزب الناصري حول مفهومه لظاهرة العنف في الشارع المصري ؟

● ضياء داود : اعتقد اننا عندما نتكلم عن العنف كظاهرة لا يفيدنا الاحكام الحدية او الاحكام الصارمة حول ظواهر فردية لنحكم على الظاهرة العامة .. نحن حين نتكلم عن العنف نتكلم عنه كظاهرة في المجتمعات الانسانية ككل . مهما كانت درجة الحرية والديمقراطية الموجودة فيها او عدم وجودها على الاطلاق .. فالجريمة موجودة وطرق واساليب مواجهتها متعددة ولكن النقطة الاساسية التي نتحدث عنها .. وهي اسباب ظاهرة العنف ونقر انها ظاهرة اى أصبحت سمة من سمات المجتمع في وقت من الاوقات . او عصر من العصور .. هذا هو ما نبحث عنه ! ولكن حدوث العنف على المستويات الفردية عملية لا يستطيع ان اطلق عليها لفظ ظاهرة . وكذلك ربطنا في حديثنا اليوم بين صلة وجود العنف رغم اتساع نطاق الديمقراطية وقاعدتها... انا اؤيد ما قام بشرحه وتحليله الدكتور سعد الدين ابراهيم في هذه النقطة تحديدا ..

ولاشك ان ظاهرة العنف ظاهرة متنوعة ومتعددة .. وبالنسبة لنقطة اتساع قاعدة الحرية والديمقراطية وازدياد العنف اعتقد انها مسألة نسبية .

في الولايات المتحدة قاعدة سياسية ديمقراطية حقيقية لاشك فيها وتمارس فيها الديمقراطية على اكبر نطاق ، ومع ذلك تظهر ظاهرة العنف مثل الذي حدث في لوس انجلوس - ظهرت لان هناك تخلفا

اجتماعيا لم يصاحب الديمقراطية وبنفس حجم الديمقراطية الموجودة هناك .

● المصور : وماذا عن العنف في الشارع المصري ؟

● ضياء داود : هناك سمة خاصة للعنف - في مصر - الموجود الآن .. وهي مركزه في الجوانب الدينية ، والامر الثاني انها مركزة في الصعيد بالأخص ! ولابد ان نتوقف عند هاتين الزاويتين كثيرا .. لان القنبلة المعدة للتفجير بصفة عامة دائما في مصر هي ايجاد أزمة ما بين الاقباط والمسلمين .. في كل فترة من الفترات .. ولكن الفترات التي يزداد فيها الضغط الاجتماعي مع القصور السياسي الديمقراطي تزداد هذه الظاهرة وتوجد الارضية الصالحة لنمو هذه الظاهرة اكثر من اى فترة اخرى .. ولكن عندما اجد ان هذه الظاهرة تفجرت بشكل ديني مقبول لدى جماهير الناس بالاضافة الى انها مركزة في الصعيد . حيث توجد كثافة قبطية وكثافة اسلامية وحيث تتلون هذه الظاهرة بشكل اخر .. يعطى المبرر للتدخل الاجنبى لحماية الاقليات .

اذن العملية تاريخية ليست جديدة ولكنها تتركز في الفترات التي توجد فيها الارضية الصالحة وانا ارى ان هذه الأرض صالحة اليوم لقصور الديمقراطية .

من هو المتطرف ؟

● المصور : مع تزايد العنف والتطرف السياسي في الشارع المصري ، هل يمكن توصيف التيارات الموجودة على الساحة الآن ، وماذا عن المسميات التي تتردد سواء التيارات الاصولية او التيارات الاسلامية .. وما مدى صحة هذه المسميات ، وهل هناك تنوع فيما بينها .. ام انها تصب في النهاية في تيار واحد . وان كل تيار يلعب دورا معيناً .. وهل المواجهة الحالية كافية للتصدى لهذه التيارات ام نحن في حاجة الى اجراءات جديدة ؟

● سعد الدين : إن المعادلة التي تقول "إذا زادت مساحة الحرية تقلص دور







الامن" تجعلنا نقول إن الشواهد عالميا تؤكد عكس هذه القاعدة ، وإن كثيرا من البلدان توجد فيها الحرية ورغم ذلك يزداد فيها العنف ، وهناك كثير من البلدان يوجد فيها حرية ولا يوجد فيها العنف مثل سويسرا .. وإذا ضربنا مثلا بالولايات المتحدة فهي عبارة عن عدد من المجتمعات ولكن داخل دولة واحدة ، وكل مجتمع داخلي من هذه المجتمعات له مشكلاته في داخله وله مشكلاته مع الجماعات الأخرى . إذن القياس ليس مطلقا على زيادة الحرية بتقليص دور الأمن ، ويمكن أن نقول إن الدول الأخرى تتميز بتشكيلات ثلاثة وهي : أن دولة بها أمن وحرية ، وأخرى ليس بها أمن ولا حرية ، والثالثة خليط من الأمن والحرية ، ومن هنا يمكن أن نقول إن قضية العنف ليس لها سبب واحد ولكن لها مجموعة أسباب ، وهذا ما يعطى التشكيلة العالمية ، ويتوقف الأمر هناك على وجود ما يسمى بشروط وقاية وشروط ضرورة للأمن ..

وشروط الضرورة الأمنية أن يكون لدينا أجهزة أمنية قوية ومدربة ولكن هذا لا يكفي ..

أما شروط الوقاية فهي تتوقف على المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية والعملية والحضارية والروحية في عوامل مكملة للمشاركة .

ومن هنا يمكن أن ندخل فيما يسمى بالوقاية والعلاج وذلك مع السياسة الأمنية المكمل للمشاركة وبعد ذلك نجد أمانا سياسة عامة ومتكاملة .. وإذا لم تتكامل السياسة الأمنية مع السياسة العامة فلن تكون النتيجة سليمة اجتماعيا .

● المصور : ما مفهومك لتزايد ظاهرة التطرف في شارعنا السياسي ؟

● د . سعد الدين : ظاهرة التطرف تأخذ شكل عقيدة وشكلا سلوكيا .. الشكل العقيدى هو البحث عن نظام شامل مقفل من الأفكار التى لا يقترب منها أى شك أو هي البحث عن المطلق من الأفكار ، وهذا ينطوى على مضاعفات ، وهي امتلاك المطلق والحقيقة كاملة وبالتالي لا يملكها غيره .. فالتطرف الفكرى ينطوى عن نفي الآخر "بمعنى" أن من يملك فكرا آخر أيا

كانت صحته فهو غير صحيح .. هذا التطرف الفكرى العقيدى القطعى الشامل هو بحث عن الفردوس المفقود . وإذا كان لديه أمل فى الوصول الى الفردوس المفقود فيقول أنتى أملك الحقيقة .. إذن لا يتبقى الا الواقع لكى اصل الى الفردوس المفقود ، وبما أنتى لدى الحقيقة الفكرية والسلاح فلا يتبقى الا تحويل هذا الفكر الى واقع وذلك مع نفي الآخر فكريا وعقيدة وسلوكيا ووجودا ..

ومن هنا تنش الحرب على المجتمع وعلى الدولة مادام المجتمع والدولة يختلفان عنه ، وينتج التطرف والعنف فى مصر .

● المصور : من هم المتطرفون ! ومن أين يأتون ؟

● د . سعد الدين : السؤال المطلوب معرفة اجابته من أين يأتى هؤلاء طبقيا وعمريا وجغرافيا ! هل الظاهرة موزعة توزيعا عشوائيا على كل فئات المجتمع وطبقاته ومجموعاته العمرية او شرائحه التعليمية !

ونجيب عن هذه التساؤلات . بأن هذه الظاهرة مركزة فى شرائح لها مواصفات معينة وهي فى فئة عمرية محصورة بين ٢٠ : ٣٠ سنة لأن معظم من يصطدمون بالدولة او المجتمع فذلك مستهدف من هذه الجماعات ، أحيانا نركز على الدولة حينما تصطدم بأجهزة الأمن فقط ، وأحيانا نركز على المجتمع حينما تصطدم بفئة أخرى مثل "الاقباط" او المفكرين العلمانيين او الليبراليين مثل اغتيال فرج فودة او محاولة اغتيال مكرم محمد أحمد ، فهو هنا يحارب المجتمع ليس فقط الدولة او الحكومة ، إذن الملمح الاول للجماعات المتطرفة فكريا وسلوكيا هو من الشباب .

الصفة الثانية لهذه الجماعات أنهم يتركزون فى خلفية طبقية معينة ، وهذه الخلفية هي الفئات المتوسطة الدنيا وليسوا من الأغنياء وليسوا من الفقراء وليسوا من الطبقة الوسطى المستورة . وهم من هذه الشريحة القريبة من خط الفقر فيمكن انزلاقهم بسهولة الى تعداد الفقراء . والصفة الثالثة أنهم ليسوا جهلاء . وإنما حصلوا على قسط وافر من التعليم







المصدر : المسار

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . أحمد جلال عز الدين :

## • قوانين الإرهاب في بعض الدول يتم تجديدها كل ٦ أشهر .

بالمعايير المصرية ، وإن ٩٠٪ ممن تقبض عليهم أجهزة الأمن في حوادث اصطدام بالدولة أو السلطة يحوزون على تعليم متوسط وفي الأغلب على تعليم جامعي .

الصفة الرابعة : وهي جغرافية هذه الجماعات وأماكن التمرکز ، من الملاحظ في السنوات العشرين الأخيرة إنهم يتركزون في محافظات الصعيد .

الصفة الخامسة : إنهم من أصول ريفية أو مدن صغيرة من البندر أو من المراكز ولكن حينما ينخرطون في هذه الجماعات يقيمون في المدن الكبرى مثل القاهرة أو أسيوط .

وهذه المواصفات الخمس تجعلنا نشير إلى أن خصوصية الظاهرة ليست موزعة عشوائيا . وهذا يعني أننا يجب أن نضع مستوى للتوقعات ، ومستوى للإنجازات ، وحينما تزيد الفجوة بين التوقعات والإنجازات تتضخم مساحة الاحباط ، ثم يقارن الشخص نفسه بالأغنياء أهم أكثر من ذكاء ، وتكون الاجابة بداخله بالنفي . ومن هنا يؤمن بأن العيب ليس منه وإنما العيب من النظام القائم سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ... "وهنا يتلقفه" من ينتظره ويدرس حالته جيدا من هؤلاء الجماعات المتطرفة ، ويقول له "الاسلام هو الحل" .

● المصور : هل هناك تبليين في مواقف التيارات التي ترفع هذا الشعار ؟  
● د . سعد الدين : من هؤلاء الجماعات من يقول الاسلام هو الحل بالحكمة والموعظة الحسنة ، ومنهم من يعادى النظام السياسي فقط على اساس انه المسئول ، ومنهم من يعادى النظام السياسي ويعادى المجتمع .. الاخوان المسلمون يمثلون الفئة الاولى . ثم الجهاديون يمثلون الفئة الثانية التي تعادى النظام السياسي ولا تعادى المجتمع ، ثم التكفيريون يمثلون الفئة الثالثة التي تعادى الدولة والمجتمع معا .. هذه الفئات هي أكثر تهيدا لاستخدام العنف ، لأن القضية بالنسبة لهم بعد اقتناعهم بأن "الاسلام هو الحل" أصبحت دعوى مكتسبة والموت في سبيلها هو "استشهاد"

ومن هنا يكون تكليفه بعملية القتل أو مواجهة مواقف ارهابية فاصيح لا يبالي انه سيقبض عليه أو لا يقبض واتخذ صفة الفدائية بالنسبة لفكرهم ، وإذا تمكن من الفرار بعد اجراء عملية ارهابية فهو لا يفر للنجاة وإنما يفر لاستكمال دوره أو رسالته المقدسة والموت في سبيلها هو استشهاد .

### رد الفعل "المتجاوز"

● المصور : هناك توصيف للعنف الديني لهذه الجماعات التي تعادى النظام في الشارع المصري .. فكيف يكون أسلوب مواجهتها ؟

● اللواء د . أحمد جلال : فيما يخص قضية الأمن ، إن كل مجتمع في العالم له خصائصه ومواصفاته الخاصة ، ولا نستطيع أن نقول إن دولة ديمقراطية ما تعاني من الجريمة لأنها ديمقراطية ، ولكن العكس يمكن أن نقول إن كل مجتمع له مواصفاته ، وإن الاجراءات الأمنية في بعض الأحيان عندما تصل الى مرحلة "رد الفعل المتجاوز" فهي تؤدي الى تفاقم المشكلة .







المصدر : ...

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجماعات في الدين أو كرا يجيدون استخدامها وهو ما يصل بالشخص الى التطرف .

أما عن اسباب التطرف فهي جاءت نتيجة الخلل الاجتماعي والتباين في المستويات الاجتماعية ، وأرى ان حالة معظم الافراد الذين تحولوا الى جماعات متطرفة لم تدرس دراسة كافية في مصر ، وان كانت هناك بعض الحالات الفردية وان كان قد شابها بعض القصور .

ففي الولايات المتحدة توجد مراكز فيها ما يقرب من ١١٢ باحثا يعكفون على دراسة ١٠٠٠ حالة للعنف .

ومن هنا اطلب بانشاء مراكز لدراسة العنف وتوفر لها جميع الامكانيات وذلك لاستبيان تشخيص هذه الظاهرة .

#### بداية الارهاب

● المصور : هل حدث تبدل في تكنيك اعمال العنف لدى هذه الجماعات فيما تراه الآن من مواجهات مع أجهزة الامن ؟

● لواء د . احمد جلال : التكنيك الارهابي واحد مهما كانت هذه الجماعة ومهما كانت ايدولوجية التنظيم ، وهي تستخدم دليل عمل موحدا تتبعه جميع المنظمات في العالم بعد دراسة تطبيقية في اى مدينة في العالم .. اذن الاسلوب لا يختلف ، الذى يختلف هو الايدولوجية .

● المصور : ماهو تصور د . مصطفى كامل لاساليب العنف الموجودة حاليا واسباب ظهورها ؟

● د . مصطفى كامل : ليس هناك ما يؤكد ان ازدياد القيود على حرية المواطنين يؤدي بالضرورة الى تقلص ظاهرة لجوء جماعات سياسية دينية معينة الى استخدام القوة المسلحة ، وينطبق ذلك على حالة بريطانيا والمانيا ، فمزال العنف مستمرا في ايرلندا الشمالية ، وان

ولو تتبعنا طريقة الحركات الدينية المتطرفة في مصر فسنجدها قد تشكلت داخل المعتقلات ، وهذا يعنى ان عمليات السلطة او الضغط القوى العنيف يؤدي الى ترحيل المشكلة فقط فتصل الى درجة لا يمكن حلها .

ومن ناحية اخرى ان اغلب الدول الديمقراطية التي اتجهت الى اساليب توسيع نطاق الامن كانت الديمقراطية فيها محدودة جدا ، وقد نجد ان القانون البريطاني لا يسمح بالاعتقال الا ٧ ايام فقط ويكتفى بترحيل الاجنبي اذا كان له نشاط معاد للسلطة او نشاط غير سوى في بلاده . والقوانين الخاصة بالارهاب في البلدان الاخرى يتم تجديدها كل ٦ اشهر مثل ايرلندا . وبالتالي يمكن ان نقول ان الصلاحيات الامنية هي علاج مؤقت ولا يمكن ان تكون علاجا دائما وشاملا ، وان الصلاحيات الامنية تعمل على ترحيل المشكل وقد يصعب حلها في النهاية وتصبح مزمنة .

وقبل ان نتكلم عن التيارات الدينية يجب ان نفرق بين الاصولية والتطرف .. ان الاصوليين هم جماعة يلتزمون بمبادئ اساسية للدين بعضهم سلفي يريد ان يعود الى العصور الذهبية لصدر الاسلام ويحاول ان يقتدى به بدون تفكير او مناقشة مع محاولة للنظر في تطبيق هذه المبادئ في الوقت الحالي . وبالتالي فان السلفيين هم اكثر رجال الدين التزاما او تشددا ..

اما التطرف فهو نوع من التعصب الذي يبحث عن ايدولوجية معينة ، وهذه الايدولوجية لا يجدها الا بالدين في حين ان الشخص نفسه ليس متدينا بدرجة كبيرة وانما جاء التعصب نتيجة السلوك الاجتماعي لهذا الشخص ، وقد تجد هذه







المصدر : ..... ٢

التاريخ : ..... ١٠ يوليو ١٩٩٢

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معظم أحداث العنف التي تجري الآن هي في لندن وبالقرب من مقر البرلمان البريطاني . ففي حالي ألمانيا وإيطاليا يبدو أن وضع قوانين خاصة بالإرهاب هو الذي أدى إلى تقلص ظاهرة الجماعات المسلحة والتي كانت موجودة مع تقلص مصادر التمويل لهذه الجماعات .

● المصور : ماهو الموقف في مصر عن اسباب الظاهرة بعيدا عن الدول الأخرى ؟  
● د. مصطفى كامل : أن السبيل لمواجهة الجماعات المتطرفة في مصر لا يكون بإصدار المزيد من التشريعات ، ولكن بتقصي البذور التي أدت إلى ظهور هذه الجماعات .

وفي الحقيقة نحن في حاجة إلى العديد من الدراسات حول الظروف التي تؤدي إلى لجوء بعض فصائل الحركة الإسلامية إلى استخدام القوة المسلحة ، وللعلم فإن استخدام القوة المسلحة ليس سمة لكل فصائل الحركة الإسلامية في مصر ، وإنما نجد أن هذه السمة أصبحت تتركز في السنوات الأخيرة في عدد محدد من

محافظات الصعيد وليس كل المحافظات ، ونسمع أيضا عنها في بعض أحياء القاهرة لا كلها ، مثلا نجدها في الزاوية الحمراء ، في أمبابة ، في عين شمس ، ولذلك نحن في حاجة ماسة إلى دراسات مكثفة حول هذه الامكن التي تميزت بوجود فصائل تلجأ إلى استخدام القوة المسلحة ، ولدى انطباع بان الاصول الاجتماعية لهذه الفصائل قد اصبحت بتدن تعليمي منذ بداية الثمانينات عما كان عليه الحال في بداية السبعينات .

ولكن اذا ما قرانا التقارير الصحفية عن الجماعات التي لجأت إلى العنف في ديروط او في أمبابة نجد أن هناك تباينا كبيرا بين خصائص هذه الجماعات ، وخصائص اعضاء تنظيمي الجهاد والفنية العسكرية من حيث التعليم .

كما أن هناك تقارير صحفية تشير إلى أن بعض اعضاء التنظيم القائم في ديروط هم من بعض الفلاحين والعمال ومستويات تعليم متدنية ، ربما يرتبط ذلك لافاق

الهجرة التي كانت مفتوحة امام العمال اليدويين وامام الفلاحين في مصر في السبعينات فقد ضاقت امام هذه الفئات في الوقت الحاضر .

كما أن ادبيات الحركة الإسلامية وخاصة الحركات الراديكالية منها قد اصبحت مشاعة ومتوافرة على نطاق واسع .

كما أن هذه الفصائل التي تؤمن باستخدام العنف لها قنوات تصل بها إلى قطاعات من المواطنين لم تكن ممكنة في اواخر السبعينات واول الثمانينات .. واتصور أنه من المهم في التوصيف الصحيح للحركة الإسلامية في مصر أنها حركة اجتماعية متعددة الوجوه ومتعددة الأنشطة لأن قسما من هذه الحركة لا يهتم بالسياسة ولا يمارسها .. مثل جمعيات الشبان المسلمين وبعض الجمعيات المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية وقسما آخر وثيق الصلة بالحزب الوطني الديمقراطي والحكومة ويجد منفذا له من خلال أجهزة الاعلام الرسمية ، وهناك اقسام أخرى من المجموعات الإسلامية تعمل إلى استخدام الحل السلمي .

● المصور : هل تعتقد أن هناك علاقة ما بين هذه التيارات ؟

● د. مصطفى كامل : الأمر المهم هنا أن هناك ترابطا بين كل هذه الاقسام ليس ترابطا تنظيميا ، ولكن الترابط من الناحية الفكرية وهي روابط قوية ، وهناك لغة حديث واحدة وافكار مشتركة . ومن الملاحظ أن بعض هذه الافكار المشتركة قد امتدت إلى بعض علماء الأزهر ، ومن الملاحظ أيضا أن بيانات حركة الإخوان المسلمين وبعض النقابات المهنية قد التمسست العذر للذين قاموا بهذا الحادث ، ولذلك على الرغم من أنه ليس هناك ترابط تنظيمي للحركات الإسلامية إلا أن هناك







المصدر : **المصدر**

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المتهم فينظر تظلمه خلال ١٥ يوما ، وإذا  
افرجت عنه المحكمة وصدر قرار الافراج  
الثاني لابد ان يفرج عنه في نفس اليوم  
ولا يعتبر حجزاً على انسان بدون وجه  
حق . ونحن نرى ان العمل بقانون  
الطوارئ في هذه الظروف هو افضل  
اسلوب تعمل في اطاره اجهزة الامن .

القانون وحده .. لا يكفي

● المصور : هناك تفكير او توجه حالي  
لاستصدار قانون للارهاب بدلا من قانون  
الطوارئ ، وهناك من يرى ضرورة وجود  
قانون الطوارئ الى جانب قانون  
الارهاب ، فاين الحقيقة ؟

● لواء د. بهاء إبراهيم : هذا  
الموضوع لا يزال موضع دراسة ، ولم ينته  
فيه الرأي ، وهي ليست دراسة من جانب  
وزارة الداخلية ، ولكن جميع اجهزة الدولة

**ضياء الدين داود :**

**● المواجهة الأمنية  
فقط تعمل على  
توريث المشكلة في  
نفوس هذه الجماعات**

تقوم بها ، فالامن ليس جهة تشريع ، ولكن  
مهمة الامن ان يضع الظروف الأمنية امام  
جهات التشريع ثم لها ان تختار الموقف  
الذي تراه مناسباً .

فالقضية ليست في التشريع ولكن  
القضية كيف ننفذ هذا التشريع ، والقضية  
قبل التشريع وقبل التنفيذ هي كيف نقي  
المجتمع من وجود الجريمة .

● المصور : لكن الشارع المصري  
يشعر بان هناك اتجاها لهذا التشريع  
الجديد .. ما هو الموقف ؟

● لواء د. بهاء إبراهيم : حتى هذه  
اللحظة لم تنته وزارة الداخلية الى عرض  
تصور نهائي .

واسم مشتركة بينهم .

لذلك على الرغم من مجموع التباينات  
الموجودة داخل الحركة الاسلامية الا ان  
الذي يجمع بينها انها لا تتخذ موقفا  
واضحاً من ادانة العنف كوسيلة لحسم  
الخلافت السياسية والفكرية .  
استراتيجية المواجهة

● المصور : هل التيار الاسلامي في  
حالة استمراره في العنف وحمل السلاح  
يؤكد ضرورة مواجهة اجهزة الامن له ..  
خاصة ان المصريين بطبيعتهم لا يميلون  
لاستخدام العنف ضد الاجهزة الامنية في  
المواجهة بصفة عامة .

● لواء د. بهاء إبراهيم : مادام حدث  
خروج على القانون ، فينبغي على رجل  
الشرطة ان يواجهه ، ومادامت هذه  
الجماعات او غيرها قد خرجت على القانون  
باى صورة بدءاً من القتل او الاتلاف فهنا  
تبدأ المواجهة الأمنية قبل ذلك لا يقدم  
الامن على الفعل ، الاصل ان الامن له دور  
مواجهة او علاج او وقاية ولا يملك الامن  
في دور الوقاية الا قدراً محدوداً ولذلك فإن  
الظاهرة تظهر كل عدة سنوات وهذا يرجع  
الى اننا نبحث على السطح ، دون ان  
نبحث عن جذور الظاهرة .

وان المواجهة الأمنية هي علاج عرضي  
فقط "كمن يعالج ضغط الدم بالاسبرين" ثم  
يعود المرض للظهور مرة اخرى . وهذا هو  
ما يملكه الامن ، وان المواجهة الفعلية  
للامن هي اجراءات الوقاية . بينما القضية  
في حاجة الى اجراءات اقتصادية وثقافية  
 واجتماعية ونفسية وهي امور تخرج عن  
اختصاصات الامن ، واعتقد ان اصحاب  
الاختصاص من هذه الاجراءات لا يتحركون  
بفاعلية لمواجهة الظاهرة .

● المصور : ولماذا عن الاجراءات التي  
يطالب بها الجهاز الامني للمواجهة ؟

● لواء د. بهاء إبراهيم : القدر  
الوقائي الامني فقط القدر المؤلم متعلق  
بالحجز او الاعتقال وهذا اجراء مؤقت  
ايضاً .

وكما قال وزير الداخلية ان غاية الجهد  
الامني في مجال الوقاية هي ان يحتجز  
المشتبه فيه لمدة ٤٥ يوما . واذا تظلم







المصدر : ..... المصـور

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..... ١٠ يوليو ١٩٩٢

● المصور : لماذا وصلت درجة المواجهة مع التيار الاسلامي في اسبوط او في غيرها من اماكن التمرکز لهذه الدرجة من العنف ، هل لتغير تكتيك الهجوم - ام لكم الاسلحة التي في حوزته ؟

● لواء د. بهاء إبراهيم : اسبوط لها وضع خاص اقتضى ان تتم المواجهة على هذه الصورة ، فالمنطقة واقعة تحت سيطرة جماعات من المتطرفين يتعاملون بالعنف ، ومن اجل تصفية هذا الوضع كان لابد من وجود قوات كبيزة امنيا ، لاعادة فرض القانون على هذه المنطقة ، وسبق ان قمنا باجراءات مماثلة في الزاوية الحمراء وعين شمس لطبيعة الصراع الدموي مع هذه الجماعات ويمكن ان اقول .. انه يجب ان تنهض كل اجهزة الدولة بدورها الوقائي في مجال ارساء التعاليم الاسلامية الصحيحة ، لانه يجب ان نعمل بالحكمة التي تقول "الجسم السليم لا تخترقه الامراض بسهولة" والذي يحدث هناك ان الاجسام ضعيفة في تعليم الشباب الواقعين تحت سيطرة الامراء الذين اصبحوا يتحكمون في كل المجالات هناك والتي خلقت اجساما ضعيفة تسود هذا المجتمع . ولذلك يجب ان نعطى علاجاً قويا لسد نقص هذه المجالات لكي يتغلب هؤلاء الواقعون تحت سيطرة هذا التيار ليكونوا بعد ذلك اصحاء اقوياء . ويمكن ان نقول ان الوقاية الكاملة لهذا المجتمع مكلفا مطلوبة من جميع الجهات المسؤولة وبهذه الوقاية لا يجد رجل الشرطة الفرصة ليجد نفسه مكلفا بمهام ليس مسئولا الا على جانب واحد فقط منها وهو الامن ، وبعد ذلك نجد ان كل انسان له القدرة على حماية نفسه عملية كاملة .

### الشرطة وحدها .. لا تكفي

● المصور : هناك تصور يدرس حاليا امام الجهات التشريعية ، الا يمكن ان نقول ان تضافر جميع اجهزة الدولة لعلاج هذه الظاهرة وليست الشرطة وحدها يكون هذا هو التصور الذي تم اعداده من الجهات الامنية ؟

● لواء د. بهاء إبراهيم : الذي يجري حاليا من دراسة لهذا القانون بعيد عن الداخلية ، ولكن راي الداخلية مازال محل

مناقشة داخل الوزارة ، ولم يخرج حتى الان راي نهائي في هذا الإطار ، لان هناك من يرى في المناقشة داخل الوزارة ان القانون الموجود يمكن ان يكون كافيا ولكن المطلوب هو الية التنفيذ لما هو موجود وقائم على ان يصلح به وقاية ويصبح كافيا . ونحن نؤمن في النهاية بان التشريع لم يكن الطريق الاسهل لعلاج المشكلة وليس العلاج الحاسم ، وانني ارى ان العلاج الاجتماعي هو العلاج الاشمل والكافي ، ثم ان لدينا تشريعات ، وانا لا اعترض على ما يدرس حاليا من تشريعات ، وانا اقول اننا نخطيء اذا تصورنا ان قانونا يحل مشكلة الارهاب . ولكن العلاج يجب ان يكون شاملا .

● المصور : ما تصوركم للمعالجة الامنية في الفترة الماضية في مهاجمة العنف ، هل كانت هذه المعالجة هي المطلوبة ام لديكم ملاحظات عليها ؟

● لواء د. بهاء إبراهيم : نحن نواجه الموقف بعد اشتعاله ، عندما تشتعل النيران فنواجه بكل امكانياتنا . فانا نتصور ان الداخلية تبذل كل جهدها ولم يكن هناك قصور . ومثال على ذلك . انه في احداث ديروط فقط نضع ٥ آلاف ضابط وعسكري وارسلنا اربعة مساعدين اول للوزير هناك منذ ما يقرب من شهر يقيمون في "خيام" فهذا يعد جهدا كبيرا بجانب العمل اليومي للداخلية . وانا اعتقد ان الداخلية لم يكن في وسعها ان تفعل اكثر من ذلك . واستطيع ان اقول ان امكانيات الداخلية كافية على المواجهة والتصدي لهذه الحالات واننا نتطلع لامكانيات احداث واقوى لمواجهة هذه الظواهر . مصادر التمويل

● المصور : مسألة المد المالي والمد العسكري لهذه الجماعات من الخارج ، هل لدى وزارة الداخلية ما يؤكد ذلك . وماهي







المصدر :

المصدر :

١٠ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● لواء د. بهاء إبراهيم : الدليل على ذلك ما يقومون به من سرقات لمحات "الذهب" عندما انحسرت مصادرهم في التمويل .. ولكن هذا لا ينفي أن نقول بعدم اتصالهم خارجيا ولكن لم يثبت بالقطع حتى الآن مصادر التمويل الخارجية .  
الاسلوب الامثل

● المصور : ماهو الاسلوب الامثل

د . مصطفى كامل :

● زيادة متوى  
التطلعات وتضاؤل  
القدرة على إشباعها  
يؤدي إلى نمو العنف .

للمواجهة الامنية لمثل هذه الجماعات ؟  
●● ضياء دواد : يمكن ان نقول من خلال التجارب ان المواجهة الامنية تاتي في نهاية المطاف للاحداث بعد ان تختمر وتحرك في مسارب كثيرة الى ان تتحول الى جرائم ثم تاتي لحظة تدخل الشرطة . فدور الشرطة ليس فقط مواجهة هذه الاحداث بعد ان تتحول الى جرائم ، ولكنها يجب ان تقتنبا للدوافع والمناخ الذي يخلق الجريمة .. اذن يجب ان تستطلع الشرطة من خلال تقارير مسبقة مناخ هذه الاماكن حتى يسهل العلاج قبل وقوع الاحداث . ونحن نعلن ان هناك جهلا شرطيا متخصصا لعمل هذه الدراسات وايحاء تبين من اين اتى هذا المدفع وما هي مصادر التمويل ويمكنها القضاء على جذور هذه الاحداث بمالها وما عليها قبل ان تحدث ، ويمكن ان تكون هذه هي الوقاية . ولذلك يمكن ان نقول تاريخيا ان الاجراءات الامنية عادة تؤجل المشكلة ولا تعالجها

الاجراءات وهل هذا المد المالي او العسكري جزء من مخطط دولي ، ايا كانت الجهة التي تقوم به ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : يمكن ان نقول انه حسب التقدير العام ان عمليات الاغتيال العام او عمليات قتل المسيحيين لا يمكن ان نبرئها من صفة التخطيط المقصود وليس صفة الخطأ .

اما عن الجهات المقصودة التي تخطط لهذا .. هذه الحقيقة لا يمكن ان نقولها على علنها لان جهة مثل ايران او السودان على سبيل المثال اذا قلنا ان هناك اتصالات ولكن تحديد هذه الاتصالات على وجه قاطع او على وجه نهائي لا نستطيع ان نأخذ الدول بالشبهات .

مثلا اذا كانت لدى البنوك مبالغ محولة من جهة معينة لا يمكن ان نقول انها تاتي لجماعة معينة او نظلم معين . وعلى اي حال فان النيابة العامة تجري تحقيقاتها في هذا الجانب بهدف الوصول الى مدى اتصال التنظيمات المصرية الداخلية بالتنظيمات الخارجية .

● المصور : ما هي اكثر التيارات المشكوك في اتصالاتها الخارجية ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : لم يتحدد على وجه الاطلاق دليل يقيني ، ولكنها عبارة عن قرائن ترجيحية ، لان معلوماتنا ان معظم هذه الجماعات من فئات تعتبر فقيرة فمن اين تنفق على شراء السلاح .. اذن فالتحقيقات تسبق الاتهامات حتى لا تلقى جزافا .

● المصور : ماهي مصادر التمويل لهذه الجماعات بعد ان سمعنا ان لديهم مدافع وبنادق وكما كبيرا من الاسلحة ؟

●● د. سعد الدين إبراهيم : اعتقد ان المصادر من الاشتراكات التي يمولها اعضاؤها العاملون في الدول العربية ثم الاتلاوات التي يفرضونها في اماكن السيطرة والتمركز بالنسبة لهم . ثم من النهب والسرقه .







المصدر : ..... المجلد ٢

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفصائل الإسلامية المسلحة الى ارتكاب الجرائم وهو يحتاج عدم المواجهة الأمنية الناجحة.

ولعلنا نرى من خلال التقارير الصحفية ان بعض رجال الشرطة في احدى مناطق الصعيد ان الضابط الذي كان مسئولاً عن نقطة شرطة "صنبو" كان يحيل المواطنين الذين يلجأون اليه ببعض الشكاوى والبلاغات الى امير هذه الجماعات ليكون هذا الامير هو صاحب الحل والعقد في أمور المواطنين وامير الجماعة كان يأخذ نوعاً من المكافأة او نوعاً من الاتلوة لحل هذه المشاكل.

من ناحية أخرى انه في مناطق الصعيد حرم على المواطنين ابطح حقوقهم عندما تكون لديهم مناسبات افراح او زواج لابنائهم لانها كانت تمنع برادة هذه الجماعات ، والغريب ان رجال الشرطة قد قبلوا ذلك ربما إثارة للسلامة ربما للتعاطف مع اقارب هذه الجماعات وربما ان هذه الجماعات في بدايتها لا تظهر خلافاً مع الجهات المسئولة في ممارسة اساليبها ولذلك ينبغي التامل في اسباب هذه الظاهرة ، فالظاهرة حتى الان مقصورة على محاققات معقبة في الصعيد او على احياء معينة في القاهرة ، وهي احياء تتميز بانها احياء التهميش الاجتماعي ، يجب ان نضيف انخفاض مستوى الخدمات وانخفاض مستوى المعيشة الذي ساعد على تكوين هذه التنظيمات .

مع نظرة اقتصادية جديدة في السياسات التي تتبعها الحكومة التعليمية في المدارس والاطراف الاجتماعية .

ومواجهة اعلامية يجب ان تكون على درجة كبيرة من الأهمية .

● المصور : كيف تكون استراتيجية المواجهة !!

● د . سعد الدين : لابد ان تكون استراتيجية المواجهة لهذه الظاهرة سياسية اجتماعية وأمنية في المقام الثالث هذا لا يعني التقليل من أهمية عنصر الأمن .. وفي محاولة لصياغة تصور استراتيجية المواجهة .. يجب اولاً غلق الثغوب في البعد الأمني للمواجهة .. واعتقد ان الطريق التي يعمل بها الأمن احياناً قد تؤدي الى اختراق بعض

قبل حدوثها ، وفي الوقت نفسه تساعد على توريث المشكلة لدى نفوس هؤلاء الجماعات . ولذلك فانا اطلب بعمل مراكز دراسات على اعلى مستوى لاستبيان هذه الظواهر ، والمشكلة الأكبر والأهم هي توصيف هذه الظاهرة : هل هي مشكلة دينية ام هي خلاف ديني ام هي مشكلة سياسية واجتماعية !! واذا صح حسب تقديرى انها مشكلة سياسية فلا يمكن ان تكون المواجهة فيها أمنية وينبغي ان تكون المواجهة سياسية ايضاً .

● المصور : واذا كانت التيارات الدينية تتحرك حالياً مطالبة بإنشاء حزب ديني وتريد السلطة ؟

● ضياء دواد : ليس حراماً ان يطمح اى فصيل سياسى في ان يصل الى السلطة ، فهذا صميم الديمقراطية .

● المصور : نحن نعرف ان الدستور لا يسمح بهذا ؟

● ضياء دواد : الدستور يقول طبقاً للأحزاب ولكن القانون هو الذى يمنع اقامة حزب ديني ، انما هم يقولون نحن لا نريد حكومة دينية لان الاسلام يمنع الحكومة الدينية .. وانما نريد حكومة تطبق الشريعة الإسلامية ، وهذه ليست حكومة دينية .. ولكنها حكومة تستند تشريعاتها من الشريعة الإسلامية . ولذلك كوني اقوم بعمل جهاز يتحرك للدعوة الدينية فقط فهذه ليست هي القضية كما هو حادث الآن .

ولكن يجب ان تكون المواجهة سياسية .. لان هؤلاء فصائل سياسية تسعى للحكم باى شكل من الاشكال ، فمن الاولى ان تكون الاحزاب السياسية هي التي تتصارع لكي تصل الى الحكم ، وليس المواجهة الأمنية فقط او الحكومية الحالية من خلال الوعظ .

### المواجهة الناجحة

● المصور : ماهي اساليب المواجهة الناجحة من وجهة نظركم وكيفية مواجهة هذه التيارات ؟

● د . مصطفى كامل : يجب ان تقتضى اساليب المواجهة الأمنية الناجحة دراسة عمليات المواجهة في الفترة الماضية ثم التامل في البذور التي انتجت هذه الظاهرة ومحاولة علاجها في المستقبل ، وان لجوء







المصدر :

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واننى اعترض على النغمة التى تسود حاليا بان المناخ الدينى السائد حاليا فى وسائل الاعلام هو الذى افرخ هذه الجماعات المتطرفة وعمل على زيادتها واتساع حركتها واعتمادها على العنف . ولكننى اؤكد ان الدين الصحيح ليس مطلوبا فقط لذاته وانما هو الوقاية السليمة والاساسية لمواجهة هذه الجماعات . ومن خلال الاسلام الرشيد يجب ان نتصدى لهذه الجماعات الذى يرفضها الاسلام . فتحرك جميعا بداية من الاوقاف والازهر والاعلام والتربية الدينية الصحيحة من برامج فعلية صحيحة دون ان نعزل مفهوم الدين واختلافه مع التطرف وبذلك تسقط حجة هؤلاء المتطرفين . لانهم يتصورون انهم اصحاب الدين الصحيح .  
●● المصور : فى النهاية تشكر الضيوف ..

\*\*\*

الجماعات المتطرفة لرجال الامن . وهناك ثقب فى المواجهة الاعلامية كما سبق . ويجب ان نركز على الخطاب الدينى المعتدل لى نقوم بتشريح دعوتهم وخطابهم الذى يفرق بين متدين معتدل الى متدين منحرف ثم الى ارهابى وذلك لبيان الفرق بين التفكير الدينى الهابط وبين الاسلام الصحيح . ولكن اهم شروط للمواجهة هى المواجهة الاجتماعية الاقتصادية التى تقلص الحرمان النسبى وتقضى على التهميش .

وفى النهاية ان كل مجتمع توجد به "حصنة" من السخط ومن عدم الرضا .. هذه الحصنة من خلال احزاب سياسية عديدة يتم توزيع هذه الحصنة على كل هذه الاحزاب . ولكن الحاصل فى حركة التنظيمات السياسية فى مصر انه اصبح اندماج الحركات الدينية فى مصر هو الذى يؤمم او يجند الاغلبية العظمى من الساخطين ومن هنا تكمن الخطورة .. انه اصبح لكل انسان يريد التغيير سواء كان متدينا او غير متدين ولديه الرغبة فيقع تحت عباعتهم .

● المصور : كيف تكون المواجهة الامنية مع هذه التيارات خاصة بعدما قيل ان ثمة قصورا امنيا للمواجهة فى الاحداث الاخيرة ؟

●● لواء د. بهاء ابراهيم : القول بان هناك تقصيرا امنيا فى احداث "صنبو" او غيرها يحكم على الاشياء بعد وقوعها وليس قبل وقوعها .. صحيح ان ثمة ظواهر حدثت فى صنبو وفى قرى كثيرة اخرى لا يمكن ان نطمئن اليها وكانت تواجه فى حدود حجمها .. ومن يتصور ان لدينا تقصيرا يجب ان يعلم انه يوجد ٧ او ٨ الاف قرية مثل "صنبو" .. عندما يكون هناك حدث صغير يجب الا ارسل به ٥ الاف جندي . فاننا نواجهه بالقدر المطلوب مبدئيا وعندما ارى ان الوضع ازداد اشتعالا ارسل بالقدر الكافى .. اذن فليس لى ان ارسل بمصفحات عندما تقوم جماعة او امير منهم بتصرف صغير . وهذا ما حدث فى "صنبو" .







المصدر: .....  
الرقم: .....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ يونيو ١٩٦١

## ملاحظات حول التعديلات التشريعية لمكافحة الإرهاب

د. أحمد جلال عز الدين

تعتبر المواجهة التشريعية أحد أهم الأسلحة التي تحصن بها المجتمعات نفسها ضد خطر الإرهاب، ففي الدولة الديمقراطية يقوم القانون بدور الحماية للمصالح العامة، ويتصدى للظواهر الإجرامية التي تهدد أمن وسلامة المواطنين واستقرار الأوضاع الاجتماعية، عن طريق فرض عقوبات وتدابير وصلاحيات إجرائية لرجال السلطة العامة تمكنهم من أداء رسالتهم في الحفاظ على الأمن والنظام العام.

نظري هو تعريف إجرائي يركز على مظاهر الإرهاب وليس جوهره، فالواقع أن الإرهاب يهدف دائماً إلى تغيير النظام الاجتماعي، وأن أهدافه أبعد من مجرد استخدام العنف أو إثارة الرعب، وإنما تلك وسائل لتحقيق غاية، وقد أحسن المشروع صنعا عندما استفاض في تعريف مظاهر الإرهاب بصورة جامعة ولكنها غير مانعة، ويعتبر المشروع من أوائل الأتجاهات التشريعية الرائدة في تعريف الإرهاب، الذي مازال - وسيظل - مشكلة فقهية تحتاج إلى مزيد من البحث والمناقشة حتى يمكن الوصول إلى تعريف متفق عليه.

٢ - أن المادة ٨٦ مكرر المقترحة تمد مجال الملاحقة العقابية إلى مرحلة ما قبل العمليات الإرهابية، وهذا النص الخاص بتجريم إنشاء الجمعيات أو المنظمات أو العصابات التي يكون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القانون.. أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن.. أو

٢ - أن قانون العقوبات المصري يعتبر من أحدث التشريعات في العالم، نتيجة ما تدخله عليه التعديلات المستمرة من تغييرات جذرية تساهل التغيير الذي يصيب النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يصاحب تغير النظم والأوضاع المحلية والدولية.

فمنذ صدور قانون العقوبات عام ١٩٣٧ وحتى شهر إبريل ١٩٨٢ صدر أربعة وخمسون قانوناً تناولت التعديل أو الإضافة أو الإلغاء لمواد هذا القانون، بل أن قانوناً واحداً وهو القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تناول بالتعديل أو الإضافة أو الاستبدال أو الإلغاء ١١١ مادة من قانون العقوبات، وإيضاً القانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ألغى ١٥ مادة بأكملها في الوقت الذي عدل فيه كلية من نطاق بعض الجرائم والذي يستعرض التعديلات المقترحة يلاحظ ما يلي:

١ - أن التعديل بدأ في المادة ٨٦ بتقديم تعريف للإرهاب، أو بمعنى أدق لما هو مقصود بالإرهاب في أحكام القانون، وهذا التعريف في وجهة

وقد لجأت النظم القانونية في العالم الحس إلى أحد أساليب ثلاثة في مواجهة الإرهاب هي:

١ - أما إصدار قوانين خاصة لمكافحة الظاهرة

٢ - وأما الاعتماد على قانون للطوارئ مثل ما فعلت بريطانيا عام ١٩٧٣ بالنسبة لأيرلندا، وعام ١٩٧٤ بالنسبة للمملكة المتحدة ككل.

٣ - وأما تعديل قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية لجعلهما أكثر ملائمة لمواجهة الإرهاب مثل ما فعلت ألمانيا الاتحادية في التعديل الصادر في ١٩٧٦/٤/٢٤.

وقد رأى المشروع المطروح أمام مجلس الشعب الأخذ بفكرة تعديل القانون مع الاعتماد على قانون الطوارئ، ويرجع ذلك إلى سببين هامين أتصور أنهما كانا خلف هذا الاتجاه:

١ - أن نصوص قانون العقوبات في مصر هي بصفة عامة كافية وشاملة لكل صور الإرهاب، ولم تكن تحتاج إلا بعض النصوص الإضافية الإيضاحية، أو التي تتضمن تشديداً للعقوبات.







المصدر : ..... الأهرام

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٨١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥ - ان المشروع قد اخذ في المادة ٨٨ مكرر د ببعض التدابير التي يمكن ان يحكم بها مع العقوبة، وهذه التدابير الخاصة بحظر الإقامة أو التردد على أماكن معينة أو الإلزام بالإقامة في مكان معين، تعتبر من التدابير الوقائية وقد اشترط القانون ان تصدر بحكم من القضاء والا تزيد مدتها على خمس سنوات.

٦ - اضاف المشروع الى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء محاكم أمن الدولة نص المادة ٧ مكرر التي تنص في فقرتها الثالثة لماصور الضبط احتجاز من تتوافر لديه دلائل كافية على اتهامه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات لمدة ٧٢ ساعة، وأن يطلب من النيابة القبض على المتهم لمدة سبعة ايام يجوز مدها لمدة واحدة مماثلة.

واذا نظرنا للقانون نجد ان إيطاليا قد اصدرت القانون رقم ١٥٠ الخاص بالحبس الاحتياطي في ١٩٧٧/٤/٣٠ والقانون رقم ٥٣٤ في ١٩٧٧/٨/٨ في شأن النظام والأمن العام، وتسمح المادة الثالثة من هذا القانون لرجال الأمن - في غير حالات التلبس بالجريمة - بحبس أي شخص يوجه اليه اتهام في جريمة تزيد عقوبتها على السجن لمدة ست سنوات احتياطيا للفترة الضرورية لجمع الدلائل، وذلك بدون أمر قضائي، وفقط على مامور الضبط اخطار النيابة بالإجراء. اما القانون الخاص بالطوارئ في المملكة المتحدة فيجيز حجز المشتبه فيه لمدة ٤٨ ساعة ويجوز لوزير الداخلية مد حجز ذلك الشخص لمدة تصل الى سبعة ايام.

ولعل الشيء المثير في هذا المجال ان القانون الألماني اجاز احتجاز الشهود لمدة ١٢ ساعة بهدف التحقق من شخصياتهم وذلك في المادتين ١٦٣ ب، ١٦٣ ج، ويعتبر احتجاز الشهود بدعة مطلقة في القانون الألماني ولا يمكن تحملها كإمر دائم الا بصعوبة.

هذه بعض الملاحظات السريعة على التعديلات المقترحة، وهي في نظري معقولة ومعتدلة الى حد كبير، وهي بالمقارنة الى تشريعات أخرى لم تتجاوز نطاق الشرعية او تأتي بأحكام استثنائية لا تتفق مع السياسة الجنائية، فقد خرج كثير من التشريعات في الدول الديمقراطية - وفق كل المقاييس - خروجاً كبيراً على القواعد القانونية، المستقرة، الا ان الضمان الوحيد في عدم اساءة استخدام تلك النصوص هو الامانة التي تنص بها السلطات في تلك الدول والرقابة الشعبية الصارمة التي تخول دون اساءة استخدام السلطة.

الوحدة أو السلام الاجتماعي، هذا النص يماثل المادة ١٢٩ من قانون العقوبات الألماني المعدل التي تنص على تجريم إنشاء منظمات لها هدف الترويج لارتكاب الجرائم ضد الحرية الشخصية أو ضد مجموعات معينة من الشعب تربطهم صلة دينية أو قومية أو صلة جنس معين أو تمثل خطورة عامة، كما ان الفقرة الثالثة من المشروع تماثل المادة ١٤٠ عقوبات في القانون الألماني، وايضا المادة ١٣١ عقوبات الماني التي تنص على معاقبة جريمة تحبيذ ارتكاب جرائم العنف.

٣ - اما المادة ٨٨ المقترحة والتي تجرم اختطاف الطائرات، فهي تسد ثغرة في التشريع المصري، فقد عقدت الأمم المتحدة ثلاث اتفاقيات لتأمين وسلامة الطيران المدني هي: اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ واتفاقية لاهاي ١٩٧٠ واتفاقية مونتريال ١٩٧١، وتعهدت الدول الموقعة على الاتفاقيات على ادراج عمليات اختطاف الطائرات أو تعريض سلامتها للخطر في تشريعاتها الوطنية، ونظرا لان مصر من الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات فإنه كان من اللازم ادراج نص خاص في التشريع الوطني مثل ما فعلت كل الدول الأطراف في الاتفاقيات.

٤ - كما ان المادة ٨٨ مكرر الخاصة باحتجاز الرهائن، تقوم ايضا بنفس الدور في سد الثغرة التشريعية، حيث اقترت الأمم المتحدة في ١٩٧٩/١٢/٧ اتفاقية دولية لناهضة أخذ الرهائن، وانضمت اليها مصر بالقرار الجمهوري رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨١/٧/٢٥، وكان من الواجب ان يتضمن التشريع المصري نصا خاصا لمعالجة هذه الجريمة.







المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# حلول عاجلة لمواجهة العنف الإجرامي والأرهاب

يشهد المجتمع المصري في السنوات الأخيرة تصاعدا مطردا في بعض صور الاجرام العنيف باستخدام السلاح بخاصة ، كما يشهد تصاعدا مماثلا في حوادث الارهاب ، ولاشك في ان لهذا كله اسبابه وعوامله في التدرج الاقتصادي للكثيرين من المواطنين فضلا عن الخواء الفكري للفالبية . وهذه امور تجدر بالمراكز البحثية المتخصصة ان تتحد لدراستها .

يبد ان القدر المتين المتاح من الرصد العلمي المنظم لهذه الظواهر يوقفنا على ان ثمة مناهجا عاما من الاستهتار بالقانون والتحليل على انفاذ احكامه وينزع من التسامح الاجتماعي العام او السلبية تجاه هذا كله . ومن هنا تكمن الخطورة الماثلة والمستقبلية وبخاصة في ضوء توقعاتنا بزيادة حجم الجريمة المنظمة في مصر .

وقد يكون من المفيد استحضار تجربة تاريخية لجان اليها الحكومة المصرية ، عندما استشرت موجات جرائم العنف بالمجتمع المصري بعد تطبيق قانون العقوبات الاهلي وتحقيق الجنائيات الاهلي عام ١٨٨٢ ، في ضوء بطله اجراءات الفصل في الدعاوى وتنظيم حقوق الدفاع ونحو ذلك . وقد عدت الحكومة في تسعينيات القرن الماضي الى تشكيل ما سمي بـ "مؤسسيات الاشقياء" ، للتصدي السريع للفصل في مثل هذه الجرائم . وهي لجان ادارية قضائية تتبع اجراءات قانونية تتسم بالسرعة وبالحسم . وقد ترتب على هذه السياسة انحسار سريع في موجة الاجرام العنيف اذذاك . وبالطبع فنحن لاندعولتنبئ مثل هذه السياسة التي طبقت بنجاح منذ قرن مضى ، لتغير الظروف والسياسات المختلفة . غاية ما في الامر ، فاننا يمكن ان نقيد من اهدافها الوقائية .

وفي ضوء هذا نقترح بعض الحلول العملية العاجلة



فهمي على

لمواجهة استسراء موجات العنف الاجرامي وجرائم الارهاب جميعا ، بدون اخلال بحقوق الانسان وبحقوق الدفاع وباحكام الدستور وذلك على النحو التالي :

اولا - تشديد العقوبة على كافة الجرائم في حالة اللجوء الى العنف المادي او المعنوي وبالاخص في حالات استخدام السلاح .

وقد نخص - في هذا الصدد - جرائم هتك العرض والسطر المسلح وحيازة السلاح غير المرخص . ونقترح - هنا بالاضافة - استثناء مثل هذه الجرائم من نطاق تطبيق ظروف الرأفة وفقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري ، ومع عدم السماح بتطبيق تنفيذ العقوبة على شرط ( وقف تنفيذ العقوبة ) .

ثانيا : احداث تعديل تشريعي بالنص على العقوبات السالبة للحرية غير المحددة المدة وبخاصة بالنسبة لمثل هذه الجرائم ، على ان تختص بامور الافراج عن السجناء لجان متخصصة باشراف قضائي

ملام . وهذا النظام تأخذ به معظم التشريعات الجنائية في الدول المتقدمة .

ثالثا : تقنين نظام الاعتقال الوقائي بامر من قاض وليس بقرار من وزير الداخلية ، في ضوء المثلومات الامنية المحصنة عن الخطورة الاجرامية او الارهابية للشخص المائل لنظام الاعتقال الوقائي . ونقترح ان تخصص مستوطنات في الصحراء النائية لهذا النوع من الاعتقال ، وان تقوم هذه المستوطنات على التخصيص في تدريب هؤلاء المعتقلين على عمليات استنزاع الاراضي الصحراوية . ونرى ان يتولى امر الافراج لجان متخصصة باشراف قضائي ملانم .

على ان تراعى كافة مبادئ حقوق الانسان وقواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء في هذه المستوطنات المخصصة للاعتقال الوقائي .

وفي كل اقتراحاتنا هذه نود التاكيد على انه لا تعارض بينها واحكام موثيق حقوق الانسان ، ذلك ان هذه الموثيق تواجه - في المقام الاول - جرائم الرأي والضمير .

كما اننا نؤكد على ضرورة احترام حقوق الانسان وكافة الضمانات الدستورية والقانونية في كافة عمليات الاستدلال والقبض والتفتيش والتحفظ والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ العقابي ، بل وداخل مستوطنات الاعتقال الوقائي . مع التاكيد مرة اخرى على ضرورة الاشراف القضائي المباشر على الامور الصادرة بالاعتقال ، وعلى اماكن التنفيذ العقابي وامكن الاعتقال الوقائي .

ونعتقد ان الاعمال الدقيق والمتوازن لمثل هذه الاقتراحات ، لكفيل بتحجيم موجات العنف الاجرامي والارهاب . وذلك بدون غرض من ضرورة الاهتمام بالتصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتردية سواء بالبحث العلمي او بتزويد السياسات







المصدر : ..... الأمانة العامة .....  
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٦١

# الارهاب والامن

## والثقافة



د . محمد السيد سعيد

والارهاب السياسى ، مهما كانت تكلفتها  
ومعطياتها وضحاياها .

والواقع ان الثقافة قد لعبت بتفعل دورا  
اساسيا فى التاريخ الاجتماعى والسياسى  
المصرى الحديث . وقامت هذه الثقافة الخاصة  
والمتميزة عن غيرها من الثقافات المحيطة  
والبعيدة بالحد من الاستقطابات الاجتماعية  
والسياسية والمؤالفة بين القوى السياسية  
والايدولوجية ، وتقيد درجات الغلو فى  
الممارسة السياسية وتضييق الفوارق بين  
مستويات الاداء الاجتماعى والاقتصادى . وفى  
ظل هذه الثقافة تجنبت مصر المظاهر الأكثر  
بشاعة من الانحرافات ، بما فى ذلك الانحرافات  
الجنائية . ونظن ان مستوى الجريمة فى مصر  
مازال اقل بكثير عن بلاد تواجه مشكلات اقل  
فداحة وتفاقما مما نعانىه ، وخاصة مشكلات  
الفقر والبطالة وعدم المساواة والحرمان .

هذه الثقافة المهيمنة هي بعض بقايا ماضى امام  
الحن الكثرة ، والممتدة احيانا فى تاريخنا .  
ولكنها هي ايضا التى تتعرض الآن لمحنة  
حقيقية . وهذه المحنة ليست فقط من صنع  
الارهاب والعنف فقط .. بل انها من صنع  
الكثيرين .. انها صناعة ، تعاونية ، تشارك فيها  
الدولة وسياساتها الامنية والاجتماعية ويشارك  
فيها الفاسدون ، والصامتون الساخرون  
والبائسون .

صار لدينا فى مصر مشكلة امن بسبب  
تفشى الضعف والارهاب السياسى . هذا  
صحيح . غير انها ليست سوى احد  
اعراض مشكلة اعقد واكثر شمولاً ..  
مشكلة مجتمع يعانى من تشوش يجعله  
ينظر بتسليم غريب لعملية تاكل  
القاعدة المادية والاخلاقية لتحضره  
التقليدى .

وتحت تأثير هذا التشوش مازال  
بعضنا يطمئن نفسه بان الانسان  
المصرى يرفض العنف والتطرف طريقاً  
للتغيير الاجتماعى والسياسى . والمعنى  
المضمر فى هذا الاعتقاد هو ان لدينا  
ثقافة مهذبة قادرة على ضبط السلوك  
الاجتماعى والسياسى تلقائياً ومحاصرة  
الانحراف والجريمة والافراط فى اساءة  
استخدام القوة والسلطة . ويتكرر  
استخدام هذه الحجة باشكال مختلفة ،  
وكان مجتمعنا بمعطياته الثقافية لم  
يتغير ، وكأنه لم يتحول من نمط محدد  
الى نمط آخر تماماً . وربما يكون السبب  
فى تكرار هذه الحجة هو التاكيد المستتر  
على ان المجتمع المصرى بأسره سوف  
يقبل طوعاً أى سياسة تستهدف تطويق  
ومحاصرة وتصفية التطرف والعنف







المصدر : ..... **الاحرام** .....  
.....

التاريخ : ..... ١٢ يونيو ١٩٩٢ .....  
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الثقافة لم تقبل قط الارهاب والعنف وصناعة القتل السياسي . ولكنها تتعرض الآن لاختراق كثيف من جانب تيار سياسي يضفي على افكاره وتصرفاته قدسية الاسلام حتى يفرض الامتثال العام لتوجهاته العنيفة . وهذا التيار لا يجمع اقلية ضئيلة - كما يحب البعض ان يطمئن نفسه - بل انه استطاع ان يعيى نسبة هامة من شباب هذه الامة . ويكاد يكون هو التيار الوحيد الذى يتحرك في الفراغ السياسي والفكرى بانضباط تام وتناسق استثنائي وروحية الاستشهاد . غير ان هذا التيار يكرس نفسه كلية - تقريبا - لاعمال القهر والعنف ، لاضد الدولة ورموزها فحسب ، بل هذا المجتمع كله وثقافته القومية بمختلف تياراتها ، بما في ذلك الثقافة الاسلامية السياسية القائمة على الدعوة السلمية .. وهذا التيار ، الجديد ، لم يخرج من عبادة حركة الاخوان المسلمين - كما هو شائع - بقدر ما مثل خروجا عليها . وهو خروج يشبه من حيث الاساس المعتقدى والنفسى - حركة الخوارج بالنسبة للمعجى الرئيسى للفكر الاسلامى السننى في مصر والعالم العربى . صحيح ان حركة الاخوان المسلمين قد تورطت في منهج العنف في مرحلة معينة . غير ان هذا التورط تم في ظروف استثنائية ، ولم يؤد بالقطاع الرئيسى من الحركة الى اعلان الحرب على المجتمع . فظلت هذه الحركة في معظم

الاولات تقوم على الدعوة السلمية ، وتنسب الى اصول المهدبة الكبرى للثقافة الاسلامية ، وللثقافة القومية المصرية .

وعلى نقيض هذا التوجه ، فإن التيار ، الجديد ، المنسوب قسرا الى الاسلام قد ولد منذ البداية على قاعدة من فكر العنف ، وظهر للمجتمع منذ البداية عبر احداث قتل وارهاب فظيعة . ولم يقم هذا التيار ببضعة اعمال قتل متفرقة كاستثناء عن توجه اوسع للدعوة ، كما يرغب البعض في اقتناعنا . بل انه طور عبر عقد ونصف العقد من الزمن دولابا كاملا للارهاب والقهر ، الاجتماعى والسياسى . وهذا الدولاب الذى يظهر وكأنه جهاز عسكرى متخصص في اعمال القهر والقتل واشكال العنف الاخرى ، يستند على مجال اوسع كثيرا للدعاية وانتاج الفكر .. او مضادات الفكر ، قد لا ينتسب اليه تنظيميا وهو مجال يبرر بصراحة ووضوح احيانا ، وعلى نحو مستتر وموهم احيانا اخرى اعمال الارهاب باسم الاسلام او الثورة الاسلامية .

ويمكننا وصف اغلب منتجات هذا المجال الاخير بمضادات الفكر لانه لا يستند اطلاقا على الميراث العظيم للفكر الاسلامى . بل انه يناصر العداء للمنجزات الرئيسية للفكر العقلانى الاسلامى خلال عصور ازدهاره ، وخاصة في القرنين الثالث والرابع الهجرى ، وكفى القارئ المتخصص او حتى العابر ان يلقى نظرة واحدة على بعض الكتب والصحف التى تنسب ذاتها زورا للاسلام لكى يشعر بالعار ازاء المزاعم التى تنسب كتابات تيار العنف الى الاسلام . بل إن بعض التعبيرات المستحدثة لفكر التطرف والعنف لاتزيد على كونها تركيبا ملفقا من نفايات الفكر الحديث والقديم ، وعوادمه .

وقد يبدو من الغريب منطقيا ان يتمكن تيار يتسم بهذا المدى من الفكر الروحى والعقلى من استقطاب تاييد ومساندة قطاع ليس صغيرا من شباب الامة . غير ان عوامل كثيرة قد ساهمت في هذه النتيجة المحزنة . ولانظن ان من بين هذه الاسباب مشاعر التدين العميق لدى الامة ككل . ذلك ان هذه المشاعر كانت منظومة بالاصول المهدبة للثقافة الاسلامية والقومية . وبالتالي ، فإن البحث عن تفسير سليم لهذه الظاهرة يجب ان ينصرف الى دراسة الاسباب التى اوهنت الثقافة الاسلامية والقومية ، او الاسباب التى تدفع تلقائيا قطاعا ليس ضئيلا من شباب الامة الى العنف والتطرف . فهذا الشباب يستجيب للعوامل التى تدفعه للتطرف ، وليس للاسباب الكامنة في التدين بما فيه من روحانيات وتهذيب ومهما كان من امر ، فإننا لانستطيع تصحيح ظاهرة التطرف او مقاومة الارهاب والعنف على المعطيات التقليدية للثقافة المصرية . إننا بحاجة الى اطار جديد بالفعل للتعامل مع هذه الظاهرة

### مشكلة الأمن

وليس هناك من الاسباب ما يجعلنا نظن ان السياسة الامنية الراهنة قادرة على التعامل الفعال مع ظاهرة العنف والتطرف باسم الاسلام . فجوهر هذه السياسة يتمثل في قناعة بجواز وامكانية الاقتلاع المادى العنيف لمنظمات الارهاب والعنف السياسى والاجتماعى باسم الاسلام . وقد وصلت هذه القناعة الى الحد الذى دعا احد المتحدثين باسم هذه السياسة الى تمكينه من اعتقال مائة الف شخص ، حتى يمكن القضاء تماما على الجريمة . والواقع ان عقلية الاقتلاع هذه قد شكلت







المصدر : ..... الأمم المتحدة

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٦٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وثقافيا وسياسيا مع ضرورات التحول الى مجتمع ديمقراطي . ان جهاز الامن لا يحتكر هذه المشكلات وحده . فاغلب اجهزة الدولة لم تستطع احداث التجديدات التنظيمية والفنية الضرورية لاستيعاب اهم منجزات الحضارة الديمقراطية المعاصرة . وهي الاعتماد على العلم والمعلومات عوضاً عن اساليب العمل التقليدية وكذلك . فإن اغلب اجهزة الدولة مازالت تنصرف انطلاقاً من ثقافة بيروقراطية تسلطية وذات طبيعة فئوية الى حد ما . وهذه الثقافة عادة ما تميل الى نزع انسانية المجتمع وتعامل معه كاشياء . وجهاز الامن ليس استثناء من ذلك . واذا كانت ثقافة الحداثة الديمقراطية لم تنفذ بعد الى اجهزة الدولة بشكل عام . بما في ذلك جهاز الامن فإن مواجهة العنف والارهاب لن تكون سوى مواجهة جزئية وعشوائية ومكلفة انسانية واخلاقياً وسياسياً . وربما تكون هذه القضية هي جوهر اى مناقشة جادة لمسألة الامن في مواجهة الارهاب . فالامن هو ناتج منهجى لمجتمع وسياساته الكلية . فإذا فقد المجتمع الخصائص التى تنتج الامن على نحو منهجى وتلقائى . فإن عليه ببساطة ان يراجع سياساته وعلاقاته وهيكله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . والمجتمع الحديث قد يتعايش مع قدر معين من عدم الامن . او حتى قدر معين من العنف والارهاب بحكم ان له طبيعة معقدة ومتحولة . يتعايش المجتمع مع قدر معين من هذه الظواهر لا لأنه لايملك جهازاً امنياً كفىً قادراً على استئصالها . وانما لأنه يخشى من تكلفة اساليب اقتلاع الارهاب والعنف الهامشى . والنسبة قد تصل الى الجور على حرية كل الناس والاداء الفعال والديمقراطى لمؤسساته .

واشكالية الامن الجديدة في مصر تنشأ وتكتسب خصوصيتها في الظروف الانتقالية بين التقليدية والحداثة . فالمجتمع المصرى قد فقد طبيعته التقليدية العضوية . وفقد بالتالى

احد اسباب انتشار التطرف وتعميق اتجاه المنظمات المتطرفة المستندة الى تفسير مشوه للاسلام الى العنف . فقد ادت هذه العقلية الى انتهاكات كثيرة وجسيمة لحقوق الانسان الاساسية تشمل : التعذيب واخذ الرهائن من بين اهل المشكوك في ارتكابهم اعمالاً إجرامية وارهابية وتكرار الاعتقال التعسفى . وهذه الانتهاكات تدفع بالضرورة الى الياس . والياس بدوره هو يقبله الارهاب . ومن ناحية ثانية . فإن مثل هذه السياسة لا تهتم بما فيه الكفاية بحصر العقاب في الدائرة الضيقة للمشتبه في قيامهم بجريمة ارهاب . بل كثيراً ما توجه ضرباتها الى دائرة واسعة للغاية من المجتمع القروى او المدنى الذى يشبهه في انه يضم من يقومون باعمال العنف والارهاب من الجماعات المستندة على الاسلام . ويترتب على ذلك ان تصبح قرى او احياء بكاملها ضحية للاعمال الامنية موضوعاً للعقاب الجماعى وانتهاك الحقوق . وإضافة لما ينطوى عليه العقاب الجماعى من تكلفة اخلاقية وسياسية . فإنه يدفع جمهرة اوسع من الناس الى التعاطف مع المتطرفين . واهم من ذلك . فإن التحلل من القيود القانونية اثناء اداء الواجب الامنى يخلق انطباعاً لدى جمهرة الناس بأن الصراع لا يدور بين دولة تحمى الشرعية والقانون والخارجين عليهما . وانما بين قوتين . احدهما هي القوة الرسمية والآخرى هي قوة الارهاب حتى ولو بتكلفة الموت . ولاشك ان العقل الشعبى يميل في اى مكان وفي معظم الثقافات للتعاطف مع القوة الأخيرة . وخاصة لو وقع جمهور من الابرياء ضحية للصدام . مثلما حدث في قرية « كحك » وفي عدد من قرى الصعيد . ولاشك ان كثيراً من قادة جهاز الامن يدركون مخاطر هذا الاسلوب في مواجهة التطرف . ويبدل بعضهم جهوداً خارقة لتجنب انتهاك حقوق الانسان . غير ان المشكلة التى تدفع في اتجاه انتهاك الحقوق الاساسية للمواطنين والمشتبه في قيامهم باعمال ارهابية هي طغيان الاساليب الامنية التقليدية وسيادة عقلية تقليدية اعاقت تحديث جهاز الامن واقلمته فنياً







المصدر : ..... **الأمم المتحدة** **رام**

١٤ محرم ١٤١٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واتخاذ القرارات . وهي ليست مضادة - كما يزعم البعض - للتقليدية او الميراث الثقافي ، او اهدارا للهوية والثقافة القومية . بل انها قد تكون المفتاح الحقيقي للنهوض بها . ولقد كانت الحداثة - او اولى موجاتها الحقيقية في النصف الاخير من القرن التاسع عشر - هي ما حطقت احياء للثقافة العربية والنهوض بها ، وهي ما حطقت الاحياء الديني والاصلاح الجذري للمعارف والثقافة الدينية ، وارتقت عملية النهوض والاصلاح المعرفية بالميراث الثقافي واصول الدين وعلومه مع كل موجة اضافية من التحديث . كما وقعت العملية اسيرة النكوص والجمود والتخلف على كل نكسة للتحديث او ردة عليه . ونظن ان الانتشار الهائل للجماعات المتطرفة باسم الاسلام هو ناتج منهجي لحركة معادية للحداثة والتنوير الديني في نفس الوقت

والديمقراطية والحداثة معا هما ناتج للمجتمع وقواه . فاذا كان هناك خطر داهم يحيق بهما من جانب قوى التطرف والارهاب فإن المقاومة الحقيقية والشاملة يجب ان تكون من جانب المجتمع كله . وليس جهاز الدولة وحده . وبالتالي فإن اى سياسة امن جادة وفعالة يجب ان تستند على المجتمع بكل قواه الحية : الديمقراطية والحديثة وبلورة مشاركة هذه القوى في صنع سياسة الأمن . ويمكن ان يتحقق ذلك على نحو ملموس بتأسيس هيئة او مجلس قومي للأمن يضم الخبرات الثمينة وممثلى الاحزاب الشرعية والنقابات والجمعيات الكبرى والتيارات الثقافية والسياسية الاساسية بما في ذلك حركة الاخوان المسلمين . وقد كانت هناك مبادرات ثمينة للمشاركة الجماعية الى جانب المسؤولين الرسميين في بعض قضايا الأمن الخارجى ، مثل قضية طالبان . ونعتقد انه قد آن الاوان لمبادرات مماثلة للمشاركة الجماعية الى جانب المسؤولين الرسميين في بعض قضايا الأمن الداخلى . فالأمن حق للجميع ويجب ان يكون من مسئولية الجميع حملته جنباً الى جنب مع حماية حقوق الانسان الاخرى .

الاساس المادى القديم لثقافته العضوية القادرة على الضبط الاجتماعى التلقائى . وهو لم يطور بعد ثقافة حديثة تكمل الثقافة التقليدية . وتبعث في جوانبها العظيمة الحياة والفعالية وتكيفها للتعامل مع الظروف الجديدة . وتبدو المواجهة الشاملة الحقيقية لظاهرة العنف والارهاب مرهونة بالتخطى الجذرى لازمة الديمقراطية والحداثة . وبالتالي - فإن انتاج الامن يصبح مرهونا بطائفة متكاملة من السياسات القادرة على دفع التطور الديمقراطى والتحديث الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، واخيراً الادارى . الديمقراطية لاتضمن القضاء على كل هوامش العنف والارهاب ، ولكنها تنحصر عليها معنوياً واخلاقياً منذ البداية ، وحتى قبل ان تخوض اى معركة مادية او بوليسية معه ، وذلك ببساطة لانها تملك قيماً ارقى ، وخاصة قيم الحرية والمساواة امام القانون والتسامح امام التنوع والتعدد . ولأن هذه القيم هي بحد ذاتها مجموعة هائلة من المكتسبات للمجتمع نفسه ، وهي المكتسبات التى تلهم كل قوى المجتمع للدفاع عنها وتأمينها . وتضمن مشاركة الجميع في ثمراتها . والحداثة بدورها قد لاتضمن القضاء على كل هوامش العنف والارهاب ، ولكنها قادرة على التعامل معه بفعالية اكبر وعلى تضيق وتقويض اساسها المادى . فجوهر الحداثة هو تحرير الابداع الفردى والجماعى ، وتكثيف الاداء الاجتماعى والمؤسساتى انطلاقاً من تقنين مكتسبات هذا الابداع الانسانى : العلمى والتكنولوجى والثقافى والجماعى ، والحداثة بهذا المعنى ليست شيئاً ثابتاً او مجموعة محددة من السياسات والقوانين ، وانما هي التحسين المستمر لظروف الابداع .

وبهذا المعنى فلن الحداثة ليست كفاءة مجددة وفنية . وانما هي عملية تحريرية تنطلق من فتح الافاق امام العقل ، وفتح كل المنافذ امام المشاركة المنظمة لعموم الناس في صنع السياسة







المصدر : ..... الحوادث

التاريخ : ..... ١٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الحوادث» تحقق في ظاهرة العنف بمصر

**التدخل بين العنف الإجرامي والتطرف الديني  
يمثل نوعاً جديداً من العمليات الإرهابية**





المصدر : ..... الحوارات

التاريخ : ..... ١٢ يولي ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فوده احد التفريعات العنقودية. مما يدل على انها اصبحت قادرة على تنفيذ عملياتها دون الرجوع للتنظيم الام، هذا يمثل تطورا خطيرا جدا، وهناك بعض المؤشرات الاخرى:

- ان فروع التنظيم الام تختار ضحاياها من بين شخصيات غير سياسية. فبعد المحجوب جاء الدور على الدكتور فوده، وهو شخصية ليست سياسية، وان كانت له اراء علمانية مخالفة، مما يدل على ان العنف اصبحت موجهاً للمجتمع كله، وليس للنخبة السياسية فقط.

- اننا امام ظاهرة انتشار واتساع، للمجموعات المنفذة، واتساع اهدافها.

ويحلل احمد جلال عز الدين ما يحدث من عنف في بعض مدن صعيد مصر فيقول اعتقد ان الامر منفصل عن حادث اغتيال الدكتور فوده، فاحداث الصعيد تشهد لأول مرة تداخلا بين العنف الاجرامي والتطرف الديني. فلو تتبعنا الاحداث لا نستطيع القول انه خلاف بين مسلحين ومسلحين بقدر ما هو فرض سطوة ونفوذ اجرامي. يدخل فيهما بعض دوافع الثار، وهو دافع اجرامي واحداث الصعيد تمثل نوعا جديدا وغريبا غير مسبوق في المجتمع. ويشير اللواء عز الدين الى ان قضية المواجهة الامنية هي آخر سبيل للمواجهة، فالقضية اجتماعية واقتصادية وسياسية في الدرجة الاولى، وبسيط بما لا يمكن حصرها في سبب او اثنين فهي قضية متضاربة الاسباب، التي ادت الى نتيجة وتوجد في وجود خلل ما في النظام الاجتماعي. مما ادى الى وجود ظاهرة التطرف والاقتصار على العلاج الامني، هو علاج من الظاهر يعالج مظاهر الخلل، ولا يعالج لب المشكلة، وهي معالجة تقتصر على ما بعد تحول الدوافع الى سلوك اجرامي.

وترصد هالة مصطفى في دراسة ظهرت اخيرا تحت عنوان الاسلام السياسي من حركة الاصلاح الى جماعات العنف، العمليات الارهابية التي قامت بها الجماعات الاسلامية الراديكالية في مصر منذ ١٩٨١، وتحديد في تشرين الاول «اكتوبر» باغتيال الرئيس السادات وحتى الشهر من نصف العام ١٩٩١، وتقدرهم بحوالي ٩٠ حادثة، وتشير الى بعض المؤشرات التي طرأت على الموقع

فجأة، استيقظت مصر على نوع جديد من احداث العنف، التي اتخذت اشكالا مختلفة، ومسارات عديدة، فبعد هدوء استمر عدة اعوام من آخر محاولة لاغتيال مسؤول سياسي، والتي راح ضحيتها الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري السابق، جاءت مفاجأة اغتيال الدكتور فرج فوده. وهو بعيد عن دائرة صنع السياسة والقرار في مصر، وان كان سعيه للحصول على رخصة لتشكيل حزب سياسي تحت اسم «المستقبل» لم ينقطع منذ اوائل الثمانينات. ناهيك عن حوادث العنف الطائفي، ومواجهة قوات الشرطة في مدن الصعيد وبعض مناطق القاهرة. وكان الجديد في الامر القصة التي اطلق عليها الاعلام المصري اسطورة بلطجي مصر الجديدة طارق الامام ووالده، وهو لواء شرطة سابق.

ويتوقف اللواء الدكتور احمد جلال عز الدين خبير الامم المتحدة لمنع الجريمة في تشخيص هذه الظاهرة، عند اغتيال الدكتور رفعت المحجوب. باعتبارها اسبق في التنفيذ من اغتيال الدكتور فرج فوده، ويقول في جريمة اغتيال المحجوب انها كانت مؤشرا مهما، فمنذ سنوات طويلة وتحديد منذ اغتيال الرئيس الراحل انور السادات، لم تحدث جريمة عنف او اغتيال باسلوب منظم، مثلما حدث للشخصية الثانية في الدولة، ونجد ان الاسلوب الذي ارتكبت به ايدل على قدرة تنظيمية وتخطيطية لا يستهان بها. وتدل على تنامي القوة التنفيذية للتنظيمات المتطرفة، سواء في اختيارها لضحاياها او التنفيذ باسلوب درامي، وعلى سيطرتها وتغلغلها، وقدرتها على الوصول الى اهدافها وتنفيذ عملياتها في وضوح النهار.

ويتوقف احمد جلال عز الدين كذلك عند بعض مؤشرات جريمة اغتيال الدكتور فرج فوده، ويقول لـ «الحوادث»: لقد كانت جريمة اغتيال فرج فوده صورة مصغرة عن اغتيال الدكتور المحجوب، مما يؤكد ان للتنظيم الام هو الذي ارتكب الاولى، بينما ارتكب جريمة







المصدر : ..... الحوادث

للتنظيم والخدمة الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

التنظيمي للحركة وعلى أسلوبها في ممارسة العنف ومجالاته وتوجهاته ومنها:

- ان حادث اغتيال السادات على يد تنظيم الجهاد، ادى الى توجيه ضربة أمنية قوية له، مما تسبب في اضعافه وتفككه وتقلص نشاطه حتى منتصف الثمانينات بعد ذلك لم يشهد التنظيم سوى بعض المحاولات الفاشلة لاعادة تشكيله، ولكنها ظلت محدودة الفاعلية مما اثر في عدم نجاح الجهاد القيام بعمليات عنف ذات قيمة.

- ان ضعف «الجهاد» أبرز الجماعة الاسلامية التي تتميز عملها باتساع مجال العنف، على مستويين بالدرجة نفسها سياسي بمحاولة اغتيال رموز الدولة مباشرة (عملية اغتيال المحجوب) والآخر اجتماعي، ويتلخص خلال المجموعات التي نظمتهما تحت اسم قوافل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي نشطت في الجامعات المصرية في الصعيد، والاعتداء على محلات بيع الخمر والاشتباك مع الاقباط.

ويقدم المستشار الدمرداشي العقالي رؤيته وتفسيره لحوادث التطرف، وهو بالمناسبة انفصل عن الاخوان المسلمين منذ عام ١٩٥٤ وعمل بالسياسة سواء داخل صفوف حزب العمل، ام داخل الحزب الوطني، ويقول لـ «الحوادث» هناك مفارقة موسعة في المجتمع المصري، فهو عندما تبني الانفتاح الاقتصادي عجز عن تبني الانفتاح الفكري، الذي يمكن ان يكون عاملاً رئيسياً في تحقيق التعصب وفي كسر حاجز الجمود الفكري، وعندئذ نبدا في علاج ظاهرة الارهاب من الاساس، وهناك حاجة ملحة لحوار اسلامي يؤكد على عدم الاعتماد على فكر واحد، او مذهب معين، فالجماعات الاسلامية المنغلقة تتمسك بفكر واحد لعدد محدد من علماء الفكر الاسلامي والعجيب ان ظاهرة التطرف تجد روافد لها من الاعلام الرسمي وتوجهات علماء الازهر المنحصرة في مذهب واحد.

ويبقى ان الحكومة المصرية في سبيل دراسة حول كيفية مواجهة هذا الخطر، احد الاساليب المطروحة هو تشريع قانون لمكافحة الارهاب. وفي هذا الشأن يقول كمال خالد المحامي وكيل اللجنة الدستورية في مجلس الشعب لـ «الحوادث»: ليس اسوأ من ان تواجه المشاكل بالقوانين، ومصر ليست في حاجة الى اي قوانين استثنائية. هي في اشد الحاجة الى الغائها وفي مقدمتها قانون الطوارئ، بعدما ثبت يقينا ان العنف لا يولد الا العنف وان لكل فعل رد فعل مقابل، وفي ظل قانون الطوارئ عندما يحرم المواطن من الضمانات تشتد لديه الشراسة في المقاومة والانتقام.

ويقول اللواء عز الدين ان قانون العقوبات المصري كاف جداً. ويتضمن عقوبات تصل للاعدام، لكل ما يمكن ان يقوم بعمليات ارهابية، ويصل به الامر الى معاقبة كل من يعلو صوته بالغناء لتحريض الارهاب. فقانون الاجراءات شامل، الا في بعض الصلاحيات وهو ما يوفر قانون الطوارئ واذا فكرنا في الغاء قانون الطوارئ فيمكن النظر في اصدار قانون خاص لمكافحة الارهاب. ومع ذلك قانا ادعو الى التروي في اصدار مثل هذا القانون اذ يجب ان يقوم على سياسة جنائية رشيدة، وان تكون وراءه فلسفة عقابية بحيث يأخذ بفكر الدفاع الاجتماعي في معالجة الظاهرة. اما اعداده على عجل وبدون اي فلسفة له فهو ما نرفضه.

القاهرة: اسامة عجاج







## تأملات مصرية: فلسفة الإرهاب..

### في أوراق حسن البنا!

بتكم  
على  
الدالي

•••••  
••••• ونعرف على منهج الإرهاب باسم الدين في أوراق الإخوان المسلمين من خلال حوادث القتل والعنف التي قاموا بها في منتصف الأربعينيات وفي ملف قضية اغتيال رئيس وزراء مصر النقراشي باشا نكتشف أسرار الإرهاب كلها من خلال اعترافات المتهم عبد المجيد حسن قاتل النقراشي باشا .. هذه الاعترافات دونت في عشرات الصفحات ونقرأ في إحدى الأوراق قال القاتل عضو الإخوان !

«كانت أول مرة أسمع فيها عن تبرير قتل المسلم لأكبيه المسلم باعتبار ذلك مقررًا في الإسلام عندما جاء رئيس مجموعتنا واسمه جمال فوزي ومعاه أوراق مطبوعة على الآلة الكاتبة قرأ علينا قصصا وروايات حدثت في صدر الإسلام ومنها أن قتل المسلمين الذين يعاونون أعداء الدعوة الإسلامية مقرر في الشريعة الإسلامية وأنا انضمت إلى الإخوان المسلمين وعمرى ١٥ سنة (!!) وكان لذلك أثر في حماسي والتفاني في تنفيذ الأوامر»

ثم يعترف قاتل النقراشي باشا في التحقيق بأنه لصغر سنه لم يكن يعرف أي شيء في السياسة ولا يدرك أسرارها أي أنه لم يعرف لماذا قرر الإخوان قتل أي سياسي بل يعترف أيضا بأن السياسة لم تظهر في محيط الإخوان المسلمين إلا في الفترة الأخيرة أي بعد إعداد الأسلحة والذخائر وتدريب كتائب الإخوان على استعمالها استعدادا لقلب نظام الحكم .

وقد بدأ حسن البنا في أحاديثه وندواته (لأول مرة) يتكلم في موضوعات سياسية بعد استكمال التسليح ثم أعلن بصريح القول عن أهداف سياسية صريحة لجماعة الإخوان المسلمين حين قال بالحرف الواحد في كتيب مطبوع عام ١٩٤٦ «أيها الإخوان أنتم لستم جمعية خيرية ولا هيئة محدودة المقاصد ولكنكم روح جديد يسرى في قلب هذه الأمة وصوت يعلو مرددا دعوة الرسول وإذا قيل لكم إلام تدعون فقولوا ندعو إلى الإسلام الذي جاء به محمد والحكومة جزء منه فإن قيل لكم هذه سياسة فقولوا هذا هو الإسلام وإن قيل لكم أنتم دعاة ثورة فقولوا نحن دعاة حق فإن ثرتم علينا فوقفتكم في طريق دعوتنا فقد أنز الله أن ندافع عن أنفسنا ..»  
أي الحرب الأهلية !

إذا لم نضع جماعة الإخوان المسلمين في أول قائمة الإرهاب باسم الدين فنحن بذلك نعطي التيار الإجرامي للجماعة الإسلامية في مصر فرصة العمر لكي يمضي في مخطط تدمير الوطن باسم الدين .

هناك أصوات تقول إما عن جهل أو عن نفاق إن جماعة الإخوان المسلمين لهم منهج معتدل في الدعوة الإسلامية وهذا الجهل أو هذا النفاق لم يكشف لنا عن شكل هذا المنهج المعتدل وأسلوبه .. ومتى كان ذلك !!

ونفس هذه الأصوات إما عن جهل أو عن نفاق تصف حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين بأوصاف الدعاة المعتدلين المخلصين فهل عرفوه عن قرب أو عن تجربة !! على أي حال أمامنا الملف الكامل لجماعة الإخوان المسلمين ومن بذل الجهد للاطلاع عليه سوف يكتشف أن جماعة الإخوان المسلمين هي التنظيم الأم والمحرك لكل الجماعات المتطرفة الآن وأن تعاليم حسن البنا المدونة في أوراق الملف الخطير هي بالنص ما يثمر به تنظيم الجهاد الآن الذي هو في الحقيقة الواقع التنظيم العرى المسلح لجماعة الإخوان المسلمين كما قال عنه الزعيم الراحل أنور السادات ..

وأوراق ملف جماعة الإخوان المسلمين يحتوي على الأدلة والبراهين من كتب ونشرات ورسائل ومحاكمات ما يجعلنا نحن المصريين المؤمنين بالله ورسوله وبالقرآن المجيد نفزع ونقول هؤلاء هم أعداء الدين لأن جماعتهم لا تقوم بالدعوة الإسلامية بين الأجيال بهدف التثقيف الديني بل بهدف تجنيد شباب الأمة وغسل عقولهم بشعارات إسلامية براقة مثل الإسلام دستورنا والرسول قائدنا ثم دفعهم بعد ذلك للقتل وإرهاب الوطن وترويع الأمة ..

وقصة انشباب عبد المجيد حسن الطالب بكلية الطب البيطري الذي لم يتجاوز عمره العشرين عاما هو الذي وقع عليه اختيار قادة الإخوان في الأربعينات لدفعه إلى اغتيال محمود فهمي النقراشي باشا رئيس وزراء مصر .. لماذا اختاروا شابا في العشرين ثبت من التحقيق في قضية مقتل النقراشي باشا ومن اعترافات القاتل الصغير عبد المجيد حسن أن حسن البنا هو الذي أمر بأن لا يضحى الإخوان بأكثر من فرد واحد في عملية اغتيال النقراشي باشا !!

وأبضا في عملية اغتيال القاضي الخازندار في حلوان في نفس التاريخ .. لماذا اختاروا لقتل القاضي أحمد الخازندار اثنين من شباب الجماعة الصغار هما محمود سعيد زينهم وحسن محمد عبد الحافظ .

لأن حماس الشباب يجعلهم يقبلون بالتضحية وقد شحنوهم بمقولة أنهم سيكونون من أهل الجنة لو استشهدوا أثناء قيامهم بقتل أعداء الإخوان المسلمين .







المصدر : **الجمهورية**

التاريخ : **١٩ يونيو ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ● ● ● ●  
● نشاط الإخوان المسلمين الآن يعتمد على أنهم أصحاب دعوة إسلامية وهم ليسوا كذلك بل هم أصحاب مخطط للاستيلاء على الحكم أى أنهم سياسيون محترفون .. ولا يوجد فى مصر تيار ثقافى إسلامى يمكن أن يكون للإخوان فضل فى وجوده بل إنهم من أسباب ضياع الوعى الدينى وإختفاء النغمة الصحيحة للإسلام ثم ضياع مفهوم الدعوة ! لنذكر هذا الجيل بحقيقة الإخوان المسلمين ففى جيل هذا الجيل بأهداف الإخوان ماسوف يوقع مصر فى دوامات الارهاب المتصاعدة .. لنذكر ونتذكر أن الإخوان المسلمين هم الذين وضعوا صياغة جديدة للإسلام تعتمد على الارهاب وسفك الدماء وأنهم هم الذين شوهوا الوجه الأبيض للإسلام !!

وهكذا أعلن حسن البنا بدء التحرك السياسى المسلح !!  
● ● ● ● ●  
● وفى رسالة «التعاليم» التى وجهها المرشد العام للإخوان المسلمين حسن البنا يحدد المرشد هدف الجماعة وهو الوصول إلى السلطة عن طريق الجهاد تماما كما أعلن عن ذلك تنظيم الجهاد فى كتاب الفريضة الغانية هذا الكتيب لمحمد عبد السلام فرج مفكر تنظيم الجهاد فيقول بالحرف الواحد من رسالة التعاليم لحسن البنا التى وضعها فى عام ١٩٤٦ ..  
وحسن البنا فى رسالة التعاليم هذه يتكلم عن ضرورة بعث الفريضة الغانية كما نادى بذلك من بعده فى الثمانينات تنظيم الجهاد فماذا قال حسن البنا عن ضرورة بعث فريضة الجهاد ؟! قال بالحرف الواحد : «أريد بالجهاد الفريضة الماضية إلى يوم القيامة والمقصود يقول رسول الله : «من مات ولم يغفر لغزو مات ميتة جاهلية وأول مراتب الجهاد إنكار النفس وأعلاها القتل فى سبيل الله ...»

هكذا حدد حسن البنا الطريق أمام الارهاب باسم الدين ثم حدد فى نفس الوقت الاسلوب الدموى لترويع الامة باسم الدين أيضا ..  
فقد أعلن أن أوامره مقدسة ولا تقبل الجدل لأن أوامر المرشد أصل من أصول الدين .. لأنه أى حسن البنا صاحب إرث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك بوضوح فى أحاديث الثلاثاء !!  
قال حسن البنا : «إننى أطالب أفراد كتائب الإخوان بالتضحية وأريد بالتضحية بذل النفس والمال والوقت والحياة وكل شيء فى سبيل الغاية أى الهدف ومن قعد عن التضحية فهو ذم .. إن الله يشتري من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون .....»

منيع الارهاب باسم الدين فى مصر يأتى من جماعة الإخوان المسلمين وما هذه التنظيمات المتطرفة الصغيرة المسلحة والتى تحمل أسماء أخرى إلا طلائع لرحف الإخوان المسلمين إلى السلطة .. إن تنظيم الجهاد ليس لديه كوادى لتولى الحكم إن نجح فى إغتيال مصر لا قدر الله ولن ينجح على الإطلاق .. فمن إذن سيتولى الحكم بكوادره الجاهزة المدربة على مدى نصف قرن ويؤيد ؟؟ ليس غير الإخوان المسلمين - إن أى تحرك للإخوان يكون هدفه تحريك الدمى الممسوخة فى أرجاء مصر !! وتحرك الإخوان المسلمين داخل مصر وخارجها الهد منه إصابة مصر بالشلل والخراب وما كانت شركات توة الاموال الإسلامية إلا وسيلة من وسائل الإخوان المسلمين تدمير المجتمع المصرى وبعثرة اقتصاده ثم السيطرة : المستقبل إذا نجحوا فى الامساك بخيوط الاقتصاد !! لنضع أعيننا عليهم إذن فى كل ساعات الليل والنهار حركتهم المدمرة ونجهضها فى لحظتها ولا ننتظر شركات توظيف الاموال جتى وقعت أضخم كارثة القرن العشرين أصابت آلاف العائلات المصرية والبؤس . ونحن نضع أعيننا على جماعة " الموارد يجب ان نشرح لجيل مصر شباب هذا الوطن لهذه الجماعة .. وأساليبها فى إصطياد صنعوا من صبية صغاراً قتلة ومجرمين اعترف بذلك قاتل النفرانى باشا الذى عشرة من عمره وجعلوا منه قاتلاً ومجرماً







المصدر : الأهرام الإخباري

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الاعلام ... والخروج من نفق التطرف

فالجريمة موجودة في كل المجتمعات ، وعلى مدى كل فترات التاريخ ، ولكن ما يلفت النظر هو تغير أنماطها ، وزيادة حدتها الى أن تصل الى مستوى غير مألوف اجتماعيا . وعندما يزداد حجمها يشعر أفراد المجتمع بالخطر يحذق بهم ، ولكن الأخطر أن يكون هناك من يغذى فكر الجريمة لكي يصبح حالة عامة ، فنرى المجتمع وقد صار « منحرفا » بصورة جماعية عما هو مألوف ، وهذا ما يجعل فهم طبيعة التربية التي تنبت هذا « الفكر الجرمي » ، أمرا هاما للغاية .

وفي تقدير أن من أهم المصادر الرئيسية التي تغذى فكر الجريمة بكل صورها ، وسائل الاعلام عامة ، ونخص منها « التلفزيون » بما يمتلكه من قدرات سحرية بالغة التأثير وعلى مختلف الأعمار والمستويات العقلية ، وهذا يجمع عليه كثير من المهتمين بتحليل تأثير هذه الوسيلة الاعلامية الجماهيرية ، بل أكدته كافة الدراسات العلمية والتي خلصت في مجملها الى أن التلفزيون يتربع على عرش وسائل الاعلام بلا منازع . ولذلك فإن مناقشة المادة الاعلامية التي يقدمها هذا الجهاز يعطى مساحات زمنية اكبر للبرامج الترفيهية الثقافية ، اضافة إلى أن هذه البرامج

**دكتور - جمال على زهران**

الثقافية المحددة تأتي في مواعيد غير ملائمة على عكس البرامج الاخرى التي لا تتضمن محتوى جادا وتمثل ساعات الذروة ، ولذلك فإن نصيب البرامج الثقافية عدم اقبال الجمهور عليها وعدم المشاهدة ويصبح الجمهور وقد وقع تحت تأثير المواد غير الجادة والثقافة ، فنكسر الجواء الفكري ، وتجمد العقل عند مستوى تفكير متدن .

بلاشك فإن رفض الجريمة مسألة لا يختلف عليها اثنان ، مهما كانت صور هذه الجريمة ، ولكن ما يتعلق منها بالعنف عموما هي محل رفض عام ، ومن جرائم العنف اللافتة للنظر جرائم الاغتيالات الجسدية ، حيث يتعاطف الكثيرون مع الأشخاص المغتالين مهما كانت افكارهم او مواقفهم ، لئلا من علاقة باغتيال الحرية والديموقراطية من جانب ، ومن جانب آخر لعلاقتها بتركيبة الشعب خاصة شعوب الشرق التي يغلب عليها العواطف اكثر . والواقع ان العقل لا يقودنا الى ضرورة البكاء على الاطلال ، وذلك باعلانات الشجب والرفض والاستنكار لجريمة سياسية او جريمة اخلاقية او غيرها ، ولكنه يقودنا الى البحث عن الجذور عن البيئة التي تقود الى الجريمة بمختلف صورها ، والتي يصل معتنقو فكر الجريمة الى الوصول الى اقصى درجاتها عند استخدامها وهو ما يصفه الكثيرون بالتطرف .







المصدر : الأهرام الإخباري

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٦١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لذلك فإن من لم يجد حظه في أيهما ولا يقنع بحالة يجد أن الطريق إلى الجريمة هو الحل وذلك على عكس ما لو أتاحت الفرصة لكل فئات المجتمع ورموزه ونماذجه وبشكل متوازن دون التركيز على فئة معينة فهنا إذ يستطيع كل فرد أن يختار موقعه بما يتلاءم مع إمكانياته وقدراته . ولا يمكن أن ننسى ما يكتبه البعض ومنهم كبار الكتاب تطبيقاً على البرامج الرمضانية السطحية التي تقتصر على استضافة لاعبي الكرة والفنانين غالباً حيث ينادى هؤلاء بضرورة توسيع مساحة البرامج الثقافية الجادة واستضافة مفكرين من جميع الأعمار .

والذي قد يكون له دور في عام ١٩٦٠ وهو :  
الدور الذي تلعبه الصحافة في مجالات الإعلام العلمي  
والثقافي والتعليمي

دون أن يشعر أصحاب هذه الجوائز بقيمتها المعنوية وهي المعنى المقصود وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفة وخاصة التلفزيون . ولهذا فإن قيمة العلم والعلماء تكاد تختفي - ان لم تكن قد اختفت فعلاً - من حياة المواطنين لعدم وجودهم أساساً في الوسيلة السحرية التي يجلس أمامها مختلف الأعمار ساعات طويلة . وهنا أتذكر ما كتبه أحد الزملاء في إحدى الصحف اليومية بعنوان : « شعر المطرب أهم من تجربة العالم وفستان الممثلة أهم من اختراع جديد » . مشيراً إلى أن الجرائم الاجتماعية التي طفت على السطح تقع على عاتق أجهزة الاعلام لأن اهتمامها بالأخبار عديمة القيمة ومن خلال تقديمها للفنانين والفنانات باعتبارهم القدوة والمثل فإن هذا يقود إلى تسطيح فكر الشباب وتغريغهم من أي مضمون أو قيمة فيحلم هذا الشاب مثلهم باعتبارهم القدوة فيعرف طريقة إلى الانحراف وإلى الجريمة . وهنا فإنه بالقدر الذي يقدم فيه التلفزيون نماذج القدوة بالقدر الذي يسهم بدرجة أو أخرى في تغذية فكر التطرف أو الجريمة .

● كذلك فإنه يلاحظ أن السيفزيون وهو يركز على عدد محدود من الضيوف . في الكثير من البرامج يصيب المشاهد بالملل والعزوف عن مشاهدة هذه البرامج وقد يكون بعضها جاداً .

★ كما يلاحظ أن التليفزيون وهو يقدم برامج تحمل أفكاراً أو تناقش موضوعاً ما ، فإنه قد يتم اغفال بعض أصحاب الآراء . ويقتصر الأمر إذن على عرض أو طرح وجهة نظر معينة . وهذا يقود جمهور المشاهدين إلى البحث عن الآراء الأخرى التي لم يعرض لها التليفزيون ، سعياً وراء استكمال الصورة الذهنية

المتكاملة لينمو إدراكه بشكل شامل ، وقد يتم هذا بلا إدراك أو وعي حقيقي من المشاهدين . على عكس لو أنه تم عرض الموضوع بكافة وجهات نظره فإنه لم يعط الفرصة للمشاهد لأن يبحث عن شيء غير موجود ، لأن كل الجوانب المحيطة بالموضوع مكتملة ومتوازنة ، ومن ثم فإن المشاهد لن يقع تحت مؤثرات فكر التطرف في رحلة بحثه عن الجوانب الخفية والتي أغفلها التليفزيون .

★ كذلك فإن وسائل الاعلام وخاصة التليفزيون ، كثيراً ما تجرى وراء صاحب فكرة معينة قد تخدم توجهها معيناً في لحظة تاريخية ما ، تقوم بتضخيم هذا الشخص بما يتلاءم مع حجم الفكرة وصاحبها ، وبما لا يتواءم مع الأفكار المعارضة لها ، وهذا يثبت فكرة الجريمة عند البعض حيث يفكر هؤلاء في التخلص من صاحب الفكرة السائدة أو المهيمنة في وسائل الاعلام كعدم إتاحة الفرصة لعرض أفكارهم خاصة وأنهم لم تتب لهم فرصة مواجهته ، على عكس لو أقيمت الفرصة للجميع وبلا تمييز وبتكافؤ قد أسهم في قتل التفكير في الجريمة في المهد . والأكثر ملاحظة أنه عندما يركز التليفزيون على

بعض الأشخاص ويضخمهم منهم ، فإنه يصيب المشاهدين بالملل ، مما يقود إلى انقطاع الصلة بينه وبين المشاهدين ، والذين من بينهم بالتأكيد الشباب الذي تتسع مساحة الفراغ عنده آنذاك !!

● ومن الملاحظ أيضاً دوره في صناعة النجوم حيث تركز هذه النجومية في فئتين لثالث لهما وهما : الفنانين ولاعبو الكرة . وهذا يؤدي إلى إصابة بقية فئات المجتمع بأحباط شديد خاصة الفئة الجادة منهم . كما أن أظهار أصحاب مائتين الفئتين في صور البذخ المستفزة كما شاهدنا في برامج رمضان المعتادة يقود كثيراً من الشباب لأن يجعل من أحد هذين النموذجين أو كليهما معاً المثل الأعلى لهم باعتبارهما مصدر الثراء والتميز والشهرة والنجومية في داخل المجتمع وبمجهود بسيط ولأن « كل » الشباب لا يستطيع أن يكون ضمن الفئتين





المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٢٠ يوليو ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ان رسالة التلفزيون كبيرة وذات امكانيات ضخمة  
لو أحسن استثمارها . بدلا من ان يصبح هذا الجهاز  
من الوسائل التي تغذي فكر الجريمة والتطرف وهذا  
يتطلب ان يقوم هذا الجهاز برسائله من خلال ترسيخ  
قيم العلم والفكر والابداع والاختراع كنموذج يجب ان  
يحتذى بدلا من الرقص والغناء والكرة . وغير ذلك  
كثير . واذا لم نتدارك خطورة الرسالة التي يقدمها  
التلفزيون والتي تحتاج الى مراجعة نقدية مخصصة لمصر  
فقولوا على الله السلامة ، ليس بالنسبة لهذه الوسيلة  
الساحرة فقط ولكن بالنسبة للمجتمع كله . قالتلفزيون:  
يملك امكانيات كبرى وتأثيرا بلا حدود ويمكن  
استثمارها في التعبئة بهدف التنمية وقتل السلبية ودفع  
الشباب للمشاركة ومواجهة الامية وتحقيق كل الاهداف  
الكبرى التي نحلم بها فهل من سميع او مجيب ؟

● كما تلاحظ ظاهرة عرض الافلام الهندية وكذلك افلام  
المخدرات وافلام الجرائم الاخرى وخاصة افلام العنف  
وهذه الافلام وغيرها من البرامج تسهم في تغذية فكر  
الجريمة والتطرف في المجتمع . وهنا نتساءل الى متى  
يستمر هذا الوضع .

● وفي ضوء ماسبق فان الثورة التي نريدها في وسائل  
الاعلام وخاصة التلفزيون ليست في اساليب الابهار  
التكنولوجية . ولكنها الثورة في مضمون مايقدم وكيفية  
تقديمه بشكل شامل ومتوازن وعادل بما لايعطى  
الفرصة للمشاهد في البحث عن شيء او جانب خفي  
تعمد التلفزيون اغفاله لسبب او لآخر .







المصدر : .....  
الأمم المتحدة

التاريخ : ..... ٢١ يوليو ١٩٩٢  
للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

## دور الحزب في مواجهة الفتنة ؟

ليس الحزب الوطني الديمقراطي هو المقصود الأوحى في هذا العنوان، وإن كان هو المقصود الأول. ولكن أعنى أيضا الأحزاب الأخرى من المعارضة، داخل مجلس الشعب أو خارجه.

رغم أن موجة العنف المتطرفة ذات اللون الطائفي التي تشهدها بلادنا أخيرا لا تعد بالمقياس العالمى تهديدا قاتلا إذا قيسست بما يجرى في إفريقيا وآسيا وأوروبا وغيرها. لكن لابد من القول أن ساعة الخطر قد دقت لأن موجة العنف هذه في الغالب الأعم موجة دخيلة مقحمة على

الشخصية المصرية ذات المزاج الوسطى المعتدل التي تعتنق التسامح والتعايش بين مختلف الأديان والمذاهب والثقافات. وأخشى ما نخشاه أن تعشش هذه الموجة في بلادنا أو أن تستوطن في أرضنا الطيبة.

د . السيد عليوه

استاذ العلوم السياسية . جامعة حلوان

لقد تحدث كثيرون عن أن مواجهة التطرف الدينى تستلزم معالجة شاملة أمنية واجتماعية وثقافية وسياسية. ولكن برنامجا محددًا لم يوضع موضع التنفيذ. وفي ظنى أن هذه مسئولية الأحزاب بالدرجة الأولى. وهناك أمام الأحزاب في هذا الصدد بدائل عديدة منها:

● اشاعة روح التسامح- عكس التعصب- الفكرى وذلك بالتوقف فورا عن صوت الرجل الواحد (المونولوج) والانتقال إلى الحوار مع الأحزاب الأخرى على مختلف المستويات بدلا من الإرهاب الفكرى والدينى.

● التخلص من تقاليد الشمولية- فى الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة- التى تتمثل فى استمرار الشيوخ وجيل الأبناء المؤسسين (ولا أقول الجيود) فى المناصب القيادية، ولنفس مكانا للشباب والدماء الجديدة.

● توسيع التعددية الاجتماعية كبديل مكمل حتى تنضج التعددية السياسية وذلك بالتأميل العادل لمختلف الفئات الاجتماعية والطوائف الدينية والمناطق الجغرافية والتيارات السياسية فى إنتشكيلات القيادية للأحزاب.

● المساهمة الفعلية فى تعبئة طاقات الشباب ومكافحة البطالة وذلك بتنفيذ البرامج العملية فى مجال استصلاح الأراضى وغزو الصحراء وقوافل التنمية والمشروعات الصغيرة ومعسكرات العمل بدلا من الجدل العقيم فى النوادى السياسية بالعاصمة.

● أخيرا- هناك فكرة محددة أطرحها على قيادة الحزب الوطنى وهى تشغيل «معهد الدراسات الوطنية» التابع للحزب، بدلا من إبقائه مغلقا وليبدأ بدوره عن «المصالحة الوطنية بين الأحزاب السياسية» كقدوة تحتذى.







المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

## رأس الفتنة .. الديمقراطية المضادة

في تشخيصنا لموجة العنف الطائفي غير المسبوقة نؤكد أنها مخيلة ملاحمة على الشخصية المصرية ذات المزاج الوسطي الممدحل التي تحتقن التسامح والتعايش بين مختلف الأديان والمذاهب. وفي تشخيصنا يلزم أن نحدد أسبابها المباشرة وننقضي جنوبها البعيدة ثم نقتش عن الحلول البعيدة.

الاستقرار هدف مطلوب لدى الجميع إلا يجهر جهوده القليلين ويخطط الإصلاح الذي يتصاعد أحياناً بمصالح ذوي الأوصاف المستقرة. إن تحقيق الأزمة المزمنة : أزمة التكامل الوطني وأزمة الهوية الحضارية. فيقلب الكثيرون حيلز بين ولائهم المتحمدة ... للعائلة ، العملية ، الإقليمية ، المهنية والدينية والسياسية ، ولا يربكون درجة التكامل والاستقرار فيما بينها كما تتخارب اختياراتهم بين انتماءات متقلبة على مستوى الذات الحضارية ، فهل نحن أولاء الحضارة أم من غاب قديمه قام ، وخصوصاً في مرحلة انتقالية تتقوض فيها مجتمعات ونظم ومؤسسات قديمة ولقيم تقليدية وينهض علم جديد غير معلوم ووسط هذا الزكام والفيجار لا توجد البوصلة الهادية لتأناثا الشباب ، فيخرج صوته من الماضي بمهم بحلول غامضة ويصررهم عن تحديات المستقبل.

ويترب على كل ماسبق تصاعد أزمة عدم المشاركة السياسية حيث تشقق دائرة النخبة الحاكمة ويتوقف تداول السلطة ويزداد استبداد الأغلبية وتظهر لامستولوية الأقلية ويشيع التعصب الفكري والعناني. وهذه جميعاً تشكل ظاهرة ، الديمقراطية المضادة ، التي تحاول الرأغ للجهود المخلصة لتوسيع المشاركة من محلوها ، وتسمى إلى أن يستمر النظام السياسي في إعادة إنتاج نفسه دون تقدم حقيقي على الطريق. وقد تكذّر الديمقراطية المضادة

### د. السيد عليوة

استاذ العلوم السياسية جامعة حلوان

المزمنة التي تولدها ثورة الاتصالات والإعلام أو الوجود ظاهرة البطالة السالفة والمقنعة والتي حرمت الآلاف من الفرص العادلة لهم في زيادة دخولهم وتصديق إشباعاتهم وشغل أوقات فراغهم. م. ناكل البطالة الوسطى تحت ضغط الغلاء والتسريح والانشطاض الحقيقى للمخول والتعطل. ومن المعروف أن هذه الطبقة هي مخزن القيم الإيجابية ومصدر القوادر والقيادات. الجمود الذي يديم على الحياة العامة يدعو الاستقرار. صحيح أن

بالنسبة للأسباب المباشرة يمكن وضعها في عدة فئات لعل من أهمها :  
● الاحتياط النفسى والاجتماعى الذى يهيئته ملايين الشباب بسبب ضغط مشاكل البطالة والمخول المقننة والإسكان ومضاعفات الانفجار السكاني على السلوكيات العامة. ويرجع شبابنا مغترب للميول بلشد موالف العداة والتكفير للمجتمع كله وليس ضد دين أو مذهب معين.  
● الحرمان أو الإحساس بوطاة الحرمان المتزايد لدى شرائح عديدة من الطبقات الشعبية. فرغم تصسن مستويات المعيشة لدى الطبقات الدنيا بسبب العمل في الخارج أو فتح مجالات جديدة للعيش بازدهار القطاع الخاص ، فإن الإحساس بالحرمان يتزايد كره فعل يهدى للتوترات





المصدر : **الأهرام**

التاريخ : **٢٥ يوليو ١٩٩٢**      للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيروساتها .. الا وهو القرن  
والتصنيف الاجتماعي على اساس  
الدين والجنس والعشيرة والاقليم .  
وعلى هذه المحاور المصطنعة تظهر  
التفرقة الصارخة بين المواطنين في  
التعليم والرعاية الصحية والسكان  
والخدمات والعمل وتولي المناصب  
والحصول على الحقوق .  
ويتصاعد الخطر إلى الذروة وتقرب  
من قسوة البركان حين يصل هذا  
الاستقطاب إلى حركة السوق، والأصل  
فيها انها تقوم على المنافسة الحرة  
والمنفعة المتبادلة والعرض والطلب.  
ولكن حين تجرى للمعاملات في البيع  
والشراء والاعارة والتأجير وتوظيف  
الشباب على مبدل دينية أو طائفية أو  
عنصرية من أي نوع، ولقد انكشف ان  
تدق الاجراس وأن تملأ اصوات  
المؤذنين منهمين إلى الخطر المحقق  
بالوحدة الوطنية !







المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٥ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد ٢٧ سنة  
في مباحث  
أمن الدولة

السواء فؤاد عظام في حديث خاص:

# أصابع أجنبية تحرك أحداث التطرف في مصر

هو واحد من أهم خبراء الأمن السياسي ليس في مصر فقط بل على المستوى العربي، فليس في مباحث أمن الذي ٢٧ عاماً مقسمة ضمن خلالها منصب نائب رئيس هذا الجهاز الأمني الخاص حتى عام ١٩٨٨ عندما يسود الحوار معه حول التطرف والإرهاب فهو لا يتحدث من فراغ إنما يبنى آراءه على حقائق ومعلومات عيشها. وأهمية الحوار مع اللواء فؤاد عظام لا تنبع من طول الفترة التي قضاها محكما ومتعللا مع التطرفين ومع ظاهرة التطرف نفسها منذ

نشأتها وحتى يوميتها الحالية... بل لأنه تفرغ لدراسة هذه الظاهرة من منظور شامل يدور على المدى والطول والمناخ السائد... وفي هذا الحوار يلعب الرجل حقائق ومعلومات خطيرة حول الإخفاق الأجنبي لبعض الحلول العربية واستخدام التطرفين - دون أن يدروا - كأداة للحرب الاستنزائي بها ودول التنسيق بين التطرفين العرب وكيفية مواجهة ظاهرة «الجهنم الديني» في النهاية يقدم تصورا شاملا ومتكاملا للقضاء على ظاهرة التطرف.







المصدر : ..... العالم اليوم

التاريخ : ..... ٢٠٥ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مخطط الفتنة الطائفية في مصر وضع في بيروت سنة ٦٧

في بداية حوارى سالت رئيس مباحث أمن الدولة  
المصري السابق:

● الحديث يتردد دائما عن وجود ما يسمى  
بمخطط أجنبي لاستمرار المصادمات بين المسلمين  
والمسيحيين وخلق الفتنة. إلا أن كل ذلك تنقصه  
أدلة واضحة ومحددة تثبت هذا التآمر أو المخطط  
للتفتيت وإثارة النعرات الطائفية... كيف ترى  
هذه الإشكالية؟

- في قضية الأمن السياسي يصعب إقامة الدليل  
ولذلك فإن القدرة على التصور والتحليل في أحيان  
كثيرة تكون عملية مهمة لنصل إلى أقرب التصورات  
للحقيقة.. تلك نقطة مبدئية.. ثانيا وللاجابة على  
التساؤل الرئيسى أؤكد أن المتابعة الأمنية طوال ٣٠  
عاما أشارت بوضوح إلى وجود أجهزة أمن عالمية  
تسعى دائما لتعميق الاضطرابات الأمنية ليس في  
مصر وحدها بل في الوطن العربى بأكمله.. وقتها  
اعتمدت هذه الأجهزة على ما أسمته الخلافات بين  
الاديان ثم استخدمت بعد ذلك مبدأ إثارة الخلافات  
داخل الدين الواحد بين «سنة وشيعة» للمسلمين أو  
بين الطوائف المسيحية.

وسأضرب مثلا يدل على وجود هذا المخطط المبكر  
للفتنة.. فقد رصدنا عام ١٩٦٧ مؤامرة بهذا الشكل  
وهى عبارة عن أحد التقارير الموجودة بأحدى  
السفارات الأجنبية في بيروت يتحدث عن ضرورة  
إثارة النعرات في لبنان ومصر والسودان.. في لبنان  
مثلا كانت الأوضاع شبه مهيئة لذلك بسبب التركيبة  
المتشابهة.. وفهمنا ما يراد لمصر نظرا لدورها ولكننا  
لم نفهم وقتها لماذا السودان؟ وهو ما نفهمه بوضوح  
الآن!

وهكذا فالعملية تتم عبر عدة مراحل من ضرب  
المسلمين من الخارج ثم -وهذا هو الاخطر- ضرب  
الإسلام من الداخل والمشكلة أن بعض المسلمين  
لا يدركون أنهم ينفذون مخططا أجنبيا أو لخدمة  
أجهزة معادية.

● هل يمكن أن تقدم لنا أدلة أكثر توضح  
حقيقة وجود أيدي خارجية للعبث في الجسد  
المصري أو العربى؟  
- الأدلة على ذلك كثيرة.. وأخطرها من وجهة  
نظري أنه ليس مصادفة أن جميع حوادث العنف أو

المنظمات والتشكيلات التي تعتمد أحداث الفتنة وجد  
عند تحليلها «عامل مشترك أعظم» وبدون الدخول في  
تفاصيل.. وجود جنسية واحدة في نشأة أو تكوين  
هذه المنظمات والمشاركة في أعمالها الإجرامية.. «هذه  
الجنسية أو المواطنون المنتمون لها» يمكن اختراقهم  
من قبل دولة معادية لايهمها اطلاقا وجود استقرار في  
المنطقة وتسعى لتقسيم وتفتيت المنطقة.

ثانيا من يلاحظ الامكانيات المادية التي يعمل بها  
هؤلاء المتطرفون يجد انها ليست امكانيات أفراد بل  
أجهزة مخابرات كبرى.. كيف لا نلاحظ مئات الملايين  
من الدولارات التي يتم صرفها عربيا وإسلاميا؟ ثم  
كيف ينجحون في طباعة الكتب الفاخرة وكلها تصب  
في اتجاه واحد وبأسعار زهيدة للغاية رغم ارتفاع  
أسعار الورق والكتب بصورة ملحوظة؟ ثم وهذا هو  
الأهم كيف يحصلون على مختلف أنواع الأسلحة بمثل  
هذه السهولة بالإضافة إلى أن أجهزة الأمن المصرية  
والعربية رصدت في مرات كثيرة وجود علاقات  
مشبوهة تثبت عمالة بعض عناصر هذه المنظمات  
لدول وأجهزة معادية لاستقرار المنطقة.

### الأصابع الأجنبية

● إذا طبقنا «التحليل السابق» حول علاقة الداخل  
بالخارج أو العكس كيف يمكن فهم ما يحدث داخل  
مصر التي تعيش حاليا قمة هذه الأحداث؟

- بعض التيارات الإسلامية وقادتها يعتمدون -  
لكي يحققوا أهدافهم- على تنفيذ مخطط اقتصادى  
ضخم عن طريق مشروعات اقتصادية ضخمة  
ومختلفة من بينها البنوك ونفاجأ ان وراء تنفيذ هذه  
المخططات أصابع أجنبية تحاول جاهدة التسلل إلى  
الحركة الإسلامية لتخريبها وتوجيهها إلى الوجهة  
التي يريدونها.

ما أريد أن أؤكد أن الاصابع الأجنبية ليست  
بعيدة عن كل الأحداث التي نشهدها حاليا، وفي أكبر  
عملية تهريب نقد أجنبى شهدتها مصر عام ١٩٧٣  
وتم استخدام الحقائق الدبلوماسية عن طريق عملاء  
أجانب وبمراجعة الاسماء وقتها فوجئنا بوجود  
جنسيات مختلفة منها عناصر إسلامية محترمة جدا  
تم استقطابها لهذا العمل المدمر بطريق أو بأخر.

● إذا وافقنا على هذا التحليل.. فإن سؤالاً مهما  
يقفز إلى الذهن وهو ألا تدرك الجماعات الدينية  
العربية وخاصة في مصر انها تنفذ مخططا أجنبيا  
نتيجته النهائية تصب في غير صالح المسلمين  
عموما؟

- بالنسبة للقاعدة العريضة من هذه الجماعات  
مفرر بها ولكن قياداتها لا يمكن ان نغفلها من  
المسئولية فهم يرتكبون مغالطات واضحة في تفسير  
الفقه الإسلامى، وجزء كبير من هذه القيادات يتنقذ هذا  
المخطط دون أن يدرك.. فالكتب التي تحوى أفكار  
التكفير تنتشر بصورة غير عادية ومجانا أحيانا..  
الشباب بصفة عامة - والمنضم لهذه الجماعات بصفة  
خاصة وفي ظل المناخ السائد حاليا وفقدان الأمل في  
الغد- يستهوون البحث عن المجهول.. هذه الكتب  
تحقق له هذا الأمل المجهول سواء بتحقيق الأفكار  
التي ينادون بها أو الاستشهاد والجنة.. هؤلاء  
الشباب يعتقدون يقينا أنهم على صواب وحق.. أما  
القيادات فانها تسعى للمغالطة لأسباب غاليبتها  
شخصية مثل المجد الأدبى أو المنفعة المادية والبحث  
عن الزعامة دون أن تعي حقيقة أنهم ينفذون مخططا  
جهنميا ينتجته الوحيدة في غير صالح المسلمين في







## المصدر : العالم الجديد

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحليل النهائي.

### الفريضة النبيلة

● من الأشياء التي تتردد كثيرا أيضا وجود تنسيق شامل وتعاون مستمر بين معظم التنظيمات الدينية على المستوى العربي والإسلامي وأحيانا الدولي.. ما مدى صحة هذا الافتراض الذي يتعزز بما يحدث في الجزائر والسودان وتونس ثم مصر؟

- معظم الجماعات التي تعتنق ما يسمى بالأيديولوجية الإسلامية وتتخذ الإسلام ستارا نشأت أواخر العشرينات وهي المرحلة التي أسماها بمرحلة (ضرب الإسلام من داخله).. هذه الجماعات تربطها حركة فكرية واحدة واسلوب واحد. والايبرز في كل هذه الجماعات هو (جماعة الاخوان المسلمين) وحزب التحرير الإسلامي. ورغم ان جماعة الاخوان بدأت محلية إلا انها انتهت لتصبح عربية وإسلامية وهناك علاقة بيولوجية بين هذه الجماعات. فجماعة الاخوان هي الوحيدة التي لها تنظيمات دولية بعدما اتفقوا على انشاء التنظيم الدولي للاخوان المسلمين عن طريق اجتماع مكتب الارشاد والهيئات التأسيسية للجماعات المختلفة في البلدان العربية والإسلامية لرسم سياسات عامة لموسم كامل. والآن فإن التنظيمات الأخرى التي نبتت من الاخوان تسعى لايجاد علاقة تنظيمية خارج مصر بدفع عناصر مصرية لبعض البلدان العربية والإسلامية.. وهم في

### حوار : عماد الدين حسين

اطار تعاونهم وتنسيقهم يتركز كون للتيارات حرة الحركة حسب الظروف المحلية لكل قطر مع وجود سياسات عامة تجمعهم معها لانهم يؤمنون بأفكار واحدة.

● في مصر والعديد من البلدان العربية «حالة مكثفة» من الصدام بين الشرطة وقوات الأمن من جهة ومن يطلق عليهم «الاصوليون» أو المتطرفون دينيا.. كيف تصف ما يحدث؟

- جوهر الأزمة من وجهة نظري يرجع إلى أزمة الفكر التي يعانيها المجتمع الإسلامي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة.. ثم عدم وجود اسلوب علمي للمواجهة الشاملة لهذه الأزمة «شبه المستحكمة».. ترتب على ذلك «تماء» ظاهرة التطرف وانتشارها في معظم الاقطار العربية والإسلامية.. وفي اطار الانكماش الاقتصادي العالمي والذي تظهر اثاره بوضوح في البلدان النامية «التي ننتمى لها» فإن العنف أصبح هو السمة الأساسية لتحقيق أهداف هؤلاء الناس الذين يعتقدون في أمور كثيرة وأفكار ومعتقدات متعددة تخالف اعتقاد غالبية المواطنين.

### مواجهة الأزمة

● نعود إلى الوضع الداخلي في مصر.. من وجهة نظركم كيف يمكن للحكومة مواجهة ما يحدث حاليا خاصة في صعيد مصر؟

- المشكلة تتعلق بجوانب مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية ومن وجهة نظري فالجانب الفكري يبدو له الغلبة هنا ولذلك لابد من سياسة عامة للدولة بمختلف مؤسساتها وان تضمن تنفيذ هذه الخطة بأسلوب علمي يحقق أهدافها بنسبة ١٠٠٪.. علينا بإيجاد جهة تكون مسئولة عن وضع خطة تتحمل التنفيذ ونستعين بكل من له خبرة

لمواجهة هذه الأزمة.. بدون ذلك سوف تظل الأحوال على ما هي عليه.

● ماهو دور مختلف المؤسسات خاصة وان اسلوب القوافل الدينية لا يبيدو انه حقق ما كان مطلوبا منه أو متصورا له؟

- بأمانة شديدة إذا كان الأزهر أو وزارة الأوقاف لهما دور مهم في هذه الخطة التي ينبغي تنفيذها بسرعة، فإن الدعاة الموجودين «ليسوا على المستوى» ولا يملكون القدرة على مواجهة فكر المتطرفين.. وحتى هذه اللحظة - وكرجل له خبرة أمنية - ما زلت أعتقد ان الحوار الفكري يعتبر أحد الركائز الأساسية لمواجهة الظاهرة.. ولكن أي حوار اقصد؟ المؤسسات الدينية ينبغي عليها ان تعد العلماء القادرين على الرد على هذه الافكار المتطرفة استنادا إلى فهم صحيح للإسلام.. أضيف ان بعض الدعاة اليوم ليس لديهم العلم والمعرفة والحجج المقنعة للرد على المتطرفين.. وإذا استمر الحال كذلك فإما ان يتخذ هؤلاء موقفا سلبيا مما يحدث أو يسايرون هؤلاء المتطرفين لأنهم الاقوى حجة.. وفي الحالتين فالنتيجة سيئة.. المطلوب من الأزهر ان يطور دعاته للرد على هذه الافكار التي لم تظهر إلا في أواخر الستينات وتحديدا بدءا من ١٩٦٥ واقترح مثلاً ان يحدث تنسيق واضح ومستمر بين المؤسسات الدينية العربية والإسلامية في الدول التي تعاني من هذه الظاهرة.. التعاون كما افهمه يأتي عبر عملية اجتهاد مكثفة كما كان يحدث في الماضي ونصل إلى أفكار شبه متفقة تريح الناس والمواطنين من جهة وتستطيع ان تواجه الافكار المتطرفة التي وجدت الساحة خالية امامها فعبثت بكل شيء.

### التربة ممهدة

● وماذا عن دور الأحزاب السياسية - والتي من المفترض ان يكون لها اسهام حقيقي - في التصدي لهذه الأفكار؟

- واجب الاحزاب والقوى السياسية جذب

المواطنين خاصة الشباب بالبرامج والاساليب المختلفة والتي تجعلهم ينخرطون في أنشطة متعددة تعمل جميعها بغض النظر عن تباينها على تقدم المجتمع ورقية.. أيضا تربية الشباب ودفعه بتوجهات وطنية عربية إسلامية تربطه بقضايا وهموم أمته وتبصره بالمشاكل وحجمها وكيفية حلها.. إذا تم ذلك فلن يجد الشباب حالة الفراغ التي يعيشونها.

● ولكن الأحزاب تقول إن الحكومة هي المسئولة عن شل فاعليتها في مكافحة التطرف والعديد من القضايا؟

- لسنا هنا بصدد من هو المسئول الآن عما وصلنا إليه فحسب نعتبر أزمة حقيقية ينبغي على كل وطني ان يعمل لكي يتجاوزها فالقضية يخطيء من يظن انها بين الحكومة والأمن وبين المتطرفين.. حقيقة القضية بين من يحاول ان يبني ويتقدم وبين تيارات تعيدنا لعصور الضم وتقديري ان من يريد العمل







المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

التاريخ: ٥ يوليو ١٩٩٢

لن يقف مهما واجهه شيء مادامت قد حسنت نواياه.

### أخطاء الجميع

● تحدثت عن مسئوليات الحكومة بأجهزتها المختلفة وكذلك الأحزاب ووسائل الاعلام.. ماذا عن أجهزة الأمن.. هل تتحمل بمفردها عبء المواجهة.. أيضا ألا ترى أنها ارتكبت مثل كثير من المؤسسات أخطاء كثيرة من خلال معالجتها لقضية التطرف؟

- بداية فمهمة الأمن هي اقرار الأمن.. في أي منطقة حتى تسمح الظروف لباقي المؤسسات بممارسة دورها في ارساء الاستقرار ومعالجة الأخطاء وتحقيق النجاح.. وحتى لا نظل احدا فإن اقرار الأمن ليس مشكلة.. «المشكلة» الحقيقية هي ان نعتمد عليه فقط في كل شيء.. اكرر فالسيطرة الأمنية سهلة جدا ولكن إذا لم يتبعها مخطط عام أو مشروع

● من وجهة نظر أمنية.. كيف نفسر أسلوب المتطرفين في عمليات القتل حتى بدون وجود سبب مقنع لهذه الجرائم؟

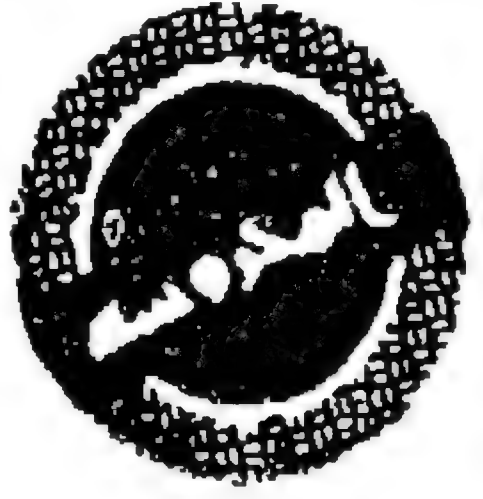
- تقديرى الشخصى ان الجماعات المتطرفة تهدف حاليا لفرض اساسى وهو تفجير الوضع باكملة لتصبح المسألة عبارة عن فوضى شاملة تتيج لهم تحقيق أهدافهم.. ولكي يحققوا هذه الفتنة يقومون بارتكاب عمليات إرهابية ضد الجميع ومنهم المسيحيون وبالتالي تحدث الفتنة فعلا وكذلك التناحر بين الجميع.. بعد ذلك وعن طريق ضرب الخصوم تنشغل الحكومة وتصبح المواجهة بين المسلمين والمسيحيين مثلا وليست بين المجتمع باكملة وعناصر التطرف.. فالتيارات الدينية المتطرفة تريد احراج الحكومة وتازيم الأوضاع بعملياتها ضد الخصوم وعلينا جميعا ان نتنبه لهذه (الحلقة الخبيثة) والا ندعهم يحققون أهدافهم.

شامل تنفذه الدولة بمختلف اجهزتها فإن كل الاجراءات التى ينجزها الأمن أو يتخذها تصبح مؤقتة ويعود الاضطراب مرة أخرى وهنا تبرز أهمية تكامل المعالجة لتصبح شاملة... ومانشده حاليا هو أننا تركنا الأمن يتحمل بمفرده امكانية المواجهة مع قوى تسعى للتدمير وفي ظل ظروف تعوقه عن تحقيق رسالته على الوجه الاكمل... وفي هذا الاطار لابد من دعم أجهزة الأمن ماديا وبشريا وتكنولوجيا.

وماتسميه باخطاء أجهزة الأمن أراه من جهتي مقومات فالأمن مثلا مهدد دائما بارتكاب مخالفات وفظائع أو عدم وجود مناخ يسمح بتحقيق رسالته.. والنقطة التى علينا تداركها في أجهزة الأمن هي عدم ظهور العدد الكافي من الكوادر المدربة خاصة في مجال الأمن السياسى.. هذا الكادر يحتاج لمجهود شاق حتى يصبح مؤهلا للتعامل مع كل الاحداث والتنظيمات.







المصدر: ..... الموسوعة الموزونة

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

# تأملات مصرية: الإرهابيون.. أجنحة

# الأخوان المسلمين؟!؟

على الدالى

والحزب تحرس خاص له .  
ويشاء القدر أن يكشف عن حقيقة الإخوان المسلمين  
وجهازهم السري الذي قام بنسف محلات شارع فؤاد ومطابع  
شركة الاعلانات الشرقية ( قتل في الحادث ٢٢ عاملا وموظفا  
مسلماً ) والصدفة وحدها هي التي كشفت عن كل أسرار الإخوان  
المسلمين واسقطت القناع عن وجه حسن البنا مؤسس فن  
الارهاب .

**وكيف كان ذلك ؟!**

أنقل القصة كاملة من منكرات قطب الإخوان أحمد عادل كمال والمنشورة في كتاب صدر للإرهابي السابق عام ١٩٨٦ ماذا يقول الإرهابي أحمد عادل كمال عن عملية كشف أسرار الإخوان ؟!

والكتاب بعنوان « النقط فوق الحروف الاخوان المسلمون

والتنظيم الخاص» .

يقول في ص ١٩٣ : «مجموعات النظام اتسرى الخاص للاخوان كانت تتلقى دروسا عن مختلف أنواع الأسلحة المستنسات والقنابل اليدوية والمتفجرات والتوصيلات الكهربائية وكانت هناك رسائل ومطبوعات خاصة بهذه الدروس هذا فضلا عن التقارير التي كان يضعها الاخوان هذه الأوراق كانت في حاجة لمكان تحفظ فيه روضناها في شقة بحى الممرداش ثم رنى التخلص من الشقة وصدرت الى الأوامر بنقل محتويات الشقة الى مكان آخر ووضعنا كل محتويات الشقة من أوراق خاصة وميرية وأسلحة ومتفجرات في سيارة جيب وكانت حمولة فوق طاقتها .. غير أن السيارة توقفت في الشارع ورأنا أحد المخبرين وانطلقنا هاربين وهذا مر أمامنا الأخ مصطفى مشهور أحد المسئولين الخمسة عن التنظيم السرى المسلح للاخوان وكان مصطفى مشهور يحمل حقيبة

التواجد غير الشرعي لجماعة الاخوان المسلمين بيننا نحن المصريين حتى الان ونشاط هذه الجماعات العلني والمستور حتى الان معناه ان عملية تفريخ جماعات اراهابية باسم الدين مستمرة وإن تتوقف وإذا أردنا القضاء على الإرهاب واقتلاعه من جذوره إذا أردنا القضاء على هذا الوباء الرهيب الذي يحتاج عقول شباب مصر فيتحول الواحد منهم إلى قنبلة مبرمجة تتفجر بأمر الامير الوغد فيجب ان نسلط الاضواء بقوة وبأمانة ولا أقول شجاعة على جماعة الاخوان المسلمين في كل مكان يتواجدون فيه ثم علينا كشف حقيقتهم على النوام أمام هذا الجيل التمس ..

ان كل الجماعات المتطرفة مامى الا أجنحة للاخوان المسلمين كما يؤكد التاريخ .

فهذه الجماعة لها تعاليم من وضع مؤسس الازهاب وصانع كارثة الخلاف باسم الدين المرشد العام للجماعة ومؤسس الجماعة حسن البنا فهو الذي أقام التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين في الأربعينات بعد أن شبك الكتاب المملحة وجعلها بالتدريب العسكري لقلب نظام الحكم وأعد لها البرنامج السياسي ولا أقول الديني فليس حسن البنا من علماء الدين ولا هو من المجددين في الاسلام وليس له فكر حضارى يتفق مع التطوير الاسلامى بل إن حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان ليس له كتاب فى الفكر الاسلامى له قيمة أو متداول بين مكان مصر مثل كتب الدكتور هيكل أو الامام محمد عبده أو الكواكبي أو جمال الدين الأفغانى وحسن البنا كان يعتمد فى دعوته لقلب نظام الحكم باسم الدين على التهيج السياسى وإثارة النفرة الدينية ثم على جهل الجماهير بأصول الدين وخاصة الشباب الذين كان حسن البنا يتصيدهم وهم فى الخامسة عشرة من أعمارهم مثل عبدالمجيد حسن قاتل النقراشى باشا رئيس وزراء مصر ومثل زينهم قاتل القاضى الخازندار !!

كان حسن البنا قد أسس بالفعل نظاما إرهابيا متكاملا يملك المخطط والسلاح والمجنئين الصغار وانشأ حسن البنا جهازا للمخابرات يعمل داخل مصر وخارجها ويصف قطب الاخوان أحمد عادل كمال هذا الجهاز فيقول :

«كان يتبع التنظيم السرى للاخوان جهاز خاص للمخابرات انشئ قبل التنظيم السرى ومهمة هذا الجهاز هي أن تكون جماعة الاخوان على علم بمايجرى في مصر على الصعيد السياسى واستطاع الاخوان من خلال جهاز المخابرات اختراق الاحزاب السياسية فى مصر - مثلا - استطاع عضو الجهاز الأنخ أسعد السيد احمد الانضمام إلى حزب مصر الفتاة حتى وصل إلى الحرس الحديدي الذى اتشأه احمد حسين زعيم







المصدر : ..... الجمهورية الإسلامية

التاريخ : ..... ٢٠١٤ / ٢٠ / ١٩٩٢ ..... للنشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

جلدية بها مجموعة خطيرة من الأوراق الخاصة بالتنظيم المسلح .. وتصايح به الناس انه الشخص الذي هرب من السيارة الجيب المحملة بالسلاح .. وأحاط به الناس وقبضوا على مصطفى مشهور وعلينا .

وقد ضبطت في أوكار الاخوان المسلمين في هذه القضية مقادير هائلة من القنابل اليدوية والفلسورية والجلجنايت والأسلحة النارية والأسلحة البيضاء .

كانت الأوراق التي ضبطت في السيارة الجيب تحتوي على مخطط متكامل للاستيلاء على الحكم بالقوة من الذي وضع هذا التخطيط ؟

ليس غير المسئول عن الجماعة ومرشدها ومؤسستها والأب الروحي للأعضاء حسن البنا .

● وفي هذه الأوراق الهامة نقرأ التعاليم التي وضعها حسن البنا لجنوده .. !!

وهي وصايا عشر يلتزم بها كل إرهابي من الاخوان المسلمين بل ومن أعضاء الجماعات التي جاءت بعد خمسين عاما من ظهور الاخوان قالمتهج والمخطط واحد .. وأمير الجماعة نظام من وضع حسن البنا وليس من وضع تنظيم الجهاد .. ماذا تقول الوصايا العشر ؟

- على الإرهابي أو - الأخ - عضو الجهاز المسلح عندما يكلف بمهمة أن يتأكد من أنه لا يحمل أوراقا بها أسماء أو عناوين وكذلك عليه أن يظهر منزله من أي شيء يدل على أنه مشارك في هذه العملية المكلف بها وعليه أن يفكر في طريق الهرب مثلما يفكر في طريقة الهجوم ويلتزم باتزان الأعصاب ولا يسمح لنفسه بالتوقع بين أيدي أعدائه بل عليه أن يستعمل

كل الطرق ومنها القتل لكي يهرب !!  
وفي حالة القبض على العضو عليه الابتكار وإذا سنل عن انتمايه للاخوان عليه إنكار ذلك بشدة وإذا ووجه بدليل على هذا الانتماء عليه أن يقول انه تركهم منذ زمن بعيد لأنهم غير عمليين وانه قام بهذه الجريمة (القتل أو النفس) لأن الوطنية تقتضي ذلك .

● ● ●

● وضبطت بالسيارة الجيب ورقة مطبوعة توزع على جميع أعضاء الجماعة في المدن والقرى تؤكد منهج الإرهاب باسم الدين الذي يتبع الآن بين الجماعات المسماة بالاسلامية .. تقول الورقة :

«علينا أن لا نتردد في اغتيال أعداء الاسلام وهذه الجماعة - جماعة الاخوان المسلمين - يجب تأييدها على كل وطني وكل متخاذل عنها قاعد عن نصرتها فهو مقصر في أمر الله ومن ينافرها أو يناهضها ويعمل على إخفاء صوتها من المسلمين أو غير المسلمين فهو بلا شك مناهض لجماعة المجاهدين ويعامل معاملة العدو ولا ترد أبدا في الحكم بأن مثل هذا الخارج عن المجاهدين مهدر الدم وأن قاتله مثاب على ما فعله بأعظم ما يثاب به المجاهدون عند الله » .

وفي ورقة أخرى ضبطت بالسيارة الجيب عام ١٩٤٨ موجهة لأعضاء التنظيم للاخوان المسلمين : «أن القتل وإن كان يعتبر جريمة في الأحوال المدنية إلا أن له ما يبرره من ناحية العقيدة وفي هذه الحالة يفقد القتل صفة الجريمة ويقلب واجبا على الانسان إن لم يقم به كان مجرما في حق عقيدته » .

● ● ●

عز الدين خطاب للزعيم الشهيد محمد أنور السادات يوم ١٤ ديسمبر عام ١٩٨١ قال عن الجماعات الاسلامية انها امتداد للنظام السري لجماعة الاخوان المسلمين وجناح من أجنحته .

وقد صدق الشهيد العظيم ..

نرى مثلا أن نظام «الأمير» الذي تأخذ به الجماعات المتطرفة الآن لتنظيم الجهاد هو نظام من وضع جماعة الاخوان المسلمين وطبق بالفعل وأخذ به أعضاء الجماعة في الأربعينات وفي أوراق السيارة الجيب المضبوطة عام ١٩٤٨ ضبطت أوراق مطبوعة تحت عنوان «قانون التكوين» وقام بوضع القانون حسن البنا .. ماذا يقول القانون الاجرامى الدموى : يؤكد أن جماعة الاخوان المسلمين تقوم على أساس تنظيم هيئة سرية وتتكون الهيئة من قيادة (أركان وجنود وهيئة القيادة مكونة من عشرة أشخاص ومهمتها دراسة الخطط التي تضعها هيئة الأركان ثم يصل بنا قانون التكوين هذا إلى اللاتحة الداخلية وفيها شرح لمهمة «أمير الجماعة» وقد أعطى قانون التكوين لأمير الجماعة حق الطاعة التامة على جميع أفراد جماعته في كل الشؤون وله حق توقيع العقوبات الانضباطية والمادية وإذا وقع خطأ أو إهمال من أحد أعضاء المجموعة عهد إلى الأمير بالتحقيق معه وعهد إلى الأمير بتدريب الجماعة وتوجيهها طبقا للنظام المكلف به وعليه أن يقدم تقريرا شهريا عن ذلك .. » .

سأل شاب من فريق الجواله التابع لجماعة الاخوان سأل المرشد العام حسن البنا ما الذى دعاه أى المرشد العام إلى تكوين فرق الجواله بهذا العدد الهائل . فأجابه حسن البنا :

- ليس إعداد فرق الجواله غريبا على الاخوان المسلمين فقد كان رسول الله يجهز الكتائب ويكون الفرق ويعد الأمة للجهاد .







المصدر : الحياة (الأسبوعية)

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

## جماعات العنف الاسلامي في مصر (١ من ٣)

# تشجيع التيارات ايدولوجيا ورفض الاعتراف بها سياسيا

هالة مصطفى \*

■ لا شك ان حوادث العنف المتتالية التي تشهدها مصر في الآونة الاخيرة من قبل بعض جماعات الاسلام السياسي، تكشف عن عمق التحدي الذي تمثله هذه الجماعات للدولة والمجتمع. والمتنبع لظاهرة العنف في مصر خلال العقدين الماضيين اي منذ السبعينات والى الآن لا بد ان يلاحظ استمرار الظاهرة على رغم سكونها النسبي في بعض الاحيان. ان اصبحت تشكل نوعا من العنف المنظم الذي تتسع دائرته لتشمل الجانبين السياسي والاجتماعي معها والذي يعمل في النهاية على النيل من هيبة الدولة وهز عوامل الاستقرار فيها على المدى الطويل.

شهدت مصر منذ حادث اغتيال الرئيس السابق محمد انور السادات في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ على ايدي تنظيم «الجهاد الاسلامي» ما يزيد على ٦٠ حادث عنف قامت بها الجماعات الاسلامية الخارجة عن الاطار الرسمي لجماعة الاخوان المسلمين، وبدأت هذه الحوادث بالتركيز على عمليات الاغتيال للرموز السياسية في الدولة بدءا بحادث اغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١ مروراً بمحاولة اغتيال كل من وزراء الداخلية السابقين حسن ابو باشا والنبوي اسماعيل في ١٩٨٧ وزكي بدر في ١٩٨٩، ثم اغتيال الدكتور رفعت الحبيب رئيس مجلس الشعب السابق في ١٩٩٠ ناهيك عن حوادث القتل المتبادلة بين اعضاء هذه الجماعات وافراد جهاز الامن بشكل تكراري.

وامتدت عمليات الاغتيال لتشمل بعض الرموز الفكرية في الدولة، فحاولت اغتيال الكاتب الصحافي مكرم محمد احمد في ١٩٨٧، ثم اغتالت الدكتور فرج فوده في حزيران (يونيو) ١٩٩٢. ولم يكن بعض الرموز الدينية بعيداً ايضاً عن ممارسة العنف ضده فكان اغتيال الشيخ حسين الذهبي وزير الاوقاف السابق في ١٩٧٧ على يد احدي هذه الجماعات.

على الصعيد الاجتماعي توالى احداث العنف التي تندرج تحت محاولات تغيير بعض اوجه السلوك الاجتماعي السائد عن طريق القوة. وتمثل ذلك في الجامعات تحديداً، اذ تتكرر المحاولات للفصل بين الطلبة والطالبات من قبل هذه الجماعات ومنع اقامة اي أنشطة فنية لها، وبخاصة في محافظات الصعيد حيث يزداد نشاط الجماعات الاسلامية ويتكثف وجودها، فضلاً عن الاعتداءات المتتالية على العديد من محلات الخمور ومنع تداولها في هذه المحافظات.

وفي الاطار الاجتماعي شهدت مصر العشرات من حوادث «الفننة الطائفية» التي تتمثل بالاشتباكات العنيفة بين اعضاء هذه الجماعات وبعض العناصر المسيحية فضلاً عن حوادث الاعتداء على الكنائس.

وتكشفت هذه الحوادث منذ النصف الثاني من الثمانينات خصوصاً في صعيد مصر في محافظات الفيوم وسوهاج والمنيا واسيوط وكانت ابرزها حوادث قرية ابو قرقاص في محافظة المنيا في ١٩٩٠ ثم احداث قرية صنبو في محافظة اسيوط طوال الاشهر الماضية التي اسفرت عن تدخل عنيف من قبل أجهزة الامن.

واذا كانت هذه بعض الملامح العامة لظاهرة «العنف الديني» التي تجتاح مصر منذ فترة ليست بالقصيرة، فان محاولة فهم او تفسير هذه الظاهرة لا يمكن ان تتم بمعزل عن المحيط السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تطورت من خلاله وارتبط الى حد كبير بالمرحلة السياسية والاجتماعية التي مرت بها مصر في السبعينات وهو العقد الذي شهد ميلاد ابرز جماعة اسلامية منظمه خارج نطاق الاخوان المسلمين.

### مرحلة السبعينات

تعد مرحلة السبعينات بما صاحبها من تغييرات مهمة على مستوى النظام السياسي من اهم نقاط التحول في الحياة السياسية المصرية التي قد تساعد على فهم التطور السياسي للقوى الاسلامية ومن ضمنها جماعات العنف. ولا شك ان الظروف التي احاطت في السبعينات بعملية التحول التي قادها النظام السياسي آنذاك من التنظيم السياسي الواحد الذي ساد حقبة الستينات الى التعددية الحزبية قد لعبت دوراً مهماً في تحديد قواعد الممارسة السياسية للتجربة الجديدة وفي تشكيل خريطة القوى السياسية بها والتي افسح فيها النظام مساحة واسعة لنمو القوى الدينية في المجتمع على حساب بقية القوى السياسية.







واستنادا الى هذه التفرقة سعى النظام الى تهميش القوى الاخيرة من جماعات العنف من العملية السياسية وربما يعود ذلك لاعتبارين، الاول: انها القوى التي تشكل تحديا مباشرا للاستقرار السياسي والاجتماعي، والآخر: ان هذه القوى نفسها ترفض فكرا وسلوكيا التعامل مع النظام من خلال الادوات السياسية الموجودة. واعتمد النظام في المقابل على القوى الاولى، اي الاخوان، لدماجهم في العملية السياسية في محاولة لاحتواء هذا النوع من المعارضة. ولكن هذا الدمج كان مشروطا بعدم السماح لهم بحق التنظيم السياسي المستقل. وفي ظل هذه الاستراتيجية اعطى للاخوان الضوء الاخضر للاشتراك في الحياة الحزبية والبرلمانية وتمثل ذلك عمليا في نزول نواب الاخوان على قائمة واحدة مع الاحزاب السياسية الموجودة، وهو الامر الذي ترتب عليه تمثيلهم في مجلس الشعب مرة في ١٩٨٤ تحت مظلة حزب الوفد (عشرة نواب) ومرة اخرى من خلال التحالف الاسلامي، الذي ضم الاخوان وحزبي العمل والاحرار في ١٩٨٧ ليشكلوا اكبر كتلة برلمانية معارضة آنذاك (٣٤ نائبا).

ونعل الشروط التي حكمت العملية الديمقراطية التي جرت للمرة الاولى وفق قانون القائمة النسبية الذي وضع في ١٩٨٤ واشترط لتمثيل اي حزب في البرلمان حصوله على نسبة ثمانية في المئة من الاصوات على مستوى الجمهورية هي التي افسحت المكان للوجود السياسي للاخوان اذ عملت الاحزاب الاخرى بشكل براغماتي على التنسيق معهم اثناء العملية الانتخابية لكسب مزيد من الاصوات وتأمين النسبة المطلوبة. وربما زاد من هذا الدافع ضعف هذه الاحزاب ذاتها.

فالشروط السياسية والقانونية التي تطورت في ظلها تجربة التعدد الحزبي في مصر كان لها اثر مهم على محسوبية الاحزاب السياسية وفعاليتها فضلا عن عجزها في تأسيس قواعد جماهيرية او تقديم افكار ورؤى جديدة الامر الذي جعلها تعتمد في وجودها واستمرارها على السلطة او على المناورة بعقد تحالفات

الدور الاول في تشكيل الوعي الجماهيري. واذا كانت هذه الاستراتيجية من قبل الدولة قصد بها سحب البساط من تحت اقدام المعارضة الدينية الا انها أدت على العكس الى تغليب العوامل الدينية على الصراع السياسي في المجتمع بل والى توسيع القاعدة التي يمكن ان تعمل عليها القوى الاسلامية. وهو ما خلق حال استقطاب حادة بين النظام من جهة وبين هذه القوى السياسية من جهة اخرى ترافق مع تغليب النظام لدور القوى الاخرى وخصوصا الليبرالية منها. ولذلك على رغم ان الشهور الاخيرة لحكم السادات شهدت مواجهات بين النظام وكل القوى السياسية المعارضة الا ان القوى الاسلامية كانت هي الاكثر عنفا في مواجهته الى ان تم اغتياله في ١٩٨١ على يد القوى نفسها، الامر الذي عرض التجربة الديمقراطية في مصر لازمتها المعروفة.

#### استراتيجية الثمانينات

سعى النظام الجديد خروجا من هذه الازمة الى تحقيق قدر اكبر من الانفراج السياسي باعادة دماج القوى السياسية التي استبعدتها العهد السابق في العملية الديمقراطية بما فيها القوى الاسلامية، ولكنه فرق بشكل اساسي بين تلك التي اعتبرت «معتدلة»، كالاخوان المسلمين وتلك التي اعتبرها «متشددة»، اي جماعات العنف الاسلامي. ويذكر ان هذه التفرقة لا تنطبق على الهدف النهائي الذي تسعى له القوتان وهو اقامة الدولة الاسلامية وانما تسري فقط على الاستراتيجية الحركية لكل منهما في المرحلة الراهنة. فالأخوان قبلوا العمل السياسي من خلال القنوات الشرعية للنظام اما الجماعات الاخرى فرفضت التعامل مع النظام وبالتالي اتخذت من العنف وسيلة اساسية للتغيير.

وارتبطت هذه السياسة بازمة الشرعية التي واجهها نظام السادات في بدايات عهده وعدم قدرته على الاعتماد على مصدر الزعامة «الكاريزمية» التي اعتمد عليها سلفه. ولان هذا النظام مثله مثل النظام السلطوية في العالم الثالث تعوزه القوة المؤسسية والايديولوجية المتماكة التي تجعل النظام قادرا على توليد مصادر شرعيته من خلال رفع درجة ادائه وانجازه في المجالات المختلفة كان من الطبيعي ان يلجأ الى الاعتماد على مصادر للشرعية تميل الى المصادر التقليدية وأهمها الدين، وهو ما جعل «الاسلام» في كثير من الاحيان مصدرا اساسيا للشرعية في المجتمع سواء لاضفاء الشرعية على النظام او للتعبير عن المعارضة.

وفي هذا الاطار يمكن تفسير سياسة السادات تجاه القوى الدينية وقد اعتبرها احدي الركائز الاساسية في استراتيجيته لتدعيم مركزه ضد منافسيه من القوى اليسارية والناصرية التي مثلت بقايا النظام القديم ووسيلة مهمة لتدعيم مركزه في عملية الصراع على السلطة السياسية. وتدعمت هذه السياسة بالتغييرات الدستورية المهمة التي قادها السادات والتي جعلت الشريعة

الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع في دستور ١٩٧١ الدائم. هكذا بدأت عملية التحول «الديموقراطي» التي قادها نظام السبعينات باعطاء مساحة اكبر للاتجاه الديني في الحياة السياسية. وفي المقابل لم تكن السياسة نفسها تسمح للقوى السياسية المعبرة عنه بالتحول الى حزب سياسي معارض للنظام حتى لا تؤثر على مصدر الشرعية الذي ارتكز عليه. ومن هنا جاءت الصيغة السياسية التعددية التي اقرها النظام باصداره قانون الاحزاب في ١٩٧٧ خالية من تمثيل القوى السياسية الاسلامية فاقصرت على احزاب ثلاثة تمثل اليمين والوسط واليسار وهو ما ادى الى تقوية عوامل التناقض بين النظام من جهة والقوى الاسلامية الصاعدة من جهة اخرى سواء تلك التي عملت بشكل علني (الاخوان المسلمين) او تلك التي نشطت تحت الارض (جماعات العنف الاسلامي).

وبدأت عوامل الصراع بين الجانبين تتشكل حول شرعية التحدث باسم «الاسلام» وانعكس ذلك على كل سياسات الدولة وفي مختلف المجالات وبخاصة الاعلامية منها التي تلعب







مع التيارات الدينية المختلفة. وهو ما صيغ الممارسة الحزبية في النهاية بصيغة دينية واضحة لم تنعكس فقط على تحالفات هذه الاحزاب وانما ايضا على برامجها وخطابها السياسي. وساهمت العملية في توسيع دائرة النفوذ السياسي للقوى الاسلامية وتحديدًا للاخوان المسلمين. ولم يقتصر هذا النفوذ على اختراق الاحزاب من الداخل وانما امتد ايضا ليشمل التغلغل في المؤسسات المدنية واهمها النقابات المهنية المختلفة فضلًا عن اتساع دائرة النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

واذا كانت استراتيجية النظام في الثمانينات وبداية التسعينات عكست استمرارًا لجوهر الاستراتيجية التي سادت في السبعينات مع ادخال بعض التغييرات عليها بهدف احتواء المعارضة السياسية الدينية بفصائلها المختلفة فان التقييم السريع لفعاليتها يثير ملاحظتين اساسيتين: الاولى، ان حجب حق التنظيم السياسي المستقل للاخوان مع السماح لهم بالحرية النسبية في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لم يؤد الى احتوائهم او تحجيم معارضتهم للنظام بل على العكس ادى الى تزايد نفوذهم وتغليب خطابهم السياسي على مجمل الحياة السياسية. اضافة الى ما انت اليه هذه السياسة من ازدياد عوامل التعاون بينهم وبين الاحزاب الاخرى بدلا من التنافس الذي تفترضه النظم القائمة على التعدد الحزبي. والاخرى: ان هذه الاستراتيجية التي اعتمد فيها النظام بشكل اساسي على الاخوان كقوى معتدلة، لم تفلح في تقليص حجم العنف الذي تمارسه الجماعات المتشددة، بل لم تكن هناك اي مؤشرات تدل على قدرة الاخوان على احتواء هذه الجماعات.

واذا كانت هذه هي بعض الملامح السياسية التي تظهر بعض جوانب الازمة في التعامل مع جماعات «العنف الاسلامي» تحديداً تبقى هناك مساحة للدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من هذه الازمة. والتحدي الاكبر الذي عبرت عنه هذه الجماعات لم يقتصر على عدم اعتبارها بالنظام السياسي والاجتماعي القائم، وسعيها للانقلاب عليه من خلال العنف، وانما تمثل ايضا في الخلفية الاجتماعية لغالبية اعضائها. فقد جاء معظم اعضاء الجماعات من ابناء الطبقات الوسطى وبخاصة من الشباب المتعلم تعليما

مدنيا حديثا وليس ازهريا، مما يعني ازدياد مظاهر السخط السياسي والاجتماعي لدى الجيل الجديد. وربما يساعد تحليل هذه الجماعات من الداخل على اثاره بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذا المجال. وهناك بعض المؤشرات الاولى التي يمكن ايجازها في ثلاثة: اولاً، ان الاصول الاجتماعية لهذه الجماعات تعود في الغالبية العظمى منها الى الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى الحضرية التي تشكل عموماً الجيل الاول من مهاجري الريف الذين استوطنوا المدن وهو ما يثير ازمة التحضر السريع والعشوائي الذي شهدته مصر على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ثانياً: ان غالبية الاعضاء بل والقيادات تأتي من جيل الشباب الذين تتراوح اعمارهم من ١٧ الى ٣٠ عاماً، والنسبة الغالبة هي من طلبة الجامعات. ويعكس هذا المؤشر ازمة التعليم اذ تزايدت اعدادهم تزايداً لا ينسجم مع النمو الاقتصادي والاجتماعي فالتركيز على التعليم

ومتطلبات التنمية من ناحية قابله تقلص فرص العمل من ناحية اخرى. ولم يصاحب التوسع في العملية التعليمية فتح مناطق عمرانية جديدة تستوعب الحد الضخم من الخريجين وهو الامر الذي ادى الى تهميش اعداد هائلة من الشباب واصبح النظام التعليمي السائد مولداً محتملاً للعنف فهو يعمل على رفع درجة الوعي والطمح عند الفرد المتعلم من دون ان تقابله على الجانب الآخر زيادة مماثلة في توفير الحد اللازم من التوازن الاجتماعي.

ثالثاً، يتركز التوزيع الجغرافي لهذه الجماعات في صعيد مصر، ويرجع ذلك الى تاخر هذه المنطقة تاريخياً عن بقية المناطق. وتنتشر بكثافة في المناطق التي يمكن ان يطلق عليها هوامش المدن التي تحولت الى مناطق حضرية عشوائية تعاني من التكدس السكاني والانخفاض الملحوظ في مستوى المعيشة.

هذه المؤشرات قد تجعل جماعات «العنف الاسلامي» اقرب الى حركات الاحتجاج الاجتماعي التي اتخذت طابعاً دينياً، وربما يعود ذلك لسببين: الاول، زيادة عملية التنشئة الدينية في المجتمع، والثاني، الانتشار غير المسبوق للمساجد الاهلية الذي شهدته مصر منذ السبعينات. وقد مثلت هذه المساجد المركز الاساسي الذي اعتمدت عليه هذه الجماعات

لممارسة نشاطها السياسي ونشر افكارها وتجنيد اعضائها. ووفقاً للاحصاءات فقد تضاعف عدد المساجد الاهلية بمعدل يفوق بمراحل عدد المساجد الخاضعة لوزارة الاوقاف. فخلال عقد واحد من السبعينات الى الثمانينات كان هناك ستة الاف مسجد تابع للوزارة مقابل ٤٠ الف مسجد اهلي لا يخضع لإشراف المؤسسة الدينية.

وعلى رغم التفات الدولة الى ذلك في الثمانينات إلا ان الامكانيات المادية والبشرية وقدره وزارة الاوقاف على توفير ائمة لهذه المساجد كانت اقل بكثير من ان تستوعب هذا العدد الهائل من المساجد الاهلية، بل ان الوزارة كانت عاجزة عن تأمين ائمة للمساجد التابعة لها وادى هذا العجز الى تولي الكثير من قيادات الجماعات الإسلامية مهمة الإمامة في هذه المساجد فضلاً عن سيطرتها على المساجد الاهلية. ولا شك ان محاولات الدولة لإبعاد أو تغيير ائمة بعض المساجد يثير مواجهات عنيفة بين الجانبين مما يجعل مسألة عودة اشراف «الدولة» على المساجد أمراً في غاية التعقيد.

وينطبق ذلك على الكثير من الجمعيات الاهلية الدينية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية التي شهدت تزايداً وتوسعاً في فروعها في الفترة نفسها. ونظراً لصعوبة وضع حدود فاصلة بين الايديولوجية التي تقوم عليها هذه الجمعيات وبين تلك التي تقوم عليها اي جماعة سياسية إسلامية فقد حدث كثير من الخلط واستخدم بعض هذه الجمعيات، خصوصاً فروعها الممتدة في الصعيد، لممارسة أنشطة من قبل هذه الجماعات السياسية الإسلامية سواء المنتسبين الى الاخوان او الى جماعات العنف. وتعتبر «الجمعية الشرعية» و«جمعية «الشبان المسلمين» و«جمعية «التوحيد» نماذج على ذلك.

\* خبيرة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ «الاهرام» القاهرة.







المصدر: ..... اليومية

للتشرو والخدماء الصءففة والمعلوءاء : ..... ٢٨ ..... ١٩٩٢

عرض وءلءفص  
معمء ءلففة

## رسالة ءامعة ءول العفف

### والارهاب فف ءامعة

# بعء للءءءوراه فوءءء أن غالبفة الطلبة ءرفض «ءامعاء الاسلامفة»

ءءاءل الرساءة العواءل المءءمعة الءف ءوءف الف  
ظاهرة العفف بفن طلاب ءامعاء وءءاول ءزاء المفءافف  
فففا طلاب ءامعة المففا صاءبة المراء الثاني بءءارة فف  
العفف الطلافف بعء ءامعة اسفوط والءف ففءمف لها افصا  
مءظم زعماء ءنظباء ءهءاء .

اءءل رسالة الءءءوراه أن قاءون الارهاب لن فوقف  
اعمال العفف والارهاب وانما قء فزفءه بءلفل أن عفف  
السطة مع ءامعاء الاسلامفة ءم قراءاء سفءمبر  
الشهفرة والاعءقلاء ءفع ءمفها المءءمع بمزفء من العفف  
وراء ضءفءفها الرففس الساءاء .

ولماءا ءصففة ءسءفة وكفف انهم أضفوا  
على عففهم شرعة اسلامفة ومن فءالفهم  
فصء مءالف للشرفة .. وماهى الفءاوى  
الءف ءرفوها لففهموها على هواهم وكفف  
اءلوا لافسهم اءكم على الناس  
واءائفهم ءم ءنففء اءكامهم ومن اول من قءم  
« قرن الغزل » للطلاب فف ءامعاء وطلب  
منهم اسءءءامها ضء مءالففهم فف الرأف  
وكفف راء ضءفة لهم هو نفسه فف ءهافة .

ءوقءل الرسالة ومنء صاءبها ءرءة  
الءءءوراه من كلفة الاءاب بءامعة المففا .

وءءاول الباءء فراء مءمء فراء الموقف  
على ءانبفن المسلم والمسفءف والصءام  
بففهما كما سأل قفاءاء الطرففن ومناء  
الطلاب

ولكن ماهف اسباب العفف الطلافف ولماءا  
ءءول من عفف سفاسف الى عفف ءففف اولاءم  
سفاسف ءانفا ومن اهم اءءاف هءه ءامعاء







عنهام بهدف تفسفر المجمع

### للامانة والتاريخ

وسجل الباحث للتاريخ ان تنظماء الجهاد والجماعات الاسلامفة فى المنفا هى التى وقفت ضد الفتنة الطائففة وهى التى ألقت القبض على العناصر المسببة لها وسلمتهم للنفابة فى غفاب شبه واضح للبولفس وكانت هى التى ألقت القبض على بعض رجال الشرطة بسبب تجاوزاتهم وان معظم اعمال العنف المنسوبة لجماعات جامعة المنفا كانت موجهة لحالات الانحراف السلوكى والجهر بالافطار فى رمضان وارساء الطالبات لملافس خلفة والمبالغة فى الزفنة وحالات انفراد طالب بطالفة .

ويعود الباحث لفتقى اثار الاصابع الخففة وراء الجماعات الاسلامفة فكل الجماعات والتنظماء المناهضة للنظام استخدمت طلاب الجامعة لآشارة المشاكل بدءا من المظاهرات والاشتباك مع البولفس الى كل اشكال العنف الاخرى بما فى ذلك الاحزاب السفساسة والقوى المتصارعة فى السلطة . ولكن لماذا يستخدمون طلاب الجامعة ؟

فى محاولته للجابة على هذا السؤال قدم الباحث تحفلا ممتعا منذ قفام ثورة يوليو ومبادئ الثورة وانفراد السلطة باتخاذ القرار وفى نفس الوقت عملت على تذوف الفوارق بين الاغففاء والفقراء وفتحت فرص العمل وتوسعت فى التعلفم وهدمت النظام الاقفساى الاقفساعى واشكال الراسمالفة وانتهت دور الاحزاب السفساسفة ولكنها فشلت فى افجاد تنظمف شعبى قوى وقادر على التعبير عن الجماهر وشارك فى اتخاذ القرار .

### بعفدا عن الشعب

وفصل الباحث الى ان التفرفات السرفعة المتلاحقة فى انظمة الحكم وتوجهاتها من الثورة والتأمفمات والمصادرات وتوزفيع اراضى الاقفساعففن . ومن الاحزاب للحزب الواحد لتعدد الاحزاب كلها تسبب تفرفات افتماعفة كفبرة تضع الفرد فى حالة توتر وتهز نسق القفم والعادات والتقالفد وكلها تعرضت لهزات عنففة بعد الافتتاح الاقفساى والاستهلاك الزمنى والبذخى والتفاخرى والظهورى ومعها تبدلت الشعارات السفساسفة والاقتصادفة والافتماعفة المطروحة وبدون ادفى مشاركة شعبفة جماهرفة فى تفرفها او طرح البفدل او استعداد للمعايشة معه وتقبلها .

وبقفاس ذلك فى نفوس الطلاب ، فان الثراء المفاجئ وتفاوت الدخول وبروز الفوارق والاستهلاك التفاخرى بفدفع الفرد للانعزال عن المجمع او الهجرة للعمل بالخارج او الهجرة الداخلية الذاتية بالاكفاء على الذات او الانخراط فى تنظماء او جماعات تهدف لتحطفم المؤسسات والنظم التى لم فشارك فى صنعها وتسبب له الاحباط .

وتؤكد الرسالة بالاحصاءات والارقام ان ٦٦٪ من الطلاب لاعلاقة لهم بالجماعات الاسلامفة وبرفضون التطرف والعنف والارهاب .

### من الوردانى الى الرحال

تناولت الرسالة نشأة ظاهرة العنف الطلابى فى مصر منذ رصاصات الطالب ابراهفم الوردانى فى عام ١٩١٠ ثم اهتمام الشفخ حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان المسلمفن بالطلاب ، وقوله ان اقناع طالب فعنى اقناع بلد بكامله وانشاء لجنة للطلاب داخل تنظمف الاخوان .

واختفت اى مظاهر للعنف الطلابى منذ ثورة يوليو ٥٢ حتى عام ١٩٦٨ عندما اندلعت مظاهرات الطلاب احتجاجا على احكام قادة الطفران الذين اتهموا بالتفسفر مما ادى الى تدمفر معظم الطفران المصرى على الارض فى هزفمة ٥ فونف ٦٧

واستمرت اعمال العنف الطلابى معبرة عن الاحباط وخفبة الامل لدى الشعب المصرى ومنها مظاهرات ١٩٧١ العنفة بسبب عدم قفام حرب التفرفر حسب وعد الرئيس السادات بان فكون عام ٧١ هو عام الحسم . وشهدت الجماعات منذ ذلك التاريخ الى الان اعمال مظاهرات وعنف وشغب .

وسجل الباحث ان الحكومة هى التى انشأت ونظمت ومولت الجماعات الاسلامفة داخل الجامعات بتعلفمات من الرئيس السادات لىواجه فهم الطلاب اليسارىفن والشفوعففن وفلت زمامهم من قبضة الحكومة بعد ذلك .

### شكرى مصطفى

وكانت جماعة التكفر والهجرة بقفادة شكرى مصطفى الطالب بزراعة اسفوط والذى طرح فكرة الابتعاد عن المجمع اعلى الجبال لاقامة مجمع مثالى وفى مرحلة تالفة فنفضون على المجمع للسيطرة علفه وتوجهفه الى الشكل الاسلامى وانتهت رموز الجماعة بعد اغففال الدكتور الدهبى وزفر الاوقاف والحكم على المفبرفن بالاعدام . وجماعة صالح سرفة لقلب نظام الحكم التى عرفت بجماعة الفنف العسكرية ثم جماعة الاسكندرفة بقفادة اء وكلاء النفابة وجماعة مصطفى سرفى ثم جاءت جماعة الجهاد وضمت ٣ تنظماء الاول فى القاهرة بقفادة عبود الزمر ومحمد عبء السلام فرج صاحب كتاب الفرفضة الغانفة وجماعة الوجه القبلى بقفادة تاجح ابراهفم الطالب فى اءاب انمنفا وكانت الجماعة الثالثة وهى اكثرفم تشددا هى جماعة او تنظمف الجهاد بقفادة سالم الرحال والتى تنبنى العنف كوسفلة لاغنى

وتأثر الضائقة الاقفساىة وانفسثار البطانة وتضاغل فرص العمل مما فلفى اى امل من وراء الدراسة الجامعة وهى الوسفلة الوحفدة للحصول على فرصة عمل افضل تساعد الفرد على الانتقال من مستوى معففى وحالة الى مستوى افضل فلفى الطموحات والرغفات والامال فاذا ضاع الهدف فقدت اوسفلة قفماتها .

وتسبب الهجمة الثقافية والاعلامفة الفرففة وتقلفد وسائل الاعلام لها فى انتشار الفضلفة الاشفاء الفرففة حتى اسماء المحلات فقد وجدت دراسة ان ثلثى اسماء المحلات فى شارع واحد بالاسكندرفة تنسب اشفاء انجلفزة وفرنسفة ولكنها مكتوبة بالحروف العربفة فى سخرفة واستهزاء من لفتنا وهوفنا

### الغالبفة ترفض الجماعات

ويعود الباحث للجماعات الاسلامفة وقفس مءى انتشارها وتنظماءها ففن الطلاب وقفول له ٦٦٪ من الطلاب انهم فرفضون وجود الجماعات الاسلامفة داخل الجامعات وفرفضون الانضمام لها وفرفضون اسلوفا واعمال العنف التى تقوم بها وفرون ان تلك الاعمال لاحقق الهدف منها فى تلبية المطالب الطلابفة .

اما الذين ففدونها وهم حوالى ٢٢٪ من الطلاب منهم فلجأون لها لتأكفد الذات ولفصفر معرففا داخل الجامعة ولان الجماعات ترعاهم افتماعفا واقتصادفا وهنا مرط الفرس ! وفرى بعضهم ان للجماعات تلقى الاحترام داخل الجامعة ففن الطلاب وهفئات التفررس وعن كففة الالتحاق بها فقد كانت عن طرفق المسجد او المؤتمرات الاسلامفة او عن طرفق الاصدفاء او الاقارب .

وحول العنف الذى فمارسونه اظهروا قناعفهم بضرورة استخدام العنف لان السلطة لاتركهم فءعون بالحسنى وانها تقرفص فهم فلماذا فطونها فظهرهم وان تفرفر المنكر بالقوة واجب ورفض استخدام العنف لتفرفره خروج على الشرع ! وانهم فسفهدفون رموز النظام اولا ثم كبار المسنولفن بفصففهم الوظففة والقفافة ثم بعض الناس بفصففهم الشففسفة وتصفففهم جسفدا وانهم فوجهون بعض اعمال العنف ضد المسنولفن فى الجامعات ثم ضد الطلاب المنحرففن

اى انهم من الخلاصة اعطوا انفسهم حق اصدار الاحكام والادانة ثم تنففى الاحكام وثن وقف هذه الاعمال هو ان تخلق السلطة بفنهم وبفن نشر افكارهم ففن الناس .







المصدر : الجمهورية

٢٨ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عبد الهادي الجوهري رئيس لجنة  
الحميد سعد

ووجد الباحث ان الجماعات الاسلامية  
متنافره ومتعارض في دعواها وافكارها  
ونفس الحال بين التنظيمات المسيحية وان  
٩٠٪ من افكارهم دينية ولا تضر بالطرف  
الاخر وظل سؤاله مفتوحا من اذن يحرك  
الاثنين للصدام معا ؟

#### التمويل والتنظيم

وفي المناقشات التي دارت للحكم على  
الرسالة قال د. احمد رافت عبدالجواد عميد  
اداب المنوفية والمشرى على الرسالة ان  
الطلاب اغضب جميع الاطراف الجماعات  
الاسلامية والحكومة والمسيحيين وهو دليل  
اجابته لعمله .

وقال الدكتور عبد الهادي الجوهري استاذ  
ورئيس قسم الاجتماع وعميد اداب المنيا  
الاسبق ان الرسالة عابها النقد الشديد الذي  
وجهه للكنيسة وكلنا اساتذة في الجامعة  
ولا تلمس للكنيسة هذا الدور المبالغ فيه

وانتقد الرسالة بعنف في اهمالها لدراسة  
الهيكل التنظيمي للجماعات الاسلامية ومن  
يضع القرار فيها فهي اشارات الى عزوف  
الطلاب عنها لاسباب عديدة منها ان الامراء  
يسيطرون عليها ويوجهونها حسب اهوائهم  
ولكن ما هو تسلسل القيادة واتخاذ القرار كما  
انها اهتمت تماما بموضوع التمويل

وقال الدكتور عبد الحميد سعد استاذ  
ورئيس قسم الاجتماع باداب المنيا ان  
الرسالة حوت جهدا ضخما في موضوع  
حساس وشائك وان العنف كظاهرة اجتماعية  
طلابية في جامعتي المنيا واسيوط يرجع الى  
البيئة نفسها

واضاف انه يتفق معه في غياب العدالة  
واللامعيارية وانعدام المساواة وغياب العدل  
وتفاوت الثروات والدخول وانتشار البطالة  
وضالة فرص العمل وكلها تدعو الطلاب  
للاخراط في جماعات مضادة للمجتمع  
والنظام ولكن هذا الكلام لا يجب ان يطلق على  
علائه لان الغالبية الكاسحة من الطلاب  
ترفض الجماعات واسلوياها ومجرد وجودها







المصدر : ..... الحياة (الأسبوعية)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

## جماعات العنف الاسلامي في مصر (٢ من ٣)

# التطور التنظيمي والحركي لمنظمات 'الجهاد' و'الجماعة' و'التكفير والهجرة'

هالة مصطفى \*

■ ان تحليل العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي تطورت في ظلها جماعات العنف الاسلامي في مصر منذ السبعينات لا ينفى الدور المهم الذي لعبته العوامل الذاتية الخاصة بالتطور التاريخي للحركة الاسلامية بعناصرها المختلفة واهمها جماعة الاخوان المسلمين، واثره ليس فقط على ظهور الجماعات الاسلامية المعاصرة وانما على اتسامها بطابع العنف والرفض.

ان لا يستطيع اي محلل ان يغفل الدور المحوري الذي لعبته وما زالت جماعة الاخوان المسلمين على ساحة العمل السياسي الاسلامي وعلى تطورها التنظيمي منذ ظهورها في ١٩٢٨. فقد شكلت هذه الجماعة نقطة التحول الرئيسية في تاريخ العمل الاسلامي وتمحور على عاملين اساسيين: الاول هو الانقطاع الذي احببته هذه الجماعة مع الخط الاصلاحي الاول برموزه الفكرية المختلفة بدءا من الطهطاوي الى محمد عبده ورشيد رضا، واتجاهها الى العمل السياسي المباشر وتغليبها للنزعة السلفية على جميع توجهاتها الفكرية والسياسية. ولا شك ان هذا الانقطاع ترك تأثيرا على عملية التجديد الفكري التي سادت في المرحلة الاولى وحملت اتجاهات اكثر تساميا في التعامل مع الافكار الحديثة التي حملتها اوروبا، بعكس جماعة الاخوان التي ولدت وهي تحمل خصومة تاريخية لهذه الحضارة وعلومها الانسانية.

الاخر هو تكريس الجماعة لمبدأ العنف كاحدى الانوات السياسية الاساسية التي اعتمدت عليها لتحقيق اهدافها وترجمت تلك عمليا بانشاء جناح عسكري لها تحت اسم 'النظام الخاص' في بداية الاربعينات.

لا شك ان هذا التحول الذي أحدثته جماعة الاخوان المسلمين في مسار العمل السياسي الاسلامي هو الذي وضع الملامح العامة او الخطوط الاساسية التي بنيت عليها جماعات العنف السياسي الاسلامي المعاصرة، خصوصا وان العامل الآخر المتعلق بالنظام الخاص يثير عددا من الملاحظات التي تخلق مساحة واسعة للتشابه بين الاخوان وبين الجماعات الاسلامية المعاصرة. ويمكن ايجاز هذه الملاحظات في الآتي:

١- ان جماعة الاخوان المسلمين على رغم انواقعية السياسية التي تفهمها في مراحل مختلفة ومواضع مختلفة، لم تكن بعيدة عن تكريس مبدأ العنف السياسي باعطائه شكلا تنظيميا من خلال 'النظام الخاص'.

٢- ان طبيعة هذا النظام من حيث الشكل والمضمون فضلا عن طبيعة المهمات التي اضطلع بها وطابع السرية الذي احاط به جماعته اسبق سمات معينة على نمط العضوية، فكان معظم الاعضاء من الشباب القادر على حمل السلاح والاضطلاع بعمليات العنف وهو ما جعل النزعة الحماسية هي السائدة على توجهات النظام وعلى اعضائه. وادى ذلك في النهاية الى اثارة مشاكل عدة في ما يتعلق بالقيادة من ناحية وبالتنظيم من ناحية اخرى. وعرفت الجماعة مشاكل عدة اختلفت من سيطرة القيادة العليا على هذا الجهاز اي 'النظام الخاص' فضلا عن كثرة الانشغالات وظهور جماعات صغيرة متمردة لكل منها توجهها الخاص ولكن يجمعها مبدأ واحد هو اعتماد العنف كوسيلة اساسية للتغيير.

٣- ان الضربات المتتالية التي تعرض لها 'النظام الخاص' من قبل السلطة السياسية بسبب عمليات العنف التي قام بها في مراحل تاريخية مختلفة عرضت الجماعة الى كثير من المحن والازمات، مما دعا قياداتها العليا للتفصل من مسؤولياتها عن هذه الاعمال والعمل

على توارى دور 'النظام الخاص' حتى يفسح المجال لنمو الدور السياسي الذي اراحت الجماعة ان تكون له الاسبقية في المراحل اللاحقة. وربما يكون في اختباء دور 'النظام الخاص' بعض التفسير لظاهرة بروز جماعات العنف السياسي في العقود التالية على اختفائه.

والواضح ان تآثر هذه الجماعات بالاخوان في ما يتعلق بمبدأ العنف لم يقتصر على المستوى التنظيمي بل امتد الى المستوى الفكري، حيث لعبت مؤلفات سيد قطب المنظر الاخواني المعروف خصوصا كتابه 'معالم في الطريق'، نورا مهما في التحولات الفكرية التي طرأت على ساحة العمل الاسلامي وابتدع عموما الى تغيير خريطة التنظيمية، وبرزت جماعات وتنظيمات جديدة تركز على مبدأ 'الجهاد الاسلامي' الذي احتل مكانا محوريا في كتابات قطب. وهو ما تم ترجمته في شكل عنف سياسي من قبل الجماعات الجديدة.

اضافة الى بعض ملامح التأثير التنظيمي والفكري للاخوان على الجماعات الاسلامية المعاصرة يبقى عنصر آخر يتعلق بالاثار التاريخية للامزات التي مر بها الاخوان في علاقتهم بالسلطة السياسية على تحديد مسار هذه الجماعات. فقد ادى القمع الذي شهدته جماعة الاخوان المسلمين في فترة الستينات الى ابراز اكثر العناصر ثورية وميلا للعنف ورفضا للتصالح مع النظام، وهي العناصر التي شكلت الخريطة التنظيمية الجديدة للعمل السياسي الاسلامي.

فقد شهدت هذه الحقبة (الستينات) التشكيل الجنيني لجماعات العنف الاسلامية. وعلى رغم نمو هذه الجماعات خارج نطاق الاخوان المسلمين الا انها ظلت هي الجماعة الام التي خرجت من تحت







عباعتها الجماعات الجديدة. فغالبية اعضائها وقياداتها كانت تنتمي للاخوان بل وامضى كثير منها فترات طويلة في السجون بسبب هذه التهمة. واذا كانت قيادات الاخوان قد رأت بعد هذه الازمات التمسك بالخط التقليدي والعمل السياسي، رأى الجيل الجديد المتمثل في الشباب الذين تآثروا باطروحات سيد قطب ضرورة العمل الثوري العنيف. فآخذوا بالتمرد على الخط المعلن للجماعة وظهور واضحاً في السبعينات - اي في العقد التالي على ازمة الجماعة في الستينات - وهو العقد الذي شهد ميلاد ابرز جماعة اسلامية منظمة خارج نطاق الاخوان باسم «شباب محمد، او ما عرف اعلامياً باسم «الفنية العسكرية». وبعدها بسنوات (١٩٧٧) ظهرت «جماعة المسلمين، او «التكفير والهجرة». وشهد العام نفسه بداية تشكيل تنظيم اسلامي آخر هو «الجهاد» الذي اعيد بناؤه مرة اخرى في ١٩٧٩ وكان مسؤولاً عن اخطر عملية عنف سياسي منذ ظهور هذه الجماعات وهي اغتيال الرئيس انور السادات في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. وفي الثمانينات برزت «الجماعة الاسلامية» كاهم جماعة تقتصر ساحة العمل الاسلامي المسلح واضطلعت بمعظم حوادث العنف السياسي والاجتماعي الذي شهدته مصر آنذاك مثل اغتيال دكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، واخرها اغتيال فرج فوده الكاتب المعروف، الى عشرات الحوادث التي تعرف باسم «الفتنة الطائفية» الموجهة ضد العناصر المسيحية.

#### الفنية العسكرية

هي جماعة «شباب محمد» وعرفت اعلامياً باسم «الفنية العسكرية» بسبب قيامها في ١٩٧٤ بالهجوم على كلية الفنية العسكرية. وتعد هذه الجماعة اول محاولة جماعية منظمة لتشكيل تنظيم يعتنق افراذه فكرة «الجهاد» وتهدف الى قلب نظام الحكم، كما كانت هي اول جماعة تصطدم بالسلطة في عهد الرئيس السادات. ولعب قائد الجماعة الدكتور صالح سرية، الفلسطيني الاصل، دوراً محورياً في تشكيل افكار جماعة الفنية العسكرية وبلورة حركتها السياسية من خلال مؤلفه «رسالة الايمان» (وهو كتيب يقع في حوالي ٦٠ صفحة) ويعتبر الوثيقة الفكرية الاساسية للجماعة.

ولم تكن جماعة الفنية العسكرية التي تشكلت في السبعينات هي الجماعة الاولى التي ترجمت فكرة «الجهاد الاسلامي» الى رؤية سياسية واستراتيجية حركية فحسب، وانما ظلت هي الاساس الذي تولد عنه تنظيم «الجهاد» بتفريعاته المختلفة في النصف الثاني من السبعينات على رغم التحولات الهيكلية التي طرأت عليه بفعل الواقع السياسي والامنّي. ويكشف تحليل افكار الجماعة من خلال كتيب «رسالة الايمان» او على لسان اعضائها التي وردت في محاضر التحقيق التي اجريت معهم وجود نقاط جوهرية صاغت المحددات الفكرية للجماعة وبلورت خطابها السياسي. وحكمت النقاط نفسها افكار جميع مجموعات «تنظيم الجهاد» على رغم الاختلاف في بعض التفاصيل او الجزئيات. ويمكن تلخيص هذه النقاط في الآتي:

- العداء الشديد للغرب حضارياً وسياسياً والوقوف موقف الخصومة منه.

- تكفير النظم السياسية القائمة وربطها بشكل مباشر بالتبعية للغرب.

- رفض الفلسفتين الرأسمالية والاشتراكية وما يتولد عنهما من نظم سياسية واقتصادية وطرح «الاسلام» بديلاً عنهما.

- اعتبار الصراع العربي - الاسرائيلي صراعاً دينياً بين المسلمين واليهود وهو احد المحاور الاساسية التي يدور على ارضيتها الصراع مع النظم الحاكمة. وليست مصادفة ان يكون قائد اول جماعة اسلامية راديكالية في مصر فلسطيني الاصل بل واحد الاعضاء المؤسسين لحركة فتح واحد مسؤوليها العسكريين وهو ما لعب دوراً في التوجيه السياسي للجماعة.

ويذكر ان صالح سرية كان احد

اعضاء الاخوان المسلمين في الاردن ثم انضم لحزب «التحرير الاسلامي». وبعد هزيمة ١٩٦٧ التحق بتنظيمات فلسطينية متعددة كان لها ارتباط ببعض النظم العربية التي اطلق عليها صفة الثورية في هذه المرحلة مثل النظامين العراقي والليبي. ولا شك ان الحزب السياسي لصالح سرية لعب دوراً كبيراً في تشكيل افكاره وتوجهاته السياسية وخصوصاً في ظل واقع الاحتلال الاسرائيلي الذي عانى منه بشكل مباشر. كما ان الانتماء السابق لجماعة الاخوان جعل كثيراً من الباحثين يؤكدون على الصلة المباشرة وغير المباشرة بين جماعة الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية المعاصرة.

وعلى رغم قيام استراتيجية الجماعة على المواجهة مع السلطة الا انه ظهرت هناك اتجاهات عدة حول شكل المواجهة واسلوبها. واهمها اتجاه يرى اتباع الاسلوب التقليدي للانقلاب العسكري من خلال الجيش للوصول الى السلطة واقامة الدولة الاسلامية، واتجاه آخر رفض هذا الاسلوب ودعا في المقابل الى اللجوء الى «حرب العصابات» ضد مؤسسات الدولة ورموزها. وجاء حادث التصادم مع السلطة الذي قامت به الجماعة في ١٩٧٤ ترجيحاً للاسلوب الاول على رغم تحفظ قائدها صالح سرية على هذا الاتجاه، اذ رأى ضرورة تدعيم فكرة تغلغل الجماعة في الجيش وتأجيل التصادم مع السلطة لحين اكتمال قوة الجماعة. واختلف الاعضاء معه اذ كانوا اكثر حماساً للاسراع بالتصدام. وتم تغليب هذا الرأي وقررت الجماعة انتهاز اول فرصة يجتمع فيها الرئيس السادات مع بعض القيادات السياسية والتنفيذية لبدء التصدام، وتم تشكيل مجموعة من ١٨ عضواً لاقتحام مبنى كلية الفنية العسكرية في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ مكان عقد الاجتماع.

ومن الناحية الهرمية تشكل تنظيم «الفنية العسكرية» من ثلاث مجموعات كبيرة لكل مجموعة امير تكون مهمته الاتصال مع الامير العام للجماعة وتبليغ الاوامر والتعليمات الى امراء الخلايا. وتوزعت هذه المجموعات الثلاث كالآتي: مجموعة الاسكندرية وكان اميرها طلال الانصاري، ومجموعة القاهرة وكان اميرها حسن الهلاوي، ومجموعة الفنية العسكرية واميرها كارم الاناضولي، اما الامير العام للجماعة فكان هو الدكتور صالح سرية.

وتتفرع عن هذه المجموعات الثلاث العديد من الخلايا السرية، وكل خلية







المصدر : ..... الحية (الاندنية)

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

تتكون من حوالي ستة افراد على رأسها امير بيابيه الاعضاء على السمع والطاعة، ويتسم التنظيم بقدر كبير من السرية، ولا يعرف العضو اكثر من اعضاء الخلية التي ينتمي اليها، ولكل عضو في التنظيم اسم حركي، ويتم الاتصال بين خلية وأخرى عبر القادة فقط.

وتعتمد طريقة التجنيد على وسيلتين اساسيتين وهما دور العبادة (المساجد)، والصدقة، واعتبرت العضوية فيها مفتوحة نسبيا. وتتفق غالبية الدراسات الاجتماعية التي تناولت هذه الجماعة على ان النسبة الغالبة في عضويتها من الشباب، وبخاصة طلاب الجامعات الحديثة وليست الازهرية، وتنتمي غالبيتهم الى الطبقة الوسطى، وتحديدا الشريحة الدنيا منها وهم في الغالب من اصول ريفية.

#### «التكفير والهجرة»

ترتبط نشأة هذه الجماعة وتطورها بشخصية مؤسسها واميرها انعام شكري مصطفى الذي كان عضوا بجماعة الاخوان المسلمين حتى اعتقل عام ١٩٦٥ ولم يفرج عنه الا في ١٩٧١ حيث بدأ في تشكيل جماعته الجديدة. ويشير البعض الى ان الاثر الذي تركته سنوات الاعتقال على افكار شكري مصطفى كان واضحا ليس فقط من خلال تشدده في افكاره وفي اسلوب العمل السياسي وانما ايضا في تمرده على منهج الاخوان المسلمين. وهو خلاف دعاه الى تكوين جماعة خاصة اسمها جماعة «المسلمون» فور خروجه وكان قد بدأ الاعداد لها وتجنيد اعضائها منذ وجوده في السجن.

وتتسم افكار الجماعة بالسلفية الشديدة، مثل غالبية جماعات الاسلام السياسي المعاصر من حيث الرجوع الى الاصول، اي القرآن والسنة، وليس المذاهب الفقهية التقليدية. فالاسلام الحقيقي - وفق هذه النزعة - يكمن في هذين المصدرين.

وتتفق افكار جماعة «المسلمون» او «التكفير والهجرة» - كما عرفت اعلاميا بعد قيامها في ١٩٧٧ باختطاف وزير الاوقاف في ذلك الوقت الشيخ حسين الذهبي واغتياله - مع افكار جماعة «الفنية العسكرية» من حيث التأثير باعمال قطب والمودودي، وعلى شريعته. وتتفق افكارهما بتكفير النظام السياسي وان كانت تزيد على ذلك تكفيرها لبقية المجتمع اذ ترى ان «المجتمع الفاسد يقود الى نظام فاسد» وترتب على ذلك الدعوة لاعتزال المجتمع.

لا شك ان هذه الافكار حددت استراتيجيات الجماعة وجعلتها تختلف عن استراتيجيات الجماعة الاولى اي «الفنية العسكرية» التي اتسمت باسلوب المواجهة العنيفة السريعة مع السلطة. وعلى العكس رأت جماعة «المسلمون» اتباع سياسة النفس الطويل حيث الهدف لم يكن منصبا على نظام الحكم وحده وانما المجتمع معه. واتسمت استراتيجيتها بالمرحلة، تبدأ بالتبليغ اي نشر افكارها ودعوتها، تليها الهجرة حيث تستكمل الجماعة قوتها التي تؤهلها للمرحلة الاخيرة وهي «فتح الاراضي الكافرة» وفق تعبير الجماعة، حتى يتسنى لها اقامة المجتمع الاسلامي. وترى هذه الجماعة ان عنف السلطة معها هو الذي دفعها الى الصدام مع النظام في ١٩٧٧.

ومن الناحية التنظيمية لم تختلف جماعة «المسلمون» كثيرا عن جماعة «الفنية العسكرية» في تشكيل الخلايا باستثناء نمط اتخاذ القرار الذي كان يخضع لمراقبة كلية. فضلا عن العضوية التي اعتمدت اساسا على علاقات القرابة والشخصية اي انها كانت اكثر انغلاقا من الجماعة الاولى، اما الاصول الاجتماعية للاعضاء فظلت متشابهة في الحالتين.

#### تنظيم الجهاد

تعود جذور هذا التنظيم الى جماعة «الفنية العسكرية» ويمكن اعتباره احدى حلقات تطورها التي مرت بمرحلتين الاولى عام ١٩٧٧ والاخرى في ١٩٧٩. وقد تشكل التنظيم الاول على يد اثنين من اعضاء جماعة «الفنية العسكرية» هما سالم الرجال وكان طالبا في جامعة الازهر وارمني الجنسية وحسن حلوى اللذين تمكنا من الهرب اثناء اعتقال اعضاء الجماعة الاولى في ١٩٧٤، ثم انتقلت قيادة التنظيم الى كمال السعيد حبيب الذي كان قد تخرج من جامعة القاهرة وله من العمر ٢٤ عاما. اما الاخر فقد شكله محمد عبدالسلام فرج (كان يبلغ وقتها ٢٧ عاما ويشغل وظيفة مهندس كهرباء بوزارة جامعة القاهرة) وتم التنسيق بين التنظيمين واعتبر عبدالسلام فرج مؤسس التنظيم الجديد ومنظره ايضا، اذ اصدر كتابا باسم «الفريضة الغائبة» ويعتبر الوثيقة الفكرية الرئيسية للجماعة. وانضم الى هذا التنظيم في العام التالي غيود عبد اللطيف الزمر (كان في الثلاثين من عمره وضابطا برتبة رائد في المخابرات الحربية

احدى فروع القوات المسلحة). ولعبت هذه الشخصية دورا مهما على صعيد العمل الحركي، اذ وضع اهم خطة في حياة تنظيم «الجهاد» وهي اغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١.

واستطاع هذا التنظيم خلال السنوات القليلة التي سبقت عملية الاغتيال ان يستقطب قيادات التيار الاسلامي في صعيد مصر والتي كانت تمارس نشاطها من خلال ما عرف بـ «الجماعة الاسلامية» واضطلعت بالعمل داخل الجامعات. وكان ابرز هذه القيادات كرم زهدي (كان طالبا في معهد الدراسات التعاونية باسيوط ويبلغ من العمر ٢٧ عاما) وتم التنسيق من خلال ما سمي بمجلس الشورى، الذي شكله تنظيم الجهاد عام ١٩٨٠، والتعاون مع قيادات الجماعة الاسلامية ليضطلع بالمهام التشريعية والتنفيذية للتنظيم.

واختارت الجماعة الاخيرة الشيخ عمر عبدالرحمن (وهو استاذ ضريب يدرس العلوم الدينية في فرع جامعة الازهر باسيوط وكان يبلغ من العمر ٤٣ عاما) ليتولى مهمة القيادة العليا. وتكمن اهمية الاختيار ان الشيخ عمر عبدالرحمن اسبق شريفة دينية على عمليات العنف نظراً لموقعه الذي يؤهله لاصدار فتاوى للجماعة.

والواقع ان التعرض لتنظيم الجهاد يثير ملاحظتين اساسيتين، الاولى: هي الضعف الملحوظ الذي اعتراه بعد عملية اغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١ بسبب الضربات الامنية له الامر الذي افسح المجال بعد ذلك لبروز «الجماعة الاسلامية» وتصورها العمل الاسلامي المسلح.

والاخرى: هي التشابك التنظيمي بين







الجماعات الإسلامية المختلفة التي برزت منذ السبعينيات إلى درجة يصعب وضع حدود فاصلة بينها على رغم الاختلافات التفصيلية والتصارع على مسافة القيادة.

#### الجماعة الإسلامية

عبرت الجماعة الإسلامية في نشأتها الأولى عن التيار الإسلامي داخل الجامعات المصرية في بداية السبعينيات، وكانت قبل أن تعرف بهذا الاسم تعمل تحت شعار «الجنة الجنة» واتحصن نشاطها في النوازل الثقافية مثل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية والسلمية والنوادي والمسكيات والرحلات. وفي هذه الفترة سيطر الطابع السلفي التقليدي على نشاط الجماعة وعلى توجهاتها الفكرية واستمرت على هذا الحال حتى منتصف السبعينيات. وخلال هذه المرحلة ركزت منشورات الجماعة الإسلامية على قضايا الأخلاق والسلوكيات العامة وكان محور اهتمامها هو قضية الاختلاط الجنسي داخل الجماعة.

وبما كان المناخ السياسي الذي سبغ في الخمس السبعينيات السبعينيات والذي هبها للتيار الإسلامي الفرصة للسيطرة على الاتحادات الطلابية في الجامعات هو الذي ساعدها بعد ذلك على الدخول في مرحلة جديدة من التشكيل. وخلال هذه المرحلة الوسيطة كانت هناك محاولات من جانب جماعة الإخوان المسلمين لاختواء الجماعة الإسلامية وكانت المنشورات التي تصدرها تدخل طابع الإخوان. إلا أنه في نهاية السبعينيات وتحديداً منذ عام ١٩٩٦ بدأ يبرز الخط التمييز للجماعة الإسلامية وبدأ ذلك من خلال المنشورات والبيانات التي أصدرتها وكانت أميل إلى طغى تنظيم الجهاد. استعاض نشاط الجماعة ولم يعد قادراً على الأنشطة السابقة وبدأ يفتقد طابعاً صدامياً حيث حصلت عمليات اعتداء متكررة على الحفلات الفنية التي كانت تقام في الجسعة وسعت إلى تخيير أشكال السلوك الاجتماعي التي كانت تراها منافية لاعتقادها عن الإسلام عن طريق العنف فسلخا عن اصطلاحها بالطلبة المسيحيين. ولذلت منشوراتها تقسم بطابع عدائي للمسيحيين وللتنسبة المصرية. وبالحفاظ على التيار الذي بدأ يفتقد معنى عليها تركت نشاطها في التصعيد لأعتيد قيادات الجماعة في

محافظات هذه المنطقة مثل أسبوط ولشيا وألفا وسوهاج. دوراً مهماً في تفكيكه حتى صار هو المسيطر على الجماعة وفتح بذلك مجالاً واسعاً للتعاون مع تنظيم الجهاد، كما سبقت الإشارة. وهاجم هذا التيار الإخوان لقبوله مبدأ العمل السياسي من خلال القنوات القانونية والحزبية.

وفي هذا الإطار وقفت الجماعة الإسلامية موقفها متاهضاً للنظام والارتكاضاً عدة مراتها للقيام معه وكان أهمها موقف الجماعة للرفض لمعاهدة السلام مع إسرائيل في ١٩٧٩ ثم موقفها المؤيد للثورة الإيرانية الذي كان له أثر كبير في ازدياد التوتر مع النظام وخصوصاً بعد استضافة مصر لشاه إيران آنذاك. وفي سنوات عرفت فيها الجماعة بشدة وقامت بسببها تظاهرات ضخمة في أسبوط.

وعلى الصعيد الداخلي برزت قضايا عدة قامت على تصعيد التوتر من الجانبين وأهمها الجاح الجماعة على القضية لتطبيق الشريعة الإسلامية والمناخنة العنيفة للنظام وخصوصاً ضد بعض الإجراءات والقوانين التي صدرت في تلك الوقت مثل قانون «العيب» وقانون «الوحدة الوطنية» وتغيير اللائحة الطلابية في ١٩٧٩. وأدى الأمر في النهاية إلى صدور قرارات بوابل (سبتمبر) ١٩٨١ التي تضمنت قراراً باعتقال والتجفيف على شاعرية أعضاء الجماعة. انتماء سريعاً بين الجماعة وتنظيم الجهاد لاعتداء لعملية اغتيال السادات.

ومنذ هذه الواقعة بدأ اسم «الجماعة الإسلامية» يرتبط بمعظم حوادث العنف التي وقعت خلال السنوات اللاحقة. وبدأت بصوت أسبوط الشهيرة التي تلت حادث الاغتيال مباشرة. وأسفرت عن صدامات عنيفة بين الجماعة وأجهزة الأمن. وانتجت باغتيال كل من الدكتور رفعت المحجوب والدكتور فرج فريد في ١٩٩٠ و١٩٩٢. واهتمت الجماعة في هذه الفترة ببيكورة فكرها وقامت بعدة أبحاث حثت فيها معام هذا الفكر وأهمها: «مبدأ العمل الإسلامي» كتاب «اصناف الحكم

والحكمة» بحث بحكم قتال الأنظمة المتمتعة عن شرائع الإسلام وحضرة للواجهة من أمة الدكتور عمر عبد الرحمن التي نشرت في ما بعد في كتاب بعنوان «كلمة حق». ويتناول البحث الأول تسع نقاط تحت عنوان: «الغاية، الهدف والطريق والعقيدة والفهم والزاد والعماد والولاء والاجتماع» وهي تلخص أهداف الجماعة وأسلوب حركتها وتقدم صورة عن مصالح فكرها. ويناقش البحث الثاني والاربع قضية «الحاكمية» ويخرج برأي مفاده تكفير الحاكم للإسبال للشرع الذي يخرجونه عن ملة الإسلام وهو البحث الذي حكم على الدكتور المسعودي بالامانة بـ «الفتور» ويذكر في البحث الثالث أن حكم الجهاد، ويجب قتال أية طائفة تصب بالقوة في شرائع في الإسلام مثل الصلاة والزكاة والحدود.

«شبيخة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة»





المصدر : الحية (الذنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

جماعات العنف الاسلامي في مصر (٣ من ٣)

# تكفير النظام السياسي لتبنيه الديموقراطية والعلمانية

هالة مصطفى \*

■ تشير متابعة التطور التنظيمي للجماعات الإسلامية المعاصرة إلى بروز جماعتين احتلتا موقعا محوريا في ساحة العمل المسلح طوال العقد الماضي وحتى الآن هما «تنظيم الجهاد» و«الجماعة الإسلامية»، وأن كانت حوادث العنف التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة تشير إلى صعود المحور لنشاط «الجماعة الإسلامية» مقابل تراجع تنظيم «الجهاد». وهذا لا يقلل من أهمية التنظيم الأخير نظرا إلى الدور المحوري الذي لعبه - سواء على المستوى الفكري أو التنظيمي - في تاريخ تشكيل جماعات العنف المعاصرة. من هنا فإن قراءة أفكار كل منهما تكتسب أهمية خاصة في تحديد الملامح العامة لفكر جماعات العنف الإسلامي بشكل عام.

ويلاحظ بداية وجود مساحة واسعة للاتفاق بين أفكار الجماعتين خصوصا في ما يتعلق بقضايا الواقع المعاصر، وهو ما ساعد على اندماجهما في بداية الثمانينات. وهذا لا ينفي وجود بعض الاختلافات حول المسائل التكتيكية على مستوى الحركة أو بعض القضايا الفقهية، إلى جانب المشاكل التقليدية حول أحقية القيادة (وربما تقف هذه الأسباب وراء انفصالهما بعد قيامهما بعملية اغتيال الرئيس أنور السادات في ١٩٨١) وأن كان ذلك لا يقلل من احتمالات التنسيق أو حتى اندماج الجماعتين مستقبلا. ويمكن بلورة أهم أفكار الجماعتين حول القضايا الآتية:

الموقف من النظام السياسي  
تتفق الجماعتان على «تكفير» الاساس الفكري الذي يقوم عليه

النظام السياسي إذ تشير إلى أنه نظام «علماني». وعن العلمانية يقول «ميثاق العمل الإسلامي» وهو وثيقة من إصدارات الجماعة الإسلامية: «إن العلمانية البغيضة دسست علينا وغرست قسرا في تربيتنا فانبثقت هذه الانظمة الجاهلية الكافرة التي تستبدل بشرع الله شرع الشيطان»، ويؤكد تنظيم الجهاد الموقف نفسه حيث يحكم بالكفر على النظام السياسي لأنه اتخذ - من وجهة نظره - من العلمانية منهجا وهي فكرة يصفها بـ «الجاهلية»، فتقول وثائق «الجهاد»: «إن النظام الحاكم في مصر نظام جاهلي كافر ككل الانظمة التي اتخذت من العلمانية منهجا ونبذت حكم الإسلام وراء ظهرها».

وتصل الجماعتان من ذلك إلى تكفير الحاكم والنخبة الحاكمة وتسمي كل منهما هذه النخبة بـ «الطائفة الممتعة» أي الممتعة عن تطبيق الشريعة أو بعض شرائع الإسلام. وتتفق الجماعتان على أنها فئة «مرتدة» بوجب قتالها، فيرى «الجهاد» من خلال الوثائق المعبرة عنه

«أنها طائفة مرتدة كالحكام لأنها توالي الحاكم وتناصره فتأخذ حكمه»، ومن هنا يحكم عليها بأن تقاوم قتال المرتدين. وتقف الجماعة الإسلامية الموقف نفسه حيث تشير وثائقها «بوجوب قتال هذه الطائفة الممتعة عن شرائع الإسلام».

وتنادي كل من الجماعتين بضرورة الخروج على الحاكم والنخبة الحاكمة، فيقول «الجهاد» في أحد الكتيبات الصادرة عنه: «إن قتال هؤلاء الحكام وهذه الحكومات إنما هو واجب على جميع المسلمين كل بحسب قدرته ولا يسقط عنهم أثم ترك هذا الواجب إلا أن يهبطوا ويخلعوا هذه الحكومات الجاهلية العميلة ويستبدلوا بها حكم الإسلام». ويؤكد الشيخ عمر عبدالرحمن مفتي الجماعة

الإسلامية المعنى نفسه بقوله: «وقد أجمع المفسرون والمحدثون على عدم طاعة أولي الأمر في المعصية كما أجمعوا على وجوب الخروج عليهم لكفرهم».

وتثير الجماعتان في هذا المجال قضيتين: الأولى، تتعلق بمصدر التشريع الذي يعتمد عليه النظام، والأخرى، خاصة بصفة الحكم التي تتمثل من وجهة نظرهما في الديموقراطية.

وحول القضية الأولى تقول وثائق «الجهاد»: «إن مجرد احتكام الحكام إلى القوانين الوضعية وتركهم الحكم بما أنزل الله هو كفر واضح حيث يجعلون السيادة لقانون من صنع البشر»، وتركز على مفهوم «الحاكمية» لله. من هنا قولها ببطلان كل القوانين الوضعية حيث تشير «إلى أن هؤلاء الحكام قد جعلوا أربابا من دون الله فأحلوا وحرموا من بون الله واتخذوا صفة من صفات الألوهية وهي حق التشريع المطلق الذي لا يكون إلا لله تعالى، والإنسان ما هو إلا مجتهد في فهم حكم الله». ولا يختلف موقف «الجماعة الإسلامية» إذ تؤكد أوراقها «أن القوانين الوضعية كفر لا خفاء فيه ولا مداورة، وإن الحكام الذي يحكم بها كافر مرتد».

ووفقا لعبارة الدكتور عمر عبدالرحمن «فإن الحكم بما وضعه الأفراد من قوانين مستوردة من دول الكفر لتطبق في البلاد الإسلامية ولا سيما في المواد التي هي صريحة في مخالفة الكتاب والسنة كفر بلا ريب وضلال لا يرقى إليه شك».

أما عن القضية الأخرى المتعلقة بالديموقراطية فتقف منها الجماعتان موقف الرفض المطلق بل تجعلها مناقضة للتوحيد، فتنبذ وثائق «الجهاد» على «أن الديموقراطية هي حاكمية الجماهير وتاليه الإنسان وهي شرك بالله. والفصل بين الديموقراطية والتوحيد هو أن التوحيد يجعل التشريع لله







والديموقراطية هي حكم الشعب لمصلحة الشعب، والمشرع في الديموقراطية هو الشعب، أما المشرع في التوحيد هو الله. فالديموقراطية هي شرك بالله لانها تزعت حق

التشريع من المولى واعطته للشعب. ومن هنا لا يرى «الجهاد» مشروعية في إقامة الدولة الإسلامية من خلال الانضمام الى الاحزاب المعارضة الراهنة أو المشاركة في السلطة القائمة بغية التغيير من خلال مجلس الشعب، وتؤكد الجماعة الإسلامية على المعنى نفسه حيث تقول وثائقها: «لا يوجد في المجتمع المسلم إلا حزبان: حزب الله المأمور بقيامه، وحزب الشيطان وقيامه ممنوع. وإن الديموقراطية ليست من الإسلام ولا علاقة مطلقاً بين الديموقراطية والشورى. فالديموقراطية تعطي البشر الحق المطلق في التشريع ابتداءً، فمجرد وجود سلطة تشريعية بشرية تشريع ما لم يأذن به الله وفق هواها عن طريق برلمان أو غيره فهذه هي جاهلية إذ إن حق التشريع غير ممنوح لأحد من الخلق لأنه حق خاص لله».

ويتضح من ذلك أن موقف كل من «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» من الديموقراطية هو موقف عقيدتي مطلق لا يقبل النقاش ولا يترك أي هامش لإمكان الوصول إلى صيغة وسط بشأنه.

#### كيفية التغيير

انطلاقاً من هذه الأفكار من رؤية الجماعتين للواقع السياسي في مصر فهناك اتفاق على أن العنف هو الوسيلة الأساسية للتغيير الجذري، فتؤكد وثائق «الجهاد» على أن المنهج الانقلابي هو الطابع الذي يصيغ حركة الجماعة نحو تحقيق غايتها وذلك بالثورة الإسلامية على النظم الجاهلية في البلاد رافضين بذلك كل الحلول الجزئية الرامية للتدرج في

التطبيق أو تطبيق الحدود فقط. ويضيف عبود الزمر من القيادة العليا المعروفة لـ «الجهاد» ما أحوجنا اليوم إلى رفع السلاح لننود به عن امتنا وعن عرضنا وعن ديننا، فإذا كان بعض الدين لله وبغضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله، فالجهاد واحد إلى يوم الساعة.

ولا يختلف موقف الجماعة الإسلامية بشأن مبدأ الجهاد ومضمونه حيث تشير إلى أن «القتال لإزالة الفتنة وسحق الشرك وإعلاء شرع الله وإن الجهاد مفروض لخلق الكفار وردع الطوائف التي تساندتهم وتنصيب خليفة مسلم واسترداد الديار السليبية وتخليص أسرى المسلمين ثم تعود جيوشنا تجوب الأرض تدعو الممالك والأمبراطوريات بالمصحف والسيف إلى الإسلام».

وتحدد الجماعة الإسلامية انطلاقاً من ذلك السياساتها في العمل في ثلاث: الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد.

والمعروف أن قاعدة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» تأخذ شكلاً عنيقاً في تطبيقها عند الجماعة حيث تكررت حوادث العنف التي قامت بها ضد الأفراد لتغيير بعض أوجه السلوك الاجتماعي بالقوة. وفي ذلك تقول: «نحن في حاجة إلى الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر وإلا تزامت علينا المنكرات وأفسدت علينا سعيينا. ولا مبرر للاعتذار عن هذا الواجب الشرعي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد بحجة أننا في حالة استضعاف». وعندما سئل مفتي الجماعة الشيخ عمر عبدالرحمن عن حق استخدام القوة في تغيير المنكر للأفراد كتخطيط سيارة عمداً أو كسر آلة موسيقية أو الاعتداء على مضمور على سبيل المثال، أجاب: نعم، يجوز ذلك بل قد يجب على أحاد الرعية وأفرادها أن يغيروا المنكر بأيديهم ولا يتوقف ذلك على إذن أصحاب السلطة.

ولا يختلف فكر بتنظيم «الجهاد» في قضية القاعدة نفسها حيث يقول عبود الزمر: «إن كنا قد ارتضينا إطلاق لفظ الجهاد على جماعتنا باعتبار أن الجهاد قضية محورية لحركتنا تعارف علينا الناس بها لا يعني اقتصر حركتنا على الجهاد فحسب وإنما لنا منهجنا في الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وتتبنى كل من الجماعتين هذا النهج في التغيير للوصول إلى الهدف الأعلى لهما وهو إقامة «الخلافة الإسلامية» التي تعتبر الحل الأوحد والأمثل لهما ولكل ما تعانيه البشرية اليوم - على حد قولهما - من صور وهيبة للظلم والفقر.

وعلى رغم ذلك لا يكتسب مصطلح الخلافة تحديداً معيناً على المستوى







المصدر : **الموقف (الندوة)**

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

المفهومى او العملى حيث يكتفى بالتعريف بانها «خلافة على نهج الخلفاء الراشدين» فيقول عبود الزمر: «إن البديل الإسلامى المنشود المتمثل فى الخلافة الإسلامية على نهج النبوة أصبح ضرورة لانقاذ العالم من جاهليته وامسى عبثا على عاتق الجماعات الإسلامية» وتؤكد الجماعة الإسلامية على الهدف نفسه حيث تشير «نحن لا نرضى إلا بخلافة على نهج النبوة ترث خلافتنا الأولى».

الموقف من القضايا المعاصرة على الصعيد الخارجى يحتل بعض القضايا المعاصرة موقعا محوريا فى افكار كل من الجماعتين ويمكن بلورتها فى ثلاث: الغرب والحضارة الغربية، والصراع العربى - الاسرائيلى، والثورة الإسلامية فى ايران.

حول القضية الأولى تتبنى كل منهما موقفا معاديا من الغرب والحضارة الغربية التى توصف فى هذه الكتابات بـ «الجاهلية والكفر والمادية الجامحة والايديولوجية الأثمة» وتصف المبادئ التى تقوم عليها هذه الحضارة بـ «أنها شعارات مزيفة كمسمى حقوق الإنسان والسلام العالمى والحرية والإخاء والمساواة» وتصل من ذلك الى ضرورة زوالها اذ تعتبرها «كالمريض فى النزاع الأخير».

وفى هذا الإطار تحدد ملامح الصراع مع الغرب الذى يحمل هذه

الحضارة، فتقول وثائق تنظيم «الجهاد»: «الصراع الإسلامى - الغربى له أولوية خاصة ضمن خطة الإسلام والجاهلية، ولهذا فهو صراع مدرج فى تخطيط التغيير لإقامة الدولة النواة ومدرج أيضا فى خطة التمكين الكامل للإسلام حيث لا يتم إلا على انقاض الجاهلية الغربية».

ولكن على رغم هذا الموقف المعادى للحضارة الغربية لا ترى هذه الوثائق مانعا من الاستفادة من نتائجها المادية، فيقول أحد قيادات التنظيم فى كتاباته: «إننا لا نحكم بالاعدام على الحضارة المادية المعاصرة كما قال الشيخ سيد قطب ذلك إننا صانعو جزء منها بل لولا نحن ما كانت هذه الحضارة أصلا، ولكننا نريد إخضاع هذه الحضارة المادية للمنهج الإلهى الذى يحمى المادة بالآخلاق الإلهية».

وتتخذ الجماعة الإسلامية موقفا مماثلا من الحضارة الغربية حيث تصفها فى وثائقها: بـ «الجاهلية والزيف والفتن» وترى أن الخلافة هى البديل للخلاص من التبعية لها.

وحول قضية الصراع العربى - الاسرائيلى تؤكد وثائق تنظيم «الجهاد» على أن أحد الأسباب الرئيسية التى دعت التنظيم لاغتيال الرئيس السادات فى ١٩٨١ هو تحالفه مع «اليهود» وتوقيع معاهدة كامب ديفيد.

فالصراع مع اليهود هو «صراع مصيرى لا حل له سوى الجهاد».

وتقول الجماعة الإسلامية: «إن

مصطلح الصراع العربى - الاسرائيلى قد اثبت فشله فى استعادة الأرض وحفظ المقدسات طوال أربعين عاما، وأن النصر على اليهود لن يتحقق إلا بعد أن يتغير مفهوم الصراع فتقابل معه ونعد له العدة على أساس أنه صراع إسلامى - يهودى».

ولكن على رغم هذه المواقف الحادة من قضية الصراع إلا أنه مؤجل برمته لعدم وجود دولة إسلامية. فكما تشير الوثائق الصادرة عن الجانبين «لا يمكن إحالة الجهاد ضد اليهود إلا تحت راية دولة تطبق الشريعة الإسلامية» وفى المقابل ترفض هذه الوثائق كل المحاولات السياسية التى تجري على الساحة العربية التى تهدف الى تسوية القضية الفلسطينية.

وأخيرا يأتي الموقف من الثورة الإسلامية الإيرانية التى تعد وفقا لأفكار الجماعتين نموذجا مبهرا ومثلا أعلى للعمل «الثورى». وفى هذا الإطار تؤكد هذه الأفكار على ضرورة مؤازرة هذه الثورة وتمجيدها على رغم الإشارة الى التمايز مع مذهب الثورة ومعتقداتها الشيعية.

وتشير الجماعة الإسلامية الى أنها تحاول الاستفادة من نموذج هذه الثورة، وتصف الواقع المصرى بأنه يشبه الى حد كبير الوضع فى ايران قبل الثورة.

\* خيرة فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى «الأهرام» القاهرية.







المصدر : (العالم اليوم)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

# البحث عن تفسير غير اقتصادي للتطرف

صفحة متخصصة تصدر كل يوم سبت

## التطرف والمشكلة الاقتصادية في مصر

تعتبر قضية (مسار التغيير الداخلي) لنظم الحكم من القضايا الاستراتيجية المهمة. فآليات هذا المسار وأشكال التفاعل السياسى.. الاجتماعى.. الاقتصادى المختلفة تحدد الى حد كبير نمط التغيير الداخلى. ان نمط التغيير الداخلى له علاقة تأثير حاسمة على القدرات الكلية للدولة في حالات الصراع الدولى. تقدم الصفحة الاستراتيجية نماذج مختلفة لانماط التغيير الداخلى بأسلوب يسمح للباحث والمحلل أن يفهم القدرات الاستراتيجية ومحددات هذه القدرات في العالم العربى بطريقة أكثر عمقا.

أشرف راضى

الاحياء الشعبية الفقيرة في الزاوية الحمراء والشرابية وامبابسة، او في القرى المحرومة من الخدمات الاجتماعية ومن الحياة السهلة، ودفع هذا الواقع بالبعض لمناقشة مسئولية الحكومة عن انفجارات الريف، في اشارة واضحة الى وجود ارتباط وثيق بين تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية واتساع البطالة واستفحال الغلاء وبين ما حدث في ديروط باعتباره شكلا من اشكال الاحتجاج الاجتماعى ضد السلطة مستنديين في هذا الحكم الى اقتناع اهالى ديروط عن التعاون مع أجهزة الشرطة وهم من الفقراء وهناك من رأى أن هناك «حزاما للعنف» يحيط بالقاهرة ويتألف من الاحياء الفقيرة العشوائية التي تحيط بها.

بيد أن النظرة المدققة لظاهرة التطرف والعنف في مصر من شأنها أن تبسّط الشك في صحة التفسير الاقتصادى لظاهرة التطرف والعنف. وتفترض أن تردى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار اعمال العنف في الاحياء الفقيرة العشوائية انما يشير الى أن الوضع الاقتصادى - الاجتماعى انما يمثل حالة تنمو في إطارها اعمال العنف وبعبارة أخرى فإن الجماعات الاسلامية المتطرفة تسعى لاستغلال تردى الاوضاع الاقتصادية لتجنيد بعض الشباب العاطل عن العمل، كما أن هناك احتمالا قائما لأن تستغل تلك الاوضاع لإحداث حالة من الاستياء، وعدم الرضاء العام على نحو يمكن توظيفه في صراعها

دقعت أحداث العنف التى قامت بها الجماعات الاسلامية المتطرفة في مصر في الاشهر الاخيرة العديدين للبحث في اسباب مشكلتي التطرف والعنف، ورغم التفسيرات العديدة والمتنوعة التى قدمت لتفسير الظاهرة والوقوف على اسبابها ومن ثم اقتراح سبل معالجتها.. فإن التفسير الاقتصادى للتطرف والعنف في مصر يبقى هو التفسير الأكثر شيوعا وقبولا لدى المراقبين في مصر.

وفي الواقع، فإنه من السهل للغاية اقامة علاقة سببية بين تردى الاوضاع الاقتصادية والفقر والبطالة من جانب والتطرف العنيف من جانب آخر، فهناك من الأدلة الواقعية التى يمكن ملاحظتها ببساطة ما يشير الى الخلفية الاجتماعية التى اتى منها المتطرفون الذين قاموا باعمال عنف، سواء اتخذت هذه الاعمال شكل التظاهرات والمسيرات، أم اتخذت شكل الاغتيالات والاعمال الارهابية الموجهة ضد اشخاص مسئولين في الداخلية وشخصيات سياسية وفكرية كبيرة، وسواء اتخذت هذه الاعمال العنيفة شكل المواجهة ضد مواطنين عاديين بقصد فرض سيطرة الجماعات الاسلامية على الاحياء الشعبية في القاهرة والاسكندرية، حيث عانت هذه المناطق، ولفترة طويلة من كون اهاليها عرضة للبلطجة والجريمة المنظمة.. وغالبا ما كان القائمون باعمال البلطجة هدفا للجماعات الاسلامية التى تمكنت بفضل التنظيم والتسليح من التصبّد لهم وكسب تعاطف قطاعات من الاهالى..

كذلك يلاحظ أن اعمال العنف التى قامت بها الجماعات الاسلامية المتطرفة ضد الاقباط وقعت في







والتفسير البديل الذي نفترضه يكمن في الجانب السياسي ويشير الى أن اسباب التطرف والعنف الديني في مصر انما كمن في امرين:

الاول: هو وجود مشكلة سلطة في مصر، وهي المشكلة الجوهرية التي تتمثل في تراكم السلطة السياسية في مناطق قليلة بينما تكون هذه السلطة غائبة عن مناطق عديدة، وتنعكس هذه المشكلة في الغياب المؤسس عن العديد من المناطق التي شهدت اعمال عنف من قبل الجماعات المتطرفة.

والثاني: يتمثل في نوع الافكار التي اعتنقتها الجماعات الدينية المتطرفة، و عدم قدرة المؤسسات الدينية في مصر عن تطوير رؤية دينية يكون بإمكانها التصدي لمثل هذه الافكار المستمدة من الدين ايضا، وهذا تجدر الاشارة الي أنه لا يكفي في هذه الحالة أن تكتفي المؤسسات الدينية بزعم أن ما تقول به الجماعات الاسلامية لا يمثل الاسلام أو انه خروج عن الاسلام. ولا يعنى هذا التفسير السياسي لظاهرة التطرف والعنف الديني في مصر عدم وجود بعد اقتصادي لهذه الظاهرة وانما يرفض هذا التفسير الاقتصادي لظاهرة التطرف، والتي تقود الى حل يتمثل في أن تقوم الدولة بدور اكبر في مجال الخدمات الاجتماعية والوقوع في ايدولوجية الدولة التنموية باعتبارها الحل والمخرج من مشكلة التطرف، ويسمح هذا التفسير السياسي البديل للظاهرة بالبحث في الجذور الاعمق للمشكلة أو السماح بعمل إطار اقتصادي سياسي لتفسير ظاهرة التطرف واسبابها الأكثر جوهرية، ويساعد من ثم في النظر بعمق اكبر في الحلول الممكنة لهذه المشكلة.

السياسي مع السلطة في مصر، واحداث انتفاضة تهيئ لها فرصة للاستيلاء على السلطة.

ويستند رفض التفسير الاقتصادي لنمو ظاهرة التطرف في مصر الى حقيقة أن هذه الجماعات الاسلامية ساهمت من خلال كوادرها المهنية والمتعلمة في التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية والاعباء الاقتصادية من علي كاهل المواطنين العاديين من خلال العديد من المشروعات الخدمية التي ساهموا في اقامتها في الاحياء الشعبية الفقيرة في المدن الكبرى، ومن خلال تشكيل قوافل تقوم بتقديم خدماتها للمواطنين في القرى البعيدة والنائية.

كما أنه يمكن تفسير ظهور اعمال للعنف ضد الاقباط في الاحياء الفقيرة العشوائية وفي القرى البعيدة المنعزلة في الصعيد، وكذلك اعمال العنف ضد رجال الشرطة في تلك المناطق في ضوء حقيقتين.

الاولى: هي فراغ السلطة التي تعاني منها هذه الاحياء الشعبية الفقيرة والعشوائية الناجم عن حدائتها، ونموها دون تخطيط من قبل السلطات الحكومية.

والثانية: هي الدور البارز الذي يلعبه الانتماء القبلي والعصبيات في مثل هذه الاحياء.

واخيرا، فإن التفسير الاقتصادي لظاهرة التطرف والعنف، بمعنى اقامة علاقة سببية مباشرة بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية وبين نمو التطرف والعنف من شأنه أن يخفى عن النظر اسباب اخرى، اكثر تأثيرا في نمو التطرف، وان كانت اصعب من حيث امكانية حلها. ومن ثم فإن مثل هذا التفسير يمكن أن يقود الى اقتراح حلول مضللة.







# قوى العنف الاسلامي في مصر بين تغير السلطة السياسية... وتداولها

ضياء رشوان \*

■ في سياق العنف الأصولي في مصر نعثر على عوامل ربما كان أهمها موقع مسألة السلطة لدى التيار الإسلامي، والطبيعة الجديدة والتميزة للصراع والإنقسام في المجتمع المصري كجزء من الوطن العربي.

فقدية السلطة السياسية المسماة أحياناً بالدولة تحتل مكاناً محورياً في العلوم السياسية، وعلى تعدد المباحث المتعلقة بالسلطة فإن ذلك المهتم بموضوع انتقالها وتغييرها يشغل مكانة متميزة في الأدب السياسي. ويبدو ضرورياً أن نفرق في البداية بين «تداول السلطة» و«تغيير السلطة». وأهمية هذه التفرقة أنها تحدد لنا مجال التحليل الذي ينصب على أن هناك خلطاً مقصوداً أو حسن النية بين المصطلحين. وهذا الخلط بالتحديد أحد مصادر حالة الصراع التي تعيشها مصر اليوم، ناهيك عن كونه مصدراً دائماً لتذبذب كثير من التحليلات والكتابات السياسية المصرية على وجه العموم.

إن «تغيير السلطة» أو النظام الحاكم أو الدولة، يظل مبحثاً أساسياً في النظريات والمدارس الفكرية المهتمة بقضايا السياسة والمجتمع كافة. وعلى رغم التعارض، بل والتناقض، الحاد بين المنطلقات الفلسفية والمعرفية لكل من هذه المدارس والنظريات، إلا أنها جميعها تضع مسألة «تغيير السلطة» ضمن إطار أكثر شمولاً هو التغيير الاجتماعي والسياسي. وتغيير السلطة هنا، ولدى المدارس المتعارضة كافة، يعني باختصار استبدال تلك القائمة بأخرى تختلف عنها في مكوناتها الفكرية والاجتماعية والسياسية وأهدافها وأولوياتها، إلى حد يسمح بالقول أن «شيئاً» جديداً قد ولد. ولعل هذه الطبيعة الجذرية للتغيير هي التي دفعت إلى تناوله دائماً ضمن الإطار الأشمل للتغيير الاجتماعي والسياسي. فعلى اختلاف تفسيرات ودوافع تغيير السلطة لدى المدارس الفكرية المتناقضة، إلا أنها جميعاً تؤكد أن وقوعه لا بد أن يعني وجود سياق أكثر عمومية من التغيير الاجتماعي والسياسي وربما الاقتصادي والقيمي في المجتمع الذي تحكمه هذه السلطة. وقد

اجتهدت هذه المدارس والنظريات لكي تحقق وظيفة العلم أي خلق نماذج والسعي نحو التوقع. من هنا رأينا النموذج الماركسي للتغيير الاجتماعي وفي قلبه تغيير السلطة والذي حمل اسم الثورة بمراحلها المختلفة وصولاً إلى البروليتارية. كذلك فإن الوظيفة على الضفة الأخرى طرحت نموذجها لما أسمته بـ «الاختلال الوظيفي المتعدد الوجوه» في دينامية السلطة القائمة، وهو ما قد يصل إلى تغييرها إذا فشلت في التكيف معه أو في مواجهته بقوة أجهزة الدولة. وبين الضفتين حاولت نظريات الحرمان النسبي وثورة التوقعات المتزايدة، والتي تركز على العوامل النفسية الجماعية، أن تطرح نموذجها للتغيير العام وللسلطة بصفة خاصة، باعتباره حصيلة للفجوة ما بين الواقع المعاش وما تتوقعه الجماهير منه وما تشعر به تجاهه.

وبغض النظر عن مضمون كل من هذه النماذج، فإن الاتفاق بينها يظل قائماً حول نقطتين محورتين، أولاً أن «تغيير السلطة» على النحو المشار إليه إنما هو أمر غير «شرعي»، بمعنى مخالفته التشريعات القانونية القائمة كافة والتي تجرمه وتجعل من القائمين به خارجين على القانون. وتحاول بعض النظريات أن تفرق بين «الشرعية» و«المشروعية» حيث ترى أن الأولى هي ذلك الإطار القانوني الشكلي الذي تضعه أي سلطة لحماية نفسها ونظامها الاجتماعي العام. أما الثانية فهي تنصرف إلى حق المجتمعات أو بعض الفئات والطبقات في السعي نحو التغيير العام الذي قد يكون وفقاً للقوانين القائمة غير «شرعي»، ولكنه وفقاً لقوانين أخرى تاريخية واجتماعية يعد «مشروعاً» بل وضرورياً كما يراه البعض.

من جهة ثانية فإن «تغيير السلطة» وفقاً للمدارس الفكرية المتعارضة يتضمن دائماً معنى الصدام والإكراه والعنف وإيا كان تفسير تلك المدارس لأسباب أو مضامين التناقض بين المتصارعين على السلطة، فإن الإجماع قائم حول أن سعي السلطة لإفشال أي محاولات لانتزاعها تقترب باستخدام أدوات متعددة يمثل الإكراه والعنف جوهرها الرئيسي. كذلك الأمر في الجبهة المقابلة، فالساعون إلى انتزاع السلطة وتغييرها لا يدخرون جهداً في استخدام وسائل الإكراه والعنف المتاحة لهم كافة من

أجل حسم المعركة لصالحهم. وعلى رغم سيادة بعض فترات «الهدنة» بين السلطة القائمة والساعين إلى تغييرها، فإن تحليل كل منهما لمراحل بعينها قد يوصل العنف المتبادل إلى أقصى درجاته. بمعنى آخر، فإن اللحظات الحاسمة والأخيرة سواء في تغيير السلطة أو في قمع الخارجين عليها تكون عادة أكثر لحظات الصراع حول السلطة عنفاً ودموية. وعلى ذلك، فإن تقدير كل من الطرفين لطبيعة اللحظة وموقعه منها يحدد إلى مدى بعيد نطاق لجوئه إلى مزيد من الصدام أو التهدئة. فتقدير فئة أو حركة سياسية للحظة تاريخية بأنها الحاسمة في التغيير، سواء عبر تصورات حقيقية لقوتها الذاتية وقوة السلطة القائمة والظرف التاريخي العام أو عبر أوهام مبالغ فيها، يدفع بها إلى حشد إمكانياتها كافة لخوض الصدام العنيف الأخير. كذلك الأمر بالنسبة للسلطة القائمة، والتي قد يترأى لها أن لحظة ما هي أكثر ملائمة لالتهاء من خصومها الساعين إلى تغييرها، فلا تتردد حينئذ في استخدام ترسانات العنف كافة التي يمتلكها جهاز الدولة لقمع هؤلاء الخصوم.

أما المصطلح الثاني، أي «تداول السلطة»، فيختلف نوعياً وفي مجاله عن مصطلحنا السابق. فبداية ليس هناك إجماع عليه بين المدارس الفكرية المختلفة. وتداول السلطة، وبحكم النشأة والمضمون، ينتمي إلى مجال النظرية الليبرالية في السياسة والاقتصاد، وهو بذلك يعد مبحثاً غريباً عن مدارس الفكر الأخرى. وتداول السلطة، يعد جزءاً أصيلاً من فكرة الليبرالية القائمة على عنصر المصلحة والرشد. فالمجتمع من خلال أفراد الراشدين المدركين لمصالحهم الخاصة، يستطيعون عبر آلية الانتخاب أو الرأي العام أن يرجحوا كفة التجمعات السياسية التي يرون أنها تحقق مصالحهم. ويرتبط مفهوم «تداول السلطة» في الأساس بفكرة وجود مجتمع وسلطة تم الاتفاق على قواعد عامة للعلاقة بينهما. وهذا العقد الاجتماعي المؤسس للمجتمع والدولة يتضمن الحدود العامة التي يسمح ضمنها بالصراع السياسي والاجتماعي بين أصحاب المصالح والتصورات المتعارضة. هذا الاستقرار على القواعد الضابطة للتفاعلات الاجتماعية يجعل من مسألة «تغيير السلطة» أمراً غير «شرعي» من







٢ أغسطس ١٩٩٢

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات والتاريخ :

بين الطرح النظري والتحديد التنظيمي لهذا التغيير. ولقد كانت ملاحظة الرئيس جمال عبدالناصر صائبة عندما رأى عام ١٩٦٥ في «معالم في الطريق» لسيد قطب نظرية تنظيمية كاملة للوصول إلى السلطة. ولم يختلف هذا المزيج في كتابات تابعي قطب، بل وصل إلى أكثر مراحل تبلورها مع كتابات مؤسسي ومنظري تنظيم الجهاد الحالي بدءاً من «الفريضة الغائبة» حيث أقر محمد عبدالسلام قرح جزءاً كبيراً للقضايا التنظيمية وحتى الفنية في أسلوب تغيير السلطة. ولعل الكتابات والوثائق الأخرى الصادرة عن قيادات هذا التنظيم، وخاصة المقدم عبود الزمر في السنوات العشر السابقة، طورت إلى حد بعيد هذه النظرية التنظيمية المزوجة دائماً بالرؤية الفكرية العقيدية.

يترتب على هذا الفهم لطبيعة اتجاه العنف الإسلامي في مصر عدة نتائج أساسية تتعلق بعضها بالصراع الدائر ذاته، فيما ينصرف الآخر إلى المنهج الذي يتم تناوله به وتحليله، سواء من جانب النخبة أو المعارضة السياسية المصرية.

وأولى النتائج الخاصة بالصراع ذاته أن إدخال مسألة السلطة في دائرة النظر إنما يضيف إلى تعريف «العنف الإسلامي» عنصراً هاماً. فذلك العنف تمثل الدولة والسلطة، كما سبقت الإشارة، هدفه الرئيسي أن لم يكن الوحيد. أما المجتمع فهو بكل طوائفه لا يحتل سوى موقع المتغير التابع. وهنا يبدو ذلك الخط الفاصل شديد الدقة بين ذلك الذي نسحيه اتجاه العنف الإسلامي وبين بعض اتجاهات الإسلاميين الأخرى. فتلك الأخيرة، وأهم ممثليها الجماعة الإسلامية المتمركزة في جامعات الصعيد (أسيوط - المنيا - سوهاج - قنا)، وعلى رغم اشتراكها في كثير من النقاط مع أصحاب العنف الإسلامي، تظل مسألة السلطة والمجتمع لديها مختلفة نوعياً، فعنف الجماعة الإسلامية موجه أساساً ضد المجتمع وبخاصة الطوائف غير المسلمة فيه، ويمكن أن يكون للتكوين الطائفي والاجتماعي الخاص بصعيد مصر دور غير قليل في ذلك. وعلى رغم صدامها المتواتر مع أجهزة الدولة، إلا أن الجماعة الإسلامية لا تملك تصوراً مشابهاً لاتجاه العنف الإسلامي في ما يتعلق بمركزية مسألة السلطة في الفكر والحركة. وتظل فكرة المجتمع الجاهلي المسؤول عن كل شيء فيما الطائفة القبطية التي «تتأمر» على الإسلام بالتعاون مع الخارج هي المحرك الرئيسي للجماعة الإسلامية. من ثم وبفعل تداخل عوامل أخرى معقدة لا مجال للتطرق إليها هنا، وصلنا إلى ما أضحي يسمى «الفتنة الطائفية». ولعل ذلك الفارق النوعي والهام يعود إلى رؤية كل من الاتجاهين لقضييتي الإيمان والدولة. فاتجاه العنف الإسلامي ينطلق من أن المرتد بعد إيمانه أكثر خطراً من الكافر أصلاً أو الذمي. وهذا الأخير لا يمكن تنظيم التعامل معه إلا في ظل دولة إسلامية، حيث أن الفروض الجماعية كافة، وفي مقدمها الجهاد ضد العدو الخارجي،

الجاهلية من قيادة بشرية وتولى هذه القيادة على منهجه الخاص، المستقل الملامح، الإصلي الخصائص. ويتأكد التصور في موضع آخر من «المعالم»: «إن الإسلام كما قلنا إعلان عام لتحرير الإنسان من العبودية للعباد. فهو يهدف ابتداءً إلى إزالة الأنظمة والحكومات التي تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الإنسان للإنسان... ثم يطلق الأفراد بعد ذلك أحراراً - بالفعل - في اختيار العقيدة التي يريدونها بمحض اختيارهم - بعد رفع الضغط السياسي عنهم».

إن، منذ المفكر المؤسس للعنف الإسلامي، ليس هناك سوى مسألة «تغيير السلطة». ولم يتعد التابعون عن «الأستاذ» قيد أنملة. يجزم صالح سرية قائد أولى حلقات الجهاد التي حاولت القيام بانقلاب شبه عسكري على سلطة الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٤، والتي عرفت بمحاولة الفنية العسكرية، بأن «الجهاد لتغيير هذه الحكومات (الكافرة كما يصفها من موضع آخر) وإقامة الدولة الإسلامية فرض عين على كل مسلم ومسلمة». ويضيف في حكمه على أفراد المجتمع أن «الكافر من هؤلاء هو من آمن بأن هذه الحكومات على حق وأن الإسلام باطل أو ينبغي أن يقتصر على قضايا العباد، أو كان لا مبالياً سواء جاء الإسلام أم لم يأت أو كان ناقصاً على هذه الحكومات لكنه يرى الإصلاح بطريقة أخرى غير طريقة الإسلام. ويكون مؤمناً من هؤلاء من آمن بأن الإسلام هو الحق وأن هذه الحكومات كافرة ويعمل على تغييرها لتكون إسلامية سرّاً وعلناً». ويتقدم محمد عبدالسلام قرح مؤسس تنظيم الجهاد الحالي خطوات أخرى في «الفريضة الغائبة» بقوله «ولقد اجمع المسلمون على فرضية إقامة الخلافة الإسلامية وإعلان الخلافة يعتمد على وجود النواة وهي الدولة الإسلامية». ويزداد وضوحه أكثر حين يضيف «فلا شك أن ميدان الجهاد الأول هو إقتلاع تلك القيادات الكافرة وإستبدالها بالنظام الإسلامي الكامل، ومن هنا تكون الانطلاقة».

لا تترك لنا مطالعة أفكار أصحاب العنف الإسلامي مجالاً ولو هامشياً للخطأ في معرفة تصورهم حول مسألة السلطة. ف«تداول السلطة» ليس وارداً على الإطلاق في ظل تصورهم للإسلام ولغاية الوجود الإنساني كله والمتلخصة في تحقيق معنى العبودية والتوحيد المطلقين. وقبول مبدأ التداول لا يمكن له، في عرفهم، أن ينسجم مع الإسلام الذي يرى سيد قطب أنه «لا يقبل

انصاف الحلول مع الجاهلية. لا من ناحية التصور ولا من ناحية الأوضاع المتبقية من هذا التصور... فإما إسلام وإما جاهلية. وليس هنالك وضع آخر نصفه إسلام ونصفه جاهلية يقبله الإسلام وبرضاه». ولا تقف تلك الدعوة إلى تغيير السلطة عند الطرح الفكري. فما يميز اتجاه العنف الإسلامي منذ سيد قطب هو مزجه الدائم

الزاوية القانونية وغير «مشروع» من زاوية الوعي المجتمعي العام الذي ينظر إلى مثل تلك المحاولة على أنها اطلاحة بالعقد الاجتماعي ذاته، ومن ثم فهو ضدها في أغلب الأحيان. بذلك فإن التعارض بين المصالح المختلفة والتوترات الاجتماعية التي قد تصيب المجتمعات الليبرالية المستقرة يتم ضبطه عبر آلية «تداول السلطة». والفكر الليبرالي وممارسته يريان في هذا التداول بين الجماعات المختلفة المصالح الضمان الوحيد لعدم وصول هذه التعارضات وتلك التوترات إلى حد طرح مسألة «تغيير السلطة». وليس تداولها. إلا أن كلا من الفكر والممارسة الليبراليين تعرضا لتحديات كبيرة وشائكة كادت أن تطيح بصحة هذا التصور. وقد كانت مرحلة الستينات الأبرز سواء من حيث المعلومات النقدية العنيفة التي كان أشهرها مدرسة ١٩٦٨ الفكرية الفرنسية، أو من حيث الحركات السياسية والاجتماعية المتمردة على هذا التصور، والتي حفلت بها حينئذ دول الغرب الأوروبي والأميركي الليبرالية.

وعلى خلاف «تغيير السلطة» فإن تداولها يعد من وجهة نظر السلطة القائمة أمراً شريعياً ومشروعاً في آن واحد. ويمكن

منطق مشروعيتها في جذور المشروع الليبرالي ذاته كما سبق التوضيح. أما لجهة شرعيته، فإن القوانين والتشريعات المختلفة تنظم عملية تداول السلطة بصورة دقيقة تشمل القواعد الانتخابية والتوقيت الزمني وكيفية معالجة بعض الأزمات الطارئة... الخ. وتخضع عملية تداول السلطة، على الأقل نظرياً أو شكلياً، لرقابة متنوعة ينظمها الدستور والقانون. فهناك القضاء الدستوري، وهناك الرأي العام، وهناك أخيراً وسائل الإعلام. ويعني ذلك بالضرورة أن عملية تداول السلطة إنما هي عملية سلمية لا يشوبها عنف ولا إكراه مما يعاقب عليه القانون. وليس هنا مجال إجراء نقد لصحة ذلك التصور أو عرض الفجوات الهائلة التي يتركها وراءه لدى التطبيق العملي، والتي يطيح بعضها بأسسه الفلسفية والمعرفية ذاتها.

### نظريات قطب

إن التفرقة السابقة هي المدخل الرئيسي لفهم الصراع الدائر بين الإسلاميين والدولة المصرية في الوقت الحاضر. فمن نسميهم أصحاب العنف الإسلامي لم يخفوا يوماً واحداً أن مستهدفهم الرئيسي أن لم يكن الوحيد هو «تغيير السلطة» لصالح أخرى يسمونها بالإسلامية. ولا ينفصل هذا السعي عن هدف وحيد يطرحونه بوصفه تحقيق التوحيد والعبودية والحاكمية لله وحده. وتجمع جماعات العنف الإسلامي على الموقع المركزي لمسألة السلطة وتغييرها من وثائقيهم الفكرية والسياسية. ويفسر لنا سيد قطب في «معالم» هذه المركزية حين يقول: «وتطبيق الإسلام إذن هي إقصاء









متوقفة حتى وجود من يقودها، أي السلطة الإسلامية. أما الجماعة الإسلامية فإن رؤيتها لهايتين المسالتين مشوشة إلى حد بعيد بحكم أنها مكونة من خليط من أفكار المذاهب والفرق الإسلامية المختلفة، وهو ما جعلها تتأرجح بين خط العنف الإسلامي واتجاهات أخرى. وفي كل ذلك فإن ضرورات الواقع المحلي تزيد من هذا التشويش وتجعل من قضية «الذميين» أو «الانحرافات» الأخلاقية في الجامعة أو المجتمع المحيط بها، القضايا الرئيسية لحركة تلك الجماعة.

أما ثانية النتائج فهي أن سعي اتجاه العنف الإسلامي إلى «تغيير السلطة» يجعله خارجاً عن «الشرعية». ولكن غياب عقد اجتماعي مصري عام ينظم «تداول السلطة» يجعل من المسعى السابق «مشروعاً» ليس فقط لدى القائلين به، بل أيضاً لدى قطاعات أخرى من المجتمع. وقد جعل هذا الصدام بين الشرعية والمشروعية حول السلطة من استخدام العنف المتبادل أمراً غير خارج عن مألوف الأمور، وهذه هي النتيجة الثالثة.

فعلى رغم تعدد الاستراتيجيات المستخدمة من الدولة المصرية لمواجهة الإسلاميين فإن ادراكها لطبيعة مساعيهم جعل العنف الأداة المركزية في تعاملها معهم. ولسنا بحاجة للإفاضة في ذكر طبيعة ذلك العنف ولا أحداثه المتواترة سواء في السجون أو خارجها، فكتير من الدراسات العلمية والأطروحات الجامعية المنشورة في مصر تحفل بذلك، ناهيك عن تقارير بعض المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية. ويكفي في هذا المجال أن نقرأ سطوراً قليلة من الحكم الصادر في قضية تنظيم الجهاد التي رافقت وأعقبت قتل الرئيس السادات: «ثبت لهذه المحكمة من كل ما تقدم أن أجهزة الأمن إعتدت على غالبية المتهمين وأحدثت ببعضهم إصابات خطيرة استدعت نقلهم إلى المستشفيات العامة»؛ وقد أضاف ذلك العنف الرسمي دوافع أخرى لا يجب تجاهلها إلى تلك الكامنة أصلاً في بنية العنف الإسلامي. الأمر الذي ضاعف من حدة هذا الأخير وفاقم في النهاية من تصاعد العنف المتبادل.

تترتب على النتيجة السابقة أخرى رابعة لها علاقة مباشرة بالأحداث المصرية الحالية. فالأرجح أن مسلسل العنف المتبادل المتصاعد إختلط في اللحظة الحالية بتقديرين متناقضين من جانب الدولة وإتجاه العنف الإسلامي. فالمؤشرات المتنوعة تدل على أن كلا من الطرفين يقدر قوته الذاتية وقوة خصمه وطبيعة الظروف العام بأنها الأكثر ملاءمة الآن لحسم الصراع حول السلطة. ولما كان التقاطع بين تقديرين من هذا النوع أكثر لحظات أي صراع سياسي عنفاً، فإن التصاعد المفاجئ والمتسارع للعنف المتبادل لا يخرج عن هذه القاعدة. ويعد التنبؤ بمسار هذا الصراع ونتائجه أمراً في غاية الصعوبة نظراً لتداخل كثير من العوامل في الحالة المصرية من تاريخية وإجتماعية وإقليمية ودولية.

ولكن ما يمكن ترجيحه هو أن مدى العنف قد يتسع شيئاً فشيئاً وأن مضمونه السياسي سيزداد بروزاً، حاسراً الغطاء الطائفي المؤقت الذي يرتديه الآن. ويتأكد لدينا هذا التوقع عند ملاحظة التحركات الأخيرة لتنظيم الجهاد سواء في بياناته أو عملياته المختلفة نوعياً، والتي تشير جميعها إلى أنه في اتجاه خوض تلك المعركة بإعتبارها الفاصلة.

#### على صعيد النخبة

أما على الجهة الأخرى للنتائج، فهي تتعلق بنهج النخبة والمعارضة السياسية المصرية في تحليل ما يحدث. وأولى النتائج أن معظم تحليلات هؤلاء تذهب إلى ادانة الإسلاميين وعنفهم انطلاقاً من مفهوم «تداول السلطة». ولا شك في صحة الادانة من تلك الزاوية. ولكن القطيعة الكاملة بين الإسلاميين وبين هذا المفهوم وإنحيازهم الحركي والفكري الكامل لمفهوم «تغيير السلطة» يجعلان من الادانة غير ذات موضوع. وتتعلق النتيجة الثانية بهذا الخط الفادح وأصحابه. فالأصرار الدائم من جانب قطاعات واسعة من المعارضة والنخبة السياسية المسماة بالعلمانية على تقويم حركة الإسلاميين بإعتبارها خروجاً على الشرعية والمشروعية معاً إنما يحمل بذور أربعة تناقضات كبرى على الأقل.

فالفئات الأساسية في هذه المعارضة والنخبة، أو على الأقل الأكثر حضوراً، تتكون الآن من المشتغلين بالعمل البحثي والعلمي والعمل انعام في آن واحد. وتجاهل هذه الفئات للأدب السياسي والاجتماعي حول موضوعي التغيير والتداول والتمييز بينهما إنما يعكس أول تناقضات هذه النخبة مع ذاتها العلمية. والتذرع بعدم معرفة تلك القطاعات بهذا التمييز وإنطباقه على الحالة الإسلامية لا محل له مطلقاً في ظل نخبة ذات تراث عميق في العلوم الاجتماعية وتعد أول من درس ودرس العلوم السياسية في المنطقة العربية.

ويتمثل التناقض الثاني في انطلاق تلك الفئات في نقدها للإسلاميين من مفهوم «تداول السلطة». فحسبما اشرنا، أن القاعدة المعرفية والتاريخية لذلك المفهوم هي فكر الاستقرار والعقد الاجتماعي. ولا شك لدينا في الوعي الحاد من كافة قطاعات النخبة المصرية بعدم توافر أي من الفكرتين لا في مصر ولا في الوطن العربي، بل ولا في العالم غير الأوروبي والأميركي الغربي. بل لعل وجود تلك القطاعات ذاته ظل، ويظل، رهناً بسعيها نحو توفير هذين الشرطين. إذن إذا كان مبرراً لبعض أطراف الصراع الدائر أن يتلاعبوا بمفاهيم أو تصورات يرون فيها اضافة لقوتهم أو اضعافاً لخصومهم، فإنه خلو من أي تبرير أن تلجأ قطاعات خارجة، نظرياً، عن ذلك الصراع إلى التناقض مع حقائق الوجود الاجتماعي والتاريخي، خاصة إذا كانت تلك الحقائق محور العمل العام التي هي (القطاعات) جزء

منه. ويصيب التناقض الثالث فكرة التنوع في التكوين الفكري والسياسي لتلك النخبة. فالانطلاق شبه الجماعي من مفهوم «تداول السلطة» الذي هو مفهوم ليبرالي محض إنما يلقي بظلال كثيفة من الشكوك حول صحة التقسيمات الحالية للنخبة المصرية. ولا شك أنه في المجتمعات المستقرة في الغرب الأوروبي تجد مثل ذلك الاجماع على ذلك المفهوم بين المتناقسين كافة في الساحة السياسية وعلى اختلاف مدارسهم الفكرية والسياسية. ولكننا نذكر هنا من جديد بشرطي ذلك الاجماع بما يجعل غيابهما عن ساحاتنا المصرية والعربية من مفهومي «تداول السلطة» و«تغيير السلطة» أحد المعايير الواقعية للتمييز بين القوى الفكرية والسياسية. ولقد ظل إنحياز هذه القوى لأحد المفهومين حتى وقت قريب المصدر المباشر للتوصيفات الفكرية والسياسية كافة التي عرفها الأدب السياسي العربي مثل: محافظ وتقدمي وثوري ورجعي... الخ.

ويزداد التناقض فداحة، وهو الرابع والأخير، إذا ما تعلق الأمر بالاجنحة المنتمة فكرياً وسياسياً إلى مدرسة التغيير. فإضافة إلى الحقائق التي سبق التذكير بها في شأن التمييز بين المفهومين، فإن هذه الاجنحة تستند إلى تراث ضخم من الأفكار التي تدور جميعها ضمن مفهوم «تغيير السلطة». ولعل جزءاً أساسياً من خصائص عممية التغيير يعود الفضل في ملاحظته وتطوره إلى مفكري تلك الاجنحة. ولا نبالغ في القول إذا أكدنا أن دراسات جادة ورصينة حول حركية اتجاه العنف الإسلامي قد خلصت إلى تأثرها الواضح ببعض من الأساليب التي جاء بها مفكرو تلك الاجنحة العلمانية التغييرية. والذي يجعل من ذلك التناقض أكثر إدهاشاً أن أدبيات هؤلاء الآخرين سواء ان فكرية أو السياسية لا تزال تدور حتى اليوم في الأفق نفسه، أي «تغيير السلطة».

ويحاول البعض تفسير التناقضات الأربعة السابقة بأن منطلقها الهوية العميقة التي تفصل مشروعات الإسلاميين عن مشروعات اجنحة النخبة. ولا شك في الصحة الجزئية لهذا التفسير، وإن كان لا يعطي اطمئناناً كاملاً. والأرجح أنه بالإضافة إلى ذلك فإن هناك عدة عناصر يمكن أن تستكمل: أولاً، على رغم التراث الفكري الدائر في افق «تغيير السلطة»، فإن قطاعات النخبة المصرية المنتمة إليه لم تكن قضية السلطة بالمعنى الفعلي والمباشر تمثل منطقة اهتمام حقيقي لها. فخارج الغياب









بل وأحياناً «شلل» المصالح سواء الفكرية أو السياسية المختلطة بطابع شللي أو جبلي أو فئوي أو قطاعي أو حتى مناطقي. وأضحى التداخل بينها وبين قطاعات الدولة الرسمية وشبه الرسمية مصدراً للإنجاز والصعود شبه وحيد. وقد أكدت هذه الدينامية، ولو في الوعي المبطن، فكرة «تداول السلطة» في عقل هذه القوى التي أصبح معظمها أو على الأقل كثير من أفرادها ينتظر دوره في هذا التداول، وإن لم تكن اليقظة الانتخابية والرأي العام بل الاختيار المباشر من الدولة وأجهزتها المختلفة. وما كان يمثل هذا التحول العميق إلا أن يجعل من فكرة «تغيير السلطة» مرفوضة تماماً بينها، وبقدر رفضها بين رجال الدولة ومؤسساتها.

وحتى يبدو التفسير شبه متكامل يجب أن ندخل في الاعتبار حقيقتين: الأولى عامة ومتعلقة بالطابع العام للشخصية المصرية، إذ أن خصائص الاعتدال العام والجنوح إلى المقاومة السلبية أو السلمية هي من مقومات الشعب المصري. ولا شك أنها بذلك تعارض نسبياً مع منهج المواجهة العنيفة التي يخوضها اسلاميو العنف مع الدولة. ولا شك أيضاً في تعارض الخصائص ذاتها مع العنف الذي تمارسه الدولة حيال هؤلاء الإسلاميين، ولكن الوعي العام المصري يمكن له أن يقبل ويفهم ذلك، بل ويتجاهله، باعتباره من الخصائص المستمرة للدولة المصرية منذ أن عرفها. أما الحقيقة الثانية فهي أن الإصرار على مفهوم «تداول السلطة» لدى بعض قطاعات النخبة يعكس ولا شك اتجاهات أصيلاً لديها، حتى لو كان حديثاً عند بعضها. ومن هنا، فإن موقف هؤلاء لا يحوي التناقض ذاته الذي يكمن في مواقف المحسوبين على مفهوم التغيير. أما بقية التناقضات فلا شك أنها تظل - في رأينا - صحيحة في ما يتصل بمجمل هذه القطاعات.

\* باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة «الاهرام» المصرية.

الحركي الملحوظ لهذه القطاعات والقوى عن السعي نحو السلطة، تكاد جهودها الفكرية والسياسية لطرح رؤية «لتغيير» ذات إمكانات واقعية ومصرية، تكون منعقدة. لقد ظل العمل السياسي الجماهيري والتنويري والدعائي المحور الوحيد تقريباً لحركتها طيلة عقود متواصلة. من هنا فإن خوض الإسلاميين لذلك التحدي الكبير والتنظير له والتحريك نحوه بهذه الكثافة لم يكن له سوى أن يصيب هذه القطاعات من النخبة بالاضطراب، الفكري والسياسي، الشديد، خاصة وأن أدبياتها إستقرت منذ زمن بعيد على وضع الإسلاميين، ووفقاً لمعيار التداول والتغيير، في معسكر «المحافظين الرجعيين». وقد يكون مكملاً لهذا العنصر الأول أن يشار إلى أن حالة الوهن المفرط التي انتابت هذه القطاعات لأسباب متنوعة، والتي حرمتها من أية إمكانية لخوض غمار التغيير على النحو الذي بشرت به أدبياتها الأولى دفعت بها إلى الادانة التلقائية ليس فقط لضمون المشروع الإسلامي، بل ولآلية التغيير ذاتها على رغم أنها من أهم صائغياتها.

ولا يمكن من ناحية أخرى إستبعاد تأثير التحول العام في بنية القطاع المعارض من النخبة السياسية المصرية خلال العقود الأخيرة. فاستكمالاً للنقطة السابقة، فإن تشكيلات وأحزاب هذه المعارضة لم تقترب يوماً من مفهوم القوى الساعية أو القدرة على التعامل مع موضوع السلطة السياسية بصورة جدية. وقد ظلت لفترات طويلة أقرب إلى مفهوم الحزب السياسي شبه الجماهيري أو النخبوي بحسب كل منها. ولم تلبث تغيرات الخمسينات والستينات أن أحالت معظم تلك القوى إلى ما هو أقرب إلى جماعات الضغط غير المنفصلة تماماً عن بنية الدولة القائمة. وبدا طيلة عهد الرئيس السادات أن تلك القوى قد عادت من جديد إلى دور الحزب السياسي الذي بدأت منه، لكن الثمانينات وما أكلتها من تغيرات داخلية وخارجية عميقة دفعت غالبيتها إلى نقطة أبعد بكثير من هذا. فقد إقتربت كثيراً من مفهوم جماعات المصالح،



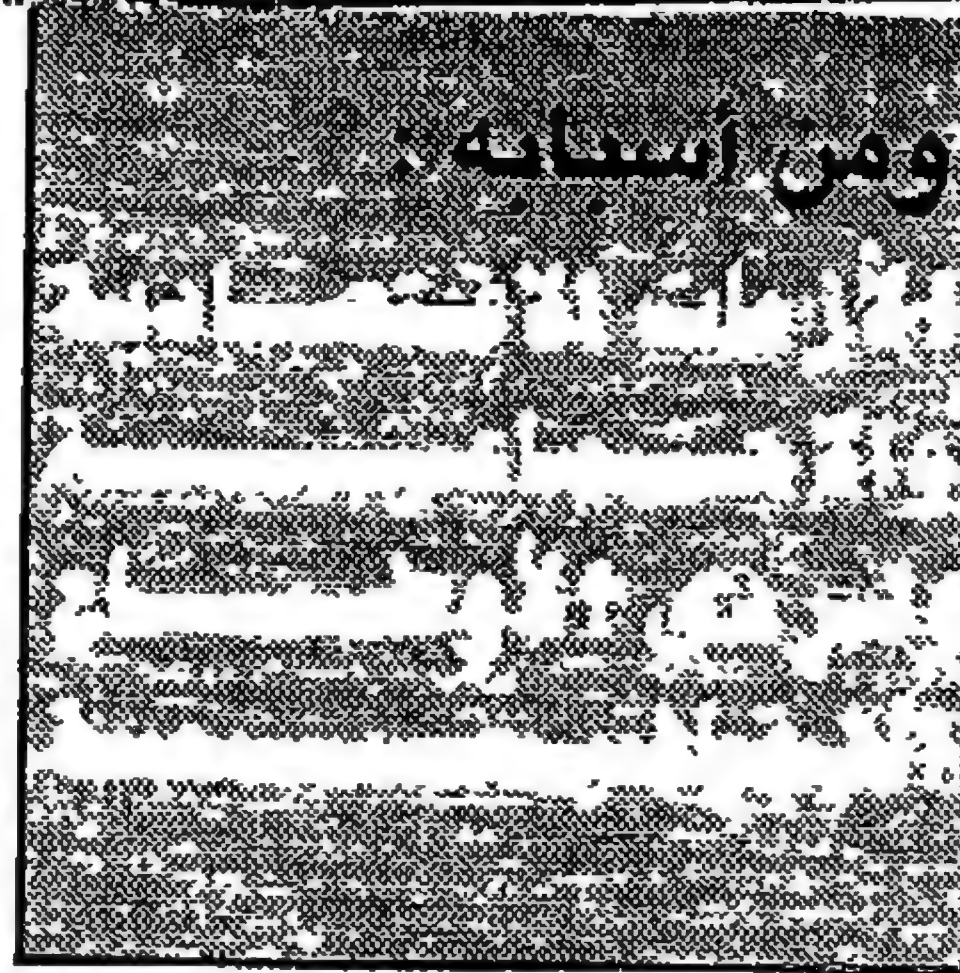


المصدر: ..... الأميرة ..... رقم ٢



التاريخ: ..... ٢ ..... شهر ١٩٩٢ ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية مؤرخ فرنسي مهتم بالاسلام وحضارته:  
**العثمانيون في العالم العربي قهر**  
**عقب هزيمة ٦٧**



بول بالطا

أجرى الحوار في باريس  
د. محمد اللاوندي







فقد اعتبرت الكنائس الكاثوليكية أن ابتعاد الفرنسيين عن دينهم المسيحي ، وإهمالهم لتعاليمه هو السبب المباشر في الهزيمة . ولاشك أن هذا الأمر ، يجعلني أصل إلى اقتناع بأن التطرف الديني كما تعرفه المنطقة العربية اليوم ليس ظرفاً خاصاً بها ، ولكنه ظاهرة تفرضها المناطق والشعوب الأخرى في حالات الهزائم

التردي الاقتصادي والثقافي ويستطرد بول بالطا فيقول : ليس من شك أن أسباب التطرف الديني ترجع في جانب منها إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة العربية حالياً . خصوصاً أن بعض المؤرخين يرون أن فشل بعض الأنظمة التنموية المقتبسة من الغرب قد أفسح المجال أمام الإسلاميين .

والحق أن فشل هذه الأنظمة يرجع سببها إلى أن معظم الدول العربية عندما نقلت التكنولوجيا ، لم تحاول أن تنقل معها ظروفها البيئية ، بمعنى معرفة الأجواء العلمية التي نشأت فيها ، والاهتمام بالبحث العلمي الخ ..

ولاشك أن من يتأمل في الميزانيات المرصودة لتنمية الأبحاث العلمية في أوروبا ، والأرقام المناظرة لها في العالم الثالث ،

سيكتشف بنفسه مخطا نقل التكنولوجيا إلى العالم العربي وهو نقل ناقص ومبتور . كما أن هناك مثالا آخر له أكثر من دلالة في هذا المجال وهو عدد جوائز نوبل التي حصلت عليها المنطقة العربية من بين مجموع الجوائز التي صدرت منذ تأسيس

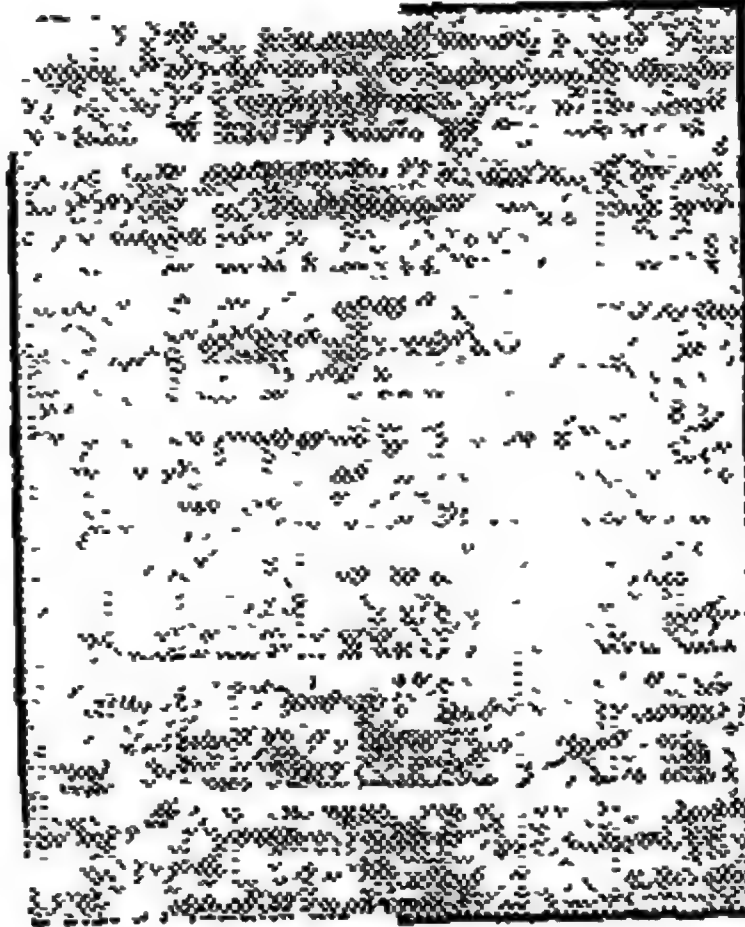
هذه الجوائز في عام ١٩٠١ وحتى الآن .

فمن بين نحو ٥٥٠ جائزة في شتى المجالات ، فازت الدول الإسلامية بثلاث جوائز ، اثنتان منها فازت بهما مصر ( جائزة نوبل للسلام ، فاز بها الرئيس السادات مناصفة مع مناحم بييجن الإسرائيلي ) وجائزة نوبل للآداب فاز بها الأديب والروائي نجيب محفوظ ) والثالثة فاز بها في مجال

يؤكد الكاتب والصحفي الفرنسي بول بالطا الذي يشغل حالياً منصب مدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون ، والمتخصص في شؤون الإسلام الثقافية ، والحضارية ، والديمقراطية ، وله عدد من المؤلفات حول بعض القضايا الإسلامية ، أن التطرف الديني وظهور الجماعات الإسلامية في المنطقة العربية يرجع إلى سلسلة الهزائم المتتالية التي مرت بها شعوب هذه المنطقة .. بدءاً من هزيمة يونيو عام ١٩٦٦ وهزيمة المواجهة مع الغرب ، بمعنى فشل بعض النماذج الليبرالية التي طبقت على غرار الأنظمة الغربية ، إلى جانب فشل المشروعات التنموية في بعض البلدان ، وظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموقراطية مستعصية .

يقول بول بالطا في حوارنا معه : أننا لكي نفهم أسباب التطرف الديني في مصر مثلاً ، علينا أن نبدأ بدراسة تاريخ حركة الإخوان المسلمين التي اعتقد إنها كانت ولا تزال مصدر كل التيارات الإسلامية التي تظهر في مصر حالياً . والغريب أن الأوساط الصحفية الغربية وكذلك الأوساط الجامعية تنسى . وهي بصدد الحديث عن هذه الحركة الأصولية . الأم . أنها ولدت في ظروف خاصة أهم ملامحها أن الخلافة الإسلامية كانت قد سقطت على أيدي كمال أتاتورك في تركيا ، وأن الملك فؤاد في مصر كان يحاول الاستئثار بها لنفسه ، ثم يضيف فيقول :

في هذا الإطار ظهرت حركة الإخوان المسلمين ( بين عامي ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ) إلا أن التشدد أو التطرف الإسلامي قد ظهر بعد ذلك خصوصاً في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ . فقد شاعت أقداري أن أكون في مصر في هذه الفترة ، وأتيح لي أن أقوم بجولة في شوارع القاهرة وأزور بعض المساجد . فلاحظت أن معظم رجال الدين والوعاظ يركزون في خطبهم على أن أسباب الهزيمة ترجع إلى إهمال المسلمين لدينهم ، وبعدهم عن تعاليمه الصحيحة . وتذكرت أن مثل هذا التفسير الديني للهزيمة عرفتة أوروبا في أعقاب هزيمتها أمام ألمانيا عام ١٨٧٠ .









المصدر : **المصدر**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

التطور . فايران في عهد رافسنجاني تختلف بحوالي ٥٠٪ من ظروفها عن عهد الخوميني سواء من حيث انتاجها للتنمية والاتجاه نحو الغرب ، ودفع عجلة الاستثمار الخارجي .. الخ أي أن الحركات الاسلامية اما أن تتكيف وتتطور مع الأوضاع والظروف الدولية الراهنة ، واما أن تفشل ! كما أن عليها أن تتخلى عن خطابها العقائدي .. فقد أثبتت تجربة فشل الشيوعية أنه لا مجال للفكر الشمولي المختلف انواعه ،

وقد أكدت التجربة أيضا أن الطريق المقبول من جانب جميع الشعوب هو الطريق الديمقراطي .. لكن ثمة تحفظا لا يجب اغفاله وهو أن الحركات الاسلامية في العالم العربي لم تستطع حتى الآن أن تتصدى بالاجابات الشافية لكل الاسئلة المطروحة في العالم المعاصر .. فهم يفتقدون الى المشروعات والبرامج ، كما أن رجال الدين ليست لديهم الوسائل ولا المفاهيم .. ولا شك أن فقدان التيار الاسلامي الجزائري على سبيل المثال - لأكثر من مليون صوت في عام واحد في الانتخابات التشريعية ( الجولة الأولى ) - لهو أكبر دليل على أنهم غير قادرين على تسيير دفة الأمور بما يخدم الصالح العام . صعوبة بناء ستار حيدى ● وماذا عن تقييمك للسياسات العربية المتبعة في مواجهة التطرف ؟ . لكي تكون هذه السياسات ناجحة ، فعليها أن تتبع كافة الوسائل التي تبدأ بالقمع وتنتهي بالحوار .. مع اعطاء مساحة أكبر للديمقراطية والفكر الليبرالي . كذلك ضرورة مقاومة الفساد . كما لا يجب أن يغيب عن بال السياسيين العرب أنهم وهم يتعاملون مع الحركات الاسلامية إنما يتعاملون مع حركات سياسية تستخدم الدين لأغراض سياسية .

القيادات قد غاب عن بالها أن القر أن الكريم ، وهو كتاب مقدس . يعطى توجيهات وخطوطا عامة ، أما التفصيل فيلزم لها برنامج خاص .. كما أنهم قد نسوا أن المشاكل التي أفرزها واقع القرن السابع تختلف كثيرا عن المشاكل التي يفرزها الواقع الراهن . ولذلك كان طبيعيا أن تكون محصلة عشر سنوات من عمر الثورة الايرانية بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٩ ، هي سلسلة من الاخفاقات

فالفساد تفشى في البلاد ، وانتشر حتى بين المتدينين أنفسهم ، كما انخفض الدخل القومي بنسبة ٥٠٪ ، وانخفضت الاستثمارات بنسبة ٣٥٪ ، وارتفع عدد السكان بنسبة ٣٠٪ ، كما ارتفعت نسبة البطالة قبلت ٤٨٪ من اجمالي السكان . وفي هذا الاطار يمكن أن نفهم التطوير الذي قام به الرئيس الايراني رافسنجاني مؤخرا عندما ذكر بأن الشعارات لاتبنى سودا أو مصانع .

□ سبب آخر لتفسير ظاهرة التطرف الاسلامي في البلدان العربية ، وهو احساس شعوب هذه المنطقة بأن لا مكان لهم اليوم على خريطة العالم العالمية بعد أن كانوا من محتركي النهضة العالمية لخمسة قرون خلت ، وظل علماءهم يقودوا حركة النهضة العالمية احقابا زمنية متتالية .. وهو ما يعني احساسهم بالصدمة . أمام كل هذه الهزائم كان طبيعيا أن تجد الحركات الاسلامية مناخا خصبا للانتشار والرواج ، فشرعوا يحدثون الناس بخطاب جذاب مع وعد لهم بالمساواة حسبما جاءت في تعاليم ومبادئ الدين الاسلامي ، وحل جميع المشاكل الاقتصادية فتكالب الناس عليهم .

لابرامج ولامشروعات ● في ضوء هذا التحليل ماهو المستقبل المنظور لهذه الجماعات في المنطقة العربية ؟ . لانستطيع أن نستبعد بطبيعة الحال - امكانية وصول هذه الجماعات الى السلطة في بعض البلدان . لكن لاتنس أن هذا الأمر يخضع لظروف عديدة منها مدى قدرة الحركات الاسلامية على

الفيزياء النووية عالم باكستاني . ثمة مثال آخر - وهو عدد الكتب التي تصدر سنويا في كل بلد فمن بين نحو ٥٠٠ ألف كتاب تصدر في العالم أجمع ، تصدر دول حوض البحر المتوسط ( ١٨ دولة ) نحو ١٢٥ ألف كتاب ، وتحتكر أربعة دول ( وهي فرنسا واسبانيا وايطاليا ، ويوجوسلافيا ) نحو ٨٠٪ منها ، فتصدر فرنسا وحدها ٣٥ ألف كتاب ، وتصدر ايطاليا ٣٠ ألف كتاب ، كما تأتي تركيا في المرتبة الخامسة فتصدر نحو خمسة آلاف كتاب .

أما الدول العربية التي يصل عدد سكانها الى ٢٠٠ مليون نسمة فتصدر عشرة آلاف كتاب يصدر منها في مصر وحدها نحو ستة آلاف كتاب ، أما دول المغرب العربي الخمس فتصدر أقل من ألفي كتاب سنويا .

هذه الامثلة هي أكبر دليل على تردى الأوضاع الثقافية في المنطقة العربية ، وهي أوضاع لا يمكن فصلها عن الظروف البيئية الأخرى سواء في مجال الاقتصاد والتنمية ، أو في مجال الاسكان والصحة .

الثورة الايرانية □ وهناك سبب آخر يفسر لنا ظهور حركات التطرف الديني في بلاد العربية وهو نجاح ثورة ايران الاسلامية .. فقد لاحظت بنفسى باعتباري أحد المهتمين تاريخيا بهذه الثورة أن معظم شعوب البلاد العربية قد استقبلت نجاح هذه الثورة بفرح عظيم . كما تدن لي أن معظم قيادات الحركات الاسلامية في بعض الدول العربية والاسلامية قد زارت طهران في أعقاب نجاح الثورة الايرانية خصوصا من تونس والجزائر ومصر .

لكن اللافت للنظر أن آيات الله من قيادات هذه الثورة ، عندما التقيت بهم جميعا ، تبين أنهم لايملكون برنامجا محددا لقيادة الأمة ! وعندما ألحجت عليهم بسؤال عن البرنامج قالوا إنه القرآن الكريم ثم أضاف بول بانطا يقول معلقا :

لست في حاجة الى أن أذكر لك تفصيل هذه المناقشات الطويلة التي دارت معهم ، لكن ما لاحظته هو أن هذه







المصدر : .....  
الأمم المتحدة

التاريخ : ..... ٢ أغسطس ١٩٩٢ .....  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفى النهاية أشعار الكاتب  
والصحفي الفرنسي بول بالطا الى  
أن لاوروبا دورا فى مقاومة التطرف  
الدينى فى العالم العربى . وقال  
« إن دول حوض البحر المتوسط  
عليها مسئولية لايجب تجاهلها لأن  
الاتجاه نحوها يسمى « بعالمية  
الاقتصاد » يقسم العالم الى محاور  
من بينها المحور المتوسطى الذى  
يربط الشمال الغنى بالجنوب الفقير .  
فالحقيقة الثابتة هى أن حوض  
البحر المتوسط سيشهد فى  
السنوات العشرين القادمة تغييرا  
ديمقراطيا له دلالة خطيرة وهو أن  
ثلث سكان هذا الحوض سينتقل من  
الشاطئ الشمالى الى الشاطئ  
الجنوبى فى عام ٢٠١٥ وهو  
مايعنى ضرورة التعاون بين شطريه  
لأنه من المستحيل بناء ستار حديدى  
يفصل شمال الوطن عن جنوبه .

~~~~~







الأهرام الاقتصادي

المصدر :

٢ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# هايد بارك

الأهرام



## يتشرف عليها رجب الغنا

إذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة . هايد بارك .  
حيث يستطيع كل انسان ان يقول ما يشاء ...  
وتعتبرها دليلا على الديمقراطية وحرية الكلمة فان  
من حق مصر ايضا ان تفخر بازدهار الحرية فيها  
بغير قيود .. وكدليل على ذلك نلتقى اسبوعيا  
وشعارنا : " صراع الافكار هو القوة الدافعة  
لتقدم بلدنا " .







المصدر : ..... الأمرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢ شهر ١٩٩٢

# هل للأهارب والفتنة

## أسباب اقتصادية ؟

تعددت الرؤى لقضية التطرف والفتنة الطائفية ... واجتهد الباحثون في التنقيب عن اسبابها .... عوامل اجتماعية أم عوامل سيكولوجية ... اسباب تربوية وتعليمية أم اعلامية ... البيت هو المسئول أم التلفزيون والسينما ... ولكن أين العامل الاقتصادي في الموضوع ...

هل الفتنة لها أبناء كثيرون ليس من بينهم الظروف الاقتصادية الحالية ... البطالة .... التضخم ... الاسعار ... جشع التجار وانفلات السوق وخلو ساحته للمغامرين الباحثين عن « هبة » وشعارهم « اسرق واجرى » ... وسيادة القيم المادية في المجتمع بعد ان كانت القيم الاخلاقية والاجتماعية .

من هنا فإن « هايد بارك » تفتح الحوار من هذه الزاوية دون أن تطلب الاقتصار عليها لان كل ظاهرة لها سبب اقتصادي مرتبط ارتباطا لايقبل التجزئة باسباب اخرى في المجتمع .

ولاستطيع « هايد بارك » ان تنعزل عن الحوار الواسع المفتوح في طول البلاد وعرضها ... وترحب بكل رأى .

## عنف الجماعات وتطرفها :

## ال جذور الاجتماعية والتاريخية

د . عصام بهي

جامعة عين شمس

الدكتور عصام بهي الأستاذ بجامعة عين شمس يؤكد ان الأثر العكسي للانفتاح جعل الأمل والطموح معلقا بالخارج فعصب بالولاء وادى الى الإحباط ... ويقدم تحليلا واسعا وهاما للظواهر المؤدية للإرهاب والتطرف والفتنة .







المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

لم يغب « التدين » أبداً عن حياة المصريين ، القدماء منهم والمحدثين ، أيا كانت الديانة التي يدينون بها. وفي عصرنا الحديث يقف المؤخون عند السلوك الحاسم لرجال الأزهر الشريف في تنظيم المقاومة ضد الحملة الفرنسية حتى خروجها ، ثم اصرارهم على تولي محمد علي ولاية مصر وخضوع السلطان العثماني لمطالبهم ثم عند رجال من أمثال السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده اللذين قادا حركة الإيقاظ للعالم الإسلامي في مواجهة الاستعمار الغربي . تحول بها الشيخ عبده إلى حركة إصلاحية داخلية ، وعند إيمان الزعيم مصطفى كامل بفكرة الجامعة الإسلامية ودفاعه عن الخلافة ملاذا للعالم الإسلامي من التهام الغرب له - يفتون عند هذا كله مع تفصيلات أخرى كثيرة تتصل بالكتابات الإصلاحية على أسس إسلامي - للتاريخ للفاعلية الدينية على المستوى العام في مصر وفي العالم الإسلامي كله .

ولكن أول حركة منظمة يؤرخ لها بسنة ١٩٢٧ ، أعلن الشيخ حسن البنا رسمياً إنشاء جماعة ، الإخوان المسلمين لتكون - من يومها - جزءاً أساسياً من بنية الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في مصر . ومن يومها كذلك والجماعة تمر - في علاقاتها بالحكومات المختلفة التي حكمت مصر قبل ١٩٥٢ - بحالات مختلفة - تتراوح ما بين المهادنة - مجرد المهادنة - والصدام . لكن أكثر الصدامات ترويعاً جاء بعد ١٩٥٢ ، وعلى وجه التحديد في سنة ١٩٥٤ حين جمع

الإخوان - جميعاً تقريباً - ليعمروا سجون النظام ومعتقلاته ، بعد اعدام من اعدم وتكرر المسألة - مرة أخرى - وبشكل أكثر عنفاً عام ١٩٦٥ . ولا تسلم عما جرى لهم في السجون والمعتقلات ( قبعضه ) المنشور يشيب من هوله الولدان ! فالهم هو ما يمكن أن يتركه هذا الذي حدث في نفوسهم وفي عقولهم ليتشكل منه في النهاية - تصورهم عن ما ينبغي أن تكون علاقاتهم « بالآخر » خارج الأسوار : سواء كان هذا « الآخر » في موقع السلطة أو خارجه ، فالجميع اعداء : الظالمون والسكتون ، ولابد من تغيير الجميع !

بهذا التصور امتلا كثير من شباب الجماعة داخل السجون والمعتقلات وكان شيوخهم أول من ناقشهم وسفه تصوراتهم ، ولكن تأثير ما يحدث كان أقوى على النفس والعقل من تأثير حجج الشيوخ مهما كانت قوتها ، ومهما كانت قدرتهم على الإقناع ، وانجروح الغائزة - في النفوس والعقول قبل الأجساد وبعدما كان من الصعب على العقل والمنطق أن يجد لها دواء ناجحاً ، ولو طال النقاش وتكرر !

في هذه الظروف ولد أول هذه التنظيمات الدينية المتطرفة : تنظيم التكفير والهجرة ، الذي تولدت منه ، أو من أفكاره وامتزال سائر التنظيمات المعروفة وغير المعروفة في الساحة المصرية ، والتي تؤمن بالتفكير عقيدة وبالغنف أسلوباً لإعادة المجتمع إلى جادة الصواب . لقد انطلقت الشرارة المخترقة أو







بالأحرى المسجونة - منذ منتصف السبعينات فصاعدت هشيما ينتظرها ليزيد اشتعال النار .

وكانت هزيمة ١٩٦٧ المخزية قد تحولت بكثير من النفوس عن الثقة التي كانت تتعامل بها مع النظام ، الذي انهكته جبال اليمن ليسقط في هاوية سيئاء . وليته قدم بديلا متماسكا على المستوى الاجتماعي يمكن به تسوية هذه الهزائم وابتلاعها ! لقد كانت النتيجة - في كلمة - قضاء ميرما على البقية الباقية من كرامة الانسان المصري التي اهدرت في الداخل قبل ان يقضى عليها في حرب خارجية . حتى أن كثيرين لم يفاجأوا بالهزيمة ، لان انسانا بلا كرامة في وطنه او قيمة لا يمكن ان يقاتل ، واذا قاتل لا يمكن ان ينتصر !

ومع الاسف الشديد لم يستطع نصر أكتوبر ١٩٧٣ أن يمحو آثار هزيمة ١٩٦٧ . ربما لأن أسباب القلق الاجتماعي والاقتصادي كانت أقوى ( وقد بدأت عملية الانفتاح - النهب الاقتصادي ) وربما لأن مظاهر الفردية والفساد في الحياة والحكم كانت أقوى من - الشكل - الديمقراطي الذي جرى تخطيطه بسرعة ووزعت الأدوار فيه بعناية أو بغير عناية ! وحتى هذا الجانب ( الشكل ) لم يصبر عليه النظام طويلا فحصد الجميع !

وكان الشباب الذي وصفناه أنفام موجودا لا يلتفت إليه أحد ، وكان رد فعله مدويا تجاه النظام ممثلا في رأسه ! فبعد خيبة أملهم في كل شعارات النظام : العلم والايمن ، والديمقراطية ، والانفتاح ، وتطبيق الشريعة .. إلى آخر هذه الشعارات التي تمخضت عن إحباطات متكررة للشباب المصري على المستويين الفردي والجماعي وعن خيبة أمل كبرى في الشارعين الاسلامي بخاصة ، والسياسي بعامة .. بعد هذا كله وقبله لم يكن إلا الغضب والعنف .

وفي هذه الاثناء كانت الثورة الاسلامية في إيران على أشدها طردت الشاه وأذلت أمريكا وعندها لم يجد الشاه المطرود ملاذا إلا في مصر ، في تحد سافر لمشاعر الشباب بخاصة الذي تعاطف مع الثورة ومع انتصاراتها المتتالية في المرحلة الاولى من تاريخها .

وكانت الظروف الاقتصادية في مصر تزداد اختناقا وكان الأثر العكسي للانفتاح الاقتصادي يزداد اتساعا وازداد انفتاح البلاد العربية أمام المصريين فأصبح الأمل والطموح معلقا بـ " الخارج " فضعف الولاء والانتماء لنظام أدى إلى كل هذا الفساد الذي صاحب الانفتاح ورضى به ، وإلى كل هذا الاحباط لآمالهم داخل بلدهم بخاصة أن وسائل الاعلام أصبحت عوامل فعالة في انكاء التطلعات واشعال الروح الاستهلاكية المدمرة وأصبح الأمل معلقا بمشروع " من هذه " المشروعات " المدهشة التي تبدأ بعملية نصب على الناس أو على بنك أو عملية تكون ستارا للتخريب ويتحول صاحبها فجأة إلى مليونير . ثم تنتهي العملية بالهرب إلى الخارج صعبة عدة ملايين من الجنيهات والدولارات فتراجعت قيمة العمل والاجتهاد بعد قيمتي الولاء والانتماء وارتفعت قيم الفهلوة والخفة والنصاحة .. وماشينا من هذه القيم العالية !

وهكذا بدأ عصر التراجع الواسع للقيم التي ربيت الأجيال السابقة على احترامها بل تقديسها وبدأت معها المثل " القديمة " في الانسحاب ليحل محلها مثل جديدة روجت لها على نطاق واسع وسائل الاعلام جميعا وهذا كله في وقت كانت فيه الضغوط الاجتماعية - الاقتصادية ( ولا تزال ) لاتطاق والانتماء يتراجع فازداد الياس والاحباط ومع الياس والاحباط علينا أن نتوقع كل شيء وأى شيء !

أنتصرون أن يعيش الشباب في جو كهذا ويتقبلوه في صفت واذعان ؟ نصبحك على أنفسنا وعلى أجيالنا الحاضرة والقادمة لو توقعنا منهم ذلك . والاسوأ أن نطلبه







المصدر : الأبرام الانتصاف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

منهم . فهذا الكيان المتفجر بالحياة والحيوية لا يمكن أن يواصل حياته في هذا الفراغ الفظيع المحيط به : الفراغ من الثقافة ومن النشاط ، ومن العمل ، ومن الاهتمام ، ومن الانتماء والحماسة : من الضروري - حتى لمجرد الحياة - أن يجد البديل ، ولو كان في البديل تدمير للذات أو تدمير للآخرين - الآخرين الذين لم يهتموا به ولم يابهاوا المطالبه - النفسية والعقلية أو لاقبل الجسدية مع أهميتها -

ولم يمهّدوا له طريقا يفرغ فيه طاقته العقلية والنفسية والجسدية بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالضرورة بالخير والعطاء !

ولندع الآن الذين يدمرون أنفسهم . ولنقف عند الذين يسعون إلى تدمير الآخرين - أي كل من ليس منهم . ماذا تقدم لهم هذه الجماعات - وعجز المجتمع عن تقديمه حتى يسعوا - بإشارة من يد - الأمير - إلى تدمير هذا المجتمع ؟ ببساطة شديدة . فإن الجماعة تقدم له كل ما عجز المجتمع عن تقديمه له : تعطية انتماء الإنسان في حاجة إليه دائما - إلى كيان أكبر من الفرد أو حتى الجماعة الضيقة ، وتعطية دورا يقوم به ، وقيمة وأهمية سلبها منه المجتمع الذي أهمله ، وقضية قائمة على مجموعة من المثاليات التي يؤمن بها ، وترسم له صورة لحياة بسيطة تدير ظهرها لكل يبيهر من الحياة الحديثة التي تستعبد الإنسان وتستهلك حياته في الجري لحيازتها ثم تسلبه عقله ودينه وتوازنه النفسي - وهي لاترسمها فقط ، بل تقدمها له كذلك دون أن تكلفه أي أعباء مادية أو نفسية .

ولا بد من أن نشير إلى أنه إلى جانب ثقل هذه الأعباء التي وصفناها حتى الآن والتي تنتهي بالفرد إلى الفراغ والضياغ والبديل المغري ، أن بنيتنا العلمية والتربوية - سواء في مؤسساتنا العلمية ، أو في وسائل إعلامنا المترهلة ، أو في الأسر والبيوت ، إلا من رحم ربي - بنية ليثة ، غير قادرة على الصمود في وجه أي هجوم - مهما ضعف - يوجه إليها ، وقد أورثت هذا اللين لابنائها من الشباب الذين يسهل استهواؤهم لأنهم لم يتعلموا الدين الصحيح ( ولا أظنهم يتعلمون غيره أيضا ) تعلموا يمكن أن يجعل منهم سدا أمام دعاوى هذه الجماعات - وفي الوقت نفسه انقطعت السبل بينهم وبين السلطة - بمعناها السواسع - وكل من يتصل بها من رجال الدين ، فلا يقنعهم رجال الأزهر والأوقاف ولا المتحدثون في التلفزيون أو الإذاعة ولا كتاب الصحف .. إلخ وسدت الطرق من جهة أخرى - أمام جماعة دينية - سياسية متعقلة - هي جماعة الإخوان المسلمين - كانت قادرة على استيعاب هؤلاء الشباب وترشيدهم ، بل تحويل طاقاتهم العقلية والنفسية والجسدية إلى طاقات مبدعة وخالقة ولم يعد مسموحا للجماعة بعد إغلاق منافرها ومقارها - إلا الحديث من خلال الآخرين من الأحزاب التي تقبل هي - ويقبلون هم - العمل معها وإفساح صدورهم لهم .

هل نبحت عن حلول ؟ اظن أن الحلول واضحة ، وإن كانت قليلة فهي تقتضي ببساطة - أن نغير توجهاتنا الثقافية والإعلانية والتعليمية بما يرسى أسس مصالحنا راسخة بيننا وبين أنفسنا وبيتنا وبين الآخرين كما تقتضي أن نضع مشكلات الشباب بعامة ومشكلة البطالة بخاصة على جدول أولوياتنا وأن نتحول كل الجهود والمخصصات لحلها حلا جذريا ولو ضحينا بالميزانيات التي نرصدها للدورات الرياضية والفرق الرياضية الخائبة ومديريها ... مع علمي بأنها تضحية غالية إن لم تكن مستحيلة ! ونفتح الأبواب والنوافذ جميعها لكل التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية للتعبير عن نفسها في حرية كاملة لقضية الحرية لم تعد محل مساومات ولم تعد تحتل التأجيل ولا التسيب فهي الباب الوحيد للمصالحة وهي الباب الوحيد إلى الحاضر والمستقبل





المصدر : ..... **الجهرام** ..... ١

التاريخ : ..... **١٩٩٢** ..... **٢** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة أخيرة سبقني إليها بعض الأعلام المخلصة لكني أريد تأكيدها هنا وهي أن العنف لن يولد إلا مزيداً من العنف حتى يبلغ مدى لا يعلمه إلا الله والاعتماد على الشرطة وحدها بأساليبها المعروفة لن يؤدي إلا إلى اتساع نطاق هذه الجماعات وإلا إلى مزيد من اشتعال النار في الهشيم والهشيم كثير وجاهز للاشتعال وعندها لن يكون لها إلا الله ، أو لتوجه في الوقت نفسه الميزانيات المرسودة لما يسمى بقوالب الدعوة وغيرها من الأنشطة الشكلية التي يعرف أصحابها قبل غيرهم مدى فائدتها لمشروعات الشباب لمحاولة حل مشكلة حقيقية من مشكلاته المستعصية !

إن الاتجاه إلى الجذور جذور المشكلة - هو أقرب الطرق لحلها وقد يحتاج الوصول إلى الجذور واستئصاله إلى جهد أكبر وصبر لكن النتيجة في النهاية ستكون مؤكدة ومشكلة العنف والتطرف في مجتمعنا في جذورها مشكلة اجتماعية اقتصادية وثقافية في المقام الأول تترك آثارها بالضرورة على نفوس الشباب وعقولهم فلذا حللناها ودعوناهم للمشاركة تحررت نفوسهم وعقولهم أو لاسمح الله دمرونا ودمروا أنفسهم ولنا الخيار والله من وراء القصد .







المصدر : ..... الأمر الاقتصادي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢ شهر ١٩٩٢

# هايدبارك

الأمر الاقتصادي

## ثالثات التطرف .. وحزام الفقر

د . رفعت سيد احمد  
المدير التنفيذي للمركز العربي  
الاسلامي للدراسات

الدكتور رفعت سيد احمد المدير التنفيذي للمركز العربي  
الاسلامي للدراسات يحلل اسباب التطرف والفتنة وينبئ الى  
حزام الفقر ، الذي تنطلق منه

٦







دائما نفاجا

دائما نفاجا بما اسميناه خطأ ، بالتطرف ، واشتعال نار الفتنة بين عنصري  
الامة الاقباط والمسلمين وبعد ان تقع الواقعة وتنداعى النتائج نبداً في السؤال  
التقليدي ما العمل ؟

هل هي أزمة في الفهم والوعي بامور هذه الامة وقضاياها المصيرية ؟ ام هو خوار  
في العزيمة والقدرة على مواجهة الذات بقضاياها مهما كانت محرجة ؟  
اياما كلن الامر فان لنا بشأن مسالتي الفتنة والتطرف بعض الملاحظات التي  
نأمل أن تفيد لمن يريد التشخيص او العلاج

قاولا : نختلف بداية مع مفهوم التطرف ونراه يبعدنا تدريجيا عن دقة التوصيف  
وبالتالي فاعلية العلاج فالتطرف ككلمة تفترض وجود ، وسط ، موضوعي يمثل  
البعد عنه - سلبا او ايجابا افقيا او رأسيا - تطرفا ، فهل سالنا أنفسنا مرة واحدة  
ما هذا الوسط الذي نقيس به التطرف وما هي معايير الدينية والفقهية والاجتماعية  
ثم اليس مما يخلط الامور ان نروج لمفهوم يعكس معاني غير تلك التي نراها في  
الواقع ويقدم تصورا يناقض الحقائق المعيشية ؟ ثم ان جاز الوصف بان ثمة تطرفا  
دنيويا يقابل هذا الذي يسمى تطرفا دينيا فهل تكريم علماء الامة في الفقه والاجتماع  
بتحديد المقصود علميا بالاثنتين - نشك - ولذا تفضل دائما التروي ووضع الكلمة  
بين قوسين وعدم التسليم بها كمعبر عن حالة اشد من ان توصف بالتطرف

ثانيا : ولكي نشخص القضية جيدا ينبغي ان نلم بتاريخها وبايجاز نقول :

لقد عرفت مصر مسألة الغلو في الدين ( ان جاز التعبير ) مع بداية الاربعينات  
وذلك اثر انشقاق تنظيم شباب محمد عن جماعة الاخوان بقيادة الشيخ حسن البنا  
ثم انشاء الجهاز الخاص الذي تولى امر النفاذ باشا ( اغتيال ) وبعض العمليات  
الغداية بالقناة ثم حادث المنشية ١٩٥٢ ومع بدايات عام ١٩٥٨ وفي احضان  
السجون نشأة فكرة ( تنظيم الجهاد الاسلامي على يد شاب مسلم كان معتقلا ضمن  
جماعة الاخوان المسلمين ويدعى نبيل البرعى وفيما بعد انضم اليه عن اقتناع كل  
من اسماعيل الطنطاوي ومحمد عبد العزيز الشراوى وايمى الخواهرى وحسن  
الهلاوى وعلوى مصطفى واصبح اسماعيل الطنطاوى قائد هذه المجموعة النواة  
نظرا لامكاناته الفكرية الغدة وكانت افكار سيد قطب في الظلال وفي معالم في الطريق  
هي الاطار الفكرى لهذه النواة ثم أتت كتابات ابي الاعلى المودودى وابن تيمية  
وحديثا شكرى احمد مصطفى وصالح سرية وغيرهم انظر توثيقا كاملا لاوراق  
ووثائق الحركات الاسلامية السرية في مصر ١٩٧٠ - ١٩٩٠ في كتابنا النبى المسلح  
جزاءات رياض الرئيس للكتب والنشر لندن ١٩٩٠ .

وخرج من تحت هذه النواة وفي داخل هذا الاطار الفكرى تنظيمات الغلو الدينى  
وظلت التفسيرات بشأن نشأتها وتطورها واسباب انتشارها تتعدد حتى ساعدتنا  
هذه ولقد قدمت صفحة الراى بالاهرام نماذج لها منذ ايام واختلفت التفسيرات فتارة  
يرجعها البعض الى قسوة التعذيب الجسدى والمعنوى الذى مورس على اعضاء  
هذه التنظيمات في السجون خلال الفترة الممتدة منذ الخمسينات وحتى السبعينات  
فانهارت امام انظارهم نفسيا وعقائديا العديد من القيم والثوابت وتارة اخرى يراها  
آخرون انها نتيجة لاسباب اقتصادية واجتماعية ظالمة وتارة ثالثة يرجعها البعض  
الى نقص الوعي الدينى لدى الشباب المتحمس او نتيجة الاستفزاز عناصر من  
الاقباط المتحمسين وغيرها من الاسباب ..

الا ان الظاهرة في تقديرنا - اعمق واخطر من كل هذا خاصة ونحن اليوم نعيشها







المصدر : الأهرام

٢ شهر ١٩٩٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

ونمر بها وتتفاعل معها سلبا وإيجابا ولذا وجب حسن التشخيص لكي يأتي العلاج صحيحا ..

ثالثا : ان ظاهرة ما يسمى بالتطرف او الغلو الديني ، ظاهرة قديمة وملتصقة بالصراع السياسي الذي واكب الاسلام منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم حتى يومنا هذا وفي مصر القضية قديمة كما سبق واشيرنا وما نعيشه ليس سوى فصول جديدة لقصة غير معلومة النهاية وهي في تقديرنا ان نعيد المعالجة الامنية كما هو حادث الان وحدها في علاجها بل قد تاتي بنتائج عكسية تماما تؤصل فكرة الخروج على الامام بسلطاته ورجاله ومؤسساته ومن هنا نطرح هذا التصور للخروج من المازق الحالي

١ - يوجد في مصر حوالي ٢٥ مدينة رئيسية والعديد من المدن الفرعية هذه المدن مجتمعة وبخاصة مدن الصعيد وتحديد اسيوط والمنيا محاطة باحزمة من الفقر البشري .. مساكن - مرافق مخربة بلا حاضرا او مستقبل حقيقي ولنتامل مدينة القاهرة كنموذج يحيط بها الاتي امبابه عين شمس اليستين المنيب بولاق الدكرور وغيرها من الاحياء العشوائية الفقيرة في مرافقها وعمرانها البشري وبالمصادفة وهي هنا ليست مصادفة في واقع الامر لانها تكررت اتت اغلب عمليات العنف الديني المسلح والفتنة الطائفية المروعة اتت من هذه المناطق قد نسمي هذا الحزام من الفقر باسم الاسباب الاقتصادية والاجتماعية فلنسميها ما نشاء ولنطلق عليه من الاسماء ما نشاء فقط لنفي التنبه جيدا الى هذه الحقيقة ان الحرب الاهلية اللبنانية بدأت وانطلقت من حزام مشابه كان يحيط ببيروت سمي وقتها بحزام الفقر الشيعي فقط لنتامل ونفكر ونفعل وهذا هو المهم ..

٢ - يضاف الى حزام الفقر حزام اخر قطعي يشع راس الوطن وعقله وهو حزام الاغتراب والبعد عن قيم الاسلام الوسطية انه حزام التطرف الديني الذي يولغ فيه العقد الاخير عقد الثمانينات ومشاهد هذا الحزام ظاهرة للعيان في وسائل اعلامنا وثقافتنا وتعليمنا واقتصادنا بل وسياستنا ولنفكر بجديّة في مواجهة هذا الشبح القطعي لعقل الامة فهو سبب ثان وخطير لانه تاريخي لما نعيشه من مغالاة وما نسمي بالتطرف الديني كرد مماثل على تطرف ديني لا حدود له ..

ونهاية ثلوث الاسباب التي تشخص بها ومن ثم نعالج قضية ما يسمى بالتطرف ذلك الاخفاق الملحوظ لمؤسسات البحث العلمي والاحزاب السياسية واجهزة الدعوة الاسلامية الرسمية وغيرها وساخذ نموذجا واحدا لهذه المؤسسات وكيف انها قد صارت بلا فائدة حقيقة احد مراكز البحوث الاجتماعية في مصر يستهلك سنويا ٢ ملايين جنيه رواتب ومصاريف بحثية ومكافآت ابحاث الخ وهو تابع بجوار احد بؤر التوتر الطائفي في مصر امبابه منذ ثلاثين عاما هذا المركز لم يقدم حتى يومنا هذا دراسة واحدة ترصد وتحلل ومن ثم توصف العلاج بشأن قضية الفتنة الطائفية او الجماعات الدينية الاسلامية او المسيحية والطريف ان كاتب هذه السطور تقدم بمشروع بحث ميداني منذ يناير ١٩٨٩ لادارة هذا المركز الذي كان يعمل به عن الجماعات الاسلامية في مصر وحتى هذه اللحظة لم يبت فيه رغم موافقة كل الادارات المختصة لماذا لان مديرة هذا المركز وهي مديرة منذ ٧ سنوات مخالفة صريحة لقوانين الدولة منشغلة بقضايا اخرى اهم مثل رؤى العالم والسياسات الثقافية لمصر ايام الملك فاروق ( اي والله ) .

وفي نفس المركز تقدم مستشار استاذ علم اجتماع فاضل ببحث منذ عام ١٩٨٧







المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعنوان الفتنة الطائفية وحتى اليوم لم يبت فيه وغيرها من الابحاث الهامة والتي  
اهملت

هل بعد ذلك بحق لنا ان نسأل لماذا تخفق معالجتنا السياسية والثقافية في  
مواجهة الازمة انها تحقق لان ميزانية الدولة موجهة اصلا الى مؤسسات ومراكز  
بحثية بلا دور او فاعلية مجردكم من الموظفين حاصلين علي درجات الدكتوراه ولا

يعملون شيئا وهو الامر الذي دفع الكثير من الجادين الى الابتعاد حتى ينصلح الحال  
ونحن منهم

وبعد .. انه ثالث من ( الفقر مستوياته وازمات المختلفة ) والاغتراب بابعاده  
وروافده العديدة ) والاختفاق في الدور الاجتماعي لمراكز البحوث والمؤسسات  
المختصة ومن هذا الثالث . تبدأ الظاهرة في النشوء .. ومنه ينبع العلاج والله  
اعلم ..







المصدر : ..... الأمرام الاقتصادي

التاريخ : ..... ٢ ..... ١٩٧٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ظواهر العنف والأجرام .. تحت شعار الدين

د . أحمد بدران

مستشار وزير الصحة

و  
والدكتور أحمد بدران مستشار وزير الصحة يشير الى الازمة الاقتصادية وزيادة البطالة ضمن اسباب اخرى مثل التخلخل الاجتماعي ويرى انها جميعا ليست السبب الحقيقي للازمة ولكن هناك اسبابا اخرى يحددها .

6

وليسمح لي اولاً بان اعرض بعض النقاط التي قد تبدو متعارضة مع الكثير مننا نشر فاولاً لعلمنا تنفق على أن هناك أزمة في العلاقات بين جناحي الأسرة المصرية من مسلمين وأقباط وهو أمر وان كان قد بدا في فترات متقطعة في الماضي الا انه قد ظهر من جديد وبصورة لم تكن مألوفة ومن السذاجة أن نرجع كل ما جد من أحداث الى عوامل شخصية أو الى نزاعات فردية والا كنا كمن يذنبون برؤوسهم في الرمال .

فتحت صفحة قضايا وآراء في الأمرام الغراء ، مشكورة باب الحوار والنقاش حول التطرف والفتنة الطائفية واقتسحت المجال بالفعل - حتى الآن - لمختلف الآراء في هذا الموضوع الحيوى .





ونتعلق أيضا على أن علاج هذه الأزمة لا يكون بكتابة المقالات والقاء الخطب عن العلاقات الأتية والروابط القوية ولا بجلوس رجل الدين المسيحي في جوار رجل الدين المسلم وتبادل العناق وتقبل الكثف لهذا أسلوب سناج أن يؤدي بنا إلى أي نتيجة ايجابية .

ونتعلق أيضا على أن الشباب في مصر وربما المواطن المصري عامة يمانون من أزمة اقتصادية وتغيب بين الدخول والإسعار وزيادة في البطالة وانحدار في مستوى الثقافة وتخلخل في الروابط الاجتماعية ولكن في اعتقادي أولا أن هذه عوامل مساعدة وليست العوامل الأساسية .

ولذا لنأنا لا يمكن أن نجلس مكتوفي الأيدي حتى يعم الرخاء وتندعم البطالة ويقضي على كافة الآلات الاجتماعية في الأسرة المصرية .

إن من الواضح في رأيي أنه هناك جماعات منحرفة من الفخذتين السدين مسئلة للعنف والجرام وأنها تشكل مليمكن أن يسعى -تجاوزا- بحاجتنا المصمكى أو الأبرهاني لجماعات أوسع من المتطرفين والمتعصبين دينيا . ومن أجل هذا فهى تستمد التشجيع المعلن وأحيانا الخفي أحيانا كثيرة من الجماعات التي يغفل البعض أن السامح المجال لها العمل في العلن قد يكون العلاج للتطرف والفتنة ومن أجل هذا تجرى المحاولات لتملقها والتودد إليها وإغماض العين عنها . بل وأحيانا تشجعها وهو اتجاه خاطيء لأنه يجاهل ذلك الارتباط بين الظاهر والخفي من هذه الجماعات ومن يسعى حثيثا إلى الاستيلاء على مقدرات البلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واعلاميا بأساليب تبدو بعيدة عن العنف ومن يجاهر بالعنف وتحصدى المولة والاستيلاء في الأخوة في الوطن فهل يكون من قبيل المصلحة استيلاء فريكتي توظيف باسم الدين على الأموال الطائلة مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الدخول لدى نسبة عالية من المواطنين واستيلاء الجماعات الإسلامية على جميع مقاعد مجالس النقليات المهنية وعلى اتحادات الجامعات وتلك السيطرة الواضحة على الإعلام بما في ذلك بالأسف الصحف القومية والإعلام الحكومي من إذاعة وتلفزيون ثم انتشار تلك الكروايات التي تطلق معايير الصلاحية لإقامة الصلاة ويخطب فيها كل من هب ودب لنشر الأفكار الجليية والهدامة ؟

علينا أن نأخذ الأمر بمزيد من الجهد والحرص ، فلنطلب الذي يقف على المصدرج لنؤخذ أثناء محاضرة الاستاذ في الجامعة والطالبة المنقبة التي ترفض التحلق من هويتها والذين يحاولون منع الفسة حلفة ترقيتها في الجامعة يجب ألا يسمح لهم بذلك بكل وسيلة والذين يسيرون في الشوارع مسلحين ويتعرضون لغيرهم والصحف التي تنشر مقالاتا فيها تحريض على الفتنة كل ذلك يحتاج إلى مراجعة وعلى المسؤولين عن الإذاعة والتلفزيون ألا يسمحوا ببث معايير الفتنة وعلى وزارة الأوقاف ألا تسمح بالبروايا التي لاتتواءم فيها مقومات المسجد . ولا تسمح لكل من هب ودب من الجهلاء بالقاء خطب الجمعة وإشاعة الفوضى والخزيعات . ديي فيكون هذا كله لن يكتب لنا النجاة .







المصدر: **البيان** - دورية

التاريخ: ٩ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تأملات مصيرية الإرهاب.. في النقابات المهنية..؟

في تلك الأثناء المسلمين أنظار أرواح الإرهاب وأيضاً ملهوج السيرة على البلاد من خلال التسلل إلى النقابات المهنية وقابلات اتصال ومخاطبة كادى التسلل إلى وظائف الدولة ونشر الأيدياء الجهادية بين الموظفين ولم يكن الجهاد سوى المسلح هو الجهاد. الوحيد الذي نشأه الآخرون في الأريحيات قلب نظام الحكم والكل في أي جاني هذا الجهاد للمولى الذي ربح مصر كلها بحواش التفت وكتلت في الأريحيات والمسيحت كان يوجد أجهزة أخرى

مساندة منها مثلا جهاز «المن» الذي يحرى أعضاء جماعة الإخوان داخل النقابات المهنية وعلى خريطة العمل في الحكومة وفي القطاع الخاص وهو جهاز ضخم ومسؤوليات خطيرة .  
وفي عام ١٩٩٤ حدثنا ربيع الصدام للمولى بين الإخوان المسلمين وأخوة الإخوان وحكم قادة الجماعة وأفراد الجهاد الخاص .







### بقلم : على الدالى

أقضية لا يتكرر تنكس لجماعة الإخوان المسلمين أو إلى أجنحة الإخوان ولكن الفراغ السياسي في النقابات المهنية وعدم تواجد حزب الألفية أو الحزب الوطني دخل هذه النقابات قد أصبى للخلاف القسطن من المهنيين السياسيين فرصة لتفكر حسب المخطط الموضوع لهم من خارج النقابة للسيطرة على هذه النقابات المهنية وتعلم الصوف بين المهنيين وأمامنا تجربة حية واضحة في نقابة المحامين مثلا ..

• • • • •  
وأنا أعرض هذه التجربة مثل كل مصرى ولربى يعنى كيف توقف نقابة المحامين لفكرة أهداف الإخوان والفتنة ويسمى جميع المحامين تصير بركات لا يطمح نقابة أي مصرى كذا وليس بين أعضاء نقابة المحامين من ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين غير ثلاثة أعضاء أو أربعة أعضاء من بين ثلاثة آلاف مصرى وكاتب .. ويعرف هذه النقابة كل مسئول في المسألة !!  
لكن كان الحزب القومى ليس له دور واضح داخل النقابات المهنية فبعد أن خرج ثلاثة أفراد من جماعة الإخوان المسلمين تحريك نقابة المحامين باسم الحريات والديمقراطية واستقطاب مجموعات من شباب المحامين بشعارات رنانة عن الحريات ، لربى بين وقت وآخر لانتقلت تلقى على سور نقابة المحامين لائحة الشعار المصرية وبلاطة عابري السبيل حول قضايا ديمية مثل المعتقلات وكبت الحريات كل ذلك باسم جميع محامين الذين يعرضون عن هذه النقابات شيئا ..

إننا ألقى القبض على مرتزق مشهور وهو يعمل لحساب دول عربية تخطط مع الإخوان لآشارة للثقل وتطهير المناخ السياسى وتذكروا كيف إقضى على هذا المرتزق مكتبيا أثناء قيامه بعمل يكرر به المناخ السياسى وطبقته فقامت الألفية أو ثلاثة باسم الدفاع عن الحريات في نقابة المحامين وأعدوا أن مصر قد أصبحت سجوناً لأنها وإن المعتقلات قد فتحت والسجون قد أُنشئت بالمصحات علماً بأنه ليس في المعتقلات مصرى واحد ، وإفراجاً في أبواب النقابة لافتات تلمح عن كل هذا السلف والهراس ولأحد يتصدى لهم من الحزب القومى أقيم نقابة لى لا يملك نقابة ثلاثة أعضاء من الإخوان لى يمل ثلاثة آلاف مصرى وكاتب من القراء الوطنيين والقوميين أيضاً صلا !!

نشاط الإخوان المسلمين الآن وليس عام ١٩٤٢ تلقى النقابات المهنية وخاصة نقابة الأطباء وبقيّة المهنيين ثم أخيراً نقابة المحامين أمل هذا النشاط المتكاف الراسخ يؤكد أن هذا الجهاز الخطير الذى للشام الإخوان المسلمين في الأجنحة لا يزال يعمل بكل فروعها وأقسامه حتى اليوم وعلى مدى خمسين عاماً (!!!)

وفي النقابة المضبوطة في أحد أوكار الإخوان والتي تكشف عن هذا الجهاز جام بالحرف العربى في تقرير رفرف من رئيس القسم المهنى في الجهاز إلى الهيئة التشريعية للإخوان بتاريخ أول أكتوبر عام ١٩٤٢ :

تجربتي تدرى الدعوة بين أرباب المهنة الواحدة التي تتعلم نحن النقابات المهنية الرضوخة على أن يكون الجهاز هو تكميم مجالس هذه النقابات بشخصيات الخرافية فقامت دعوة وأمانت بها ..

• • • وفي مصر الآن نشاط مكثف للإخوان المسلمين لخلق النقابات المهنية للسيطرة على المسألة من أبناء مصر على المحامين والمهندسين والأطباء والمحاسبين والمدرسين والقانونيين وكل أصناف المهنة الرقيقة وهم الجسر الحضرى الذى يجره الكاتب إلى النهضة والربى وسيطرة الإخوان المسلمين على «المسألة» معافا عدم هذا الجسر الحضارى وتكاليف المسألة المصرية أي المتكلمين المصريين في عاصمة عدم الديمقراطية وتنكس ربات التكميم والربى الاستسى بشكل أو بآخر لخدمة المسألة المصرية

في صراعات ومعارك وآلثن ومائزاه من التشاغل في بعض النقابات المهنية الهامة الآن ليس مصدره الضاصر القريبية من أعضاء هذه النقابات وهم أغلبية مناطق بل مصدره عناصر الإخوان وهم أقلية قليلة من دعاة الفتنة والبهاج السياسى وهم يحاولون الاعلان عن وجود لثقل وشعب في ألسان المهنيين وأصحاب المهنة العليا والظهر لهم أعداء للثقل السياسى في مصر وليس أعضاء هذه النقابات المهنية الكبيرة مثل نقابة المحامين أو المهندسين أو الأطباء أو المحاسبين غير أفراد لثقل ..

كان من بين الأرباب المضبوطة في أوكار الإخوان المسلمين هذه النقابة التي كشفت عن أخطر جهاز أعداء الإخوان لاخرى الغرب التجارية والمصاحفة .. وبحت يدى الآن هذه النقابة التي ضمت إلى سلف التحليل في جرائم الإخوان عام ١٩٤٤ بعد محاولة اغتيال جمال عبد الناصر وتقول هذه النقابة أن هذا الجهاز الذى أعده للسيطرة على النقابات المهنية وجميع الأنشطة الاقتصادية وعلى موظفى الحكومة وعلى المدرسين بالتنديد قد قسم إلى عدة أقسام وفروع وكل قسم يرأسه عضو يقود من أعضاء الأقسام البارزين فضلاً قسم المهنيين الذى يربط على جميع أنشطة المهنيين ويشمل نقابة المهندسين وجمعية مدارس الصناع يرأسه المهنيين صيدقار السيد المشهور فى الجماعة ثم يأتي فرع الأطباء ويشمل بائع نقابة الأطباء ويرأسه الدكتور محمد سليمان ثم يأتي فرع القانونيين أو المحامين والضاة

• • • • •  
وكل منسب للإخوان وكان يرأسه صر التنكس السياسى (المرشد الزامل) • • • ثم فرع المحامين ويرأسه على التكميم على مصر وعلى كليات الآداب ويرأسه محمود عوده • • • ثم فرع الأرباب ويرأسه ويرأسه على عربى كليات الآراء والمعاد الأربعة ويرأسه أحمد كامل صر • • • ثم يأتى فرع المحاسبين ويرأسه على المختلطين والمصاحفة وعلى عربى معاد الصحافة ويرأسه صالح عثمانى • • • ثم فرع المؤلفين ويرأسه على موظفى الحكومة والشركات ويرأسه محمود البرارى • • • فرع الاجتماعيين ويرأسه على عربى المعاد الاجتماعية ويرأسه أحمد كرم • • • فرع الأرباب ويرأسه على نشاط المعاد الأربعة وعربى ويرأسه محمد توفى • • • فرع التجاريين ويرأسه على كليات التجارة والمهنيين بالانكسار علمه ويرأسه حسن صادق • • •

• • • • •  
وعلى رأس كل هذه النشاطات في النقابات المهنية وغيرها توجد فروع مسئولة مسئة في ضوء مكتب الإرشاد محمد فريد صيدقار وكان هو المسئول عن هذا الجهاز الضخم ومبارنة عبدالمسلم أبو الفضل وأعد مكتب الإرشاد المخطط لتكامل لهذا الجهاز وحدنا أهدافه وهي السيطرة على أرباب المهنة في البلاد ومن خلال أرباب المهنة يمكن السيطرة على أجهزة الدولة سواء كانت حكومية أو نظاماً خاصاً .. وأمل





المصدر : **الجمهورية**

٩ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن المتألمين عن الحريات الآن هم أعداء  
كل الحريات في باتهم أنهم تسمح أن في  
العراق حريات أو في ليبيا حريات أو في  
الصين حريات حتى يتحدث باسمهم مراقب  
والها شعار الحرية !!  
لكن الفراغ السوفلي داخل للثقافات المهنية  
قد أدى إلى توظيف هذه الثقافات لخدمة  
مخططات الاغتيالات الممنهين والشعوب  
الأجنبية !

• • •

● ولا جدوى من الصراع حتى ولو جلدنا  
بمكر أولئك لوسم الحزب الوطني المخلوق  
وإبري كيف يحضى الزحف السريع على  
الثقافات المهنية في مصر بمخطط أخواني  
واضح ومكتشف لأن الحزب الوطني لا يسمح  
ولا يرى ولا يتكلم بخليل أن تواجه داخل  
الثقافات المهنية أصبح مضموناً يتبع ثلاثة  
أو أربعة من الصحفيين على التكتل للسيطرة  
بكل بساطة على مبنى نقابة الصحفيين في أي  
وقت يشاؤون باسم الحريات حتى إذا اغتالت  
وعصفت الإرهاب ملكاً وكتبا مصرياً على  
فرج فودة بسبب آرائه الأخرى ولا تسمح أي  
صوت أو صورة لنقابة الحريات الصحفية !!  
ولا تنطق باللات تكين الإرهاب !!  
لماذا ؟

ليس لهذا المؤلف من تفسير إلا أن اللجنة  
تؤيد وإبراه اغتيال الكتيب الذين يناضلون  
بأرواحهم ويصنعون وهم يعملون ويؤمنون  
على أنهم لكشف الإرهاب وحماية الوطن  
منه فلولاً ليسوا أصحاب رأي في نقابة لجنة  
الحريات في نقابة الرأي أما الذين يتناضلون  
لكن موافقهم من العراق ومن ليبيا ومن  
الصين ومن الآخرين فلولاً هم الأحرار  
وهم الأبطال !!

● أما بعد

مرة أخرى أين شعراء مصر ، أين كتّاب  
مصر ، هل أجمعت استهتكم بأفك الأحرار !!







# العنف الاسلامي في مصر وصلته بالوافد والموروث

وان كانت مشكلات للتنمية والانجاز بلغت به الى السطح ليحل محل مسألة الاستقلال، واستطاعت الحداثة الوافدة ان تصب معظم الحركة خاصة مع ابتداء نموذجها الاشتراكي السوفياتي والصيني والاوروبي الشرقي، فكان عقدا الخمسينيات والستينيات للشاهد الحي على فترة الوصف الوافدة على انجراح كثير من القاصر من التربة العربية، وان لم تستطع ان تخرج من هذه الاخيرة على خصوصيتها.

في تلك المرحلة لمحت الحداثة المستنزعة نورا هاما في دعم الوافد العربية في المواجهة مع الحرب والتي اتخذت شكلا سياسيا - اقتصاديا - عسكريا بالانساب، فيما لم تخطى الى حد بعيد الموروث التقليدي، ولئن الحداثة الوافدة القلقة لم تستطع ان تواصل دورها البنائي والتطاعي في المجتمع العربي، حين اشتمت هجمة الغرب وحين راحت مشروعات الحداثة تتآكل من الداخل وينخر سوس كثير فيها، واقت نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لكي تصيب تلك للمشروعات بالفريسة شبيه القاذبية، وتفلح للموروث التقليدي بلبا جديدا، واسعد هذه المرة. وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتلك اصبحتها الاولى، آخر معارك العرب التي مكنتها فيها الوصفة الوافدة من الانتاج. اما الانعمية لثانية لهذه الحرب فهي انها تراكمت مع القدرة للتكنولوجيا الانصالية الغربية التي تحوات بموجبه الحداثة من بوصفها للتقدم والانجاز في نموذج حضاري وهومي.

حدث تلك التحول العميق كصناعة منظمة لتفطور الحضاري العام في كل من الحرب والمثاقفة العربية. فبالضبط عن طموحات القوة للامية والتقدم على الجانب الاول وعكسها التام على الجانب الثاني، فإن اسبابا اقتصادية - استراتيجيه، واهم منها اخرى تاريخيه، حفزت الحرب على الدفع نحو الاستجابة في هذا التحول، فالانتقال الى حضارة الاسفله بعد الانتاج ويزور اعمدة النقط في حرب أكتوبر مثلا جوهر الاسباب الاولى. اما الثانية فهي تخرج عن ارادة العرب ذاته، فتاريخ تفطور الحضارات يؤكد لنا ذلك الجناح في مثل هذه المراحل نحو تشييد النموذج الحضاري

## شيه رشوان \*

■ منذ نهاية حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ونجاح الغرب في اجهادها تخليها، بدأ مشهد الصراع والانتقام في الوطن العربي مختلفا نوعيا عما كان قائما قبل ذلك، وليس بالامكان فصل حلقات الصراع والعنف المتواصلة منذ ذلك الحين ما بين الحركات الاسلامية وبين الدولة والنفذية في مختلف الاقطار العربية عن هذا الانتقام الجديد نوعيا.

ولا بد من التأكيد على ان ذلك الانتقام ليس قاصرا على الحالة المصرية، بل هو يتجاوزها لكي يشمل معظم لجزء الوطن العربي والعالم الاسلامي. وقد يكون التحليل الموضوعي، الهلابة للصورة بمثابة نموذج يصطلح الانطلاق منه (مع مراعاة كلفة خصوصيات المجتمعات الاخرى من شدة) الى حيث يتحقق فهم اكثر عمومية لهذا الانتقام الجديد.

والفرسية الاساسية هنا هي ان نهاية حرب أكتوبر اده وتكتب مجموعة من التواضع المتضاربة التي افضت في النهاية الى تحول نوعي في طبيعة التفاعل المصري ما بين قوتين العربي وما يمكن سميتها بالقطار الحضاري العربي. فمنذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر ابرزت الثورة الصناعية الاوروبية الاولى ما عرف في التاريخ بظاهرة الاستعمار. وكانت القاييم ومناطق الوطن العربي موضوعا مباشرا لهذه الظاهرة التي استمرت حتى الستينيات من القرن التالي، وعلى رغم التقليلات الضعيفة التي تركتها نموذج الحداثة، الغربي في اوساط النخب العربية التقليدية والهدية منذ رابعة رافع لسطحها، الا ان الصراع ما بين مؤيدي ذلك النموذج وبين المتصمكين بالنموذج العربي - الاسلامي التقليدي ظل معكوما يسلط لم يتجاوز. لقد طالت قضية الاستقلال الوطني والتحرر من الاستعمار الغربي على كسافة الاستقلالات الاخرى، لكن تلكت على رغم ذلك حية وقابلية للاضطلاع من حين الى آخر معلما حدث مع علي عبدالرازق في الاسلام واصول الحكمة او طه حسين في القصر الجاهلي.

فبالضبط عن هذا السلفه فإن الصراع ما بين اهل الحداثة الغربية الوافدة واصحاب الموروث العربي - الاسلامي، بتبعيات طائفة البشرية لم يكن في جوهره صراعا حول هوية المجتمع العربي بلدر ما كان حول الطريق الى تهوضه وتقمعه. فلي ذلك الحيلة لم تكن الحداثة الوافدة، لدى معظم مؤيديها، سوى الوصفة التي تم تجريبها من التربة الاوروبية وادت الى ازدهار زرعها ونموها. ولم يصدت الا في القليل النادر، ان طرح تيار الحداثة التساؤل حول هوية المجتمع العربي، او سعى الى التشكيك في قوتها، على استيعاب هذه الوصفة الوافدة من اجل تحقيق النهوض للتطور. وعلى رغم حصول معظم الاقطار على الاستقلال منذ الخمسينيات، الا ان الصراع بين الحداثة الوافدة والموروث التقليدي لم يصل مطلقا الى موضوع الهوية







بد أن يعتمد التغيير إلى أطراف الصراع وأدواته ومظاهره. فمفهوم الثوروث أصبح مرتبطاً بمباشرة بالقوى الإسلامية ويحس من اتجاهات الحركة القومية من حيث التوصيف الفكري والسياسي. أما على الصعيد الاجتماعي، فنل طاعات الفكري من الشرائع الوسطى والدينية للطبقة الوسطى ومن قوى الأصول للتحالفة الذين أرتزتهم الحداثة السالبة وتوسعت في تطعيمهم وفتحهم إلى النزوح من الريف إلى فواش لكن الكبرى كانوا هم صلب ذلك العنصر. أما الولاء فله ضم من التحالفة السياسية والفكرية معظم القوى المدعوة بالعامة من يسارية ويسارية وقطاع من القوميون وعلى عكس الأول فإن هؤلاء ضموا الشرائع العليا من الطبقة الوسطى والتي استخدمت معظمها في ظل مشروعات الحداثة أن يحقق سموها اجتماعياً ملحوظاً وأصبحت النخبة الفكرية والسياسية للبلاد تتشكل منها.

ولما كانت أدوات الصراع الجديد، بحكم مضمونها، تتركز في قطاع الإعلام والاتصال والنش، فإن الواقع الملموس لاصراع الولاء، كتحية المجتمع، مكنهم من احتكار شبه كامل لهذه الأدوات التي أصبحت جميعها في خدمة التغيير والتشويج الفكري. أما هؤلاء الثوروث الذين وجدوا أنفسهم محسرين من تلك الأدوات بالأساسية لصرعاتهم الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فانهم وجدت وطاة نموذجهم الفكري لـ «العنف

الاسلامي» وانجيزاهم لعلوم بتأثير السلطة لجاء إلى العنف الذي في مواجهة العنف الرسمي العلاني من النخبة والعنف العلوي من أجهزة الدولة وقد نخلت الدولة كطرف مباشر في الصراع أساساً بحكم أنها المستهدف الأول بعنف الاسلاميين ومعهم للتغيير. كنك مثله في تحالف مع طاعات النخبة لتخلفه، وبينها للعزلة، وذلك بعد أن تجاوزت علاقتهما العازم الذي بلغ ثورته في ٦ تشرين الأول (التشرين) ١٩٨١. فبعد عادت النخبة المصرية مع تجاوز التشويج السادي المكنس في قراها والاستدعاء لها، إلى تقليعها القديمة في البحث عن مكان ودور في الدولة التي بدت أكثر فريجياً بها ورغبة في السماح مجال لها.

أما مظاهر الصراع الجديد فقد دارت كلها تحريماً في المجال الرمزي بل والفكري. ويطقت قضبان مثل المحاب والفتاب على الخلافات العميقة الفعلية القائمة بين مؤيدي الولاء وانصار الثوروث واستقطاعات الحركة الإسلامية بكافة واتجاهاتها أن تستفيد من التخزون الديني العميق لدى المصريين لكي يقيم متشصرة في هذه الحركة بعد أن تطلعت مظاهر ورموز الاسلام السطحي والأصولي والعنفي في انشاء المجتمع المصري.

وبدا ذلك الزحف الرمزي الاسلامي بالغ الشطرون بالنسبة لتحالف الدولة - النخبة، خاصة مع اقتترانه بأحداث متواصلة من العنف الاسلامي وإلحاق الأمر بضم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة التي طالت - حتى الآن - تبحث عن حل في ظل تلك التشاكس لم يعد الماغلون المباشرون في الصراع الجديد هم فقط الدولة وأصحابها، فقد اعلى لضمون الجديد الصراع ومظاهره وأدواته لتفخيم موقع الماغل المباشر أيضاً. وانتمت طاعات من النخبة في بعض ممارسات الدولة التغييرية تجاه الاسلاميين سواء بصورة مباشرة أو غير المدعوة أنلك في الإعلام القروء والسمع والرائي. وكان

الهمم والمتقدم باعتباره نموذجاً وهوية وليس مجرد وسيلة على كافة الأطار الحضارية الأخرى الأضعف أو الأخف في التحلل. ولم تحديداً برزت الاعمية القانلة لحرب التكوين. فقد خلخل الصالح مع الدولة المصرية إركان الهوية العربية مصر، وأضفى الاجتهاد في موضوع الهوية مباحاً في معظم المجتمعات العربية سواء عبر الجدال السياسي والفكري أو بالقتال وامتثال السلاح كما حدث في لبنان. وعلى عكس ما توقع الجميع فالحاليت الاعمية الرابعة لحرب التكوين إلى عنصر سلمي يعمما كنلت زهافاتهما تزايد اجابيتها بالنسبة للمجتمع العربي. فقد أدى التفتق الماغل إلى أسواق القطر بعد تضاعف أسعاره في الاطاحة شبه النهائية بكافة محاولات استخدام الحداثة كوسيلة للتجاوز. فمن لديهم الأموال استوردوا بها كافة مظاهر تلك الحداثة جاهزة للاستعمال، ومن حرموا منها لم يعد لديهم سوى تصديق ثورتهم الوحيدة، البس، إلى حيث مجتمعات البثرو - بولز ليعودوا هم الآخرون إلى بلادهم بعد حين ببعض من تلك المظاهر الجاهزة. وصار التقليد والشتم والتمهاى مع النموذج الحضاري العربي هو ما يجمع عرب السبعينات والثمانينات. ولم يضر الحرب جهداً في استخدام ثورته التكنولوجية الاعمية الثالثة في تفتية هذا النزوح وتدعيم قواعده في الأرض العربية.

ضمن هذا الأطار تاهرت طبيعة الصراع والاقتصاد في الوطن العربي ما بين انصار الولاء ومؤيدي الثوروث، فلم يعد أي منهما، كما كان قديماً، بل قضى مفا في ذاته. وأصبح الانجاز بذلك مرتبطاً بتسويج متنافسين وكاملين في الوقت ذاته غير تاريخيين. فقد استغنى كل طرف بمؤجده لكتفيل لاجلوا فرسه على مجتمعه بصلح بيته وبين كل منهما قرون عديدة وشار واسعة. ولما كان معنى الزمان والكان غلباً عن الطرفين فإن الحركة بينهما أصبحت بين نموذجين - هويتين ثابتين ليس بينهما قطرة توازن ممكنة. وفي ذلك الخضم ضاع عند الطرفين الهدف الاصلي، أي الانجاز والتهوض، الذي راحت امكانياته المادية والبشرية لتتأكل تدريجياً تحت وطاة الصراعات الاجتماعية والسياسية والدينية الثقيلة وانجيز نظم القديم المتفق عليها قديماً.

ومع التحول النوعي الجديد لاصراع الولاء والثوروث كان لا





المصدر: الحلبي (الألمانية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٤١١ هـ / ١٩٩١ م

منطبق الصراع الحدي الذي لا تصالح فيه بين نموذجين - هويتين هو للفكر الحقيقي لذلك الانتماس بالتحديد، مثلما لم يسجد السارق واضحا بين اصحاب الحق في اعين الدولة والنخبه فانه اضحى كذلك بين الدولة والنخبه في اعين الاولين، ولا كان الموقف الرمزي والخطي ما زال دائما فانه استند ليطال كل من اعتاد احد المصريين انه فاعل في المعسكر الآخر. ولم يكن مصرع الدكتور فرج فوده الا التجسيد المباشر لهذه الحالة. فالراجل كان بالقسية الى اهل الهدف الاسلامي وكما وضحت تعليقاتهم وبياناتهم بعد المصحة لا يختلف في دوره عن اي من رجال لجهزة الدولة التي يستندون بعنفها ضدهم.

والحقيقة ان النظر الى اغتيال الدكتور فوده بعيداً عن تلك الطبيعة الجديدة للصراع والانقسام، والابتعاد عن «الهدف الاسلامي» ومسألة السلطة لدى الاسلاميين، يمكن ان يكون مفخفاً ليس فقط في فهمه ولكن وهو الاهم، فهم محاولة رؤية المستقبل. ان مصرع فوده هو حصيلة لتلك العوامل مجتمعة، وهو وإن كان يمثل اعتداء على حرية الفكر والتعبير، فإن مشموله الحقيقي ليس كذلك. انه صراع مباشر بين فاعلين مباشرين لا مجال لنقطة توازن بينهما. ولعل تلك النتيجة تفسر الى بعض ما قد يحمله المستقبل، وهو وإن كان مطوياً بما قد يسهل البعض بالتساؤل، الا ان القنطرات القوية ليس بإمكانها ان تغير سوى اللحظات قصيرة لون الحقيقة.

هـ باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة «الانوار» المصرية.





اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية المصري الأسبق

للأزمة الاقتصادية  
الآن شرعى

[illegible]

طلب الأخير وحصل على أعلى نسبة من الأصوات حصص عتيق مرسى في بيروت.

[illegible]

عصا الأمن .. مجرد قسبرص أسبرين للتسكين فقط  
الحوار مع المتطرفين لم يسفر عن نتائج مشجعة











بالقانون، سنكتب الكتيبي.. ثم تستمر عملية التغطية والرصد للمتطرفين، ونضم أيدينا على ألفة بالملفات الإخبارية وتحاول إجهادها قبل أن تقع.. عندما يحدث ذلك سيذكر كل فرد لك مرة قبل أن يقدم على ارتكاب عمل أو فعل خارج عن القانون.

● في هذا الإطار.. هل تؤدي التحذيرات الجديدة في القانون العقوبات أو ما اصطلح على تسميته بمقتضى الأوصاف.. إلى الحد من ظاهرة العنف..

بمقتضى الأوصاف.. هل كنا بصاحبة فعلاً بلل هذا القانون؟

بدون القضاء على مسببات العنف الحقيقية فإن أي قانون جديد لن يخل شيئاً وقد يعد من العنف لفظاً.. أيضاً.. وهذا ما أراه مهماً.. إننا نسعى قوانين كثيرة أو تم إصدارها لتقضي الرعب.. علينا أن نحس هذه القوانين.. اعتد أيضاً أن القضية ليست في قانون مرشد أو ملأ بل فيمن ينفذ القوانين.. القوانين الموجودة لدينا كافي وما يحتاجه هو الرصد الجيد.

● هل هناك أي ملاحظات فيما يتعلق بإنهاء جهاز الأمن خلال المرحلة الماضية؟

ما استطعنا قوله: كان الله في عونهم لأن كل شيء ملقى عن سما الأمن والجميع يطالبونه بأن يتولى كل شيء.. وأول كل جهة تولى مسؤوليتها بجدية وانضباط لئلا العمل كثيراً عن كل الأمن.

● وماذا عن الأحزاب المصرية وبورها؟

هناك حالة غياب كاملة للأحزاب المصرية فيما يتعلق بمعالجة هذه القضية القديمة.. حتى يبدو أنها أحزاب ورفقة أو صحيفة وليس لها دور في الشارع رغم أن تنامي دور المتطرفين سيؤدي في أول نتائج إلى ضرب الديمقراطية والتعددية.. والمعاد الآن أمامي أن هناك جزءاً من الأنانية في سلوك الأحزاب، بمعنى أنها تترك أن نظام السلطة يقوم على تداركها وتبادلها بين الأحزاب.. فلماذا تقوم في مساعدة الحزب الحاكم على حلها؟ ومن وجهة نظرنا فإن تنفيذ المشكلة يؤدي إلى سقوط الحكومة ووصولها

هي إلى السلطة.. هذه النظرة الضيقة للغاية تطلب من المواقف الالهيته رغم أنني لا أحب مطلقاً اتهام أي فرد أو جماعة بعدم الوطنية لأنها ليست حكراً على أحد.

● خلال فترة توليكم للمسؤولية الوزارية.. هل خرجت بحدود مستغاة لمعالجة قضية التطرف؟

لا أحب الحديث عن نفسي أو ما فعلته، وما استطعنا قوله هو الجدية في العمل والتقييم المستمر وبعد ذلك التجريب.

● السمع الأجنبي المتطرفين سواء بالمال أو القوياء هل من أوقع فعلاً في الحالة المصرية؟ هذه معلومات كثيرة أتدبر في هذا الشأن ماذا ترى؟

تطام هناك دور أجنبي يغذي العنف.. والمعلومات الخارجية لدعم للتطرف موجودة.. وبالنسبة لإسرائيل فهي يلبث لا يلبثها إلا تهم مصر نفسها في يوم من الأيام.. وكذلك بالنسبة للمنطقة العربية.. هذا السلوك الإسرائيلي مستمر وهو مثل العاصفة في الفهم مما تغيرت العلاقات بيننا وبينهم.

● الحملات الأمنية المستمرة ضد المتطرفين بصعيد مصر في الأسابيع الماضية.. هل تعتقد أنها تؤدي إلى وقف نشاطهم أو لتقضيهم في الفترة القادمة خاصة بعد صدور القانون الجديد؟

إحصائي أن التطرف مثل الرخ.. قد تحدث له عملية «تسكين» عن طريق «فرس أسيرين».. ولكنه يقل موجراً في غياب العلاج الشامل.

● أخيراً ماهي توقعاتك للتيار الديني المتطرف خلال السنوات القادمة؟

الأساس على حجم القسوة في الفترة الماضية.. ماذا ترى لنت؟

هناك زيادة سواء في حجمهم أو على أيديهم.. إننا لا نطيق لدى.











المصريين والقوة من أعضاء الجهاد  
روايتهم بمساندة صحف الإخوان المسلمين  
في مصر ما بدأ فشتري حكومة السودان  
والصليب الأحمر من جريدة الشعب بالعاصمة  
الاصحافية وهي الجريدة التي انتقلت  
الاخوان المسلمين في مصر وهي الجريدة  
التي تعمل على الترويج السياسي ونشر  
الانحياز في نفس الوقت تتسلم مخططات  
حكومة السودان لضرب الاستقلال في  
مصر وتكاد من المصريين .

السودان قد أصابهم التخلّف التقني حين  
اكتروا أنهم قادرون على التّقليل من مصر  
وحيث قلنا أن شعب مصر سولده يظل  
صامتا مفض العيون في مواجهة هذه  
المخططات الحكيمة وهذه المواقف الجبلة  
لتجار الذين في السودان .

وفي بداية حكم عمر البشير السودان  
منارت إلى الظروف مع رؤساء تحرير  
الصحف المصرية بصحبة الرئيس حسني  
مبارك الذي كان حريصاً على مساعدة  
حكومة الإنقاذ ونظام البشير وكانت مصر

[illegible]

● ● ● لقد كتب عمر البشير في المؤتمر الصحفي حين تلى أي علاقة بينه وبين حسن الترابي وتطاولاته ثم ظهر فيما بعد مدى صق العلاقة بينهما وما هو عمر البشير الآن ببارك ويستند مخطط حسن الترابي للتبديل من مصر ويفتح مصكرات التفكير على جرثم الآل هاب أمام الثغورين

● ماذا يرد عمر البشير وماذا يقول في رأس هذا الحاكم المونسي؟  
 وقال يتصور عمر البشير ان هذه المظاهرات الخروصية على حدود مصر هي تهيئة لتحتل في النظيم السياسي المصري لصالح تجار الدين في المونسي او في مصر؟  
 كان هذا هو تفكير عمر البشير حين استقراي والنفوذ في قلوبهم وحركون في البحر؟

[illegible]

كان تشييب المصري ولأيزال ضد جهاز الدين وها هم الاقربان تتحصر موقوفته وها هم جهاز الدين في مصر مع باجوهن منة الله . ما ثابت التجارب مع جند الدين عذبة . فلظفروا في مصر انه في كل مرة يتصاعد ويثقل اثار الازبال بغصم الدين سرعان ما يفتلك الضربة القاضية وي طرح فرضا . ولعل للجبور والمترقي والغشوش قد عرفوا الان ان مصر صلاة وان مصر مقدرة على ربح الازبال وان تسال المومنين من السوفان في مصر قد استمر الهوم وروس ضربة لامة القصر المصري الامم وروس بكلمه فوق الماوراء!





المصدر : **الجمهورية**

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٢ شهر ١٩٩٩**

تأملات مصرية :

# الارهاب

الارهاب باسم الذين ليس جديدا في مصر ولا في العالمين ولا يوجد ظهور  
تطبيقات الجهاد والتمويلين أو التكفير والجهرة وحرب هذه التطبيقات

الجديلة ليس معناه اننا انكشأ الارهاب من جذوره ان صناع الارهاب  
الاصليون لم يقرب منهم عصا الامن حتى الان لولا انك لدمهم!!







وعلى نعرف كيف نقتلع الأهل من جلوده ولا يسمع له وجود أرقى أرض مصر علينا أن ندرس تاريخ هذه الظاهرة الجهنمية وكيف اطلعت علينا وجوه الشياطين وقد تضرعوا بالحق والصداقة وهم من الفتنة وقطاع الطريق!! كيف خدعوا شهاب مصر شرقه وأوهموه أن الذين سيول وجنيزير وأن كل خير المسلمين جهاد في سبيل الله وأن اغتالوا من ليس معهم سنة من سنن النبي!!

وتاريخ الأهل باسم الذين ثابت وموثق ويرد على نفسه هم من الأضواء والفرزين أو من كبريات الأهل المستشرقين فلا كتب عن الأهل المستشرقين بالأصل من أراغ أو من وثائق الشرطة أو حتى من سجلات المحاكم بل كتب عن الأهل المستشرقين بالدين من مراجع أو كتب صدرت بالحق في مصر والمشرق ليس عدوا لتجار الدين حتى يمكن اتهامه بالانحياز ضدكم بل لمسي أن أكثر من كتب من تأليف أعضاء برلين في تنظيم السرى المسلح لجماعة الإخوان المسلمين وقد سجنوا في كنفهم. كل صغيرة وكبيرة وقد الأهل باسم الذين والذين اطلقوا عليه جهادا في سبيل الله.

ومن الأخطاء الخطيرة للأعلام في مصر وخاصة الصحف والمجلات تقول بأن الأهل المستشرقين ظاهرة جديدة في مصر وإنما هي الظاهرة محصلة للبطالة أو للتسبب في العمل الوهمي أو للقرعوات الاقتصادية الضيقة التي تترى بها البلاد من الأهل المستشرقين بالدين صرحه في مصر نصف قرن أي من عصر التيار السياسي أو التبع السياسي المستشرق والذين والذي ما اطلق على نفسه اسم الإخوان المسلمين بالأهل وترامى مع ظهور تجار الدين أو الجماعات المسمومة بالإسلامية وتنظيم الجهاد أو غيره من التنظيمات المسمومة بالإسلامية لم يكتف فكرة الاغتيالات السياسية أو نصف المنشآت أو قتل رجال الشرطة أو العدوان على أهل الفكر ومخالفات الأدياء والمخالفين للعدام بل كان هذه المواقف الأبرامية وجدت كتجربة طبيعية لوجوه تنظيم ديني سياسي يسعى السلطة وما قام به تنظيم الجهاد من تحرك لجراسي على أرض مصر منذ ظهور الوجود حتى اليوم ليس غير كلمة لنشاط الإخوان المسلمين الجراسي على أرض مصر أو امتداد لهذا النشاط الجراسي والذي يتم باسم الإسلام!!

● ● ● وارتباط الإخوان المسلمين بالمشاهد الجراسي الآن لبعض الجماعات المسمومة بالإسلامية هو ارتباط عضوي وكل خطوة من خطوات الأهل المسلح باسم الدين الآن في مصر من تخطيط وابتكار جماعة الإخوان المسلمين حتى الفكر الديني المنحرف لهذه الجماعات نجد بالحرف الواحد في كتب قادة الإخوان المسلمين وفي تعاليم حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين... حتى كتب مفكر تنظيم الجهاد الذي اعتمد بعد اغتيال علي العرب والسماح محمد أنور السادات حتى كتاب هذا الأهل لأمسوف تنظيم الجهاد أن جاز التعبير وكتابه القرينة الثانية منقول بالحرف الواحد من كتب التعاليم لحسن البنا وحكيمة القرينة الثانية التي وردت في كتاب هذا الأهل أي من الشارقة مع الإخوان المسلمين في القتل المسلح ضد الدولة والكر والردة... تماما كما قل مفكر تنظيم الجهاد الذي نسب إلى نفسه الفكر حسن البنا.

الأهل باسم الذين الذي نواجهه الآن وازيد القتل جودره من أرض مصر ليس مقصورا على تنظيم الجهاد أو الثوريين أو غيره من شرائع المنحرفين أصحاب الجواب القصيرة وما لنا نريد القتل هذا الأهل وتنظيمه ليهو... من أجل صرنا مصر فوج أن تكون للوجهة المنحرفة ليس مع تنظيم الجهاد والقرينة

مصدر : **أبو**

على المصداقية

للهالفة لفظ بل مع الأصل وليس مع الصورة!!  
والأصل في قضية الأهل باسم الدين هو جماعة الإخوان المسلمين فلقضاء على نشاط تنظيم الجهاد وغيره من التنظيمات الأبرامية أن يوافق تيار الأهل باسم الدين معاد للإخوان المسلمين وجود سياسي على أرض مصر أو حركة سياسية باسم الدين أو قيادة الإخوان المسلمين في مصر وخارج مصر هي التي تحرك رموز الأهل من خلال تنظيمات بيوتة عن جماعة الإخوان حتى لاتلجج للوجهة بين الدولة والأخوان المسلمين وأمل مساندة التنظيمات الدينية في الدولة.

والذين وغيرهما كثير الأهل باسم الدين في مصر وصده ودمه بالسلاح والمال لا يتم إلا من خلال تنسيق دائم بين هذه الحكومات الأجنبية وبين أبحاث الإخوان وقد كنت اتحدث مع نبيلوملي كبير من تونس حول نشاط تنظيم القوي الأهل في تونس فقال لي أن أبحاث التيار الإسلامي في تونس على ثلاثة وثلاثة وتنظيمية مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر وأن زعيم التيار المستشرقين في تونس القوي كان يوافق ملحدون عليه لمطابقة أبحاث الإخوان المسلمين للتنسيق معهم ويشمل التنسيق عملية أمداد الأبراميين بالسلاح... وأن مسنولا حده بالتمس في قيادة الأهل هو المسلول عن السلاح وتزويده هذا المسلول بكتب الآن مسالقات للترويج السياسي في جريدة الشهاب!

ومنذ ثلاثة أعوام صرح عن دار الاعتصام في القاهرة كتاب من تأليف أحد قادة الإخوان المسلمين وعضو بارز في التنظيم السرى المسلح للإخوان هو «الأهل محمود الصباح والكتاب بلغ في خمسائة صفحة ويترجم حقيقة التنظيم الخاص ودرره في دعوة الإخوان المسلمين» ويبدأ المؤلف «الأبراميين» كتابه بـ:

«الأبراميون نوحان... أبراميون أعصاء الله وقولاهم هم أرقى كتلتين الدنيا وأرفعهم حسا وأبراميون لأدينا الله وقولاهم عز أفضل كتلتين كرويا وأكثرم شجرة وقوتهم»  
والمؤلف يشرح أعضاء التنظيم السرى المسلح لجماعة الإخوان في صف الأبراميين أعصاء الله أي الذين يقتلون أعداء الله من المسلمين والقتاري... والمؤلف يتحدث عن تنظيم السرى للإخوان وأعماله ويحاول إثبات أن الاغتيالات السياسية هي عمل شرعي إسلامي طهيم واجب الاتاء على المسلمين باعتبارها جهادا في سبيل الله.

مصدر : **أبو**







وعلموا البيعة الجديدة في هذا التنظيم الذي أتوا به بالبيعة من طوقس البيعة في المحافل الماسونية ويقول المؤلف عن هذه البيعة بالحرف الواحد مكنت البيعة تتم في منزل بني لمصطفى حيث يدعى العضو الموضح للبيعة ومعه المسئول عن تكوينه والإخاء حينئذ يحضر المسئول المسئول عن تكوين الجبهة الانتماء في خلال جماعته الإخوان وبعد استراحة في حجرة الاستقبال يدخل ثلاثتهم حجرة البيعة فيجوزها مطلقاً الأتوار ويجلسون على بساط في مواجهة أخ في الإسلام مطلق جسده تماماً من قبة رأسه إلى الخصر مغطى برداء أبيض وإمامه طولية عليها مصحف شريف ومصحف ولأحد يمكنه أن يعرف شخصية الذي يأخذ البيعة فهو يغطي وجهه وتبدأ البيعة بأن يقوم الأخ المقيم بأخذ البيعة نيابة عن المرحوم العام حسن البنا ويبدأ بتكليف العضو الجديد بأبواب الله التي تخص على القتل في سبيله وتجعله فرض عن طي-كل مسلم وصليته ثم يأخذ البيعة على الجهاد ثم يخرج مصحفاً من جانيه ويطلبه من العضو جوست القلم من شخص هذا المصحف ثم يبيع عليه وعلى المصحف . أما بعد... ألم يكن داعية الإسلام الكبير الشيخ محمد القزالي على حق جيد قال في كتابه معالي الخلق أن الماسونية العلمية قد اختارت جماعة الإخوان المسلمين وأن بعض قادة جماعة الإخوان المسلمين هم أعضاء في الماسونية العالمية بل إن الشيخ محمد القزالي قال في كتابه هذا بالحرف الواحد أن مرشد الإخوان المسلمين نفسه ماسوني؟

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويذكر أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان بعد السرايا الخاصة لاقتبال أعداء المسلمين ويورد تفاصيل وأقوالاً كاذبة "ص ١٢٩" ويسمى كتلة مصود فهمي التفرقة بشا رئيس وزراء مصر والقتل من الإخوان المسلمين بسميه المولف بأنه أحد أعضاء السرية المكونة من المجاهدين أعضاء الإخوان تشبها برسول الله أي أن التفرقة بشا رحمه الله كان كافراً وعوا للتسليم وهو الذي قال في مجلس الأمن عام العالم موجهاً كلامه للأنجليز: نخرجوا من بلادي فيها للفراسة وكان رحمه الله أحد أبطال ثورة ١٩١٩

ولمحت المؤلف عن مقتل الإخوان المسلمين إلى قطاعات العمل الوطني لتسيرة عليه ويكمل ص ١٥٠ أن الإخوان المسلمين وضعوا خطة محكمة لتنفيذ النشاط الإرهابي للجماعة بإنشاء صناعات وخطة تجارية ويضرب مثالا على ذلك بأنهم انشأوا معسماً للبلط وكان في طليقة معسماً لتصنيع كالبط «المولود» وأقام الإخوان محلات تجارية وصناعية وهذا بتركيا وشركات توليف الأموال التي تفرقها على تشالها في مصر في السنوات الأخيرة وكانت تكة عظمى على المصريين والهدف منها كما خطط الإخوان لتسيرة على الاقتصاد مصر وإسقاط المصريين؟

● وفي ص ٢٢٥ و٢٢٦ لقياً عن دور الإخوان المسلمين في مصر منذ قلت الجماعة لا تعرف عن دورها غير الإغتيالات السياسية ونسب المنشقات «المحلات الكبرى وشركات الطباعة ودور المهندسة ويري المؤلف أن فكر المصريين من أمثال التفرقة بشا وإبراهيم عبدالحادي بشا فريضة بيعة





## الاحتراف الديني أول دراسة عن إحيال الأصوليين بدلاً من العسكريين

# الاسلاميون يفتقرون الى برنامج الإصلاح السياسي

□ القاهرة -  
من عادل عبد العظيم

■ القاهرة جديدة بدأت تتكشف بطريقة ملفتة للنظر لتتمثل في تخصيص مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية بجانب من أبحاثها لهذه الظاهرة والانتقال وأنظمتها مراكز أخرى تخصصت كل أبحاثها لهذه الظاهرة والانتقال بأبحاث جديدة ومتنوعة عن الموضوع وأثرت الكتابة ودور العلم والجامعات والأبحاث والشؤون بمجموعة من المصطلحات والموضوعات الجديدة لتتمثل في الآتي:

- تحديد هوية الأصول للتاريخية لبعض الشعارات والمصطلحات لظاهرة الإسلام السياسي التي أصبحت السمة الرئيسية لكل مظاهر الحياة السياسية في العالم العربي في التسعينات.

- تلميح ربيع الأصولية وابتدولوجيتها ومدى نموها أو استمرارها في سياق الديمقراطية أو الشورى من خلال أفكار بعض العلماء الذين يعتبرون مصادر رئيسية لهذه الأفكار.

- تصديق هوية ما يطلق عليه بالدولة الإسلامية، وما يقابله من مصطلح موازن له - دولة الفكر - وارتباط كل جانب في هذا الشأن.

- الفرز الجوهري لبعض المبادئ لجماعات الإسلاميين ومنها ما يطلق عليها بالجماعة الإسلامية - جماعة المسلمين وما يرافق ذلك من شكل الدولة في العصر الحديث وسبب رفض الأصولية للعربية لشكل الدولة في النظم الديمقراطية التي تركز على حالة محلول هي حق الفاعلية في التشريع، حق تداول السلطة، حق التعددية الحزبية.

- طرح بعض المصطلحات الأصولية الجديدة مع إعطاء تفسير وشرح وتعريف جامع مانع لها إضافة إلى إعادة التفسير لبعض المصطلحات القديمة وصيغتها بصيغة جديدة وحديثة حسب التغيرات الدولية الجديدة ومن هذه المصطلحات ثقافة الظاهرة الإسلامية، الخلافة، الشورى، الدولة الإسلامية، دولة الفكر، عسكرة الدولة، الفركتوفونية، الشفافية

الشفافية، انهيار الدولة، أصولية السلطة، الملكية، التشريع السياسي، ثورة العسكري، سقوط الصغيات والإيديولوجيات، الأمية الإسلامية.

ومن أحدث الدراسات التي طرحت أخيراً تلك التي أعدها الباحث أمين المهدي وهي بعنوان الاحتراف الديني، وهي تعتبر أول دراسة أكاديمية ذات أصول علمية عن تلك الظاهرة وعن هذا المصطلح. وأعتبر الباحث في مقدمة الدراسة بذرة هذا الموضوع وتاريخه العلمية وأن العالمية تنعزض للأصولية الإسلامية بصفة عامة، ويركز على بعض النقاط المهمة في استعراض هذه الخصوصية تعكست في الآتي:

- إن الإسلام تحديداً ليس فيه

على الإطلاق على مستوى النص الديني ولا على أسس المنطق ما يعرف بربط الدين بالاحتراف أو مهنة الدين، عكس اليهودية والمسيحية.

- إن الاحتراف الديني أو المؤسسة الدينية بدأ في الانتشار عندما بدأ الحاكم تعيين فقيه باجر وصموغ الفتوى مدفوعة الفتن، وأطلق على تلك المؤسسة الدينية في الإسلام.

- إن تطوراً آخر ظهر في هذا الاتجاه هو عملية الخلق باب الإجهاد وإنهاء الفكر الجماعي والتجديد والإداعي.

- إن الاحتراف الديني هو أحد مظاهر الاستبداد السياسي وضعف الدولة وتضعف المؤسسات الدينية والدعم الخارجي المقود الهوي ويزور بعض التفسيرات التي تصدر الفتوى وهي غير مؤهلة لذلك في وقت تحدثت الخلافات بين كبار العلماء والفقهاء على بعض القضايا الخلافية والتمسك في مقعها فوجدوا في الدولة، بوالص التفسير، تصديق ربيع هال ومفسران لا يلب على الفتوى الاعترافات والآراء الشخصية والأجتهادات.

- إن ظاهرة الاحتراف الديني استمدت من الاستئثار على الأصول الدينية والفقهية إلى محاولة السيطرة على أدوات الحياة الأخرى مثل طرق مسيحية ومصطلحات منها الطب الإسلامي، العلوم الإسلامية، حتى التكنولوجيا والدراسة الإسلامية، وأعداد وتنظيم مؤتمرات وأصدار مطبوعات







الاصولية الرابكية بينناحيها  
الفكري والمسلح في المساجد والزوايا  
من خلال القند يحضر اللقاءات  
بانتظام.

ثم انتقل الباحث بعد ذلك  
مستعرضاً لتجربة الجزائرية  
كتصوّر لظاهرة الاضطراب الديني  
مقدراً أن الجبهة الإسلامية  
للانقاذ منذ البداية ولجول  
الانفصاليات كانت مسماة  
لديموقراطية بوضوح وببعضها تطافت  
بها. فالحركات الاصولية العربية  
جميعها، ومنها جبهة الانقاذ  
الجزائرية ليس لديها برنامج من أي  
نوع ولا تصور للحكم.

والمفهوم القسائل اليوم عن  
الاصولية انها آفة لاغتيال العقل  
واسل الحرية وحكم الشرر وانها  
حامل الجمع وايست التقيض لأن  
التقيض الوحيد لتجاهل العقل هو  
اتباع العلم والعقل وليس الخرافة.

ثم يختتم الباحث برأسه  
مستعرضاً ظاهرة الإلحاد وإلحاد  
الركز القيسية بين الاصولية  
الإسلامية والسلطة العسكرية  
مستعرضاً بعض الكذابات والرسائل  
الايية التي ثبات واستعرضت ذلك  
منها خطاب مرمي من توافيق الحكيم  
إلى لويس عوض (نفس في جريدة  
الانوار في ١٩٨٧/٧/٥) قال لابد أني  
أرى مستقبل مصر والمنطقة كلها هو  
زواج واستزاج السلطين القويدين:  
السلطة العسكرية وفي داخلها

الوئور للصره - البيولوجية  
الدينية. وفي اعتقادي أن ذلك أصبح  
مرحلة الاستجداد الشرقي الحديث  
حيث حوت الديكتاتوريات العسكرية  
في داخلها جين الاصولية كاستمرار  
لتاريخ الاستبداد الشرقي.  
ولم يطرح الباحث تشاغل هذا  
الصراع الجديد لأنه لا يزال مستمراً  
وفي عهده ويولجح مازقان نوع آخر.  
وتكشأ فطيطرح الآراء حول ما  
يقول عليه الأمية الإسلامية أو  
التفسير الحديث للنص الديني أو  
البرنامج السياسي أو الاقتصادي  
وهل هو مستحيل اليوم في ضوء  
الاختلالات التاريخية بين المجتمعات  
والصالح والفساد والعنف  
خصوصاً في عصر شهد سقوط  
أمميات بل ابيولوجيات أخرى.

بهذه التسميات إذ وصل الأمر إلى  
الرياضة الإسلامية وبلغ مصحف في  
مطب لكة السلة.

ويضيف الباحث في إطار تدعيم  
أرائه ببعض التطورات البيولوجية  
والجينية أنه إذا استعرضنا الأوجه  
الجينية المختلفة في حسن البنا، وعمر  
عبد الرحمن، وصالح سرية وشكري  
مصطفى، والأوجه الفكرية للملكة  
في محمد الفرزالي وجمال كفة  
والخلاوي، ومتوالي الشخراوي  
فالتجميع من أبناء تلك المؤسسة  
والاختلاف بينهم يأتي في الدوافع  
والمصالح لكنه متطابق في الأهداف  
والنتائج، فالتك يمدى الدولة الدينية.  
وإن ظاهرة الاضطراب الديني تجاوزت  
لك ويدات تنطلق من مساهمات





المصدر : **الجريدة المصرية**

النشر والذخ مات الصحفية والمعلومات : التاريخ :

٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

**تأملات مصرية :**

# جمعة وطنية لمواجهة

## الإرهاب !!

نحن في مصر نواجه الإرهاب بقوة الشرطة ابن بحراس الأمن ولكنه كره  
لعل للطف المسلح من جانب توار الدين أو الجماعات التي وظفت الدين لتفريز  
الطف المسلح لم تفكر حتى الآن ورغم أن إلى أحدث الطيف المسلح وتصاعدها

وتهديد المصالح الوطنية وزعزعة استقرار المجتمع لم تفكر في وضع خطة أو  
مخطط للقضاء على الإرهاب بقوة القصب المصري وأيس بقوة الشرطة وحدها

الدين لاستطاب الجماعات المسلحة ومكراه  
في التجربة الأفريقية الإسلامية خير دليل على  
أن الجماعات المسلحة بالإسلامية لاستطاب  
بتعليم الدين أو بتوجهات القرآن الكريم وسنة  
الرسول عليه الصلاة والسلام وأد رأينا  
الافغانستان بعد خروج المستعمر السوفياتي  
منها وقد أصبحت ميداناً للحرب الأهلية  
الدائمة قتل جماعة إسلامية تريد السلطة أو  
الافراد بالسلطة وهذا هو الهدف الأول لها  
وأيس هدفها العمل بالتمتدح التساموية وهل  
من لتكلمهم الإسلامية أن تزحف جيوش  
الجماعات الإسلامية على المدن الإسلامية  
والمنافع والصواريخ لتقتل النساء والأطفال  
والشيوخ وكل المسلمين في افغانستان .

ونرى «كاويل» عاصمة افغانستان وقد  
تحولت إلى جهنم مشعل ليس بمدافع  
المستعمر في هذه المرة بل بمدافع الجماعات  
الإسلامية .. تمزق لحم المسلمين رجالاً  
ونساء

— — — — —

● واحد إلى المؤلف من الجماعات  
المسلحة بالإسلامية في مصر ووضع  
مسؤولية القضاء على الإرهاب باسم الدين  
على كامل رجال الشرطة وحكم دون لئى  
مشاركة من القصب المصري الذي هو في  
النهاية سجون انشعقة أو حث ووعيت هذه



علي السديقي

أن ضباط وجنود الشرطة الآن في حرب  
عقوبة مع الإرهاب في صعيد مصر حيث  
البيئة هناك صالحة لزراع بذور التطرف باسم  
الدين لالتقاليد « القبلية » والتخلف الحضاري

ووضع الأسرة نفسها داخل نفس التقاليد  
القبلية ثم حياة الجفاف المادي والروحي

وعزلة المجتمع عن الثقافة والتطور كل ذلك  
جعل للتطرف باسم الدين هذا الوجود المكثف  
داخل قرى ومدن الصعيد فتمتدح تجار  
الدين فريضة من هذه التقاليد القبلية وعندما  
يطالب المستطرفون بمنزل المرأة عن المجتمع

وعن حركة الحياة الاجتماعية فذلك هو مطلب  
الرجال وغالبهم من الأميين الذين سلبوا  
التطرف الديني في وضع المرأة داخل نفس  
القبلية أو سبون للتخلف وترى في العالم  
الإسلامي من حوفاً في باكستان وافغانستان

وفي السودان نرى جماعات التطرف باسم  
الدين وقد وجدت في مخاض التخلف الحضاري  
ولقدن الجماعات والتحامد أروع البنى الأول  
وجئت جماعات التطرف في هذا كله  
مايساعدها على نشر افكارها الأصولية أو الفكر  
الافتقار إلى لا تتلف مع الحضارة أو الفكر  
الإنساني ولا تتصرف بتقاليد الحضارة  
وللا تحديث والتطور العلمي والاجتماعي  
على مدى مئات السنين .. ولما عن قنين  
لهذه الجماعات المسلحة بالإسلامية في  
حقيقها سواء كانت في مصر أو في السودان  
أو في باكستان أو في افغانستان ليست غير  
جماعات ميسية تتاجر بالدين أو توفد





التي تدّون في خطابه قطع المجامع التي  
ترفع إلى الإسلام قطع للفتنة في البلاد  
وتعهد الأمة بالأرباب وإلى الرئيس عبد  
الجمام جافة عن محاولات فرض الأرباب  
على جملة المسلمين الأرباب والقبلى  
بذلك التمكن التي يضافه إلى الأرباب  
والأرباب الأرباب الأرباب سبعة صراحة  
عن بطريرك الأقباط في القاهرة  
بكل الجدية وإلى الشجاعة وإلى لنا أغلبية  
صاحته زكاة للهؤلاء الأرباب  
وإسما وجاهه لمهم القرض جهم  
وحظيتهم وجاهه لمهم إلى السجدة من  
المصريين فكل من إلى ذلك جهم  
ومسلمتهم ومهم القرض وجاهه  
والسجدة إلى الأرباب وإلى الأرباب  
والسجدة إلى الأرباب إلى الأرباب  
من تقابل الأرباب ويرجع ذلك  
المهيلة ومثلها إلى الإسلام على إلى الواقع  
خبرة للأرباب وجاهه على إلى السجدة  
والأرباب إلى الأرباب والأرباب إلى الأرباب  
في القليلين في القليلين ويخصون  
الأرباب إلى الأرباب ويخصون إلى الأرباب  
والمسلمين إلى الأرباب وإلى الأرباب  
إلى استطاع استقطاب العاملين إلى  
القبلى إلى المسلمة القليلة 911

● ● ● وقد نال الأذى بالقليل للتصدي لهذا  
الزحف الجاهل. على سبيل المثال في هذا الصباح  
إن بعض المتصدين في مصر يستمضون عن  
الزحف الأبيض لإسقاط إلى البحر جالسة -  
والعوض للتصدي الحشيش الأبيض وليس  
المتصدين معه - إن كنت ترون ذلك  
التصدي - إن لم يوافق تصديك ما يحدث في  
المتصدين لأنهم يجهلون حقيقة ما للأبيض  
الناشئة إلى أن تصيب إلى أن يركب في تصدي  
الزحف للزحف الأبيض إلى أن يخطئ لكون  
تصدي - إن لم يفر من تصدي الشب ليس  
للزحف - وهذا مسؤولية الدولة إن تباير  
في بدء حملة تصدي نوحث الشبان ونحرك  
الزحف الجامعي إلى أن يفر ويمتد التصدي  
والزحف وبمساعدة الدولة للتصدي للزحف إلى أن تصد  
بعض المدن لأن تصدي تنقل الآلية  
الجاهلة - المسؤولية لاجتماع الأجيال الجديدة  
للحملة للتصدي تحتاج إلى تفكير من نوع  
مؤثر الدولة ومن المتفكرين والذين لا يراي  
ويعجز فئات تصدي واتكمن ومجموعة جادة  
ومستمرة لا تكون حملة مسؤولية  
الأرباب تتوكل ما يخطئ لها في بعض المدن  
ولاتكون حملة لتلاويونية أو الزانية  
وتكون بشري أو سوسعي لا تكون حملة في  
الزحف والعلو ولا في كل خريطة مصر وحدها  
تطلب حملة حسنة وسريعة وأخلاقية  
تلك إن كان جادة وغنية لمواجهة هذا  
الزحف الخبيث.

الجماعات إلى السلطة بالعنف المسلح 11

وكانت قد اتفقت هذه القضية في كل مكان على نطاق واسع على أنها واحدة من أكثر القضايا السياسية ذات توتر خالية من حرجة. والمسلمة باسم الدين وبنسب أسلافهم اختلعت عن هذه الظاهرة القويضة ، وفيجب استنبط عن أساسه واثبت الخصم كمنعرج على الحركة بين الشرطة والمستطرفين .

وشرحت بأن العلاقات الجماعية وكيف سيظهر المتطرفون على هذه القضايا في غياب أصابعها وتحدثت عن ثقافة التصانين الخاصة التي تتسم إليها وكيف أن أعضاء من فئة ثلاثة إلى خمسة شاركوا في توظيفاتها التي تخصه لخدمات المتطرفين في استطاع هؤلاء الثلاثة من سوارتهم على لجنة الحريات في ثقافة التصانين واثبتت الخاصة لخدمة أهداف ومخططات وتوافق ويايها والسودان وكذا منابر إلى مصر والتوسيع لمناسبت المسلمين الذين شاركوا والذين أصبح لهم الإرهاب ولا يؤمنون بفرقاء المتطرفين السواسية ومع ذلك وإقناع إلى سلبيته بغيرهم على أن تلتهم وقد تحول إلى مركز التجماع لمخططات الجماعية باسم الدين ومخططات الدولة المعنية للخدمة 11

● ما معنى ذلك ؟  
● هذا نزل بغير شك على ميقات المعركة ضد  
الارهاب يقتله في الانبوع المعاصي وهو  
الاستاذ ابراهيم سعدا وكتب مقالاً لاحتل صحفة  
كاملة عن هذا القاتل الاخلاصية المصرية عن  
ساعة العمل الوطني تحت عنوان جزاير  
الاخلاصية الصالحة» وكان الكاتب يطلق على  
خبط الرئيس حسني مبارك في نشر مولد  
الرسول صلى الله عليه وسلم تحت اشرار في  
صراع الاخوة المسلمين في افغانستان بعد  
الاستقلال والصراع العربي الفلسطيني في الصومال الذي  
تولد عن الحجة في القتل .. وكان الرئيس





المصدر : الوقف

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ جنى ١٩٦٢

# قضايا

في دائرة  
الضمير

تربية المواطن السوي ومواجهة الانحراف والتطرف

## مواجهة التطرف تتم عن طريق الصوار وأن تأتي الإجراءات الأممية في نهاية المطاف

المجتمع ونظمه . كما قد تسير عليه مشاعر المقد والضياع . والاحباط والتمرد والمردوان . وهي المشاعر التي تعبر عن نفسها في سلوكيات غير سوية مثل : تحدى السلطة والنظام والناظرين . والمبالغة في الانسدة والامبالاة والعنف والتخرف كاسلوب لاثبات الذات . هذه الصور من اعتلال الشخصية . تمثل انحرافات عن السط السوي للنشاط النفسي والاجتماعي . وما يفرغها نظام القيم السائد في المجتمع يمكناته الدينية والاجتماعية والانحلال والتفوق . والانحراف قد يكون في الفكر أو في السلوك أو فيهما معا . فمن الانحراف في الرأي : التعصب لحكم اجتهدى ليس له دليل قاطع في ثبوته أو دلالته . ويتصل به التطرف والتزمت . وكذلك التعصب . وعدم القابلة لتعديل الرأي أو السلوك في أي أمر من الأمور كما أن الانحراف في السلوك . غلوا . أو

تطال قضية التطرف الديني إحدى القضايا المطروحة للنقاش الآن في ضوء انسحاب تخلق نشاط الجماعات الدينية المتطرفة واتجاه بعضها إلى العنف بما يهدد الاستقرار الذي يعيشه المجتمع . وقد حظت الساحة بتقارير عديدة حول هذه القضية وأمكنيات علاج تخرف بعض الشباب . غير أن ما يعيب أغلب ما قدم في هذا المجال هو تحيز هذه الدراسات وتحامل أغلبها على الشباب المتدين بكون محاولة التعمق بشكل كاف في جذور التطرف . وأسفها في النقاش الدائر لمحاولة التوصل إلى علاج ناجح يوفر حلاً سليماً للقضاء على التطرف وتثقلته مواطن سوى تقدم هذه الدراسة التي أعدتها المجلس القومي للخصخصة حول أسباب لانحراف وتطرف الشباب .

التطرف ليس وليد العصر الحديث . والتغيرات داخل المجتمع . وهو ما أن ولكنه ظاهرة قديمة قدم الإنسان على الأرض . وقد عرفت البشرية عبر تاريخها الطويل موجات وباعة العنف والدماء من التطرف الديني والسياسي على السواء . وبصيرف النظر عن أسباب التطرف الذي يعم مختلف دول العالم . فقد أصبح من الصعب في عالمنا الحديث من القرن العشرين . وهو مصطلح دائماً لتوتر الشخصية في تلك الفترة لم تتوالى للفرد عقومات التنشئة السوية . من مؤثرات بيئية سلبية . وضوابط مثالية . فانه يتعدى عليه تحقيق التكامل في شخصيته . فتتألفه الاجتهادات الشخصية . ويستجنى عليه الاختيار السليم . ولا تكون لديه اتجاهات متضادة للقيم







تضائل دور الأسرة في تنشئة  
الإنهاء . بسبب انشغال الابن في تدبير  
مستلزمات الحياة . سواء بالمص  
وراء أعمال اضافية . أو العمل خارج  
البلاد . ويضاف الى ذلك ان الوقت  
نفسه خرج معظم الأمهات للعمل .  
- تضائل دور المدرسة في التنشئة .  
بسبب ما ترتب على التوسع الهائل في  
التعليم دون توافر امکانات الكافية  
لمواجهة هذا التوسع .  
- ضعف فاعلية الأحزاب السياسية  
والتنظيمات التقليدية والمهنية . وهدم  
قدرتها على التعبير عن مطالب افري  
التي تمثلها .  
- ضعف أجهزة الرقابة . وبخاصة  
في مجالات الاعلام والثقافة .  
- قصور الدعوة والدعاة من الجانب  
بالمعصر وتبع المشكلات الاجتماعية  
وبشكال الشباب .  
- ره الفعل الناتج عن تحديث  
بعض أنماط السلوك بما يعتقد أنه  
مناف للتقاليد .  
- الأعمال واللامبالاة في صفوف  
بعض العاملين في الدولة والقطاع  
العالم . وظهور الرشوة بينهم .  
- المماناة التي يجدها الجمهور عند  
التعامل مع بعض أجهزة الدولة .  
- اسراع الجبل في الدعوة الدينية  
لبعض الفخلاء على الدعوة أو لبعض  
المفرضين ولجما يقض بالدين . لأن  
موقف الشبهاب منه يبرز في ثلاث  
فئات .

- فئة اخذت الاسلام بالتبعية  
الوالدين . وهؤلاء أكثر تعرضاً  
للانحراف . وهم يحتاجون للمعزة  
الدينية الصحيحة .
  - فئة اضطرت موازين فكرهم  
والعت عليهم الشكوك . واصبح  
الدين عندهم لا يتناسب المعصر .  
وهؤلاء يحتاجون الى مزيد من التنظي  
الديني لدحض آراء الملحدين .
  - فئة ترى ضرورة التمسك بالدين  
ويتحسسون له . وهؤلاء في حاجة الى  
التصور الصحيح للاسلام .
- وكل هذا يستلزم بالمعاصرة .  
العناية بتوضيح القضايا الخلافية  
لمجموع الشباب والتي تشهم على  
المجتمع وفي مقدمتها الشريعة  
الاسلامية . واساليب الدعوة والتربية  
الدينية . وتأثير أجهزة الاعلام

للدراسة بقية

وموجهات ومصادرها ودرجة توترها .  
ومدى توافرها ما يدعم التنشئة من  
تعالج والقيمة والقدرة مؤثرة . واشباح  
الحاجات الاساسية . ومن هذا

المنطلق . ول انطار ما يتعرض له العالم  
من زيادة حدة التطرف بوجه علم .  
فان النظرة الخاصة للمجتمع  
المصري تكشف عن كثير من العوامل  
المرتبطة بالسلوكيات السلبية التي  
استشرت اخيراً . فقد تعرض المجتمع  
في الحقبة الأخيرة من تاريخه لتغيرات  
كثيرة وتطورات ملاحقة . سياسية  
واقتصادية واجتماعية . أثرت تأثيراً  
محولاً على بنيته ونظم حيات وفكره  
وقيمه وسلوكياته . واصبح بعض هذه  
العوامل دوافع مبهلة أو عوامل  
مهيئة للتطرف . ومن امثلة ذلك :

- تعرض البلاد لآثار حروب اربع  
خلال فترة مطوية استمرت القواد .  
وخلفت تراكمت في البنية الاساسية في  
قطاعات السكان والمرافق والخدمات  
والانتاج . لم يكن من السبع تداركها  
تحت ظروف الانفجار السكاني  
ومعدلات التضخم المطردة .  
- التناقص عن الانتاج . واختلال  
ميزان تكافؤ الفرص الاقتصادية  
والتنظيمية والسياسية .  
- تفاقم أزمة الاسكان والمواصلات  
والبطالة والفلاء . مع شللة منتهات  
العاملين . مما يؤدي الى صعوبة  
الاحتفاظ بوزائن المتطلبات مع  
الامتداد للظنة .

أعمال - قد يضر صاحبها فقط اذا لم  
تكن له صلة اجتماعية تؤثر على علاقته  
بغيره . ولكن يكون له تأثير ضار اذا  
كان صاحب له مقام القدوة كالأب في  
الأسرة . والمربي في المدرسة . فلان  
تعدى الانحراف الى الاضرار بالغير .  
كانت خطورة التي يجب ان تتلوم .  
وهو المجتمع المصري الآن بفترة  
حرجة من حياته تنتم عند البعض -  
باستمرار القيم . واضطراب المعايير  
الاجتماعية والاخلاقية . والنجوح الى  
التطرف . الامر الذي يمثل موضوع  
في : تزايد الرأى الانحراف . وانتشار  
صور من السلوك لم تكن مألوفة من  
قبل . وكثرة حالات الفجور على تعليم  
الدين والقانون - مما يثير ل أمن  
البلاد واستقرارها الاجتماعي . وهناك  
هبة اسمية تفصل بين بعض شباب  
هذه الأمة وسائر فئاتها . وبين  
مشاريعهم واتجاهاتهم وأسلهم وبين  
مشارع الآخرين واتجاهاتهم وأسلهم .  
وهذا تزايد شعورهم بالشعاع  
والاحباط . ومن ثم سول وأفرغ  
الكثيرين منهم تحت تأثير الدعاية  
المضللة . كما سهل انهيارهم  
بالسلوكيات التي تنتم بالمع  
والانحراف وتقليدها . ومن صور  
الانحراف التي تنهش عنها التعليم  
السماعي والقيم الاجتماعية  
والنصوص القانونية - ما انتشر بين  
بعض فئات من المجتمع المصري في  
الطبقة الأخيرة من سلوكيات تعمل  
العنف والتطرف والتقصي وتعاضل  
المخدرات . واستغلال الفلوز والفش  
والرشوة والمحسوبية . واستغلال  
الزبارة والصلة الجغرافية والفقوية  
والشلية بوجود النمط (الاستمراري  
والظهي) في كثير من الافراد .

### دوافع وعوامل الانحراف والتطرف

يتطلب تشخيص الانحرافات  
السلوكية الاخذ في الاعتبار بجميع  
عناصر تكوين شخصية الانسان  
كالمعامل الذاتية . من استعدادات  
جسمية ونفسية . وقدرات ومهارات  
ومعول من ناحية . والقوامل البيئية  
ويطام القيم الباشد في المجتمع الذي  
يعيش فيه الفرد . وما يتصل به من  
تعاليم دينية ومعايير اخلاقية  
واعراف اجتماعية من ناحية اخرى .  
وكذلك صور التفاعل بين هذه العوامل  
جميعها . وما تفرزه من شوايط السلوك





تطوير التعليم  
وتوسيع مفهوم الاعلام

التصدي للتطرف يجب ان يتم عن طريق متخصصين  
في مختلف المجالات بمنهج يتم بالموضوعية

واثرهما في مواجهة التطرف الديني

بعد يسمح بمجودة إعادة طبعها ، وانما  
الرجاء هو إعادة الطبع مع كتعظيم  
بما استجد من تطور عصرى في العلوم  
والتكنولوجيا ، والربط بين الفكر القديم  
والفكر الحديث ، وتوسيع حقائق الدين  
بما يسر على القارئ الاستيعاب  
والفهم .

اثر الاعلام على التطرف

ان التطرف قد لا يبرهين تصدى

اجهزة الأمن الروسية للمارتنوم ، بل  
يستغلونه ليكسب عواطف الجماهير  
ويتكبدن اسمها قميص الشهداء الذين  
تبطخ بهم . اجهزة الدولة لانهم على  
حق . وهذه الاجهزة ومن وراءها الدولة  
على باطل . وانما ما يشاهد  
المتطرفون اكثر ما يستخرجهم ، ان  
يتصدى لقوموتهم علم ان مفكر  
مستند يقارنهم الحقبة بالحقبة ،  
ويصل بالفكر البشري والديني  
الطبي ، هل كشف ما وراء دعاوهم  
البرية المظهر من الافراط . ولهذا  
نجد الجماعات التطرف تباد بتشويه  
صورة قوات الاعلام الرئيسية (من  
لذاذة وتلفزيون وسائط) في نظر  
الجماهير لصراخها عن التعامل مع هذه  
القنوات ، وما تقدمه من فكر مستند  
قد يصل الى فصح المستند من فكر

هؤلاء الذين يرمون التشريع المصري  
بله مخالف للشريعة . هنا يظنون  
الواقع . ويلاحظ الآن انتشار البثوث  
الاسلامية التي تعظم انتشارها  
بالقائفة ، بل لى البثوث الاخرى  
اصبحت تخصص اقسامها لتتأمل  
والربح وليس بالقائفة ، وكذا الانظمة  
التي تشجع في بعض البثوث ول بعض  
لأوسائط ، وعلى رأسها بنك ناصر

الاقتصادي ، بشأن الزكاة وجميعها  
ومصارفها ، وإنشاء امان الزكاة في  
المصارف وبعض الشركات .

التعليم الديني

ومقتضيات العصر

تقوم رسالة الاسلام على الكايات  
والاساليب ، وتتركز ارباب مفتوحا  
للاجهلة والتطوير والتفصيل في  
الجزئيات ، ومن ثم فان من عوامل  
خلو الاسلام انه يستوعب حقائق  
الحياة في ثقافتها وتطورها . وابست  
العصرية انقلاباً من قواعد الدين . ان  
من السبر ايجاد التوازن بين متطلبات  
الدين ومتطلبات العصر . بل ان الدين  
ذاته يعتبر سلاحاً قادراً على حماية  
العصرية من التدهور والتعطيل  
والخروج على مكارم الاخلاق  
والكثديت . ان شمل طائفة الأزهر  
على دليل امثال - قد ربط علوم الدين  
بعلوم الحياة العصرية ، وكان رواد  
هذه النهضة اساتذة اجلاء قدموا لكل  
هذه العلوم بتسويق من الاسلام  
رعاهها فيها . وهكذا بدأت هذه العلوم  
تستند الى نخبة اسلامية تقدها الى  
الارتقاء . ولا كان هناك اتجاه لاجراء  
كتب التراث الاسلامي ، فان الامر لم

تتولوا في حلقة امس الجزء الاول  
من الدراسة التي اعدتها المجالس  
القومية المتخصصة حول التطرف  
الديني تحت عنوان "تربية المواطن  
السوي ودماعة التطرف" . تطرقت  
رأى عرضاً في هذا الجزء لواقع  
وعوامل الانحلال والتفكك وانشرا  
ان انه يأتي في مقدمة هذه النوازل  
تساقط دور الأسرة في التثنية وتفسر  
الدعاة والبطالة الخلقية . وتستكمل  
اليوم بقية الدراسة عارضين لتسوية  
تطوير التعليم الديني ودور الاعلام في  
مواجهة التطرف والوسائط التي يمكن  
من خلالها توعية الطوف للمادة  
التي ليس لها وهو ما يندر . كما  
اشيرنا امس - في مدونة مشيخ  
القضايا الخلافية . على ثم على  
المجتمع وقدموا الشريعة  
الاسلامية اساساً - الدماء والدينية  
الدينية

ينص الدستور على ان الاسلام دين  
الدولة ، واللغة العربية لغتها  
الرسمية ، ودينه الشريعة  
الاسلامية هي المصدر الرئيسي  
للتشريع . وتؤكد الاعمال التشريعية  
القانون المدني ان المشرع قد اعتمد  
مع الشريعة الاسلامية في وضعه  
لتصميم القانون وتلى - كما تمثله  
مع الشريعة - . وقد افاد ان  
مستنداً على قول - . وما بعد ، وعلمنا  
على ما تمثله - لاية الدستور في  
الشريعة ، اما من الاعمال . وفان  
الاجابات ان الشريعة في ما  
الاجابة ، مبادئ الشريعة في مجموعها  
ولها قوانين الاحوال الشخصية عند  
اختار نظامها . واحكاماً للشريعة  
الاسلامية لا يبرهنها . كما انك فان







## المصدر : الوقف

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٢ - ١٩٩٢

وتوايا هذه الجماعات . ونحن نطمئن هذه الجماعات المتطرفة - دينيا أو سياسيا - الى اشدات الرقابة بين تلك القوات الاعلامية وبين الجماعات . تبدأ في استخدام باتي قنوات الاتصال الجماهيرى - من خطابة وفتوات ولقاءات فردية او جماعية ومطبوعات - لكي تبت فكرها الملتوى . وهذه الحقيقة تفتح علينا ان نوسع دائرة مفهوم الاعلام الذى يجب ان يتصدى لمقاومة التطرف . بحيث يشمل وسائل الاتصال الجماهيرى المباشر وغير المباشر - من ندوات ولقاءات فردية او جماعية - فى المسجد أو الكنيسة والنادى والجمعية والفلبلة - وموضوع سينمائية ومسرحية ومطبوعات ، الى جانب القنوات الرئيسية الثلاث : الاذاعة

والتلفزيون والمصفاة . وعلى ضوء الدراسة السابقة - كان من التوجيهات المطروحة :  
● ان تولى للأمر كافة الامكانيات لمباشرة دوره ومستوياته تجاه قضايا الدعوة والفتوى ، عن طريق عودة هيئة كبار العلماء ، او عن طريق تدعيم فاعلية مجمع البحوث وتأكيد دوره فى محور الامة الدينية .  
● ان تقوم مواجهة التطرف على الاسلوب العلمى الذى يتخذ من المناقشة والاتفاق اساسا لاستعمال ظاهرها للتطويع ومعرفة اسبابها وسبل علاجها ، واعضاء الحوار كاسلوب للتلاخ - على ان تاتى الاجراءات الالمنية فى نهاية المطاف .

● ان تقوم وزارة الاوقاف بالاشراف على الزوايا والمساجد المنشأة بالجهود الذاتية ، وتزويدها بالخدمات المتخصصة الذين يمكنهم نوعية الشبيل التوعبية الدينية الصحيحة .  
● ان ينظر فى قصر إقامة شمامسة الصلاة الجمية على المساجد الكبيرة لتلقى الاجتهادات والتفسيرات الخاطئة من المتطرفين باسم الدين .  
● زيادة الاعتماد بما تملكه أجهزة الثقافة والاعلام بأنواعها المختلفة ، لما لها من تأثيرات عميقة ونشطة ، ولقدرتها الفائقة على تقديم نماذج سلوكية متنوعة تصل الى صميم عاقل المستمعين على ان يقتسم التوجه - معاكسة لمواجهة التطرف بما باتى : - مقاومة الفكر المتطرف بتحديد القضايا التى يناقش بها المتطرفون ، وكفيل الاسس البليطة التى يستند عليها فكرهم فى هذه القضايا ، دينية كانت ام اقتصادية لم سياسية .  
- الكشف عن الدوافع الخفية لجماعات التطرف التى يحرسون على اخفائها وراء الشعارات البراقة .  
- مواجهة الجماعات المتطرفة فى المساجد الكاملة وخاصة فى المساجد الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والسياسية ، فى جو يتسم بالزهد من الحرية والديمقراطية والاتقال من الكلام الى العمل .  
- للتصدي لعملية المواجهة الاعلامية للفكر المتطرف عن طريق متخصصين فى مختلف مجالات علوم الدين والاقتصاد والسياسة والاجتماع والفن ، كل فى مجال تخصصه .  
- زيادة الاهتمام ببعض قنوات الاتصال الجماهيرى التى لم تستخدم بعد ، أو تم استخدامها بشكل غير فعال ، فى مقاومة التطرف ، وخاصة فى قنوات الاتصال المباشر مثل : الاندية ومراكز الشبيل ودور العبادة والتأهيات والجمعيات والمسينا والمسرح .  
- معالجة المتطرف على انه فرد .  
- احتاج ايضا الى الرعاية الفكرية والسلوك سواء كان التطرف سياسيا او اجتماعيا أو دينيا .  
- دعوة الامم والانشاءات والانجادات الى اتخاذ مواقف شجيرة عام من هذه الظاهرة .  
- عقد مؤتمر اسلامى قوسى عام يقدم كبار الشخصيات الاسلاميه لرواى ظاهرة التطرف ، ويوضح الفلاس على الشبيل

● تحرى الدقة التامة فى عمليات الاعتقال والاسباب الواقعية له ، على ان يشتم ذلك بتقرير مكتوب بالاسناد القوية الدافعة الى الاعتقال .  
● ان يراعى - عند ضرورة الاعتقال - التدقيق فى المكان بين المعتقل تبعا لتوقعاتهم ، منعاً من انتشار عدوى التطرف بينهم .  
● توعية الاسرة وبساليب التنشئة السليمة وبأهمية القدوة التى يمثلها الابوان بصورة اساسية .  
● تنظيم شغل اوقات الفراغ عند الشباب من الجنسين بما يفيدهم من النواحي الجسمية والتنشئة والفلبية ، وتوجيههم مقاسد الفراغ .  
● الاعتماد بالتوسع فى انشاء الجمعيات الثقافية والادبية والكشفية .  
● مراجعة سياسة التطعيم ونقطة التى فتحت ابواب التطعيم العالمى والجامعى على مصانيرها دين مواصلة بين : المرض والطب ، وحين تدرب : الشباب وتوجههم الى مجالات العمل للحة للانشاء والتصميم وفكر الصمراء وتوليع الامن الغذائى والعمل فى مراكز الانتاج .  
● ان تكون التربية الدينية والتربية الاجتماعية احد الاهداف الرئيسية للعلية التعليمية ، وذلك بتقرير منهج دراسى خاص فى العلاقات ، والمعاملات والسلوكيات القوية ، لتعريف الناشئة بالحلال والحرام ، والحديد والكراهة .  
● ان يطور للنظام التبع بكتيات الدعوة والأرشاد حتى يصبح خريجو هذه الكليات على المستوى المطلوب فى مجال قضائى الدعوة والفتوى .

● زيادة الاهتمام ببعض قنوات الاتصال الجماهيرى التى لم تستخدم بعد ، أو تم استخدامها بشكل غير فعال ، فى مقاومة التطرف ، وخاصة فى قنوات الاتصال المباشر مثل : الاندية ومراكز الشبيل ودور العبادة والتأهيات والجمعيات والمسينا والمسرح .  
- معالجة المتطرف على انه فرد .  
- احتاج ايضا الى الرعاية الفكرية والسلوك سواء كان التطرف سياسيا او اجتماعيا أو دينيا .  
- دعوة الامم والانشاءات والانجادات الى اتخاذ مواقف شجيرة عام من هذه الظاهرة .  
- عقد مؤتمر اسلامى قوسى عام يقدم كبار الشخصيات الاسلاميه لرواى ظاهرة التطرف ، ويوضح الفلاس على الشبيل





المصدر: الطريق إلى الديمقراطية

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠١٢ ٢٠١٢

### صوت لتلافي الكارثة

■ أضحت أحداث العنف الاصولي في مصر يومية ومتعاطفة، وذلك ما يتم وسط صمت عربي واسع يتكرر بالصمت الذي رافق قمع الاكراد في العراق. ومرة أخرى نجد انفسنا لا نتكلم الا بعد ان تكتمل للمساءة، ولللمساءة، اذا ما تمت لمسؤول، ستكون كبيرة حقاً.

غني عن القول ان اعمال الاعتداء الاصولي على الاقباط المصريين هي في حد ذاتها انتهاكات لحقوق الانسان، للانتهاكات حقوقية وانسانية وديموقراطية في ان تلك ما يكسب اهمية سياسية خاصة ترمي لارتباطه بموقع مصر ودورها.

لنن نحن نشهد ما يستحق كسر الصمت والجهر عالياً بصوت الاحتجاج، ان لم يكن دفاعاً عن الاقباط فدفاعاً عن مصر نفسها، ذلك اننا حيال تهديد يتوزع بوحدة وطنية اخرى في العالم العربي، بل في البلاد العربي الاكبر هدداً والاعرق تاريخياً، والذي كان حتى عقود قليلة خلت نموذجاً لسان العرب في السياسة والادب كما هي الفناء والمسيحاً وبغير ذلك من المحفل. وانتهيار هذا النموذج، ايضاً، سيكون شهادة دافئة اخرى ضد التعاضد والتسامح في العالم العربي، خصوصاً ان الاقلية القبطية (التي لا يزال عددها نوعاً من السرا) تملك في ذاتها وتاريخها عراقة المجتمع المصري نفسه.

زد، على ذلك اعتبارين سياسيين ملحين لا تجوز مطالبة العقل الاصولي بالانتباه اليهما طبعاً، لكنهما مما لا يجوز ان يتغافل عنهما صانعو القرار السياسي والثقافي في العالم العربي، (ونحفظ بالديس من ان تثني «الجماعير العربية» مسألة ديموقراطية كونه).

الاعتبار الاول ان الانتقال بمصر الى الارهاب والتحصن على امل ان يفرض ذلك الى وضع اصولي كامل، هو انتقال بها الى الجماعية، ذلك ان الاتجاهات المعادية للديموقراطية والتسامح هي دائماً كارثة للغريب، مناهضة بسبب وبغير سببه للغريب. ومن تتذكر حجم المعونات المالية وغير المالية التي تحظى بها مصر قياساً بزيادةها السكانية وضيق الرقعة الجغرافية، الصالحة للزراعة، ندرك كم ان هذا الاتجاه قاتل وانتحاري في آن.

اما الاعتبار الثاني فهو ان الشرخ يحصل في البلد الذي نجح في ان ينهي نزاعه سلمياً مع اسرائيل، ويحبر من ضفة الحرب بصفقتها هذه الاول الى ضفة السلام والاستقرار.

ولما كان ذلك يواكب اتجاه بلدان المنطقة الاخرى الى التفاوض، فإن اثره السلبي يستدعي السلام للقاء الى السلامات الموعودة، معزراً صفور اسرائيل بالحجج المطلوبة عن صعوبات التعاضد مع العرب.

لقد ان الاركان لجملة هذه الاسباب وبغيرها، ان ترتفع اصوات عربية فاعلة ان لم يكن لتلافي الكارثة فللاحتجاج عليها، لئلا يقال اننا نصل دائماً متأخرين، فاذا وصلنا يربنا وبقشنا العرب الذي وفتله ذلكا

حازم صاغية







المصدر : **الجزيرة**

التاريخ : **١٩٩٢ - ١٩٩١**

للنشر والخد مات الصحفية والاعلو مات

ثاملات مصصرية

# نقوم بتصنيع خوصميسى مصري؟؟

منا أشهر كنية كتبت هذا مقالاً تحت عنوان : « تصنيع خوصميسى مصري »  
وخلدت من تواجد تلك السطاح الضخمة طقس الجماعات الإسلامية وهو الآن  
أشهر كل الجماعات الإسلامية إلى مصر لم هو القلى كل ذه الآن بقل بقل

الحرب والسلام محمد أبو السادات الهيم بذلك صرحاً عظيمها من الوطنية  
المصرية وبحثت فيها صبراً في هذا التاريخ القومى العرب لقد كان أبو  
السادات أعظم كلة مصرى في تاريخ العرب بعد صلاح الدين الأيوبي .





المصدر :

العدد ١٠٠٠

## النشر وإحداث الصحف والمعلومات التاريخ

١٩٩١ م

وبعد السلطان قسطنطين الخامس بريس نور أول زعيم ولقد أعلن جيشه هزيمة بريس في أكبر حرب حديثة ضد دولة كان أسلافها يتفخرون بأنهم أصحاب القوى جيش في المنطقة بل أحد القوى جيوش العالم والجماعات الإسلامية في مصر منذ وجدت تقدم أغراض وأهداف المسبوبة العلمية أو الصهيونية العالمية كما جاء في كتاب الداعية الإسلامي الكبير الشيخ محمد القزالي والذي كان يومًا من أطباء الإخوان المسلمين وله معهم تجربة طويلة خرج منها لكتاب الخطير يلوح في تعرية جمال الدين ... والشيخ

القزالي الكفيل أن جماعة الإخوان تعمل لصالح المسلمين العلمية أو الصهيونية العالمية .. قال أن الصهيونية العالمية اخترعت للباطل هذه الجماعة الصهيونية المستورة بالبنين بل قال الداعية الإسلامي في كتابه « من ٢٢٦ » بالحرف الواحد : « كاد أولئك أن يصبح هيليت سرية عالمية أرادت تدمير جميع النشاط الإسلامي الناشئ من خلال الثورات المتوقعة في كيان جماعة الإخوان المسلمين ومنعت مساهمتهم بالجماعة ..

بل يقول الشيخ القزالي « من ٢٢٦ » عن الصهيونية لخلق جماعة الإخوان المسلمين بل على رأسها يقول الشيخ محمد القزالي عن ذلك بالحرف الواحد في كتابه الخطير : « لقد سمعنا كلامًا كثيرًا عن الحساب عند من « المسلمين » بينهم الاستاذ حسن الهضيبي ثلثه المرشد العام للإخوان المسلمين ولكن لا أعرف بالضبط كيف استطاعت هذه الهيئة الأجنبية المتعلمة للأشياء أن تفتكر جماعة الإخوان على النحو الذي فطنته وربما كشف المستعملين من هذه المسألة ..

هذا الكتاب الخطير الذي بدأه إمام دولة مسيحية في تاريخه تجار الدين في مصر منذ ظهوره وقد صدر في عام ١٩٨١ في طبعة جديدة وتتمثل خلاصة آراء جديدة في ثلاثين صفا .. كما جاء على خلاف الكتاب وقد أصدرت القسطنطينية « دور المصنوعة للشر والترويج للباطل » وعلون الكتاب « من معالم الحق في كياننا الإسلامي الحديث » .. وأهم الشيخ محمد القزالي لكتاب الخطير والذي أثنى من الأساقفة بريس لفتة بعد أن كانت جماعة من الإخوان يجمعهم من الأساقفة قال الشيخ القزالي في مقدمة كتابه :

« من الاله الله على مكي أن يشغل محبينا عن الإسلام في ضحية الوجود الإنساني المصمغ على ظهر هذه الأرض .. ومنذ عرف أن واتهم العالم الغربي من تلتس نملًا هذا المولود .. مبدون الدافع عن الإسلام الترقا لوجهًا ٢٢

الجواب الصحيح : لا .. ولم .. ولكن « لا » نال بمرارة وقوة إما « لدم » فتال على بعض .. أن الإسلام مهاد الحق مستباح الحمى وعلى من تقع التهمة في هذه الهزائم المتكررة ؟! والجواب الصحيح : على هؤلاء الأقرب من الرجال الذين يعرفون بين الناس بأنهم رجال الإسلام سواء كانوا من شيوخ الأهرام من أعضاء الجماعات الدينية « يصد الإخوان والتطبيقات المتكررة منها » أن الحقيقة التي استقبلت منها أن ما استقبل الإسلام في عصرنا هذا وفي العصور التي سبقتة لأسلاف عنه اعتدوه في ملبس عنه البلاء .. لقد رأيت تلك بعيني ولمسته بيدي .. ثم يستعزض الشيخ القزالي في كتابه فضائح العمل باسم الإسلام داخل تنظيم جماعة الإخوان المسلمين ويكشف عن خطورة هذا التنظيم على الدين ٢٢

● وأحد التي أشبه « تصديق خرميني مصري » وصحيفة التصديق توريث الأبن تحت رعاية أجهزة المخابرات الأجنبية والباطنية وراء هذه الأجهزة « للصومانية العلمية » التي اخترعت واضطرب الشيخ القزالي جماعات تتطوّر باسم الدين في مصر .. والصومانية العالمية تصل لصالح إسرائيل ٢٢



وأما لا يعرف أن كتبت أجهزة الإسمن القوي في مصر تتابع عملية تصنيع هذا الخوميني المصري في الخارج لم أن عملية التصنيع تلك تجري من وراء ظهر مصر ؟! أن تصنيع خوميني إيران قد تم في فرنسا ونحت مسطرة المخابرات الأجنبية وتحت نصيب الخوميني حكمًا مطلقًا على إيران من خلال قسطنطين الشارح الأيراني وعدم وجود زعملة وتولية قاهرة على ملة فخراغ الذي حدث بعد طرد تشاه من إيران وخطره لظهور بأمر من المخابرات الأمريكية ؟! ماذا حدث .. لقد اشتركت كل قوى القسطنطينية في إيران في الثورة على الفساد وطلعت هذه القوى بسلطان حكم لشاهنشاه ولم تكن تلك القوى تتوقع توظيف ثورتها الوطنية الثرية لحساب الخومينية .. لكن المخابرات والأجهزة الدول الكبرى كانت تد الخوميني لهذا اليوم بالتصديق .. يوم خروج تشاه ..

وعلى أيدي أجهزة المخابرات الأجنبية تم نقل الخوميني من باريس إلى إيران لتولي السلطة ويمرر الحكم من القوى الوطنية التي استطاعت لشاهنشاه ..

لماذا ولقت المخابرات الأجنبية مع الخوميني ؟! أي مع جماعة التطرف الديني ؟! من مصلحة الصهيونية العالمية والقول القوي شغل للعالم الإسلامي بالحروب التي سوف تلتهم بعد تولي الجماعة المتطرفة الحكم .. وقد شملت حرب إيران والعراق والتي استلقتها الأجهزة الخفية للصهيونية والدول العظمى التي شغلت هذه الحرب المهلكة قوى المسلمين لثاني سنوات واستلقت أسوار البترول العربي الإسلامي وتحولت هذه الأقوى في خفا وبخرايب ٢٢

● الآن تبدأ من جديد عملية تصنيع الخوميني جديد وفي هذه المرة هذا الخوميني الجديد مصري يرأس جماعات التطرف الديني والتي لزج قلقت واضطرب واضطرب صحيح الدين في مصر ؟! ● الآن يعيش في أمريكا القوي القومي العربي صاحب فكرة الصوت لكل من ليس متطرفا .. الصوت لكل من قبل تركوا من الذين بقوا النسخة لثيم ليسوا على طريق تنظيم الجهاد للعمل بالمخابرات الأجنبية للعمل للصومانية .. التصديق للصومانية ..

● الآن تتحقق فكرة الداعية الإسلامي العظيم الشيخ محمد القزالي بأن الجماعات المسممة بالصومانية وعلى رأسها الإخوان المسلمين تولدوا الصهيونية العالمية أو

الصومانية العالمية بالتصديق ٢٢! وما نحن ترى المتطرفين يقتلون أبناء الوطن من المسيحيين لتكوير كتلة ثالثة وهذا جزء من مخطط تصنيع خوميني مصري يعمل لحساب الصومانية ٢٢

● لماذا يتواجد مثل هذا الشيخ الضعيف المتطرف على مستوى مسؤول بطنه في أمريكا .. وما علاقته بأجهزة الصومانية العالمية هل هذه الأجهزة الصهيونية العالمية والمخابرات الأجنبية .. الآن ترى الشيخ الضعيف القومي يتنقل بين ولايات أمريكا ويأخذ بمبادئه تنظيم الجهاد وبسطيق المسلمين في أمريكا ويمنحهم لسموهم وأصول المخابرات الأمريكية التي خدنته ليرسل منها برامج تنظيمات المتطرفين على قدم مصر ٢٢ ومخطط الخومينية الجديدة التي يتم تصنيعها الآن كخرج الوطن وبأيدى القوى المعادية للمسلمين والعرب هو مخطط واضح للإنتاج إلى بحث وتصنيع المخطط بوضوح هو ممل مخطط الخومينية المتطرفة في إيران .. يبدأ بتفجير الشوارع المصري واستئثار لظواهر بعض المتطرفين واستئثار مظاهير للفساد في بعض المواقع واستئثار غلام الاستعمار واستئثار البطالة بين الشباب الجامعي وغير الجامعي واستئثار







1997-51 8

### التاريخ :

للنشر والتوزيع: دار النشر والكتاب

شبين الكوم - عبدالستار الحسوي  
تنظم 15 ألف طالب وطالبة بكليات  
التربية والعلوم والآداب وتجارة  
العلوم بجامعة المنصورة منذ اليوم  
الأول في محاضراتهم الجامعية .  
شارك أعداد الكليات والإستاذة  
الاضافات لصفاء الطلبة والأمر  
بالكليات باستقبال الطلبة المستجدين  
بعد أن تم توزيع دليل كل كلية عليهم  
للتعرف على أعضائها المختلفة .  
وقام الدكتور حسين حسني رئيس  
الجامعة بالمرور على الكليات مشاركة  
فرق الجوائز بها لاستقبال الطلبة  
المستجدين وكذلك تفقد كليات الدراسة .  
بدء الدراسة

بكلية التربية النوعية

وبجانب الدراسة لأول مرة بقسمي الاعلام التربوي والتكنولوجيا لطبقة الصف الاول والثاني والثالث بكلية التربية النوعية باشراف بعض الكليات بعد استضافتها باحدى كليات جامعة المنوفية لاجن بقاء المدرجات والمعامل .

وشارك الطلبة زملاءهم الطلّبات  
بأقسام التربية الفنية والموسيقية  
والاقتصاد المعزّلي في الاحتفال بالطلبة  
المستجدين بتطبيق الفلاشات واللوحات  
الفنية من قسم للتربية الفنية والعزف  
الموسيقي من طلبة التربية الموسيقية  
ومجلات الحائط من طلبة الاعلام في  
مظاهرة حب بين الطلبة والاساتذة .

## ٤. ألف طالب وطالبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و. ا. م. آ. أسط



**مع .. اللواء حسن أبو بasha :**

**رؤيته : مستقبل مصر | قضيتي : ائتلاف حكومي وقضى - وظائف**

**نبوته : مواقف مصرية للثظام**

موقف

# التيار السياسي الديني يتسلط .. ويتوغل .. وينتشر .. ويهدد مصر

قويان في الشارع المصري

● مشيخته انه اذا لم يحدث هذا التغيير وقال الحال كما هو عليه... من تمديد للجماعات السياسية الدينية... فان مصر سوف تتعرض في فترة تتراوح ما بين خمسة وعشرة اعوام الى مواقف اقل ما توصف به انها محرجة، للثظام.

● تساؤله كيف يكون «الوقود» الاسبق ظهورا والاعظم تركيزا وللتسديد للحياة المدنية قبل ثورة يوليو... وتسيله هذه الجماعات في الخدمات الجماهيرية.

● قناعته ان كيدا احزاب المعارضة بتربية كوارثها في مشايرها... وتسلع بها للعمل الجماهيري خاصة في الجماعات... فالتشبيوعين وزعوا انفسهم في الجماعات... والجماعات الاسلامية زعوا السكيات... ويبقى على الاحزاب ان تزور نفسها... لتجد مكانا لها داخل الجماعة.

● موقعه هو الآن بعيد عن المصلحة... فان وزيرا مرموقا للداخلية... ثم الحكم المحلى... لكنه الآن قريب جدا من «الصورة»... رغم انه خرج من منصبه.

● رؤيته... ان مستقبل مصر السياسي والاجتماعي يهدده خطران... اولهما الجماعات السياسية الدينية... وعدم استيعاب الحزب الوطني... الذي تتلقى عنه الحكومة بعض تعبيرة... لتغييرات المحرر... وان الخطر على الثظام... يأتي من الثظام نفسه اذا ظل الحزب... من فاعم الدنيا ماشية ازاى.

● قضيتي... ان يتغير «الوطني» من داخله... ويؤمن بفكرة تداول السلطة... ويجرى انتخابات سليمة... وان يدرك ان الواد ليس خطرا عليه... فيسمح له بان يكون قوة فعالة ومؤثرة في الشارع ال جواره... من مصلحة الحزب الوطني... ومصر كلها ان يكون في مصر حزبان







قيمة الجامعة - كثير وكوئسة علمية ذاتية - انها مع التوزيع ضد الحزب أو النقص السياسية... والحزبية. باعتبارها جامعة لكل الأمة إلا أن التمتين إليها - وهم قطاع ضخم من المجتمع - من عمل وموظفين وطلاب ومدرسين ومديرين - إلا أنهم جزء من الحركة السياسية للمجتمع يتأثرون به ويؤثرون فيه ومن الصعب تجاهل أن موقف الجامعة يتأثر بالسياسة. وينحاز إلى من يدافعون عن مصالحه. وهو المكتوى بنار السلام والاستمرار وانخفاض الأجور. ولا يمكن قبول مبدأ الحيادة

حوار يكتبه:

**محمود التريبي**

الفكرى لاستلة الجامعة... الذي ينحاز حتى لسلطات فكرية واجتماعية وسياسية معينة... حتى ان بعضهم يقبل المشاركة في العمل العام. أو يفر منه. هزاي الى صوامع العلم بعيدا عن نثر السياسة ومن المستحيل علينا ان نلهم أو نفسر انحياز الغالبية العظمى من الطلاب في الجامعة الى تيار الصائمين. دون ان يكون هذا نفسه مؤلفا سياسيا.. فما بنا بمن يتصرفون بشكل أو بآخر في تنظيمات سياسية. أو يتعاملون مع ابيدولوجيات معينة. وهؤلاء باعتبارهم مستقلين مصر. والذين يكونون نصف عدد سكانه تقريباً. مشاركون بوعي في الانفتاح على العصر وثقافته. وعلى اعلام الدولة ونظم التعددية الحزبية وهذا كله يحضر في وعيهم افكارا سياسية بما. وان اختاروا عدم التعبير عنها. أو الضل من اجلها. وقلقوا في ظيول المتخربين. وهكذا. فالسياسة كمناعة لا مكان لها داخل الجامعة حفاظا على كيانها وقوميتها. وميبتها

لكن اهلها يمارسون السياسة. او لديهم قناعات سياسية. المشكلة ان هناك من يتنكز الفرصة ليملا سلحتها بمفروه. وينشط في اركانها وحده. ويشيد ارجاعها دون غيره. قلتيار السياسي الديني - وانا اعتد لنفس هذه التسمية. لانهم يتخذون خلف واجهة الدين - تسل بكافة اجنحته - الاخوان. الجماعات. الجهاد - الى الجامعة بما يمكن معه ان نصلها بانها مخترقة! هذا التيار يوعي شديد جدا. قدم مطلقا محتلا في كل شيء. دفع مصروفات الجامعة للمحتجين... وعالج الفقراء والسكين. وقام بتوزيع الخريجين... فدانوا له جميعا بالولاء والتقدير. وحيدما غابت الفصل السياسية المختلفة. وجدوا ونشطاء من الشارع الى الثقافة ومن الجامعة الى نوادي ميلت التدريس وسيطروا على مجلس الادارة وخاصة الاتحادات الطلابية.

● عن التيار السياسي الديني أتحدث :

ويذا انها فعلة من نوع غريب. فالأحزاب ليس لها وجود ولا ينبغي ان يكون - في الجامعة. لكن حزبا واحدا غير شرعي هو الذي يمارس السياسة في الجامعة. هو التيار السياسي الديني - وكنا يرتكب خطأ تاريخيا بان نترك حزب المتطرفين فريسة لهذا التيار.

● اننا حين نطعم الحمار امام هؤلاء فلننا نكون غافلين عن تأثير ذلك على الجماعي.

تصورى أن نجاحهم يعود الى ضعف الإيمان بالحياة الحزبية. وقوة الأحزاب السياسية على الدفاع عن برامجها وفكرها. وعلى رأسها الحزب الوطني. ولا اجد ما يدعوني الى انكار أن المسؤولية الكبرى تقع على عاتقه. ويستمر معه. الوفري. في المسؤولية. باعتباره تلى اكبر الأحزاب المعارضة المؤهلة لأن تكون فعلة ومؤثرة في

الحياة السياسية بعده. وكنت اتساءل دائما. كيف يمكن للتيار السياسي الديني أن يصبح الأكثر تأثيرا. مع أن الولد هو الأعظم تاريخيا. والأسبق ظهورا والمتسيد للحياة السياسية من العشرينات وحتى الخمسينات. حتى في ظل التناقص المحموم بين الإخوان المسلمين وبينه ؟

● عن الأحزاب أتحدث :

بوضوح. اننا ضد هذا التيار. والهم الأحزاب. وارضى تحزب الجامعة. واطالب الفصل السياسية بلربية وحشد وتنظيم كودرها الشقية خارج الجامعة ودفعها الى داخل الجامعة. وحين ارفض ان تلقم ذوة سياسية لزعراء الأحزاب لا يعنى إلا احترام الجامعة وصون قسمتها من التحزب. لكن الولد قبل الوطني مطلب بان يحرك كودره. لتتخلص مشكلات جامعة التلاميذ. وأفكار طلاب كليات الآداب. واستضافة كليات الحقوق في ذوات بقاقر. وتسلتي كيف ذلك. وقول ان الشوبعين تسلطوا الى الجامعات بتربية كواهرهم من الخارج. والسيدات استطعن له جماعات الإسلام السياسي من الداخل. وزرعهم فيها. والآن مطلوب ان تزرع الكوادر الليبرالية من خارج الجامعة. داخل الجامعة.

ولا يقلل ان المنافسة غير متكافئة. والتفرع بان للدين سطوته وغلبته من دون نقاش فلذا كان الجمهور المصري لا يعرف ان العلمانية ليست كفرا. فتنز. واعلامنا - القصور. ولاننا نترك لقم المؤهلين للفننا والدعوى يتصدون للحجج والأباطيل التي يدعيها هذا التيار. ويجب ان يقدر الناس. والأحزاب ان استمرار الامور بهذا الشكل سوف يعرض مستقبل البلاد للخطر. وسوف يرس النظام بمواقف اقل ما اصبه بها. انها خطيرة وفي غضون عشر سنوات اتوقع ان تكون - اذا استمرت الامور على هذا النحو - من التدهور يمكن بحيث يصعب محاصرة الخطر. وتقليد ان الحزب الوطني مطلب بتحمل المسؤولية. وانا احملها له. وعلى الأحزاب ان تستمر التحول الديمقراطي الذي





الى العنف. وقوانين الجامعة يجب ان تكون صلبة. وتصل الى حد الفصل.. ان ياتي بالفعل من شأنها الاخلال بتنظيم والامن ثم اعمال القانون العام لحظر استخدام الطلاب للجنزير. والسكاكين لارهاب زملائهم الطلاب الذين لا يؤمنون بافكار الجماعات السياسية الدينية.. هذا لم يكن موجودا وانا وزير داخلية.. لكنه كان موجودا قبل ان اتولى. للمعلا كزايد اننا مطلقون بفكر كثير تضجيا. ووعي اعترضوا.. وادرك اكثر انقلبا من ان مستقبل مصر في خطر.. وان السلطة مفتوحة دون اي عراقيل امام هؤلاء الذين يدعون انهم القرب منا الى الله.. وانهم وحدهم يمتلكون نصيحة الحقيقة.

وهذا كله يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في مصر وعليه ان يسمح بتداول السلطة. والحل هنا هو اجراء انتخابات سريسة.. وان يكون للحزب الفكرة على القناع الجماعي بالمشراكة في الحياة السياسية.. وعليه ان يدرك ان الخطر على النظام من النظام نفسه.. ومن الجماعات المتطرفة وسيظل الوضع خطيرا اذا ظل الوطني محس. فاعلم الدنيا مشية لراي..

● عن الحزم والقانون  
اتحدث :

تبقي نقطة مهمة. ان الحزم مطلوب في مواجهة هذا التيار خاصة الذين يلجأون

تعيشه وحرية الاعلان. القريبة من الحرية بالمفهوم الغربي. في ابراز مخاطر وصول هذا التيار للسلطة. وعلى الحياة السياسية المصرية بصفة عامة.

● عن الائتلاف الوزاري  
اتحدث :

وقد تكون اكثر وضوحا حين اطلب من الحزب الوطني ان يتحل كتلة من فضائل العصر الديمقراطي.. فيسمح بان يقوى الى جواره حزبان كبيران.. ونحن في المرحلة الحالية نحتاج منه الى ان يدع الفرصة للوحد ليقوى الى جواره. حتى لو أدى الى ان يعلن عن تكوين ائتلاف وزاري معه. ان مصلحة مصر ان يقوى فيها حزبان معارضان. ينتشران بفعلانية على المستوى السياسي.. ويخففان في الحياة اليومية للناس.. ويخوض معاركها مع سوء الخدمات والمرافق والمواصلات والبطالة وارتفاع الاسعار لان الاخوان اشتغلوا بالمتوسط في القرية. وترايبزة البنيج بوضع والكشفة في الحي.. وبخدمات العامة في المدينة. لم

يفق امامهم حجر عثرة واحد. ولم يبد منهم ياس في سبيل تحقيق اهدافهم.

● عن حزب الحكومة وحزب المتفرجين  
اتحدث :

مطلوب من الحزب الحاكم ان يغير فكره.. وان يستوعب ضرورات المرحلة ولغة العصر. باعتباره الحزب الذي تثنيق عنه الحكومة (ولا يقول اللواء ابو بلشا انه صاحب غلبة) لابد ان يستوعب ما يجري في بلدان العالم من تحول. لان العصر كة السديسية المتصرفة تشد ارجع والمارسة الديمقراطيةية تتخسر.. ويبقى

جهاز الاس وحده ليواجه في ظل كزايد اعداد حزب المتفرجين.







الصادر :

الصادر :

للنشر والخد مات الصحفية والاعلومات

التاريخ : ١٨ شهر ١٩٩٢

# ظاهرة تحاد الى تفسير الطرف في مصر : جنسية ( مصرية )

هنا أصبح جنوب مصر مسرحا للافتجالات والانفجارات والاعتداءات من قبل الجماعات المتطرفة ؟ هل ليس التطرف جاذبية وأمسك في يده ( شومة ) وليس فوق رأسه ( قتالا وعمة ) وحصل على الجنسية المصرية ؟ أم أن ما يحدث الآن غريب عل صعيد مصر الذي يضم أرباب الشهامة والرجولة والكرم وأنه ما يلبس ان يزول ؟ أين هي الحقيقة في هذا التساؤل ؟





## النشر واخذ مات الصحفية والاعلومات

التاريخ

١٨ ١٩٩٢

الذي يجعل هروب الوافدين من طاعة القانون سهلاً لأنه من الصعب على مراكز الشرطة ان تستطيع بشكل محكم على هذا الشكل الجوال والذي لاظهر له عرضاً الا الصعراء التي يصعب على الامن السيطرة عليها ثم نأتي الى العامل الاقتصادي حيث نجد الفجوة واسعة والقائمة وما حولها فيها الاغنياء بينما الصعيدي فاق محتاج كل هذه العوامل لها تأثير على الوافدين الصعيدي والنتيجة انه امام بديلين لهما الخسوف لكثير المعاناة والبديل الآخر من التردد التام والخلفه والخروج عن القانون والعرف والانضمام لامر الجماعة صلب السطح الكلفة

### الجماعات المتطرفة

ومن ناحية اخرى اذا عدنا بالذاكرة الى الوراء فلنأخذ نجد ان الرئيس الراحل محمد انور السادات قد شجع على نمو الجماعات المتطرفة لكي تتحدى الماركسيين والناصريين من وجهة نظره نظراً لظهوره التي كان يمثلها التيار الماركسي والناصري اذ كان خاصة عندما قاموا بمظاهرات ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧م وقد دارت الايام حتى بقي السادات صهره على ابوي هذه الجماعات المتطرفة في حاشية المنصة الشهيرة وتعتبر جامعة اسبوت في صعيد مصر بيرة التطرف في مصر حيث تخرج فيها قيادات متطرفة امثال تاجع ابراهيم وكرم زعدي في بداية الثمانينات.

والعرف ان الصعيد مجتمع قبلي يتميز بالتحصب الاثني واغنياً الثار وحوادث العنف والمخالفات الدائمة ففي بحث كم اجراءه على اطفال المرحلة الابتدائية بقرية البويطة وقريه بلى سمع بمخاطلة اسبوت اتسمع ان ٨٥٪ من اطفال هذه القرى يعيشون ثلثو اكثر من عضهم للطماع وامر الاطفال وى دراسة اخرى ثبت ان ٩٥٪ من هؤلاء الاطفال من سن ثمانى سنوات حتى ١٢ سنة يمتازون بالمهارة في خرب التلار من الاسلحة النارية بالإضافة الى دراسته اخرى توصلت الى ان ٧٥٪ من هؤلاء الاطفال يحفظون كافة الامثال الشعبية التي تتحدث عن الثار والعنف والتطرف عن ظهر قلب وذلك بتوصية من الاباء والامهات الصمادية

### قوية صنبو

وتمثل قرية صنبو التابعة لمرکز ديروط بمحافظة اسبوت معقل للجماعات المتطرفة خاصة لانها تضم المسلمين والمسيحيين فكل منزل يسكنه مسلم نجد مسكناً آخر جيرانه يسكنه مسيحي كما ان هذه القرية نجد بها الزراعات الكثيفة التي تنوع فروع السيطرة الامنية عليها بمجموعة مكثفة ثم توصل السبع الى قرية الصعيد فتجد مركز قوى والذي كان حديث الصحف ووكالات الأنباء لان من هذا المركز وبالتحديد في قرية [دير ابو حنن] خرج خالد الاسلامبولي وعبد الحميد عبد السلام القهسماي الاول والثاني في اغتيال الرئيس الراحل انور السادات عام ١٩٨١م

### دراسة حديثة

و دراسة حديثة اجريت بالمرکز القومي للبحوث الاجتماعية ثبت ان ٧٥٪ من اعضاء الجماعات المتطرفة يتبعون الى قري الصعيد

تقول د . هلم هاني استاذة للبحوث الاجتماعية والريفية بالمرکز القومي للبحوث الاجتماعية :  
... تنتشر ظاهرة التطرف في صعيد مصر هذه الأيام السبب واضح وهو ان الجنوب متخلف بسبب حرمانه من الخدمات عكس الشمال الذي يتمتع بكافة الخدمات بالإضافة للنقص الشديد في جميع المجالات وهذا النقص يؤدي الى مشاكل عديدة وعلى رأسها التطرف كما ان هناك سببا اخر وهو ليد الجغرافيا والذي يتيح الفرصة للمتطرفين بأن يعيشوا تطرفهم بعيداً عن اعيين رجال الامن لاهتمامهم في الطبيعة الجبلية والزراعات المنتشرة بالصعيد والتي تخلف ساتراً وحشياً امام الجهات الامنية بينما كل هذه العوامل لا تتناول في اللب العاصمة وبالتالي تكاد نرى ظاهرة التطرف فيها للتطرف ونمو في كل جانب التنمية والصناعات والخدمات واتعدام للتوعية وقلة الانتماء للقضاء على التطرف يأتي بالقضاء على اسباب نموه

### التطرف والصعيد

وتضيف د . امينة الجندي الشخيرة واستاذة علم الاجتماع وصاحبة دراسة ميدانية عن التطرف والقبائل والصعيد قلابة :

... لقد اجريت دراستي عن عين من القيادات الطلابية في الجامعات المصرية بالصعيد لاستكشاف استعداد هذه القيادات للتطرف البنيوي ومعاملات الارتباط للسلمية لهذا التمييز لاختلاف في قيادات هذه الجماعات المتطرفة اتجهت الى استخدام العنف حيث بدأ الاصطدام بينها وبين الدولة باحداث الكفاية القاتلة العسكرية في ابريل ١٩٧٤م ثم تلتها المواجهة بين الدولة وجماعة التكفير والهجرة وجملة الاعتداء على الشيخ الاميني وزير الاوقاف الاسبق في مصر وذلك في يناير عام ١٩٧٧م ثم تلتها احداث ١٩٨٠م والتي انتهت بإغتيال الرئيس الراحل انور السادات في اكتوبر ١٩٨١م على يد تنظيم الجهاد وابرز المشكلات التي تؤدي الى حدة التطرف في صعيد مصر ضعف مستوى الدخل وعدم ولاءها بالاحتياجات حيث افاد ٥٢٪ من الطلاب ان الدخل لا يفي باحتياجاتهم واكثر من ٢٤٪ انه يني بالكاد بالإضافة الى ان نسبة كبيرة من الطلاب المتطرفين يعانون من الحرمان من اقامة مسكن ملائم بنسبة ٥٢٪ وعدم وجود وسيلة انتقال مناسبة بنسبة ٥٨٪ وعدم امكانية الحصول على اللجوء الملازمة بنسبة ٥٨٪ وعدم امكانية الحصول على الرعايا والدوات الدراسية بنسبة ٤٩٪ بالإضافة الى ان ٢٤٪ منهم يعانون بشدة من الفراغ

### عوامل عديدة

ويقول د . محمد شعلان استاذ الطب النفسي بجامعة الزمر

... هناك عوامل عديدة ساعدت على نمو التطرف والتحصن بالصعيد حيث نجد ان الصعيد بعيد عن المدن الكبيرة مثل القاهرة والاسكندرية اي انه معزول عن التفاعل مع الحضارات ومحمّن ضد تقبل الراى الآخر فهو يعمل بظلمه وحكم تكوينه الى عدم تحمل الراى والراى المضاد كما ان هناك عوامل جغرافية مثل شفق الوادي وقريه من الصعراء الامر







# اقتصاديات التطرف والعنف

د. حمدي عبد العظيم \*

أو المؤسساتية كلها عوامل تؤدي إلى وجود الرغبة في العنف والتطرف والسلوك غير الحضاري.

ولعل أحداث العنف التي تشهدها بعض المدن الأمريكية مثلا تتركز في المناطق التي يسكنها الفقراء من اللونين الذين يشعرون بالانخفاض مستوى معيشتهم مقارنة بغيرهم فتتولد لديهم الرغبة في الثورة مادامت القوانين المنية وتطبيقها لاتحقق لهم ما يشعرون من تقدم ومساواة وفي مصر نجد أن العنف والتطرف حتى في العلاقات المدنية بين الأفراد يبدأ من الأجهزة الأمنية أو السياسية يتركز في مسيد مصر بصورة تاريخية متوارثة فمعظم محافظات وقري الصعيد تعاني من قسوة الطبيعة ابتداء من المناخ إلى الطبيعة الجبلية والصحراوية الأمر الذي جعل قداماء المصريين يقتصونها بإقامة المقابر والمعابد وتركيز نشاطهم الزراعي في الوجه البحري وحول الشريط الضيق لنهر النيل.

واستمرت عنابة الحكومات المتعاقبة منذ عهد الملك مينا حتى العصر الحديث بالوجه البحري حيث تركزت فيه المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية ومراكز الشباب والمساجن الصغيرة والكبيرة والأقضية والقرى، وتوفر المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي حتى أصبحت هناك فجوة حضارية بين الوجه القبلي والوجه البحري. وعلى سبيل المثال فإن عدد القرى التي لم تدخلها الكهرباء ولا يوجد بها بؤرة يصل إلى أربعين قرية في الوجه القبلي بينما لا يوجد قرية واحدة في الوجه البحري لا كهرباء وذلك وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كما

لا أجدني بحاجة إلى التردد في تطبيق المفاهيم الاقتصادية للعنف والتطرف على ما يحدث من التسوق للأفكار السوداء مطلقا وجانبيا باعتبار أن مثل هذا السلوك المتطرف وثيق الصلة بموضوع السوق السوداء للأخلاق، إذ توضح النظرية الاقتصادية أن للطلب جناحين أو عامتين لابد من توافرها معا، وهما الرغبة والقدرة بمعنى أن الطلب لا يتحقق إذا توافر واحد منهما فالرغبة دون قدرة تعني العجز عن الحصول على ما يبتغي الإنسان. كما أن القدرة دون وجود الرغبة لا يتحقق معها الطلب وهنا يجرى دور الترويج والتسويق لاتقناع من يملك القدرة لكي يرغب في الحصول على الشيء، أو إلهاء لتصرف المتشرد. وتطبيق نفس المفهوم على ظاهرة العنف والتطرف نجد أن العنف سلوك غير حضاري، وانحراف عن المصواب وفقا للمعايير الإنسانية والتربوية المتعارف عليها، ومن هنا فإنه لا يمكن حدوث مثل هذا السلوك غير السوي إلا إذا وجدت الرغبة فيه، وكذلك القدرة عليه. وعلى جانب المعروض من العنف فالتطرف في المجتمع نجد أن زيادته أو نقصه من فترة لأخرى يتأثر بعوامل داخلية وخارجية ومن هنا يجرى الحديث عن العنف والتطرف المستورد من الخارج مع ملاحظة أن اللغة العلمية والموضوعية تتطلب الاعتراف بأنفسه لاشبه يمكن استيرادهم من الخارج ما لم يكن عليه طلب في الداخل تدفعه رغبة وقدرة في آن واحد. وتعتبر العوامل وثيقة الصلة اقتصاديا بمستوى معيشة الأفراد في مقدمة العوامل المسؤولة عن تحقيق الرغبة في التطرف والعنف. إذا أن سوء الأحوال المعيشية في بعض المناطق بالإضافة إلى سوء توزيع الثروة والداخل وضعف أجهزة الوقاية من الانحراف وغياب الدور الاجتماعي للأجهزة العلمية





الرسمية عن أحياء القاهرة تجد أن متوسط نصيب الفرد من المصروفات الحكومية على خدمات الحي في الزاوية الحمراء، والشرابية (وهي من مناطق العنف والتطرف) يبلغ ١,٢ جنيه، وذلك مقابل ٨١,٦ جنيه للفرد في حي مصر الجديدة و٧١,٧ جنيه للفرد في حي غرب القاهرة، ٥٢,٢ جنيه للفرد في حي وسط القاهرة.

وبالنسبة لتوزيع الاستشارات على مستوى الأحياء نجد أن حي الزاوية الحمراء والشرابية يحصل على ٦,٧ ألف جنيه، تمثل ٠,٠٠٢٪ من إجمالي استشارات محافظة القاهرة عام ٨٩/٩٠، وذلك مقابل ٢٠,٢ مليون جنيه في حي مصر الجديدة تمثل ٨,٧٪ من الإجمالي، ٢٢,٥ مليون جنيه لحي شرق القاهرة تمثل ١٠,١٪ من الإجمالي. وبطبيعة الحال فإن التفاوت في هذه الأرقام يعبر عن تفاوت مسائل في القطاع من الخدمات الصحية والمرافق العامة التي ترتبط بارتفاع مستوى المعيشة.

وهكذا نجد أن هناك عوامل مؤثرة لتحقيق الرغبة في العنف والتطرف سواء على مستوى البلاد أو داخل القاهرة الكبرى، إما القدرة على العنف والتطرف من منظور المصالح الاقتصادية فترتبط بالقدرة المالية على حيازة أدلة العنف كالأسلحة والبنادق والذي بالإضافة إلى القدرة المعنوية على تجاوز الحدود وتكبير الأمن والتصدى للشرطة رغم تشديد العقوبات ووجود قانون الطوارئ والمعتقلات.

والمعروف أن مدن وقرى الصعيد اشتهرت بحيازة الأسلحة وغيرها من أدوات العنف استعدادا بصفة دائمة للأخذ بالثأر بين العائلات المتنازعة، وأن الرجل هناك يقطع من قوته وقرته عياله ليشرى السلاح. وفي اعتقادنا أن المحرك الأساسي للطلب على العنف والتطرف يكمن أساساً في عنصر الرغبة وأبست القدرة إلا عنصراً مساعداً لها. ويرجع ذلك إلى قوة تأثير المتغيرات والعوامل الاقتصادية ودورها في تحديد الدوافع والرغبات الموجهة إلى العنف تبعاً عن رخص وتدنّي مستوى المعيشة في بعض المناطق والاحتجاج على سوء توزيع الثروات أو المدخول، وهو ما يتطلب أعداد البرامج والخطط التي تكبح جماح أخلاق العنف والتطرف وتحصن الأجيال القادمة ضد التردى إلى هاويها.

✽ أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بالقاهرة

أن عدد مراكز الشباب في الوجه القبلي يمثل ٢٥٪ فقط من إجمالي عدد مراكز الشباب في مصر. وبينما يحظى الوجه البحري والقاهرة مثلاً بثلاث قنوات تلفزيونية مستقلة، فإنه لا توجد أية قناة تلفزيونية خاصة بالوجه القبلي والوادي الجديد. تأمك عن وجود العديد من محطات الإرسال الإذاعي في محافظات الوجه البحري والقاهرة.

وبينما نجد الصعيد من الجامعات الإقليمية في محافظات الوجه البحري فإنه لا يوجد سوى جامعة أسيوط في الصعيد وبعض الكليات التابعة لجامعات القاهرة والأزهر. ورغم مضي أكثر من خمسة عشر عاماً على إنشاء فرع جامعة الأزهر في أسيوط فإن هذه الجامعة لم تستطع بصراحة أن تلعب الدور المأمول في تصحيح مفاهيم الشباب وثقافتهم دينياً. ولعل ذلك يعكس غياب الدور الاجتماعي للجامعة وعزلتها عن المجتمع وقسوتها. أضف إلى ذلك أن مستوى التعليم والمناهج ومستوى خريجي الكليات الأزهرية لا يؤهلهم لكي يلعبوا دور الدعاء المنوط بهم الاستجابة لمتغيرات العصر وتحدياته وإتقان المواطنين بالمفاهيم السليمة للإسلام.

ولذلك فإن مناطق ترتفع فيها نسبة الأمية إلى نحو ٧٥٪ ولا يخفى أن معدل البطالة يعتبر أكثر ارتفاعاً في محافظات الوجه القبلي عنه في محافظات الوجه البحري فضلاً عن انخفاض انتاجية فدان الأرض الزراعية وانتاجية العامل في الوجه القبلي عنها في الوجه البحري مما يجعل مستوى دخل الفرد متواضعاً ويزيد من حدة الإحساس بذلك ارتفاع معدل التمسك السكاني ونسبة الخصومية في محافظات الوجه القبلي عنها في بقية محافظات الجمهورية وذلك فضلاً عن قلة عدد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية.

كما ترتبط ظاهرة العنف والتطرف، فهناك تركيز للشرطة في هذه المناطق لدى لثة من الذين يعملون في تجارة الذهب والفضة وبعض الممارين والعاديات أو بتجارة بعض الحاصلات والمقارن. ويعتبر الصائغ ريف الوجه القبلي بمثابة بنك ثروتي لديه يرض الناس بغيرهم وممتلكاتهم ويفترضون منه بالفائدة التي يعدها، كما كشفت جهود أجهزة الأمن في فترة تعقب تجار العملة في السوق السوداء وجود عدد من هؤلاء الأشخاص يتاجرون في النقد الأجنبي في السوق السوداء وتحقق لهم الثروات والأموال الطائلة ولذلك اتجه المتطرفون أولاً ما توجهوا إلى تعظيم وسرعة ونهب محال الذهب والمقارن.

وإنما جئنا إلى المناطق الحضرية فإن العنف والتطرف في العاصمة المصرية يوجد في أكثر مناطقها فقراً وسوء الأحوال المعيشية والخدمات. وهي بعض الأحياء الشعبية المكتظة بالسكان وتفتقر إلى الخدمات ويسكنها عدد كبير من الأفراد الذين دفعتهم وطأة الفقر وتدنّي الخدمات في الوجه القبلي والريف المصري إلى الهجرة إلى القاهرة للسكن في مساكن غير صحية ويمضون في أعمال هامشية محدودة الدخل أو الأجر رغم صعوبة ظروف معاشهم. ولذا رجعنا إلى الإحصائيات







المصدر : **الوكيل**

النشر والند مات الصحفية والاعلامات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٦

## وزراء الداخلية وأمن الدولة !

الأمن في الدولة الحديثة أصبح يحتل مركز الصدارة، لصلته الوثيقة باستقرار النظام السياسي أو اعتزازه، وبمقتضاه أو انتهاكه. ومن هنا لم تعد الخطة السياسية تتحدد في الاستعدادات قصيرة ودعم الدول الكبرى التي تدور في فلكها أو كسكاف مصحتها معها.

ومن هنا أهمية الكتاب الذي صدر عن «أخبار اليوم» تحت عنوان: «مكت وزير الداخلية، للاستطلاع محمد مصطفى» الذي يتضمن محاضر لقاظه مع أربعة من وزراء الداخلية في مصر، هم: اللواء نجوي اسماعيل، واللواء حسن أبو بشاء، واللواء أحمد رشدي، واللواء زكي بدر.

ومن هنا فلكتاب يحتل في إطار الوثائق السياسية ولا يدخل في باب التفكيك، ومن هنا أيضا أهميته، خصوصاً أنه يعدّ أحد أهم كتب صدرت في الفترة الأخيرة، تتضمن حوارات ولقاظه مع كثيرين من المسؤولين السابقين، تكشف الستار عن جوانب خافية عن الجمهور المصري والباحثين في حقل التاريخ، ومنها كتب الصديق محمود فوزي.

ومثل هذه اللقاظه مع المسؤولين تتطلب نوعية خاصة من الصحفيين الذين يدورون حول، نوعية ناضجة فائقة ولكية تستطيع استخلاص الحقائق من المسؤولين وتقدم إلى القلم وكشف الأسرار، وقد كان للكتاب الصحفي محمد مصطفى واحداً ممن تنطيق عليهم هذه الصفات، ومن هنا فلكتاب يزخر بمعلومات مهمة للغاية تفيد في إعادة تركيب الصورة التاريخية، ويخدم بها الكتاب الأورخون خدمة جليلة.

وربما كان من أهم الأسرار التي كشفتها الكتاب ما يتعلق بالتحولات السياسية ومواقف الأمن منه، وقد كشفتها اللواء حسن أبو بشاء، الذي تولى وزارة الداخلية في أعقاب الانتصار، وكان يشغل حتى ذلك الحين منصب مساعد وزير الداخلية للأمن الجنائي، ولواء حسن أبو بشاء كتاب أصدرته دار الهلال تحت عنوان «مذكرات حسن أبو بشاء» استفاد منه محمد مصطفى في تعميق الحوار وتوسيع مجالاته، بحيث يعد الحديث الذي أجراه مع تكملة له.

ولايمكّن للأورخ وهو يقرأ هذا الحديث إلا أن يعجب للصور جهاز الأمن في تلك الفترة الحاسمة في تاريخ مصر، التي اعزّ فيها الأمن وانتشرت الجماعات الإسلامية ووقعت الفتن الطائفية، بعدما كان رئيس الدولة يفوض أعف مفاتيح مع أسر لئيل للجلاد من سيده، وكانت إسرائيل تلحق في الجلاء عن الأرض انتظاراً لما يفسر عنه القصر الداخلي في مصر.

بل من اللامرات الفريضة أنه عندما تحرك الأمن لاستقلال عناصر الشرطة وأصدر قرارات سبتمبر ١٩٨١ التي شملت - على حد قول حسن أبو بشاء - «الشامي علي الغربي» ، واليميني علي البسماري، والسلم علي السبيحي، والفكرين والكتاب والمصطفيين - لم نرس هذه القرارات ٩٠ في لكلة من العناصر القبلية والقاعدية التي قامت بلحدات أكتوبر!

ومن هذه اللامرات أيضاً أنه بعد أن صدرت هذه القرارات، وتم القبض على ١٣٥٦ معتقلاً، عقد وزير الداخلية النجوي اسماعيل اجتماعاً لاسمعيه، لناقشة تأثير صور هذه القرارات، وكان من بين الأسئلة التي طرحها حسن أبو بشاء واللواء فاروق الحيني علي وزير الداخلية: هل توجد تدفيمات سرية مسلحة في البلاد يمكن أن تستغل للنخ الذي ترتب علي صدور هذه القرارات وتنشط في هذه الفترة؟

وقد لعل وزير الداخلية هذا السؤال علي علوية زامن غير مباحث أمن الدولة للاجابة، وكانت اجابته أنه لا توجد تدفيمات!





ومعنى هذا الكلام أن ميلحد أمن الدولة لم تكن تعرف حتى يوم ٧ سبتمبر ١٩٨١ بوجود تنظيمات الجهاد أي حتى قبل اغتيال السادات ب ٢٨ يوماً فقط - حسب كلام اللواء حسن أبو باشا.

ولو كان هذا الاغتيال مفاجأة لجنز التماس المحرر لجهات ميلحد أمن الدولة، ولكن كان ذلك قبل ذلك ميلحدرة تصاميلعملميات الأرمينية، وتصاميل العملميات الطفلفية للتجسدة في أحداث لزوية الحمراء، وسراق حلات الأسلحة، وحلات الصمغة، والمخبر علي بعض القنايل في الطريق، والقاء قنابل في الطريق، والقاء قنابل علي الكنائس، وخطف الطلبة للسحيين، واحتجازهم في جامعة المنيا، وسرقه أسلحة من رجال الشرطة، وسرقه خزن حنيوية، ورغم كل هذه المؤشرات، كان جهاز ميلحد أمن الدولة يظفر إليها باعتبارها حواث شرعية لأتجميها روابط، وليس لها أي بعد سياسي يوحى بأن وراءها تنظيماً سريراً يخطط لها! والأمر للخل هو أن وزير الداخلية اللواء نبوي اسماعيل قد سلم بهذه الأجابه واقتنع بها، مع أن عمله ليس مجرد تلقي للمعلومات وإنما تصحيحها وتحليلها والربط بينها والتفريق فيها، ولكن اللواء نبوي اسماعيل كان يحكم تكوينه العقلي بعيداً عن الشك في الجماعات الإسلامية، علي الرغم من أن الجماعات الإسلامية كانت ضلاً لساحة السرياسية في تلك الحين بدرجة لم تحدث في تاريخ مصر الحديث، وإنما كان شكه في القوي اليسارية والعلمانية، وقد فعل ذلك في قبوله قوائم اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ التي عرضها عليه جهاز الأمن السياسي لقتلها، رغم أنها كانت مجموعات هامشية لأصل قلب تنظيم الجهاد الذي قام بعملية أكتوبر.

ومع ذلك فقد زعم في حديثه أحمد مصطفى أن أجهزة الأمن في عهده عرفت سيمفونية واحدة من الجهد الخارق والحماس متفطع الظهور، في تتبع للتنظيمات السرية، واستمر الحال علي ذلك حتى نوفمبر ١٩٨١ حيث اطمأنت ضلماً الي أن تحول التنظيمات تصفيتها!

ويحسني أن هذه القصص لم تدم إلا بعد اغتيال رئيس الدولة - الذي كان وليه الأسمي لنفاذ عن حياته وحمالته - وبعد أحداث أسبوط الخطيرة التي وصل فيها عدد القتلى الي أكثر من ١٠٦ بين ضابط وجندي، وحوالي ١٥٠ جريحاً - فيها من سيمفونية واحدة!

كما يحسني أنه إذا كانت هناك سيمفونية أمنية قد عرفت فلم يعزها هو، ولم يكن ممكناً أن يعزها هو، بعد أن انهز الأمن في عهده الي حد اغتيال رئيس الدولة والاستيلاء علي مديرية أسبوط وسقوط ٢٥٦ من رجال الشرطة بين قتيل وجريح، وإنما عزها غيره بعد أن تولي حسن أبو باشا مسئولية جهاز أمن الدولة بعد اغتيال السادات بأيام قلائل.

بل يحسني حقيقة أخرى كانت خافية حتي تكتريتها المحاكمات، وهي أن تنظيم الجهاد لم يكن مستعداً وقتذاك للاستيلاء علي الحكم في البلاد.

د . عبد العظيم رمضان





المصدر : **أخر ساعة**



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

**الدكتور أحمد مكاشة  
وحسوار مع النفس**

**التطرف**

**ظاهرة مرضية**

**والعلاج بالردع**

**والحوار معا..**

• **عبد الناصر والسادات عبادنا**

**إلى مرحلة الرضاعة !**





## ● نعم اعترف : الطبيب النفسي يمكن أن يصاب بأمراض نفسية ● الحنين إلى الماضي يعود إلى حالة اليأس والقنوط !

● تكتبه : سليم تاسم جودة

● الإبحار في عالم النفس البشرية : حملها مومها عندما ولزمتها وتحولاتها يحتاج لرجل ماهر يعرف كيف يتفادها من الفرق .. يجسد الداء ويصف الدواء ويشرح بعض الجوانب الصحيحة والمريضة في هذه النفس .. وربان السليمة هو عالم النفس الدكتور أحمد عكاشة الذي نخوض به ومن خلال علمه في بحر النفس ومشاغل إنسان العصر الحديث وظاهرة الإيمان والتطرف وكيف نعالجها ولماذا الفن الهلثي وماذا عن عصر القوة العقلية للوحدة ؟ ولقبنا أخرى لتدعج الحوار حولها .. وكانت تسلا لا تلتا وولجات للدكتور عكاشة المستقيمة .

وعندما بدأت القراءة وجدت أنها مدعة ولكن وجدت في الكتاب يجنح لخير قريب وأحياناً تتعطل الأفكار والعلماني بحيث يتركه لآخرى به حرية فيه كما يشاء وهذا هو أحد الإمبراريات الموجودة في التفكير عندما يصبح التفكير مغلقة .

وعندما سألني استاذي ما هو رايك في فكره . فكلمته . فاجبت انه ليس مترادف الأفكار .

فقال لي : نعم انه كان يعاني من اضطراب نفسي وكان عنده اضطراب في التفكير . ثم بدأ استاذي يطلب مني القراءة . فقلت : و . صديق .

وان اضطراب ليس هو اضطراب . فقلت هذه بداية غريبة جداً .. تعلم الطب النفسي بطريقة مختلفة . إنني

أقرأ في الكتب والرسائل والفن ومن خلالها فهم الطب النفسي وكنت أتمنى استاذي ان يشرح لي

ان يبدأ في تعليمي لولا اني بهذه الطريقة ولكن هذا

توجد صعوبة شديدة أتمنى ان يشرح لي في مجتمع مختلف .

للطبيب النفسي التاج يجب ان يكون على وعي تام وليس فقط بالفن والآداب ولكن أيضاً بالعلاقات

الإنسانية التي تؤثر حتى في السياسة العامة

الشؤون . والآن يقوم سياسة الدول كراه والآراء

لهم سبب كبير وتكون في الشخصية بحيث انه

من الممكن ان يحد ما فهم الفهم الذي يتفهم انه

ويعتبر سياسة . وكذلك في السياسة العامة والسياسة

● في بداية الحوار سألت الدكتور أحمد عكاشة استاذ الطب النفسي : هل كان اهتمامك المبكر وشغفك بجانب علمك الطب النفسي وهل كان لشغفك الدكتور ثروت عكاشة تلعب في هذا المجال ؟

— يقول الدكتور أحمد عكاشة : لا يوجد فرع في

الطب له علاقة بالآداب والفن مثل الطب النفسي وإذا

كانت البداية في دراستي للطب النفسي في بريطانيا

عرفنا بعض الناس حياتهم وبعض الكتب المقولة في

هذا الوقت . وإذا كنا نذكر أني عندما ذهبت لأمير

الطب النفسي في بريطانيا وكلمة المصيرين يسألون

استاذهم ما هي الكتب المقولة التي تستطيع

قراءتها كمرجع . وجدت ان استاذي البريطاني

يكرر لي اسم ثلاث قصص ومسرحيتين وعندما ذهبت

للكلمة وجدت انها قصص عالية جداً وليس لها

علاقة بالطب النفسي . فذهبت إليه ذاتي وأقترته

أنني جئت للبحث من ذلك الفترة وولتي لا يسمح

بقراءة القصص وأني أريد دراسة مهنة الطب

الطبيعية مباشرة

للمستقيم ولكن في ذلك اني ان ألتزم من ذلك

والتي سوف أتعلم تنظيم الفكرة وسوف تتأثر كل

عمل الفكرة .

وكان في الأسفل كتاب . فكلمته . وكان علي

فكلمته .







• العرب ظاهرة صولية ، وهو أن العرب تحولوا  
أن تكون ديوراتهم كلامية وهذا استمر منذ العصر  
الجاهلي حتى الآن وبالمثل أصبح التعبير اللغوي  
والفكري هو الغلب في السلوك بين العرب  
وما يؤدي إلى مشاكل كبيرة للكلمة سهلة  
أما التقيد صعب والاصحاص صعب من الكلام .  
ولما للعرب ومناطق البحر المتوسط وأفريقيا  
الجنوبية يتميزون ليس فقط بالكلام كالمسرح  
الحديث ولكن أيضا الصوت العالي والغريب  
الانفصال بالوجه والأيدى .

ولا تضي شيئا في غاية الأهمية أن إحدى  
معجزات الدين الإسلامي هي اللغة مشتقة في  
معجزة القرآن الكريم ولك تكثرنا بذلك تكثرنا شيئا  
وتعتبر الكلمة هي الأسس ونحوها ماقرن بالكلمة  
كأن من فنون الأخرى وأيضا تلاحظ أن ميثاقا  
الكريم حرم العديد من الأفعال في وقت ما ، حرم  
التمثيل بسبب عبادة الأصنام وحرم المصير وكل  
هذه العوامل كل لها أثر في الحد من قيمة الفن  
التمثيل والتمت والتصوير وحتى الموسيقى يقل  
أثرها إلى حد ما شيء محبة إلا إذا كانت موسيقى  
راقصة وبالمثل موسيقى تحزين موسيقى دينية  
تعتمد على الحزن والدفوف وتعتمد على الآلة  
المصنوعة ومن ثم فامتدح أن هذا هو السبب ومن ثم  
إيماننا يكون دائما في مجال الكلمة .

#### الفلسفة وفلسفة العقل

• قلت : ما هي في رأيك العوامل النفسية  
والطبية التي أدت لانفصاف الفلاسفة العربيين  
صاحب النهج أو لفهم الفلسفي وكان أحيانا في  
الفكر القديم من الفلسفة العرب ؟  
— يجب التفكير هنا : لا تشكك القول  
بأنه لا يوجد أحيانا فلسفة ولكن صنفهم مجموعة  
ولم تصل إلى درجة المثالية والملاحقة من الفلسفة

ماريوس لها تتولد في هذا الفرع لأن له علاقة  
بأشياء كثيرة ومن الملاحقة أن معظم الأفلام  
والروايات سواء التي تحصل على جوائز أو لا تقوم  
على العلاقة النفسية بين الأفراد .. والاضطرابات  
النفسية تشغل حوالى ٧٠ أو ٨٠ في المائة من كل  
ما نراه .

فالملاحقة أن كل هذه العوامل مع تكتل شيئا  
الأكبر على وهو كان علاقة للفنون والفلسفة والأدب  
وخاصة عندما يكتب الإنسان ترى والفهم تسمع .  
وحيث أن نقول أن كل هذه النفسية مأخوذة  
من الأساطير اليونانية سواء عذراء ، لوميب ، أو  
تكترا ، أو حتى الاضطرابات ، الصناديق  
والسوسوكية وكلها لها علاقة بالأدب  
ولذلك أن معرفة هذه الآثار تضي على العلم  
نراه ولا نستطيع بالطبع أن نقول أن أي  
أو فنان ولكن نستطيع أن نقول أن الأدب ساهم  
في احترام الطب النفسي .  
ومثلت مؤلفات الأساطير في الوقت فراشي في  
القراءة في الأدب والفن والتاريخ والفكرات  
الدينية .

#### الديانة وميثاقية المكان

• هل هناك علاقة بين المكان أو الجغرافيا  
والفهم النفسية للفهم وبين نوع الأبحاث  
التي يتميز به كل شعب فنجد أن العرب على سبيل  
المثال منذ الجاهلية وحتى الآن يربوا في فن الكلمات  
وكان هذه أبحاثهم الشعر وجد أن الأبحاث في الفن  
التمثيل والموسيقى محمود للفن وجد بلادا مثل  
إيطاليا أدت إيمانها غير التاريخ في الفن التمثيل  
والموسيقى والفن في الفلسفة والموسيقى مثلا  
لما هو تسمية الطبي للعوامل النفسية التي  
تتحكم في الصيرورة اليومية للفكر ؟  
— يقول الدكتور هنا : هناك كتاب عنوانه





مرحلة يربطون المثالية يربطون إزالة الفوارق بين الطبقات يربطون ملك الدولة لكل شيء وهذا يكون نوعاً من حماس خاص .. وخاصة أن هناك ارتباطاً في الفكر للنفس أن اليسار مرتبط بالثقافة أكثر . فكان الانتماء اليسار نوعاً من الوضوء وأكثر الأبناء كانوا يجتهدون اليسار وبالطبع هناك بين اليمينيين مقلدون وهناك على العكس من ينادون بوجود فوارق بل ينادي البعض أنه يجب أن يكون هناك « السويديان » مثل نيتشه وشوبنهاور وهم ضد اليسار تماماً .

ولكن الأبناء الموجودين حالياً كانوا في مرحلة الانتباه باليسار والتوجه مع الاشتراكية وكانوا يعتقدون أنها السبيل الوحيد للآليات الدلت . ولكن

لرب أن الآن للثقاف موجود سواء يمينياً أو يسارياً وليس لذلك أي ارتباط بالسياسة ولكن الارتباط يكون بالجمع والبيئة ولكبر مثل أن معظم أبناء روسيا كانوا قبل الشيوعية متوسطي محتوى يسكن في كنف وأيضاً الموسيقيون وإذا تكلمنا إلى ما بعد الثورة فلن نجد نفس العظمة وشماعة الإبداع .

### التسوية والتسوية

● ويتكلم البعض عن التسوية لك من الملاحظ أن الكتب في العلم وغير التاريخ كان في كثير من الأحيان شديد الإيجابية لذلك لتصل لمرات فالثورة الفرنسية على سبيل المثال من بين عوامل اشتغالها أعمال « جان جاك روسو » ، للعهد الاجتماعي « روح القوانين » ، « فولتير » ، أيضاً روسيا القيصرية ولكن نجد أن شيئاً إلى حد ما مستكين بلا تفكير ولم يكن له دور يذكر أمامه تسوية النفس والطمس ؟

— يقول البعض أن نسبة الأمية ما زالت عالية جداً في الشعوب العربية ومن الصعب أن هذه الحالة أن يكون الطب محركاً للثورة أو دفعها للتغيير ولكن رداً على هذا الرأي يمكن القول أنه عندما قامت الثورة الفرنسية والروسية كانت هناك أيضاً أمية ولذا اعتك أن الكتب ممكن أن يبرز وأن يحكي وليس الضروري أن يقرأ ولرب أن الشعب المصري مع كثرة ما عانى من الفقر واستعمار هذه طويلة تعلم الصبر الشديد جداً حتى أصبح ملتصقاً بأرضه بطريقة مرضية لدرجة أن كلمة عرضي أصلاً مرادفة لكلمة أرضي .. وشخصية المصري بطبيعته مسلبة .

وعلى أي حال شيء يكون للآب تأثيره فيجب أن يصل إلى الناس وهناك مصر مع نسبة الأمية العالية جداً يصل إلى الناس من خلال الأعلام .

الذين كانوا في فترات سابقة فإن تفكيرهم إلى حد ما جاءت من خلال عصر الترجمة ترجمة الدراسات اليونانية إلى العربية لم الفهم بالأساليب من عديم وتصديرها مرة أخرى إلى أوروبا . وما يحدث الآن مختلف إلى حد كبير هناك الآن آراء تتدلى بأن تعود إلى الأصالة وأن تعود إلى الثورة ولا تتراجع ما هو موجود حالياً فهناك بعض الجيود .

أيضا الملاحظة في الناس كان المعلم أيامهم الضيق من الآن لم تكن هناك الولايات المتحدة ولا استراليا وكلفت العلاقة بين العرب والرومان والأفريق وأفريقيا والهند والصين .

وفي الماضي كان هناك تفرغ وجنية في القراءة ومفريات الحياة كانت أقل من الآن والمفكرات اليومية التي تواجه الملاحظة في الوقت الحاضر تجعلهم لا يستطيعون التفرغ للابداع والفكر ولكن هذا لا يعني أننا لا يوجد عندنا في مصر لاسافة ولكن كما ذكرت مدارسهم محدودة . فعلى سبيل المثال الدكتور عبدالرحمن بندي في كتبه وإن كانت أكثرها تراجيد ولكن هناك أيضاً بعض الفهم ولكنه لم يستطع الاستمرار في مصر لأسباب سياسية . والدكتور ركني حبيب محمود له لؤلؤ الخاصة والتي لها احترامها ولكنها لم تصل إلى درجة المثالية .

والفلسفة تحتاج لفكر عميق داخل والنظر الآن في البلاد العربية الاهتمام بالظهور وليس الجوهر . وقراءة الفلسفة ولهمها هي لعمل رياضة عقلية وإدراك الوقت وأنواع التفكير في بلادنا العربية يهتم بالظهور أكثر من الجوهر ومن ثم ظننا أن التحميل في الابتدائي والثانوي بهذا الأسلوب الحال وهو التفكير والمسطحة فلن يتم إفراز لاسافة .

ولا نشي في الفلاسفة الذين كانوا في عصور الإسلام المختلفة كانوا يتمكنون إلى الحضارة الإسلامية أكثر منها إلى العربية وكان الظاهر من بلاد فارس .

### من اليمين إلى اليسار ؟

● من الملاحظ أن لغيرية جيل الأبناء في مصر في الوقت الحاضر يميلون إلى التيار اليساري فمعظم الدوافع والمواد النفسية في للتكوين التي أتت إلى هذه الظاهرة ؟

— ويتأمل الدكتور عكاشة الحفظ لم يقول : هناك مثل التذكرو أن أي إنسان يميل إلى المثالية والموضوعية ويميل إلى العمق يتجه إلى اليسار قبل من الثلاثين وأن الحال والناضج يختلف مع اليسار بعد من الثلاثين لأن غضب الأبناء في







## المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩١

للشعب كما فكرت ليجد في حاضره ما يفخر به ولا يجد في مستقبله ما يتطلع إليه فربود إلى الوراء أما كبار السن لا يجدون في حاضره الحال ما يستطيع أن يرضي ذلتهم فيكون الكلام عما قبل الثورة ولما رأى أن التاريخ مملو إلا إسطناؤا من الحقيقه التي يتكلم عنها والتاريخ زائف وكذاب ولا يوجد تاريخ مطلق ١٠٠ في المائة لأن التاريخ كفيه فرد اسقط إيراكاته الخاصه على هذا الحكم لو على السبيله .

وهناك أيضا اعتيرل أنه عندما يغير الفرد أى بعد ٦٠ أو ٦٥ سنة تمكنه من استيعاب الحاضر يصبح لال للتحليل العصبية لا تستطيع أن تحتفظ بالواد العبيده وما يبقى هو الواد القديم ، فهم يعيشون في الماضي بالفعل وهذا هو شعور الختالي العصبية في التيقظه واجب أن الشيف أنه يقال دائما من العربى إنه شديد الولاء والشهامة ولكن للاسف أن في الوقت الحالى هذه السمات غير موجودة لأنها أصبحت قاعده ما من احد يرحل أو يترك الحكم إلا ولا يوجد كلام إلا عن سبيليه ولذا اعتقد أن لكل شخص إيجابيته وسلبيه سواء الحكم الذين عاصرهم أم لا . لهذه قضيه أزيه حتى منذ أيام قدام المصريين كلن فرعون عندما يأخذ الحكم يشطب اسم من قبله فلتحطم القوه دون بناء قوه لفرى ميراث ديم تتوارله !

### تفسير التفسير

● هل التفسير والتفسير في بعض ما يقدمه الاعلام يساهم في المشاكل النفسية التي يمر بها الشعب ؟

... قال الدكتور احمد عكاشة :

لنا اعتبر التفسير الموجود بين الشعب و بين الواد الشعب المصرى بل والعربى هو نتيجة إسطاء مؤثرات وملتبهات متناقضه في نفس الوقت فيصبح الإنسان في حالة من الصراع النفسى . ويصعب بعهلة من التلميذاته ويانه سوف يقابل أى شيء . هناك مؤثرات متناقضه ليس فقط في الدين بل في السبيله أيضا وفي الآيب وفي الفن على كل شيء الأحوال متناقضه كما اسمها الخوايب الضمير الصحت جدا لنا لثنيه الضمير بأنه على الحيز الذى به لقوب ضيقه جدا ولا يمر أى شيء والذي حدث أن الضمير يتكون من الآيون ومن المجتمع ولكن عندما يعطى المجتمع أشياء متناقضه والآيون يعيشان في هذا المجتمع فتجد أن الآيون اتسعت فالتك من إنسان ٩٢ الخلال اتسعت لقوب ضميره فالتك من أشياء لم يكن يربطها من قبل ! واعدو لاقول أن الاعلام أصبح القوى من الحريه والقوى من الآيون فقد أصبح القوى شيء

## للتشـر والخد مات الصحفية والمعلومات

التليفزيون والراديو والكتب الذى يعرض في التليفزيون إلى حد ما يعبر عن طاعة لول الأمر والاستسلام للواقع وهذه الأجهزة تتبع الحكم وحتى الآيب للورى لن يستطيع أن يصل إلى الناس !

### هذا الضمون إلى الماضي

● قلت الدكتور احمد عكاشة : ما هو تحليله النفسى للظاهرة أننا نعيش دائما في الماضي فصحفنا نجما على نيش للظهور وتحويل التاريخ إلى أسرار والغاز وتشديد للفسى البعيد والشعيب على الماضي القريب ولا ننكر الحاضر إلا قليلا والمستقبل لا وجود له في الوقت الذى نجد أن كل محطة واعداد العالم يرتكز على الحاضر والمستقبل لماهو واقع ؟

... اعتقد أن هذا يعود إلى حالة اليأس والقنوط ومن لم لا يستطيع أن يعيش إنسان دون أن يفرض بركاته ويما أن التاريخ الحاضر ومغزى المستقبل لا يعطى للشباب أو لا يعطى للمواطن هذا الانبعاث للفرجسية الوطنية والقومية تجعله يتكلم عن اسجد الفراعنة واسجد الاسلام واسجد العرب .

ولكن أن عدم وجود قوه في الحاضر أو فكرة قوه في المستقبل جعلت الكثير من الشباب يصاب بنوع من الجزع واليأس والقنوط ويلجأ إلى الاسلاف حيث يرضى للفرجسية الذاتية ، ولا يمنع أن مصرنا يتكلم ويفخر بخوفوا في كلامه العادى في

الوقت الذى تملأ فيه للشوارع بالقمامه وبالقنوسين وهذا تناقض شديد . لهذا كنا نحترم مغزينا ليجب أن نحترم حاضرتنا . ولكن واضح أن احترامنا للحاضر والمستقبل الختالي واصبحتا نعيش في الماضي . وهذا هو القنوط وهذا هو ما اسميه العظم الثلاث إذا نظرنا لهذه النفسية الموجودة في شعوبنا إنها تتكلم عن الماضي وأنا اعتقد أن مغزاة الولايات المتحدة سببها الرئيس انه لم يكن لديهم ملش .

فكل يجب عليهم العمل لصنع حاضرههم ومستقبلهم ولكن أنه لا خلاف على انه يلهلنا بهم في مجال العلم والمعرفة حتى لو لم تكن تتفق معهم أخلاقيا .

ويبدو أن العودة إلى السلف تعوق التقدم .

### التفكير .. واليأس ؟

● لقد تحدثت عن ياس الشعب وذلك بلجانين إلى الماضي ولكن ما هو قصيره أن تجولوا في الحسنيين والسبيين من الكشاف وللتكرين ولا يتكلمون إلا عن التاريخ والماضى ؟ يقول الدكتور عكاشة : هناك نوعان للثانية





## المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

## النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

ويعلم أن مصيره أيضا السجن أو الإعدام فهو نوع من أنواع تعذيب الذات غير المباشر والإتجار لا يكون له بقتل الذات ولكن بسطوهُ يؤدي إلى القتل !

### الإسلام والتطرف : لا علاقة !

ويصمت الدكتور مكتبة قليلا ثم يتكلم عن الأسباب والدوافع النفسية لطور ما يسمى بالجماعات المتطرفة .. يقول :

لا أعرف من هو الكاتب أو المسؤول الذي أطلق على هذه الجماعات تسمية التطرف الإسلامي لأن التكتلين متناقضين لأن التطرف لا يتوكل مع الإسلام والإسلام لا يتوكل مع التطرف الإسلام هو سلام وتسامح لفتيات كير تعلق على هذه الجماعات إسلامية لهذه الجماعات مكونة من بعض الشباب الفاضل ، اليأس الذي ليس له أمل في مستقبل دراسي أو مهني فمن ثم هم يعيشون يوما بيوم وبخدمة من أمراء هذه الجماعات .

وأوضح أنه ليس لهم علاقة بالإسلام وإنما أعرف أن الدين الصحيح يؤخذ بنوع من الشورى والتقوى والتسامح ولو لم يكن كذلك لما اعتنق أحد الدين الإسلامي عندما جاء العرب إلى مصر . وهذه الجماعات هم أحرار نفوس مريضة ومن الذكر أن يكون انسياقا لجماعة في دراسته وتلجما عمليا وأسريرا وعنده المسكن والمعلقة في الأسرة ويتجه هؤلاء الجماعات .

وفي القرن الكريم : لقد خلقتنا الإنسان في كبد ، فخلقتنا خلقتنا في مشقة نحاول أن ننسأها بعصيات تصليبية في الحياة إما بالعمل أو بالحدين أو بالرياسة ولكن إما بالقسوة لشبابنا لغرض العمل محبوبة وفرض السياسة محبوبة . إذن لا يوجد تليفيس لأي شاب يريد أن يعمل تعذلا خشية الحياة إلا للدين والدين محبوبة ومرغوبة ولكن التطرف ظاهرة غير صحيحة ولأنه لن عدم وجود تجميع سياسي وإمكانيية الانضمام لحزب سياسي لشباب الجماعة لحد الأسباب للاندماج لهذه الجماعات وليس عيبا الانضمام إلى جماعة دينية فهناك فرق بين الجماعات الدينية والجماعات العلمانية فهل سبيل الخلا الغريبة للذة قوة يوازي كفوا متضمنين إلى جماعة الإخوان المسلمين بما

في المجتمع ومن ثم تتنافس المؤثرات التي تحدث في الإعلام وعدم وجود خط واضح جعل الشباب في حالة من الحيرة والتناقض واللامبالاة واللامبالية للأجواء تصبح خطيرة ويكون عرضة للانتماء لأي مذهب يعرض عليه ، ولا يوجد في الإعلام تخطيط استراتيجي ولا أهداف وعندما تنشر الخبر عن الاعتصام في الصفحة الأولى فإن جريمة الاعتصام تتزايد وتثبت رسميا أن الكلام عن ظاهرة معينة بصفة مستمرة يزيد من حدة هذه الظاهرة . لأنه يحدث نوعا من أنواع التجميع للناسن ليعمل

شيئا لم يكن يقبله القضية فتاة العتبة وهذا التركيز الهائل عليها وعلمتها أصبحت المشكلة الأولى والأخيرة ، والتبرامج التي تتعرض لمشكلة الأمن وكنا نعلم الأطفال ما هو اللطم ولقد قال في بعض المرات في أمتع وقت لعملي المخبرات هو بعد برنامج سطوحيات !!

### الجمعة المريضة -

في كتاب : لجنات المستعنة ، للشاعر الفرنسي ، شارل بودلير . يقول أن المخدرات هي نوع من الهروب إلى جنات مزيفة فهل علمنا من الممكن القول أن الأمن والاعتصام والعنف والتطرف ما هي إلا وجوه لعملة واحدة لها نفس الدوافع النفسية ؟

— بعض الناس يقولون أنها ظاهرة سببية العامل الاقتصادي ولكن الأمن موجود في البلاد الفنية كثر والتطرف أيضا موجود في بلاد مثل ألمانيا وفرنسا وفي بعض الأماكن من الولايات المتحدة وهذه الظاهرة تعبر عن شيئين : زيادة سمات حدة المزاج والتطرف في العتب وتنتج من عاملين :

تنتج من محاولة الهروب من الواقع واليأس الذي يواجهه بعض الناس بغض النظر عن أن البلاد فقيرة أو غنية لأن هذه الظواهر موجودة في كل البلاد بل نحن أقل من غرنا ومن الممكن أن يكون الرجل الطير الذي لا يعمل سعيدا وغير يأس ولكن يجب إعطائه هدفا وإذا راسن أن غياب الهدف لعدم الهدف القوي ويغيب القوة يجعل الإنسان غير قادر على التضحية ومن ثم يكون فرديا ويما أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش فرديا دون الانتماء لجموعه إذن يجب أن نهرب من هذا الواقع الأليم فإذا تعرض لبعض الجماعات سيهربي من الواقع ودنياه وحياته بلحاذا عن الآخرة أو عن العتبة . وإذا تعرض هؤلاء الذين يعيشون المخبرات صوف يبدن كنوع أيضا من الهروب . وأنسان يعلم أن ذهابه إما للسجن أو الجحيم أو الموت فهو أنسان يأس وجنى الإنسان الذي يلتصق

### • البقية صفحة ٥١







الاستعمار أو للمصريين الذين حكوا لم يعملوا للثعبان الانتقام أو للشرطة ومن ثم أصبح الانتقام لا يبقا ، انتهى لا لشرك في الحكم فمعهم إذن يحكمون .

كما تنتشر من جمال عبدالناصر وأثور السبلات أن يجعلنا تكبر ونضع فلك حكما وعمرنا خمس سنوات والذي حدث أنهم بدأ بنا إلى مرحلة الرفاهية فاصبحت المصلحة أن يملكون الطعام والشراب والملل والطعيم والجمالية والتكديف الصحي . بمعنى أنت فيها الحكم تول كل شيء ومثلنا إلى الآن متكررين بهذه للمصلحة خاصة إذا كان حقيقيا أن للمصري يعمل ٢٨ بقيلة في اليوم !

● يقول البعض أن فترة حكم عبدالناصر حصلت تحولات جذرية في مجتمعنا ولك الانتصاف فيه .. ولقد المواطن انتصافا .. وقرب كل ذلك نوع من الخلل في المجتمع فهل من الممكن أن يمرض ويموت مجتمع بكامله بالشراب نفس ؟

قال : من الممكن أن يكون هناك ظواهر اجتماعية مرضية . ولأنك أن طريقة الحكم في أي بلد تجعل للشعب سمات وطباعا معينة للشعب

الروسي مثلا حصل مدة ٧٠ عاما استولوا معينة في الحكم ثم في خلال أيام انتقلت في كل هذا خواء وكان يعاني طيلة هذه الفترة من نواحي اجتماعية مرضية ونفس هذا الكلام قيل من تلك الفروق ولماذا ومحمد علي وكل الحكام فلا يستطيع أن يقول أن عبدالناصر هو السبب ولكن عبدالناصر امتداد . ولأنك أن جمال عبدالناصر بالفعل جعل الهيبة كلها له هو وليس لأي فرد وهذا أحدث خلا في المجتمع ، مثل دستور يقول أن ٥٠ في المائة عمالا ولأحزاب قبل المصريين عمال ولأحزاب وهل عندما يتعلم الفلاح لا يصبح لاحدا من أم للعامل أن يتوب عن فلاح غير متعلم وكل هذه الانتصاف والفرات كل بها نوع من البيولوجية وهو فن تفصيل الشعوب لكي تكون كل السلطة في يده وهذا إحدى سمات عبدالناصر وهو له أيضا إيجابياته .

وعن أعضاء مجلس قيادة الثورة فلم يكن لهم حرية لتخاذ القرار . ولكن السؤال هو هل كنا نحن كمصريين في هذه الفترة محتاجين إلى شخص كعبدالناصر لكي ينجي الفلاحين ويؤمهم الفتاة وهذا مذكور للتاريخ . وهل كل شعب محتاج لديمقراطية في فترة من فترات حياته . ولا نستطيع أن نقول أن الديمقراطيين لا يتغير إلا في شعب ضعيف فهناك مثلا ظهر أن

فيهم عبدالناصر ولكن اللواتك تغير تماما عندما حاولوا اغتياله في ميدان المنشية .

ويقول الدكتور عكاشة عن مطالبة الجماعات بالعودة إلى وفد المرأة : في السنوات الخمسين للمنشية تأجيل من الزواج ومن ثم للحرمان الجنسي والكتب موجود في معظم الأطباء .

ولأنك أن السلطة الكتب الجنسي يستعمل في النواحي الدينية فمن ثم هو يرى سلق المرأة أكثر من الضيق جنسيا ونحن نهتم بالظلم أكثر بكثير من جوع الدين !

### سؤال خاطئة : تصنف

● وسألتك إذن ما هو الحل أو الأسلوب الأفضل للعلاج وخاصة أن هناك بعض الآراء تتحدى بأن العنف بالعلم والقوة بالقوة : ما هو رأي الطب النفسي ؟

— جيب الدكتور أحمد عكاشة : عندما نظرية وهي أن العنف يولد للعنف هذه نظرية نفسية سلوكية ولكن هذا لا يمنع إطلاقا من الرابع والعقوبات على من يمارس العنف ولكن في نفس الوقت يجب وجود نوع من التثوير والتثقيف للأفراد والحوار مع بعض هؤلاء الذين يقبلون الحوار فيجب أن يكون الرابع متوازنا تماما مع الحوار ولقد أسباب العنف .

ولأنك أن بعض أفراد هذه الجماعات الخفية ولا تقول كلمة استلابية يعانى من الإحساس بالعمالة وبعض الإضرابات التنفسية التي تجعله يشعر بأن لديه رسالة ومن ثم فإنه يجد بعض الابتعاد ولكن ما يمارسونه في حياتهم الخاصة ضد أي شيء ديني .

إن في مجموعات موجودة في كل بلاد العالم ولكنها ليست تحت شعار الدين وهم نفس خارجون عن القانون ..

### التنظيم النصري .. والمضطرة

● هل من الممكن القول أن تعدد واختلاف المضطرات التي مر بها مصر عبر التاريخ من حضارات فرعونية إلى البطمية وعربية وإسلامية وثنية لم تستعمل هل أدى في النهاية إلى حالة التشتت والتناقص والصراعات والقلق الاجتماعي التي نمر بها الآن . فعليه الأخرى نجد فيها اختلافات ولكنها طبيعية فقد وليست لها جذور نفسية ..

— قال : إذا كان هناك مضمي عبر التاريخ تعوا فرسة للمصري أن يشاركه كان من الممكن أن تكون هناك عملية تأجيل حضري ونضوج شديد ولكن لكس أن معظم الحكم سواء في فترات





المفاني وهو ليس شعبيا شعبيا كذلك موسيقي ..

### الانحياز أم انصاف ؟

● سألته : لماذا تكون دائما قرارات والقلم زعمائنا هي عبارة عن ردود فعل لما سبق على فترة نجد مثالا في الانحياز لثيها فترة مثالا في الانحياز لمثافتة دائما الاعتدال والتوازن والقرار الخبير من الذات المثلث ؟

— دائما هذا هو السلوك في بلاد المعلم للثلاث انه لا يوجد استراتيجيه طويلة المدى ولكن كل القانون يصدر وكل عمل سياسي ما هو إلا رد فعل وليس فعلا ، نحن نريد ان يكون هناك فعل . على سبيل المثال حوادث ارباب قتلى يقتلون للارهاب ، الغضب نذري يقتلون الغضب والقهر قرات في إحدى المثلثات ان كثردي الخليل والحقبة اربما ولم يحدث خبير في قانون الارهاب والقوانين الوجودية حاليا من الممكن ان تقوم الارهاب وتكتها لا تحقيق .

ولقد ثبت ان أي قانون يصدر تكل الجريمة مدة ٦ اشهر لم تبدأ في الصعود مرة أخرى وهذه نظرية نصية في القوانين التي تحارب الظواهر فهذه قانون لاعدام القاتل واكن القاتل لا يتوقف .

### لماذا الفن الصليبي ؟

مرة أخرى يعود الحديث إلى الثقافة .. من الملاحظ ان مستشار الثقافة علي لستوي للحل والمعلمي اصبح إلى حد ما مثقفا والثقافة الرفيعة لتتلاقى والمستشار الآن محليا وعالميا الآن الهادي والآن اصبح مجرد تلبية للمتطلبات العامة . فما هو نصيرك لهذا التحول من الناحية النفسية ؟

— لانك ان الاديب والفن يتلاقى بالثقافة وإن لم يتواجد الامراء والنبلاء في القرنين ١٨ و ١٩ لما رينا الموسيقى الكلاسيكية والبالغة حيث كتبت هذه الفنون الراقية لا تتركز للفصحى وكانت تعرف للنبلاء . وطبيعة العصر الحالي لا توجد هذه الظروف وهذا العصر سريع جدا وبه الكثير من المفريات فاصبح من الصعب وجود هذه الفنون . كل عصر له فيه الخاص وهذه الخاص فإذا نظرنا للمباني في أوروبا ونظرنا إلى الأغاني . الشعبية فنجده ان الاقبال على الأغاني الشعبية وإيضا هذا ينطبق على السينما والمسرح .

### معلم القوة والضعف

● ماني تولعك استقال الصحة النفسية في ظل للتغيرات والتحولات التي تحدث في المعلم وخاصة انه الآن توجد هناك قوة واحدة عظمى ؟ — ربي ان الاستقبال الذي كان موجودا بين القانون كان يعطي ادول المعلم الثلاث اعتمادية ضخمة .

ووجود قوة واحدة لجعل المعلم الثلاث ان لم يفلت إلى نفسه ويعتمد على ذاته سيخسر هذا المعلم لظفاه بالغير للوجوبين فيه ولذا وجود قوة واحدة معناه ان لم تتخذ كل بلاد المعلم الثلاث طريق الاعتماد على الذات .

وكما كان مكتوبا في إحدى المثلثات ان القربان المعلم في كل البلاد التي تشتري السلاح ؟ والثروة والصف والمعرفة في كتاب محركات القوة وهو ان ثورة الذات ستكون قوة المعرفة وليس في القوة العسكرية ولا ثورة البارول ولا قوة أي شيء مدني للمعرفة تطلق كل شيء ولكن في حرب الخليج ظهرت ذلك بوضوح ..

فقط الذي سيكون بعد عام ٢٠٠٠ ليس الذي له عضلات وليس من معه مدس ، القليل هو من سيفيف معلومة المعرفة لأن لم تلق في حياتنا هذه وإنما بغضلة المعلومات الجديدة وزيادة المعرفة للمستقبل مظم . وإن القضا أصبح الآن عندما فرصة . ومن لم يقدم في العلم هو بين مع ومع بين معرفة ومعرفة بين فكر وفكر وقد انتهى عهد القوة وعهد العنف ومهما لويت دولة من قوة ان تستطيع ان تتفوق على دولة لديها المعرفة .

### التشخيص طبيعيا نفسي

وفي نهاية حديثي مع الدكتور عكاشة الحلال بالقضايا والمشاكل وافراض المصر تيسر إلى خفي ان اسأله : هل لكل طبيب نفسي كما يقال طبيب يعالجه نفسيا هل تتعرض أنت لاضطرابات نفسية ؟

— قال : كان هذا موجودا في اولئك هذا القرن عندما كان التحليل النفسي متدا في رائد فرويد وكان يقول لكي يستطيع الانسان تحليل شخصيه يجب ان يعرف الكلي من سمات شخصيه وعده وصراعاته النفسية حتي لا تؤثر في العلاج . وكان في هذا الوقت لا يوجد في الطب النفسي إلا علاج التحليل النفسي ومن لم كانت الفكرة في أي انسان لكي يتخصص في التحليل النفسي يجب ان يمر بفترة تحليل ذاتية مع فهم مسألهه ولكن عندما







أخر ساعة

المصدر :

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ نوفمبر ١٩٩٢

تتبع الطب النفسي ومثل العلاج للكيميائي والكيميائي والعلاج السلوكي والعلاج النفسي غير التحليل وهو السائد في العلم الآن . إذ إن العلاج التحليلي يخلفي تدريجيا واسيعجتا لا ترى تأثيره إلا في بعض الحالات بحثا عن الحكمة السينمائية ! العلاج النفسي الآن علاج نفسي مباشر معزول إذن لا يوجد علاقة أو ضرورة إطلاقا أن الطبيب النفسي يجب أن يحلل نفسيا لأن معنى ذلك أن الجراح يجب أن تقوم بجراحة له حتى يكون جراحا إذن هذه حرفة مطلوبة لبعض المهنات في الشخصية ومحتلفة أن الفرد المريض نفسيا لا يتخصص في هذا الفرع لأنه لم يصل إلى فهم نفسه حتى بعد دراسة هذا الفرع .

أما إذا للطبيب النفسي مريض وهو يشروله الحق أن يلقى ويكتب ويصنف يأتي مريض فلا يوجد أي غشاشة في أن يذهب لعلاج عند زميل وأنت اليوم بعلاج بعض من هؤلاء الأطباء النفسيين واستجاباتهم تكون جيدة . فلا يجب أن ننظر للطبيب النفسي على أنه انسان قسوة وبقاتل لا يعانى من أي شيء لأنه بشر يتكلم ويعانى واعتقد أني إذا أصبحت بائعاً والاعتكاف سألهم لأحد هؤلاء !





## رؤية أمريكية للمتطرف الدينى فى مصر

□ فرق أصولية تبدأ بالافتعال وتنتهى بالمشايخ

□ مشكلة الحكومة أنها جعلت المصريين مشاهدين لا مشاركين

□ ادعاء فساد المجتمع بلا دليل ، الهدف منه السيطرة السياسية

□ العدالة الاجتماعية والغرب والقومية العربية وأمريكا وإسرائيل

مداخل المتطرفين للتعريض ضد الدولة المدنية

مصر هى بيت العقل .

والعقل هو الاختيار .. والاختيار هو الحرية .. والحرية عكس الإرهاب والظلمة والظلمة .. الحرية

غير الجنازير والسنج والقتل باسم الدين .

وعندما يتراكم المبدأ على بيت العقل ، ويحذف عليه غفن الطحالب البحرية ، لابد أن ينتبه العالم

ويتساءل : ما الذى يجرى فى مصر ؟

لابد أن تصور كاميرات الاخبار التلفزيونية جرائم الاعتداء على السياح .. وأن يحتل الإرهاب

الفتاحيات أشهر والقوى الصحف .. وأن يضع الباحثون والأكاديميون الكتب المحترمة عن هذه الظاهرة ..

ظاهرة التطرف الدينى .







٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والهلو مات

## عادل حمودة

تأليف : باري روين

ترجمة : صبحي مشرفي

الناشر : ماكملان - لندن

واخر هذه الكتب عنوانه صريح ومباشر :  
« التطرف الإسلامي في السياسة المصرية » ..  
ومؤلفه باحث امريكي متخصص في « الإرهاب  
السياسي » هو باري روين .. يعمل في « معهد  
والشطن لدراسات الشرق الأوسط » .. ويجاهل في  
جامعة « هويكنز » .. ويكتب في أهم الصحف  
الأمريكية مثل « واشنطن بوست » و« لوس  
أنجلوس تايمز » .. وأهم مؤلفاته : « ثورة حتى  
النصر » عن منظمة التحرير الفلسطينية ..  
و« ديكاتوريون عصريون » عن نظم السلطة في  
العالم الثالث .. و« القوى العظمى في الشرق  
الأوسط » .. و« الدخول الحربية والمشكلة  
الفلسطينية » ..  
وقد قبلت باري روين وهو يجمع مادة الكتب

لحساب هيئة « لوريكلاند كورپوريشن » وكان يبدأ  
شخص ثالث هو ريموند ستوك الذي تولى ترجمة  
عشرات من الدراسات والمقالات التي نشرت في  
مصر عن التطرف الديني .. وكان يصيبي منها  
كثيراً .. ويظهر ذلك بوضوح في لقائه للراجع ..  
وفي ذلك اللقاء سألت المؤلف :

● لماذا مصر بالذات ؟

فعل :

— لأنها أهم دولة في العالم العربي .. ولأن مشكلتها  
كثيرة .. وهي مشاكل أدت إلى ازدياد قوة الجماعات  
الإسلامية إلى حد اغتيال رئيس الدولة في أكتوبر  
١٩٨١ ..

وقد وجدت تبريراً بهذا المعنى في التلميح  
الكتاب الذي نشرته دار « ماكملان » البريطانية ..

التي لا تكثر سوى الكتب الميضية الجادة ..  
وفي القائمة تقرا أيضاً :

بنظرة سريعة للأصولية الإسلامية اللورية في  
مصر نجد أنها فكرة على خلق الإرهاب ..  
والاضطراب .. وهن النظام المدني .. ولكنها عاجزة  
— في الوقت نفسه — عن إسقاط الحكومة .. إن  
البحث الدقيق في إيديولوجيات الجماعات  
التطرفة .. يكشف انقسامات عميقة فيما بينها ..  
ويؤكد أن فكرها المتشدد لا تلقى قبولاً من  
الغالبية العظمى من المصريين .. وهذه الموانع  
تحرمها من الاستحواذ على القوى السياسية  
الأخرى التي ترفض القتل والحرق والعنف .. ومن  
غير المحتمل تخطي هذه الموانع في ظل القيادة  
الحالية للأصوليين ..

وهناك أربع قوى نشطة في مصر ترابع لواء  
الأصولية :

١ - الإخوان المسلمون .. وهم يحاولون انتهاز  
استراتيجية إصلاحية — بعد الضغوط التي

تعرضوا إليها — ويؤمنون انفسهم اليوم بقوة  
معتلة للتوسيع لقاعدتهم .. ولكنهم شرعية  
وجوههم .. وهم منظمون .. ويمكن المال ..  
وتنظيمهم السرى العسكرى لايزال قائماً .. وإن  
كان متزود السلاح .. والسلاح يسهل الحصول  
عليه في الداخل .. أو تهريبه من الخارج ..

٢ - الجماعات .. وهي تنظيمات متنوعة .. تعمل في  
الخفاء .. وتبحث عن ثورة عنيفة .. لا تخلو من  
الدم والفسوة .. وهذه التنظيمات منقسمة على  
نفسها .. وبينها وبين الحكومة تزيح من العنف  
المتبادل ..

٣ - الجمعيات : وهي منتشرة في كل مكان ..  
بعضها ياقوله دعاة لهم حضور وتاليف مبالي على  
النفس .. ولهم آراء مختلفة .. وهدفهم البقاء ..  
والاستمرار عتداً .. لذلك فهم يتحاشون الصدام مع

أربع قوى  
نشطة  
ترفع لواء  
التطرف

الجماعات  
منقسمة  
وتبحث عن  
ثورة عنيفة





المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات

هل يمكن أن يتغير موقفهم من معلومات السلام العربية - الإسرائيلية .. وهل من المحتمل أن يتزايد نفوذهم .. لم والأهم : هل يمكن أن يحصلوا على السلطة ؟

٢٢ في السلطة هي الحاور التي يتحرك عليها

الكتاب : المتوسط الحجم ، والقطع ، ولا يزيد عدد صفحاته على ١٩٠ صفحة

لكن : قبل الإجابة ، يتوقف المؤلف عند عوامل تقدم الأصولية .. ويحاول تقديمها ومعارضةها .. لما للعوامل الأساسية التي تؤثر على الأصولية في مصر ، فاهما أن المصطنع يمثلون ٢٩٠ ، والذين يرفضون الدولة القومية يعرفون جيداً أنه ليس من الحكمة التعبير عن رأيهم بصوت عال .. إن الإسلام يحترم كاسس حياة المصريين .. والفكر العربي لنمو وتعلم الإسلام غير مسبوح ، وغير مذهب سياسي .. وحتى المسلمين الذين يعتبرون أنفسهم ورعين نجدهم وأحياناً تماماً بدور الذين الحال في حياتهم أو في المجتمع ، وفلبينهم لا يرغبون في دولة قومية إسلامية مثل إيران .

ويرتكب الأصوليون على قوة الإسلام عكس ونظام ويقولون إن القيم الحالية أفضل من تلك المستوردة من الغرب .. ويحاول الأصوليون إيهام المصريين بأنهم يهتمون بالقيم الأخلاقية ، ولكن .. لا أحد من المصريين يعتقد ذلك .. فالإسلام هو قاعدة العادات والتقاليد في حياتهم .. ولا يزال هو القانون الأعلى الذي يحدد علاقة الرجل والمرأة .. ويحدد هيكل الأسرة .. والميراث .. والأحوال الشخصية .. والعدالة الاجتماعية .

ومن ثم فإن ادعاء أصول بساط المجتمع ، هو ادعاء بلا دليل ، الهدف منه مزيد من المبررات للاستيلاء على السلطة .. بعد أن نزل الأصوليون إلى ملعب السياسة .. وأصبحوا قوة إيديولوجية تحول أن تملأ الفراغ القومي ، لذلك راج يتبع بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. لقد خلقت الهزيمة .. فجوة إيديولوجية ، ملئت البعض نحو الأصولية .. لسد الفجوة ..

ويقول د . سعد الدين إبراهيم : إن هيوط النظام الناصري جعل المصريين يفهمون فسيفس الفشل والمخاطر التي خلفها . وإحدى هذه المخاطر العودة إلى الماضي لعله يساهم في فهم الحاضر ، والجهود التي بذلوا لإنقاذهم من الأمم واليابس

ويضيف : إن هناك مسائل فتح إلى ظهور الأصولية ، يمكن التعبير عنها على النحو التالي ..

النظام .. أما البعض الآخر فيلقوه أصوليون يصون المجتمع بفجائية .. ويعتبرون قلة كلاً .

٤ - رجال الدين : وموقفهم يفضل جانب الحكومة ، ويرفض المتطرفين والفكرهم ، وهم لا يتوافقون بالضرورة مع المتطرفين .

إن الأصوليون في شك من الغرب وإسرائيل ويتلون إلى غير المصطنع عدة باعتبارهم قوة ضد الإسلام ، ويعتبرون الثقافة الغربية تخريباً للحياة التقليدية في مصر .. ويفرغ من عقل الأصوليون للسياسة الخليجية ، فإنهم يرتكزون اهتماماتهم على المسائل الداخلية .. إن شعورهم الأساسي من الولايات المتحدة وما فعله داخل البلد .. ويعززون لها تصير على الحكومة . ومن الواضح أن الحكومة المصرية تدفع رجال الدين المتطرفين .. وتسمح المعارضة بالعمل بشرة لا تعتمد حدوداً معينة .. وفي الوقت نفسه تهدد المتطرفين - الذين يستخدمون العنف - بمقويات صارمة .

ويعلم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه مصر ، وتأثيرها على مستوى المعيشة ، فإنه من غير المحتمل قيام حركة أصولية خطيرة في المدى القصير ، ولا في المدى المتوسط .

هذا هو تقدير المؤلف .. فهل يقع رأيه بعد العمليات الإيجابية شبه اليومية التي يقوم بها المتطرفون الآن ؟

لا إجابة عن هذا السؤال الذي افترض نفسه مؤخراً .. الإجابة التي يقدمها الكتاب ، وفيرط في تفاصيلها ، كانت على مجموعة كبيرة من الأسئلة

يرجعها المؤلف في البداية .. مثل : هل الأصوليون المصريون قانونيون على عمل جماعي ، أم أنهم منقسمون على أنفسهم ، ومختلفون في المسائل الدينية والسياسية ؟ هل يمكن أن يكون الأصوليون القانونيون للنظام شرعية التعبير عن الإسلام ، أم أن رجال الدين المؤيدين للحكومة سيحجمونهم ؟

هل يمكن أن تتحول عناصر متشددة من الأصوليين من الثورة إلى الإصلاح في مقابل بعض التنازلات الحكومية ؟

ما مدى قبول الجماهير للحركة الفكرية الدينية الأصولية ؟

هل سيفقد الأصوليون في موقف المعارضة من الولايات المتحدة ، أم أنهم سيبينون مواقف أكثر صراحة منها في المستقبل ؟







## للنشر والذمات الصحفية والهملومات

التاريخ :

٢٠٢٠ نوفمبر ١٩٩٩

وبريا يمدح للمصريين الدور الديني والتميز  
لا يرغبون أن يفرض ذلك عليهم في حياتهم  
الخاصة :

يضال إلى ذلك أن الأصوليين أنفسهم مقسمون  
فيما بينهم حول معظم الأمور .. الفقية ..  
المتكلمين .. الأصوليين .. وأحياناً الأكثر .. وإذا  
استمر الوضع هكذا في المستقبل لن يكون هناك  
أي اتفاق بين الجماعات الأصولية ..  
وبينما خلقت التفرقات الانقسامية  
والاجتماعية مضاعف لصالح الأصوليين .. فإنها في  
الوقت نفسه جعلت الأمر صعباً بالقضية لرغبتهم  
في الحصول على تأكيد كبير .. والتقلب على  
مقاسيهم .. فك أدت هذه التفرقات إلى مزيد من

الدعم للقيم الفارسية .. وهي قيم لها القدم واسعة  
في مصر .. وهناك أيضاً جماعات لها مصالح  
تتعارض مع الممارسات المتزايدة للأصوليين .. مثل  
الأكاديميين .. المثقفين .. شابة الدولة .. كبار  
الموظفين .. ضباط الجيش .. ورجال المال والأعمال  
وأصحاب الحرف ..  
وهكذا ..

أصبحت الأصولية عاملاً مهماً في مصر .. لكنها  
لا تزال قوة صغيرة .. ومع هذا لا يجوز التقليل من  
شأنها .. إن بعض المسألة والمثقفين يشعرون  
بالهلع من أن تصبح مصر هدفاً للمتطرفين ..  
ويقول فؤاد عيسى : إن الإسلام فو أهل في علم  
مصر بالعزلة العسكرية والمصابب الانقسامية ..  
إنه - مرحلياً - يقدم حلاً لا يدمر سبله .. ولولها  
للزهد والإيمان .. بعيداً عن التفاصيل .. ويضال  
إلى ذلك دعوة الناس إلى التحكم في حياتهم .. وهذا  
عكس التوجه الرسمي للدولة التي حاولت  
للمواطنين إلى مشاهدين .. غير مشاركين .. يلقون  
بأحلامهم على السلطة في وقت تعجز فيه السلطة  
عن تحمل المزيد من الأعباء ..

إن المصريين يعيشون في حالة من الارتباك وعدم  
الاستقرار النفسي .. والمستقبل بالقضية لهم غير  
معروف .. وهذا ما يجعلهم يبحثون عن شيء  
يخفف من تشتتهم .. ويجعلهم أكثر تماسكاً  
مما هم عليه الآن

ويستمر الأصوليون هذه الحالة استمراً  
سياسياً .. وكان الإخواني المعروف الشيخ صلاح  
أبو إسحاق قد عرّف على هذا التوتر كثيراً .. عندما  
قال : « إن مصر تعيش على وجود منذ ثورة يوليو  
١٩٥٢ .. ولكنها لم تحصل على شيء إلا خيبة  
الآمل » - وقال أيضاً : « إن متابعي الانقسامية

١ - السؤال : الاجتماعي .. وهو هل النظام  
المصري الحالي يقدم العدالة الاجتماعية .. والفرص  
المكافئة بين المواطنين ..

٢ - السؤال : السياسي .. وهو يحدد مصلحة  
الديمقراطية وللشركة السياسية وحقوق  
الإنسان .. وهم من المصريين في هذه المسألة ؟  
٣ - السؤال : الوطني .. وهو هل يحافظ النظام  
على الاستقلال .. ولجنوب الوصايا الأجنبية ..  
ويجب أن نذكر أن الأصوليين يعارضون

القومية .. ولأنهم يقولون إن الدولة التي يتحكم  
فيها غير إسلامية لا يمكن أن تكون إسلامية ؟

٤ - السؤال : القومي .. وهو يبحث عن دور  
مصر في العالم العربي .. وبحقيقة التعامل مع  
إسرائيل ؟

٥ - السؤال : الحضاري .. وهو موجه إلى التوازن  
النسبي بين الحياة الغربية والحفاظ على التقليد  
التاريخية ..

هذه المسائل للتقوية فرصت على مجموعات  
مختلفة من المصريين أن تقرر موقفها لدور الإسلام  
في حياتهم وفي مجتمعهم .. وتتلخص هذه  
المجموعات : للمؤمنين الفاضل من الإخوان ..  
طلاب الجامعات .. الطبقات المتوسطة من التجار  
والمصريين الذين يولجسون تحديات التحديث ..  
المهاجرين الفقراء من تريف إلى لندن .. ورجال  
الدين الذين أزعجهم نمو الفكر العلماني .. وتهديد  
الأصولية في باد يرواها مثل هذه للثقل بدا  
الإسلام مثل حلقة وصل قوية بين ماضي عريق  
ومستقبل مثالي

لكن .. على الجانب الآخر كانت ولا تزال هناك  
عوامل تحد من جاذبية الأصولية .. فبينما يقل  
التمسك بالإسلام كقضية فاضل .. فإن الدولة  
وتلك جموع المصريين لهم تصغيرهم الخاص لهذا  
العنصر .. إن إسلام جموع المصريين أكثر راحة  
والقصر صرامة من إسلام الأصوليين .. ويسبب هذا  
الاختلاف يحدث الصراع في الحياة اليومية  
ونتيجة هذا الصراع .. فإن الأصوليين يرغبون في  
ترجمة تفسيراتهم الدينية إلى قوة سياسية ..

وإن الحقيقة .. فإن الأصوليين ليسوا  
تقليديين .. فالتقادم ليس لها موانع .. وإن  
أدعوا غير ذلك .. وتتعارض هذه الأفكار مع التيار  
الرئيسي والتاريخي لعظم المصريين .. وعلاوة على  
ذلك .. فإن مقسمة المصريين الحضارية غالباً  
ما تتعارض مع ما يبيح الأصوليون إذ فرضه ..





والشعف العسكري والتوتر الاجتماعي . كل ذلك  
سببه غياب الديمقراطية . .

وليس الأمر بهذه البساطة .. ولكن هذه  
البساطة مطلوبة لتحريك الناس وجذبهم نحو  
الأصوليين .. إنهم يستخدمون معادلات الناس  
استخداما سياسيا . فله الوصول إلى السلطة ثم  
الرجوع عن كل الوعود والبحث عن مبررات  
جديدة للمشغل في حل المشكل المزمنة .

وبالطبع ، فإن كل المسلمين يحترمون الإسلام  
وتعاليمه .. ولكن هناك عدم اتفاق في تفسيره  
كما يجب .. وهذا يوضح اللجوة بين النظام  
والأصوليين من جانب .. وبين الطرق الأصولية  
بعضها لبعض من جانب آخر .. إلى الإسلام  
واحد .. ولكن .. لكل يسره ويستعمله حسب  
هواه .

وبعد هذه المقدمة التي طالت نأمل في  
التناقص في العدد القادم .







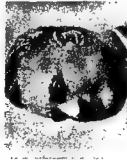
الصدر : روزان سف

٢٠ شهر ١٩٩٢

التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

روية أمريكية للتطرف الدينى فى مصر

# الإخوان عبد الناصر والسادات!



□ القومية العربية والإصلاحات الاجتماعية وشخصية عبدالناصر أسباب أدت إلى قول نجم الإخوان في الخمسينيات!

□ بعد حسن البنا لا يزال الإخوان يبحثون عن قيادة!

□ أفرج عبدالناصر عن الإخوان ودفع مرتباتهم بأثر رجعى .. ولكنهم أصروا على إسقاطه





ولدت الجماعات الأصولية المصرية في أكلبس فيلر .. وسعت للتفشي في الجمر والرماد .. وبين حصار وحصار حالات أحيانا بعض النجاش والأزدهار . لقد بدأت هذه الجماعات دائما في أوقات كان ثوب الحرية فيها يمثل به القلوب التي سعو إلى سداها .. وراحوا يفرضون على النظام السياسي السبع في طريق واحد .. غير مزبورج .. وبلا عودة .. ومن لم انتهت الجماعات

عرض : عادل حمودة  
تأليف : باري زواين  
ترجمة : صبيح مشرف  
الناشر : ماكملان - لندن

الأصولية إلى الذوم في احتضان السيف . هذه التهيئة جعل إليها يرى دوين في الفصل الأول من كتابه الجريء « التعريف الإسلامي في السياسة المصرية » وهو الفصل الذي يستعرض فيه التاريخ المعاصر للأصولية ، في بلدنا . ويخلص يقول مؤلف الكتاب .. الذي يحتل بامتياز وتفقير في أواسط صنع القرار السياسي في الوطن : أن تطور الجماعات بأصولية الإسلامية في مصر لم يكن نجاشا دائما فقد .. ونحن عن يفرهم لإخفاق والرفض والتعسف الحكومي وعدم موازنة



من بينا



الشيخ العربي

المجتمع أيضا .. وحيثما تنتشر الأصولية بقاعة من الدم في مصر .. إلا أنها لم تنتشر أبدا من الاندماج سياسيا .. أو الحصول على السلطة .. ولا مناسبات عديدة ، دعوت السلطة هذه الجماعات بسبوتة .. ولأن الوقت الذي تعال فيه حكم مصر يتطو مع تهديدات الإسلام السياسي ، الثوري .. وإلزام كثر يتبين الاحترام للدين ، وهو يتجهن باتباعه . ولأن الأرمينيون والشمسينيات كانت التكتيكات الأصولية التي .. والخطر ، وكثيرا انشأ .. من أي وقت آخر .. ولأن الخمسينيات والسبعينيات نجح جعل عبدالناصر في تعليم الإخوان المسلمين وتنج عن ذلك خبرات نفسية سيئة ، جعلت هذه الجماعة في حالة من الخوف وعدم الجلاء بعد ذلك . وسبح السادات بأجواء الإخرون في السبعينيات ، وظهروا موجة جديدة من الأصولية امتدت إلى الجماعات الثورية المتطرفة .. التي كبرت وسعت إلى أساليب الحكومة . فلم يتزبد السادات في قمع المتطرفين ، الذين تمكنوا من الانتظام .. بأفكره .. وعندما بدأ مبارك حكمه







البكباشي جمال عبدالناصر.. سكت ابيولوجية شعبية جديدة .. القومية المصرية .. والاشتراكية .. وتراجعت الاصولية .. وانكمشت .. وثواري الإسلام السيفي .. وفكر الاصوليون بقياس من الواقع الجديد الذي

جعلهم عاجزين عن الوصول إلى السلطة .. وعلى العكس .. تيج النظام الناصري في مد جذور عميقة داخل الجيش والمؤسسات الهامة الأخرى .. وقام بإصلاحات عريضة ، مدخله قاعدة جماهيرية كبيرة ، وشكلت الضمير القومي لأجيال متعاقبة من المصريين .. وخلقت شيئاً مصلح واتجاهات معكسة لحركة الاصولية .

إن صورة المستقبل لم تكن واضحة أمام جمال عبدالناصر في سنوات حكمه الأولى .. واختلف الإخوان في كيفية التعامل مع النظام الناصري الجديد .. هل يجهلونه إليهم ؟ أم يسلفونه ؟ وبالإضافة إلى مواجهته سلطة ديكتاتورية عسكرية ، كان الإخوان في حالة من الضعف

الداخل .. وبعد موت البنا لم يظهر كلاً قوي ، أو مؤثر بدرجة تكفي لتوحيد الجماعة .. وإيضاً كان الإخوان ينقسمون الكثرة والتنظيم لإحداث ثورة .. وقد بلغوا إلى مدى تقبل الجماهير لهم .. وقللوا من أهمية القوة العسكرية وجلائية الفكرة القومية ولم يتحرك عبدالناصر ضدكم على الفور والحقيقة هم الذين بدأوا التحرك ضدكم . وكان ذلك يعد معاهدة الجلاء التي وقعها مع بريطانيا . والتي بمقتضاها تنسحب بريطانيا عسكرياً من منطقة قناة السويس . مقابل أن تحترم مصر المصالح التجارية والاستراتيجية لبريطانيا في الشرق الأوسط . كانت المعاهدة في المفهوم الناصري - شبيهة بمعاهدة كسب بيليد التي وقعها السادات فيما بعد . وقد قام حسن الهضيبي مرشد الإخوان باستهجان المعاهدة في

خطاب علني في أغسطس ١٩٥٤ ، وطلب بإبطالها . ورفض عبدالناصر .. وبقى على الهضيبي . وتضمن على المعاهدة في أكتوبر البتال وبعد أسبوع انفجر صراع في حادثة كانت نقطة تحول في تاريخ الاصولية المصرية . لينبثق عن عبدالناصر يالغي خطباً في المندية بإسكندرية . أطلق لحد الإخوان لمغنية اعتراف نارية عليه . ولقاء تلك الأزمة . اسكت عبدالناصر بزملاء الأمور . وتحرك بمسيرة لتتبع مقاصدهم .. وأعدم ستة من الإخوان .. وحكم على الهضيبي بالإشغال الشاقة

تتمى هيئة من التعيش مع الإخوان وجعلات الملوحة المحفلة .. وسمح لهؤلاء بالعمل السياسي . ولكن بشرط تجنب العنف . وعدم تجاوز الحد في الهجوم على المسئولين .

□□

لقد كانت جماعة الإخوان المسلمين دائماً أهم الجماعات الاصولية في مصر .. لسياسها حسن للبنا في سنة ١٩٢٩ .. ولتت بسرعة في الثلاثينيات .. وضمت مئات الآلاف من الأعضاء ، وخصيـم السلاح . ولقاعدة قوية داخل الجيش والشرطة .. وفي مواجهة تلك الحركة ، القوية ، كانت الحكومة ملكية ، وضعيفة ، وغير محبوبة .. فكان أن اخترق الإخوان مؤسسات الدولة .. وتغلغلوا إلى داخل المجتمع .. ولم يترددوا في تنفيذ التتليم السري ، أو الجناح العسكري ، الذي كان مسئولاً عن العمليات الإرهابية التي قاموا بها .

وبحلول عام ١٩٤٨ ، لعب الإخوان دوراً في جميع التبرعات ، وإفراة السلاح ، وإدارة معسكرات التدريب . وإرسال المتطوعين إلى الحرب في فلسطين .. وفي ذلك الوقت وصل عدد الأعضاء إلى نصف مليون .. طلبية وعمل وموظفون كانوا يمشرون الاجتماعات ، ويديفون الفكر الجماعة .

ولقد كان الإخوان يستخدمون العنف دائماً ضد السلطة .. وقد ارتفعت مزجة العنف والمواجهة المسلحة في عام ١٩٤٨ ، ولتتد حرب فلسطين .. فكان أن حلت الحكومة التتليم .. ورد الإخوان بقتل رئيس الوزراء في ذلك الوقت محمود فهمي النقراشي .. فرفضت الحكومة درجة التتوتر وأصبرت أمراً بالغتيل حسن البنا في فبراير ١٩٤٩ .. وبدأت موجات من العنف المتبادل بين الحكومة والجماعة . واعتقل خلالها الآلاف من الإخوان .. فسلوا إلى معسكرات خاصة .. وحكم بالإعدام على ثلث النقراشي .. وحكم على ١٠ آخرين بالإشغال الشاقة المؤبدة .. ثم قام الملك فاروق بتشكيل حكومة جديدة الرجعت عن المسجونين .

وعندما قامت الحكومة بشرح حملة ضد الوجود العسكري البريطاني في منطقة قناة السويس عام ١٩٥٦ ، لعب الإخوان دوراً في ذلك .. ومرة أخرى - بعد عام ١٩٤٨ - حصلوا على شرعية وطنية .. سولت القيام بعلاقات قوية مع ثلث السادات ورفلله في تنظيم الضباط الاحرار .

وعندما قامت الثورة في مصر ، في يوليو ١٩٥٢ ، استأقوا الحشنة الاحرار - وأيس الإخوان - على السلطة . وأرسل الملك إلى القفى .. وتحت وكسة





المؤيدة .. وحكم على أكثر من ٨٠٠ إخواني بأحكام  
مذبذبة .. وسجن حوالي ٦٠٠٠ آخرين بدون  
محكمة .. واختفى تشليل الإخوان بين عشية وضحاها ..

وليس القمع وحده السبب في الول نجم الإخوان  
والأصولية الإسلامية في الخمسينيات .. ولكن  
قدرة عبدالناصر في ملء الفراغ بالقموية العربية  
والإصلاحات الاجتماعية وتحرير الجماهير  
وشخصيته القوية والمحبوبة .. لقد حلت القومية  
العربية محل الأيديولوجية الأصولية كحل لمشاكل  
مصر .. ولم يتمكن الإخوان من منافسة عبدالناصر  
لما قدمه من إصلاحات حقيقية وحملات روحية  
ونجاح باهر ..

ولم ينس الأحياء من الإخوان فترات السجون  
الطويلة .. ولقلا يشعرون بالهزيمة في مواجهة  
قوة الحكومة وجاذبية القومية ..  
و جزء من المشكلة له علاقة بقيادة الإخوان ..  
فسيما كان حسن البنا شخصية مؤثرة لها  
حضور .. فإن الذين خلفوه تواروا في ظله .. ولم

يكن أحدهم يمتلك مهارة المناورة .. ولا المصوح  
للسلطة .. مثل جمال عبدالناصر .. أو الخومي ..

□□

وخلال عقد من السجون أو النفي دخل الإخوان  
في منازعات حامية .. فنت إلى انقسامات عديدة ..  
وأصبح الإخوان في مأزق .. فإذا حاولوا محاربة  
عبدالناصر القائد المحبوب .. فإنهم لن يتمكنوا من  
شق طريق لهم بين المصريين الذين كانوا يحبونه  
حقبة .. ولم ينس النظام قدرة الدين وأهميته ..  
لقد زادت المساجد بعد الثورة والقيمت محطات  
للإذاعة الدينية .. وأقيم المؤتمرات الإسلامية .. وجمع  
البحوث الإسلامية .. وصدر قانون تطوير الأثر  
( الجماعة التبشيرية ذات الأثر التعليمي )  
وأصبحت مادة الدين إجبارية لا يجوز التجاح  
بدونها في الامتحانات ..

لقد قام عبدالناصر لم خلفه السادات بتفويض  
الأصولية من الخطأ الديني .. ولم يتمكن  
الأصوليون من الانتعاش بانهم يحاربون من أجل  
الدين الإسلامي ضد آلة النظام العسكرية  
والعلمانية .. لقد كانت المسألة الحقيقية في  
الصراع بين عبدالناصر والإخوان هي .. من يتحكم  
في السلطة ؟

□□

وفي عام ١٩٦٤ .. ألجج جمال عبدالناصر - الذي  
عانى في هذه الفترة - من الإخوان المسلمين في  
علو عام .. وحاول ناصر .. كما فعل السادات بعد

عقد من الزمان - استعمال الأصوليين في التصدي  
للمصريين .. وعاد الإخوان إلى وظائفهم .. ودعفت  
موتيلاتهم بالنزوح عن فترة سجنهم ..

ولكن .. في ذلك الوقت قام سيد قطب بالفتح  
الإخواني .. علانية بتحدى نظام عبدالناصر ..  
ووصف ذلك النظام بأنه جاهل .. وثني .. وغير  
إسلامي .. وأضاف : « إن الذين محمد ليمص نظام  
عبدالناصر المبني على القومية بأنه نظام ..  
فسد .. »

وبهذا المنظور طالب سيد قطب بتابعه بإسقاط  
نظام عبدالناصر .. وطالب المصريين بعدم إطاعة  
أول الأمر والحكماء .. وأندت هذه الفكرة  
الأصوليين بالأيديولوجية الثورية .. ظهر تأثيرها فيما  
بعد في العالم الإسلامي ..

وفي ٢٩ أغسطس ١٩٦٥ .. ألقى عبدالناصر  
خطاباً قرر فيه أن قوات الأمن اكتشفت مؤامرة  
لاغتياله وإسقاط نظام الحكم .. وأقرش على  
٣٧٠٠٠ شخص وحكم على المئات في محاكم  
خاصة .. وعذب ٢٦ شخصاً حتى الموت .. وشنق ٣  
من القيادات هم : سيد قطب .. ويوسف حواس ..

وعبدالفتاح إسماعيل في ٢٩ أغسطس ١٩٦٦ ..  
وكشفت الحريات عن وجود خلايا للإخوان في  
الجيش والشرطة .. والقضاء المحاكمات .. كانت هذه  
التهافت بأن هذه الحركة قامت بمساعدة دولة  
عربية معادية للنظام الناصري ..

الإخوان في التنظيم الدولي للإخوان سميد رمضان  
غليظيا .. بلهمة للتمهلة للحرب .. وكان يقم في  
سويسرا ..

وأنت هذه الشهيرة إلى اختلاله الإخوان تحت  
الأرض لمدة ٥ سنوات أخرى .. حتى وفاة  
عبدالناصر وتسلم السادات السلطة في عام  
١٩٧٠ ..

ومن المهم أن نتذكر أن تنظيم الإخوان المسلمين  
لم يشترك في عصر التنظيم السياسي الحزبي الحديث ..  
ووصم بعدائه للثورة .. واتهم مرتين بالقتل  
فلك الأمة المحيوبة ..

وبیشما يرى معظم المصريين أن عبدالناصر هو  
محررهم وبطلهم القومي فإن الأصوليين يرون  
تنظيمه يبريريا .. غلطيا .. ويعد الإخوان كاذبة  
التيقن مدعين أنهم دائما كفوا بإيديون الثورة ..

□□







□□ في ١٤ مارس ١٩٧٦ سمح السادات بإتباع المنابر . وسمح للإخوان بإصدار مجلة

« الدعوة » .. وفي يناير ١٩٧٧ قامت أحداث شغب لارء على جهود السادات في تخفيض الدعم الحكومي على المواد الغذائية ، ولدت هذه الأحداث إلى شعور مزاييد بالآزمة القومية وزادت لفة الأصوليين بأنفسهم . وفي الوقت نفسه لم يكن لدى الحكومة رغبة في التسلمح ضد نشاط الأصوليين ، وسلك رجال الدين الحكومة ، وقام الشيخ عبدالحليم محمود بإذاعة بيان في الرانيد أنهم فيه الإساءة بتدبير أحداث الضرب واستنكر هذه الأحداث ، ولكن مجلة الدعوة تهكمت على الحكومة لإتهامها الشيوعيين بتدبير هذه الأحداث وقالت المجلة : إن هذه الأحداث مجرد « ظواهر عادية لأوضاع مزمنة في كثر من قطاعات شعبنا » . وفي يوليو ١٩٧٧ ، خطف وزير الأوقاف الأسبق الشيخ حسن النخعي ثم قتل بعد ذلك بيد جماعة

التكفير والهجرة وهي جماعة أصولية متطرفة . كان النخعي قد انتقدتها علانية فاجهت عليه لطلب بالإفراج عن بعض كوالبرها القبطوس عليهم . وقد شق خمسة من هذه الجماعة في مارس ١٩٧٨ ومن بينهم شكري مصطفى وحكم على آخرين بأحكام طويلة في السجن .

في ذلك الوقت كانت هناك جماعتان من الأصوليين .. جماعة الإخوان التي ركزت على المنشورات والأكتيفيات .. وجماعة أخرى متعددة المصطلح في الجامعات والصوامع تنتهج آراء سيد قطب الثورية ، وتؤمن بالعلم .. إن هذه الفصائل وصفت بالجماعات الإسلامية .. وقد برزت في وقت

وعندما جاء السادات علم ١٩٧٠ كان رجل عبدالناصر ينظرون إليه باستهانة وتصويروا أن من الممكن التحكم فيه ، ولكنه لم يكن على هذه الصورة ، وقام بالتحقق من اليساريين عندما تحووه ، وفرج عن الإخوان ومن بينهم المرشد العلم ، وسعى لاستخدامهم ضد الماركسيين .. ولم يكن نشره للإسلام مجرد وصولية ، لقد كانت له صلات مع الإخوان قبل الثورة ، وكانت سمعته طيبة كسلم تقي . ولدت هذه الصورة ، واستغلها أن يطلق على نفسه « الرئيس المؤمن » مع أنه كان عضوا في هيئة المحكمة التي عصفت بالإخوان والقشعر .

ولقد تعلم الإخوان من خبراتهم في عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٥ ، وقاموا بمساندة السادات في معركته مع اليساريين حتى اختلقوا معه حول مجبرة السلام في عام ١٩٧٧ .. وكان للإخوان مبرراتهم في معارضة اليساريين .. وكانوا في ذلك الوقت مجموعات من المحالفين . من المهندسين والأطباء والمهنيين وعناصر أخرى من الرأسمالية ، وبعض رجال الأعمال ، وخاصة من المهجريين إلى دول النفط ، وقد قاموا بمساندة السادات .

واشارت بعضهم في كتابة أجزاء من الدستور الجديد الذي نص على أن الشريعة هي المصدر الأساسي للقانون ، وكان الإخوان يريدون النص على أن الشريعة هي المصدر الوحيد للقانون ، وفي المادة الثالثة يقول الدستور : إن الشعب هو مصدر السلطات ، وحاول الإخوان إزاحة هذه المادة من الدستور وكانت مبرراتهم غير مطبولة .

وبينما تعيش الإخوان مع نظام السادات فإن بعض الصغار الفرج منهم قاموا ذلك ، وفي أبريل ١٩٧٤ ولد جيل جديد من الأصوليين ، فلي ذلك التاريخ قامت مجموعة صغيرة تطلق على نفسها منظمة التحرير الإسلامي ، بمحاولة لاختلال إسطار

النظام ، بالاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية .

كان هؤلاء من أتباع صالح سرية وهو من الأصوليين المتطرفين ، ولد في فلسطين ، وكان يعتقد أن قتل الحكام « الكافرين » يسمح للمؤمنين أمام تطبيق الشريعة . وقد قبض عليه هو وأخواته ، ومن بين ٩٢ شخصاً كان هناك ١٦ طالباً بالكلية الفنية ولثلاث من البحارة طمحا لما جاء في القرآن : الرضوخ . وفي حوالي ٣٠ ضابطاً من القوات المسلحة لتحتلهم مع التنظيم .





روز الي سب

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

تعالى فيه مصر من مشاكل اجتماعية واقتصادية  
مزمنة .. وهذه المشاكل - بجانب اسباب وحددات  
اخرى - زادت من حدة الصراع بين النظام  
والاصوليين ، ويقرهم من ان قرار السادات  
بالصلح مع إسرائيل قد خلف من مصاعب مصر  
الحديثة ، إلا انه انار غضب الأصوليين ، وهجم  
الإخوان التلقائية ككعب يديده ، ومعاندة الصلح مع  
إسرائيل ، وشنوا حملة ضد تطبيع العلاقات مع  
إسرائيل .. وفي المسلسل ١٩٧٩ قام الإخوان  
بالتحالف مع اليساريين ضد النظام .

ويدلت مرحلة جديدة من الصراع .

■ التفاصيل العدد القادم ■

عادل حمودة





للتشريع والخد مات الصنفية والمعلومات

التاريخ :

1992

الرجاء تشييع وزير الداخلية

والجلاء سالت وزراء الداخلية السابقين عن رؤيتهم للوضع الأمني في مصر

رشداني من الصعب تقييم التجربة  
ولابد من الانتظار

أبو باشا: موسى نجح كوزير للداخلية  
في مواجهة التطرف السياسي

السوي استعاضل: الوزير الحالي  
جاء في ظرف عصبة

وحول الرد المتفرد بين الجمهور والجهان  
الاستيعاد في الشريعة بغير اللجوء إلى  
عبارة «الرد بالمثل» وكان ما كان في الرد  
جند البلاء في شوارع القاهرة منذ أن  
فككون الحشاع غير صافية لتي الشرطة التي  
تدرك الحسم الموقوف وصيف الناس لم يجه

جاءت أحوال الجاهلي من الشرطة تجاه الجماهير  
أفراح الأوالي والناس مجتمعين  
ون تقديري من أجل مصر في الداخل  
بري السوي استعاضل أن أهل في الرد  
وحشيتهم واستعاضل النجا والذي استعاضل  
الحاكم على هذا بالنسبة لتي  
حجرة حائلة بالعين من الأحياء في مجال  
الامن الجنائي والسياسي وأخذ هذا إلى  
نوازل للشرطة الاحتياطية المستعدة والمدة  
خاصة الرد التحقيقات نتائج العمل بغير  
عسكري الرد الجنائي والسياسي  
مجال الأمن حسن أبو باشا وزير الداخلية  
الاستيعاد يؤكد أن الأمن في مصر مستقر قياسا  
على الظروف المعاصرة والقياس على مجتمعات  
مماثلة فلا يوجد مجتمع على وجه الكرة  
الارض يكون من الجريمة ما كان لون  
هذه الجريمة أو توابعها. أما هذه  
النوعية من الجرائم الإجرامية التي لها  
خلفية سياسية فهي ظاهرة عالمية.  
وعنها تستمد أهميتها وحساسيتها لأنها  
تدفع الذين متعلق بها أو ستمارا اعتقد  
لها لم تصل حالة تهديد كيان المجتمع  
الاصري وأن كانت في وصفت إلى درجة  
الظاهرة التي يجب أن توضع في الاعتبار  
من جانب جميع القوى السياسية  
والثقلين في مصر لكي يمكن معالجة  
الظواهر وتضميدها إلى النجاة التي  
تهدد كيان المجتمع نفسه ولا ينسأ أن  
انعدام لممارسة الديمقراطية قد يكون

اللواء أحمد رشداني وزير الداخلية السابق  
يؤكد أن الحالة الأمنية في مصر مستقرة ودعو  
إلى الاستئذان وإعطاء الناس حالة فردية وليس  
محصورا على مصر فقط بل يسود كل بلدان  
العالم المتقدمة والنامية على السواء.  
ويضيف اللواء رشداني بالنسبة إلى أحداث  
التمت الأخيرة في بيروت وتطوّر الوضع  
الأمني في أسبوعها فاعتقد أنها حوادث فورية ولا  
تدخل إلى القلق وما تقوم به الجماعات  
لا يخرج عن كونه مفاوضات هنا وهناك.  
وحول العلاقة السليمة بين الشرطة والأمن  
في السنوات الأخيرة وتجزئتها إلى علاقة عداء  
أحيانا أكد منها علاقة تعاون وتقدم كخدمة  
الذين يوضح اللواء احمد رشداني أنه لا يوجد  
استيعاد أصلا بين الشرطة والأمن في  
أي بلد في العالم وهناك رأيين في  
تفسيرها في أحسن تقدير ومعلومة في  
التي لا يمكن تجاهلها وقد ظل هذا  
الاستيعاد في الأمن المستقر في أي دولة  
ولابد من أن تكون الشرطة بين الجماعات  
والأمن في أن تكون الشرطة بين الجماعات  
ومعلل السلطة والسلطة دائما معروفة من  
قواعد عريضة من الجبهات.  
وحول قضية الديمقراطية في  
الحكم موسى في وزارة الداخلية أكد  
اللواء رشداني أن الأمن الداخلي سابق  
للمجربة رئيسي وزير الداخلية سابق  
ولأن تجربة موسى لم تنته بعد فهو  
مستمر في وزارة الداخلية والحكم على  
التجربة تكون دائما بعد انتهائها وليس  
أفكارها لكي يكون الحكم صادقا  
وموضوعيا.

اللواء السوي استعاضل وزير الداخلية  
الاستيعاد والذي تولى الوزارة في أخطر لحظات  
مصر حيث كان يحدث اقتتال الرئيس السادات

القاء قوله الوزارة يؤكد أن الأمن في مصر يتعدى  
إلى الاستيعاد بالقرابة مع كثير من دول العالم  
التي تعاني مشاكل أمنية خطيرة ومعقدة. أما  
بالنسبة إلى الأمن السياسي أو ما اصطلح عليه  
جوانب الإرهاب ذات الطابع السياسي فاعتاد  
تجدد أن يتطور لهذه النوعية من الجرائم تطوّر  
تتسم بالآثار الكارثية للمجتمعات الداخلية  
والإقليمية فهذه الجرائم في رأيي قد تدعو  
إلى وقفة في شدة من القلق بالنسبة للمواطن  
العادي وهو على حق لأنها جزء من طبيعة على

الاجتماع المصري وهناك عددا من قصير مقارنة  
بما يحدث مثلا في بعض دول العالم غير أنني  
أطالب في نفس الوقت من عدم الانزعاج أو القلق  
بالنسبة إلى أمن مصر لأن الانزعاج أو القلق  
والاستيعاد أن أمن مصر في السيطرة الأمنية  
والاستيعاد في السيطرة الأمنية  
والاستيعاد في السيطرة الأمنية







المصدر : المجلة

التاريخ : ١٠٩٢١١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

L احد القواامل الرئيسية التي يمكن ان  
تحاصر امتداد هذه الظاهرة. اما بالنسبة  
اسالة حقوق الانسان في مصر وانتهاك  
الشرطة لها فهذا رد فعل من جانب الشرطة  
تجاه بعض الاحداث مثلما حدث في اسبوط  
ومبيحة الشرطة حيث قتل المئات عقب مصرع  
السادات. وعموما قد تحدث تجاوزات في  
عمليات الضبط والاستجواب من جانب الشرطة  
ولكن ليس معنى هذا تبرير اي خطأ من  
الشرطة. فالشرطة ليست معصومة من الخطا  
ولذا اطلبها من جانبى بضبط النفس  
والالزام بالقانون والا تكون قوة سيلة.  
وحول تقيمه لتجربة عدد الحليم موسى  
في الداخلية يؤكد اللواء ابو باشا ان كل مرحلة  
لها وزير خاص وتبقى ارجلته ظروفها الخاصة  
ومشاكلها وميراثها.





المصدر : دراسة رابح زبون

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات التاريخ : ١٩٩٢

## جماعات الموت والعدالة المتوقعة !

في دراسة أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية على شريحة من طلاب الجامعات في الصعيد حول مفهوم التطرف لديهم تبين أنهم يلهونهم بالمعنى القوي وهو : البعد عن الاعتدال ، كما أن هؤلاء الشباب لديهم صفات التمسب والاستمساك بالرأى ولو كان خطأ ، وهذا يجعل شباب الصعيد متطرفين لأنهم يلتزمون بالاعتكاف الذي يطمنون إليها بدون منقذة جادة في أغلب الأحوال وتقول الدراسة :

« التطرف كظاهرة يمكن علاجه من وجهتي نظر اجتماعية ونفسية ووجهة النظر النفسية في التحليل ترى أن التطرف في الصعيد سببه فقدان التوازن والاتجاه نحو نموذج مثالي يختلف عن السائد وعزل الشخص لنفسه عن قيم وسلوكيات المجتمع بينما يرى الاتجاه الاجتماعي والسبب في ذلك الصراع بين الأجيال ، فالأباء يريرون فرض أفكارهم التي لم تعد تناسب العصر من وجهة نظر الشباب ، مع رغبة الشباب في البقاء صحتة مواقفهم .

وجاءت نتائج الدراسة تقول أن ٧٣ ٪ من مفردات البحث يقع عمرها بين ٢٠ و ٢٣ سنة وأنهم من أعضاء الاتحادات الطلابية بجامعات الصعيد ، أي أنهم أعلى درجة ليجابية بالمقارنة بغيرهم من الطلاب . فلاحظ أن ٥٠ ٪ منهم لديه القدرة على الارتباط بجماعات خارج الكلية فيما كان نشاطها سياسيا أو دينيا ، إلا أنه قد تبين أن ١٤ ٪ من عينة البحث فقد هي المشاركة في نوادي رياضية ٢٥ ٪ متماثلون مع الجماعات المتطرفة ، ١٠ ٪ فقط هم المنضمون لجماعات لتباعد للولايات ويرى ٦٠ ٪ من عينة البحث ، أن الجماعات الدينية هي الوحيدة التي تهتم بالعلم ولها تقاليد الحفلة ١ ويرون أن البرامج الدينية التي يدرسونها بالجامعات غير كافية ، ويشيرون في قائمة أسباب للانضمام مع الجماعات الدينية أنهم لم يدرسوا المناهج الدينية بشكل مكثف طوال مراحل التعليم ، و ٦٣ ٪ من عينة البحث يعتقدون أن الجماعات الدينية يمكن أن تؤدي دورا ليجابيا وخدمات للطلاب في الجامعات ويرى ٤٩ ٪ من عينة البحث ضرورة فرض الحجاب على المرأة و ٤٤ ٪ يرون أن هذه مسألة اختيارية .

ووضحت الدراسة أن الجماعات الدينية في الصعيد تستعد عناصرها من شرائح الفقراء والطبقة الوسطى وأغلبهم من الحاصلين على نصيب على كثير وتكلمهم من أبناء القرى ، وتقول الدراسة أن العنف وسيلة لتخديما الشباب المتنسي للجماعات الدينية كنوع من تحقيق الاعتكاف النظرية التي يقرؤونها ورغبتهم في ادخالها للواقع ، وإن احصل الطبقة الجامعيين في الصعيد بعدم وجود عدالة في توزيع الفرص جعلهم يشعرون بالتكلم وأنهم بالتسليم للجماعات المؤثرة بالعنف يحققون هذه العدالة المتوقعة .







المصدر : الوكيل

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٠ ١٩٩٢

## الشرطة في مصر بين مصر الحديثة ومصر القديمة

بقلم : د. عبد العظيم رمضان

الحزن في كل المصراع الناشئ حالها بين رجال الشرطة وجماعات العبد السياسي التي تتلصق برداء الدين، والذي يغلق فيه ضباط شجعان ينامهم وحياتهم، وتلفد فيه هذه الجماعات دماء وأرواح كانت جديرة بأن تنطلق من الوطن ضد أعدائه بدلاً من أن تحارب الوطن نفسه - هو أن هذه الدماء والأرواح تشيع سدى وتحسرها مصر، وتستنزف الطاقة المصرية على المعاء والإنتاج في وقت ما أحوج مصر فيه إلى تكريس كل جهد وطاقة ضلكتها في اللحاق بالعصر. ولست أرى كيف تستهلك هذه الجماعات الطاقة المصرية على الإنتاج باسم الإسلام، دون أن تدري أن هناك في الجانب الشرقي من آسيا أربع دول، يطلق عليها اسم «المنور الأربع»، وهي كوريا، هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة، تصدر من إنتاجها ما يزيد على ما تصدره ٤٤ دولة إسلامية، رغم أنها تتخاضل من حيث اللورد الطبيعية والتنمية، ومن حيث المساحة الجغرافية والكثافة السكانية إلى حد بعيد بالمقارنة بالدول الإسلامية ولا تزيد مساحتها على مجرد بقع على خريطة العالم - حسب التعبير الاستلاسي سامة غيث في بحثه القديم للحشور في جريدة الإصرام يوم ١٩٩٢/١١/٢٨.

كم وجدت لو قرأ أفراد الجماعات الإسلامية - وهم مصريون أو لا وغيرا - على أفعالهم هذا التحديق الاقتصادي الضخيم، وأعطوا الفئزر في خطتهم التي تستهلك الطاقة المصرية بلا جدوى، وتؤخر الاقتصاد المصري خطوات إلى الوراء - خصوصاً بعد محاولة شرب السميلة - بدلاً من أن تقدمه إلى الأمام.

بل وجدت لو سلكت الخبرة الوطنية والحكمة البعيدة هؤلاء الإصرام والباعثهم، حين يعمون أن هذه المنور الأربع، ليست دولاً إسلامية، بل هي دول دينون والبولية والكونفوشيوسية والفاشستية في غالبية سكانها، ولكنها استوعبت نظم العصر الاقتصادية، كما استوعبت التكنولوجيا الحديثة، واستطاعت أن تحقق انتاجها بفخزو للعمورة، ويزيد على ما تصدره ٤٤ دولة إسلامية وسكنتها ٩٠٠ مليون مسلم!

وفي الوقت نفسه أود لو ترك هؤلاء الإصرام والباعثهم أنهم يعيشون في أديم دولة على ظهر الأرض - دولة مركزية تبسط سيطرتها على كل شبر من أرض مصر، وصلك من الخبرة الطويلة في مقاومة من يتحدى سلطتها ما لا هناك أية دولة أخرى، وبالتالي فتتجيب فيه معركة مع الشرطة معروفة سلطاً، للدولة ضلكت جهوشا جرارة من الشرطة، كما ضلكت أسلحة لا حصر لها من كالة الأنواع، ومهما تزايدت أعداد جماعات العنف فإن أمدك الشرطة تلوقها مكات بل وألوف لترات، ووسائل جامعات العنف مصنوعة وهي تحمل في الشقاء تحت الطريقة، أما وسائل الشرطة فهي غير مصنوعة وهي تعمل في العنن أيلاً ونهاراً.

لقد عرفت مصر الشرطة قبل أن تعرفها فيه دولة أخرى في التاريخ كله، وكان أفرادها محل التقدير والإعزاز من الشعب، ففي كتاب اللوام الحكيم بهاء الدين إبراهيم عن «الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة»، يورد أن الحكيم «أبي» نصيح أبنته بأن يكون على وفلق مع رجال الشرطة، ويقول له: «أخذ من شرطة شارعك صديقاً، ولا تجعله يثور عليك»، ويقول إن الوزير كان على رأس جهاز الشرطة، وكانت تعرض عليه القضايا الجنائية وعليه أن يجرى الأبحاث ويعاينها، ويقوم بجولات في جهات مصر يتفقد فيها أحوال الخلل والأفارة. ولذلك كانت توجد تحت مبرقة الشخصى سفينة حكومية تنقله إلى حيث يشاء، وكان على الوزير أن يمثل





## المصدر : الوفاة

لنشر والإذاعات الصحفية والإعلامات التاريخ : ١٩٩٢

أمام فرعون، ليقدم له تقريراً عن حالة البلاد يومياً في عصره. وقد كانت أشعة الأمن والقضاء على الجرمين أولى واجبات الوزير. ويحدثنا في ذلك الوزير «رخ- مي- رخ»، الذي شغل منصب الوزير في النصف الأخير من عهد الملك تحتمس الثالث، يقول:

«سواء كنت والفا أو قاعبا، فقد كانت عصاي على كتفي ضارباً بها للهاجم. قضيت على عصابات اللزيرات الليلية، صمدت للعدو، وأبقت للجرمين على لئام واليهامة. ولم أكن عيوساً في وجه من قصصني من ظلماء، ولم أصد بهل احتمله في ساعة غضبي. وخلصت الرجل الخائف من الشرس!»

ويقول الخواص بهاء الدين إبراهيم إنه من الغريب أن ترى في تلك الوقت البكر من الزمن نفس البهيمة والأكثر التي تسمى لتحملها اليوم جامعين، عن الشرطة في خدمة الشعب. ففي حين الوزير السابق عن نفسه يقول: «قضيت بين الفجر والفجر بالقسطنطيني، وخلصت الضعيف من القوى، وولدت في وجه غضب الأحمق، وسحق الجعف في وقته، وقممت بحق للهاجم في سامعة، وكلفت النعم وحملت المرأة التي لا زوج لها، وخلصت الابن المورث مكان أبيه، وأمنت الرجل لئس وسخنة عصاي، وكهرت الظلم ولم أرتكبها، وجعلت الحزبين يخرجان من عدو متصالحين، ولم أشوه العجلة من أجل رشوة».

وقد لاحظ الدكتور بهاء الدين إبراهيم في كتابه القيم أن الدولة كانت تحتفظ بسجلات للمجرمين، وكان مقر هذه السجلات السجن الرئيسي. وفي هذه السجلات كان يقيد اسم المجرم، والسبب الذي من أجله نخل السجن.

بل من الطريف أن مصر القديمة عرفت الشرطة البحرية، نظراً لأن النيل كان هو عصب اللواصلات في تلك الوقت، سواء بالنسبة للثقلات الأفراد أو التجارة. ولا تتحدرت لقرصنة في حوض البحر المتوسط، ونزل بعضهم إلى شواطئ الدلتا للذهب والسرقة، اهتمت لذلك المستحب قضاة ذلك، ومن شارب حريبها للسؤال المصرية يطوف على شواطئ الدلتا كبحر صان من العدو من مصر، ولا يصح بالمشغول في مصبات الأنهار إلا للسفن التجارية القليلة.

ويشبه ذلك إلى حد كبير عمليات نسل الزهاجيين من الحدود بين مصر وغيرها من الدول العربية لارتكاب عمليات الخطف والإغتيال. وقد استخدمت الكلاب البوليسية في الحراسة في مصر القديمة. فهناك منظار مسجلة على جدران «دعخ دلي» بين أسدا بومنت، ضلل صفا من عساكر الرماة وقد أخذ كل منهم بزمام كلبه، الأمر الذي يدل على استخدامها في مطاردة أعدائهم وقبض عليهم. ومن مصر الدولة الحديثة على عجل الجدار الأيمن من معبد بيت اللوئي بالوثبة، على نقش يمثل الفرعون رمسيس الثاني يضرب لبيبا، في حين كان كلبه يقبض على العدو كما استخدمت الكلاب في القضاء آثار للجرمين، فيحدثنا ديمونور الصقلي أن الكلاب كانت أبرزيس في بحثها عن جثة أوزوريس. ولهذه الأسباب كان الكلب من الحيوانات المقدسة في مصر، ومن يقتلها عامداً يلاقى الموت جزاء وفاداً. وقد بلغ من تكريم الكلاب التي لوح على قبورها ضاللاً ما كان يقدم على قبور الأفراد وكانت الكلاب تدفن غالباً بجوار قبور أصحابها.

وكان استخدام الشرطة لسجلات الجرمين يتم على أعلى مستوى، ففي أحد هذه السجلات ترى قدامتوين، تحذوي الأولى على أسماء لموص صفات القضاة، والثانية تشمل أسماء لموص الجبابرة. وهذا التمييز والطريقة بين هاتين الدوين للفقيرين من الجرائم بوضوح أن التمييز بين الجرمين حسب نوع جرائمهم كان مأخوذاً به في السجلات الرسمية، وكان يرجع إلى هذه السجلات لمعرفة الفاعلين في الجرائم للجبهة.

ولا نستطيع أن ندخل في المزيد من هذا الكتاب القيم للدكتور بهاء الدين إبراهيم عن «الشرطة والأمن الليلي في مصر القديمة»، لكن ما أورده به كافياً للبرهنة على ما نكرناه في بداية هذا المقال، وهو أنه في دولة قديمة مثل مصر، لها خبرة طويلة منها ثلاثة آلاف سنة في التعامل مع الجريمة والمجرمين، فإن النتيجة تكون عادة محسومة لصالح الشرطة. وهو ما يوضح أن الصراع الحالي بين جماعات العنف والشرطة المصرية لا شك من وراءه سوى إهمال الطاقة المصرية التي يجب أن نكرمها لنضع يدينا على طريق القضاء، في عصر أصبحت فيه «الدمور الأربعة» في جنوب شرقى أسيا تصنع من احتجاجها ما يزيد على ما تصوره ٤٤ دولة إسلامية.





## رؤية أمريكية للتطرف الدينى فى مصر :

# البحث عن الخومينى فى حدائق القبة !

« لم تكن الثورة فى إيران للتجديد بدون الخومينى .. بل إنها لم تكن لتتخذ مسارها المعروف بدون هذا الحضور الجماهيرى الذى عرف به آية الله الخومينى .. »  
« ومصر غير إيران .. ففى الثانية هناك مؤسسة دينية تستطيع إلهام شيوع من فئة الخومينى .. »  
ويقول روبن : « إن من الطبيعى أن تظهر مثل هذه الشخصيات فى إيران ، حيث تسمح العقيدة والبيئة شديدة التنوع للطبيعة بظهورهم أكثر مما تسمح به عقيدة وتكوين جماعات السنة فى مصر .. »

« وفى مصر تسير الدولة على المنصب الرسمية الدينية العليا ، أكثر مما كان يستطيعه الشاه بهلوى فى إيران .. ورغم ذلك بدا أن إكباتات نجاح التطرف فى مصر تعتمد إلى حد بعيد على مثل هذه الشخصيات .. »  
« لقد كان الحجاب دعاية التطرف فى مصر من هذا النوع .. الذى يمتلكه « كاريكيا » ، تحريك الجموع .. لكن نجاحهم كان مقصوراً على مستوى جماعات صغيرة من التابعين لهم .. الذين ثبتت طاعتهم لأوامر قائدهم من عزائمهم عن أية مؤثرات أخرى .. »

« ويقول روبن : إن بعض الدعاة فى مصر متطرفون فى نال دعوتهم للناس .. يعملون بأسلوب مثلية الطريقة التى يتبعها الفضائلىة »

الهومينى .  
هل يوجد فى مصر هذا الرجل ؟  
هل يمكن أن يصفى أحد ذلك الشيخ الذى يجمع الجماهير بمجرد أن يصعد إلى المنبر .. ويحرك الناس إذا ما تكلم ؟  
هل يوجد هذا الإمام الذى يسحر المواطنين بحديثه ، ويستطيع إقناعهم بأى شيء .. فى أى وقت .. وعندما يرغب ؟

« إن هذه الأسئلة دائماً ما تكون محور أى مقارنة تعقد بين ما حدث فى إيران .. وما يحتمل أن يحدث فى مصر .. وقد عقد بارى روبن مثل هذه المقارنة فى كتابه « التطرف الإسلامى فى السياسة المصرية » ، وقد وصل لنتائج مختلفة .. »

« وميزة للثورة التى يقدها « روبن » أنها علمية إلى أقصى حد ، واضحة إلى الدرجة التى تسمح لمصاحب القرار أن يعرف أين يضع قدميه ، ومؤكدة إلى درجة لا تعرف الخلل .. »

يقول « روبن » : « فى أحد أصول كتابه الهام :







## النشر والتأجيلات الصحفية والمعلومات

التاريخ

أصحاب الجماهيرية في الولايات المتحدة ،  
وألقاهم يعتدون على جذب الآلاف الناس  
ليسمعوهم أثناء حضور الضعفاء الدينية ، إلا  
أنهم غالباً ما يكونوا حزينين حتى لا يقبل  
الحكومة عليهم ، وتلقى المساجد التي  
يسيطرون عليها . . .

□ □  
وتكاد لاهل الدعاة هناك ثلاثة شيوخ :  
عبد الحميد كشك ، حافظ سلامة ، وصالح  
أبو إسحاق .  
ويقال للكتاب عن إحدى المجالات العربية

مقارنة طريقة قول : إن الفرق بين الشيخ كشك  
والشيخ الأزهر . هو الفرق بين الإسلام الشعبي  
والإسلام الرسمي . أو الفرق بين إسلام الحلة  
وإسلام الحكومة . فمن ناحية يعتبر كشك عن  
غضب بعض الجماهير . بينما يعتبر شيخ الأزهر  
عن أمال الحكومة

ولم تكن عين ، روبن ، وهي ترى كشك ،  
بعميدة عن تقدير المعين المصرية التي وقته ،  
فهو يستطيع على العمل بالانحياز بطريقت  
صوته . . بحيث يخلق حالة من الإثارة العنيفة  
للصالحين . . يقدم لهم وجهة نظرية فيها خيط من  
السخرية ، والتعصبات الانبئية . والجمل  
الربانة ، ويضرب المحاولات العلمية . التي  
غالباً ما تكون غير دقيقة ، حتى يضفي صفات من  
الجدالة على مايقول .

وفي مقابل الجمل الحماسية التي يطلقها  
كشك ، يعجز هذا الشيخ الذي قضى سنوات  
عمره خطيباً في أحد مساجد هدايا القبة ، عن  
الحديث عن برنامج واضح . فهو يهجم  
الحكومة والساسة . ويقول إن مصر « متعثرة » ،  
لا بد أن تتحول إلى المجتمع الإسلامي . لكنه لم  
يوضح أبداً كيف يمكن أن يحدث ذلك .

ورغم أن هذا الشيخ من النوع القوي .  
المعرض ، إلا أنه في رأي ياروبين ، كان دائماً  
يأتي حملة الضمير . ويتوقف الأمر عند هذا  
الحد . الذي مرعز مايلتأني بعد انقضاء صلاة  
الجمعة  
ويقال : كان نجم الدعوة الإسلامية  
يتكاد الدولة بلا رحمة ، ويعلمنا بحرف شديد .  
لكن أفضله كانت تضع عندما يتحدث عن أي  
خطة عمل للإطاحة بهذه الدولة ، إن خطية  
الشيخ كشك في النهاية ليست سوى مشهد حد  
يتكلى في المسجد .

□ بعض الدعاة  
تمتعوا في  
المساجد بحرية  
لم يحصل عليها  
رؤساء الأحزاب

□ □  
والحالة تبدو أكثر اختلافاً عن تلك في قصة  
الشيخ حافظ سلامة . فهو في النهاية كانت لديه  
رغبة في أن يذهب في مواجهة النظام إلى أبعد مما  
فعل عبد الحميد كشك . فقد التحق له جهوده في  
مقاومة إسرائيل خلال حرب أكتوبر . مئات من  
التابعين . واللا غرهم أثناء توليه جمعية  
الهداية الإسلامية .

في يونيو ١٩٨٥ حاول حافظ سلامة أن يتجاوز  
دور الدعاة . كان وقتها قد تأسس السبعين عندما  
دعا الضمير في مسجد « الفجر » المتحرر في  
مظاهرة للسر عابدين ، للمطالبة بتطبيق  
الشريعة . لكن وزير الداخلية رفض والتمنع  
للشيخ سلامة بأن المظاهرة معرضة لدخول  
المخربين . فاستجاب حافظ سلامة ، وألقى  
الخطبة .

وعندما حاول الشيخ تجديد الدعوة ، جاء  
الرد من وزارة الأوقاف ، التي ضمت الجامع  
إليها . وعين إمام جديد مكانه . . وعندما حاول

أن يعترض ، لطعت الكهرياء عن مكبرات  
الصوت ، وقد حاول الإمام الذي عينته الأوقاف  
القيام بدوره ، فاضدى عليه المتطرفون ،  
واضطرت الداخلية لإغلاق المسجد .

ويرصد « ياروبين » في هذه الحالة نتيجة  
هشة وهي أنه في الوقت الذي تزداد فيه النبوة  
إجراءات ضد المتطرفين ، فإن هؤلاء الشيوخ  
يتمتعون بحرية كبيرة في قول الأشياء لا يستطيع  
أي معارض مدني أن يتحدث بها ، بل إن الدكتور  
عمر عبد الرحمن أصدر فتوى لتبرير قتل  
السادات ، ولم يدان من المحكمة التي وقف  
لجانها القتل . وقال القضاء : « إن إصدار  
فتوى لا يعد تحريضاً » .

□ □  
صالح أبو إسحاق على الكنائس من هذين ..

□ صلاح أبو إسحاق :  
انتهازي  
وصف الأخوان  
بالبضال !

□ الشيخ الشعراوي  
يعرم الموسيقى  
هي نفس  
التلفزيون  
الذي يقدمها !

□ الشيخ كشك  
يقدم للصالحين  
وجبة فكاهية  
بدون برنامج !



فهو يبدو أكثر حرصاً على العمل داخل النظام ..  
وفي لوقات كثيرة بدأ ميتاً ، وفي لوقات أكثر كان  
انتهازياً واضحاً .. بل أنه قال : أن الإخوان هم  
، جماعة من ضلوا الطريق ، ، عندما وجدهم في  
حالة لا يهتمون عليها خالاً للتشبيات .

ثم عد لينضم إليهم ، بعد أن سمح لهم  
بشكل ما بالعودة إلى العمل .. ولما كان قائداً  
عنيفاً للسلطات ، ولعب دوراً محورياً في التحالف  
بين الوفد والجماعة عام ١٩٨١ . وبعد الوفاء له  
تحالفاً لفر للجماعة مع حزب الأحرار .

ويقول مريون : كان صلاح أبو إسحاق  
يتخذ أسلوب الدولة في الإسلام ، ولكن  
بتحفظ . والأمر طويته كانت تشعير إلى أن تجاه  
الجماعة في المستقبل سيكون نهائياً أكثر منه  
ثورياً .. وكان أيضاً يستطيع أن يصبح زعيماً  
للإخوان في مصر .

في المقابل فإن هناك توجهات أخرى من  
الدعاة ، في المساجد التي لا تتبع وزارة  
الأوقاف ، يمثلون من ضغط المنظمات .. لكن  
ضعف الحكومة في مواجهة الأزمة الاقتصادية  
والأزمات الأخرى كان من الممكن أن يساعد على  
تحولهم إلى زعماء ثوريين .. إلا أن هذا يتطلب  
تغيرات جذرية في الأوضاع الحالية ، بما في ذلك  
رغبة هؤلاء في التشنجية بتكسيهم الشخصية .

□□

إن المقربة بين مصر وإيران تعود مرة  
أخرى .. وهي هذه المرة تتعلق بالمؤسسات التي  
تأثر هؤلاء الدعاة في الدولتين ، وفي مصر لدى  
النظام الكثير من الرصيدة اللازم لمواجهة  
المخاطر ، ويقول مريون : إن رجال الدولة في  
مصر عملوا طيلة القرنين بالقرن من المؤسسات  
الدينية ، إلا أن رجال الدين الشيعة في إيران  
كثيرين مستقلين ، عرف عنه أنه ضد نظم الشاه  
ويحاربه بشدة .

ويقول الدكتور سعد الدين إبراهيم : إن

الإسلام الرسمي في مصر يركز على الإيمان  
العبادة ، والشعائر .. لكنه صمد تماماً  
الشؤون السياسية .. ولو تعرض للضغط  
لا يمكنه إلا الاعتراف بأهمية تطبيق الشريعة ..  
ولكنه يحدو بفكر «الفرج» .

ويذكر باري روبن أن لعلماء الدولة مصالح  
وثقافية تصمد بما يقوله المخضرون ، وهم  
يجدون أنفسهم في حرج لأنهم مضطرون بعد  
سنوات طويلة من دراسة علوم الدين في الأزهر ،  
لأن يواجهوا جهل وقلعة للمخضرين .. وغلبا  
ما يرتبون أمام ما يقوله هؤلاء في صيغ جديدة  
وأخرجة عن الدين الذي عرفوه .

وهم ذلك ، فإن العلماء التابعين للدولة في  
مصر لهم أراؤهم الخاصة .. فهم في النهاية  
ليسوا أداة في يد الحكومة ، ولكن الحكومة  
تتلقى مع واقع حية المصريين ، وكثير بكثير  
مما يفرضه المخضرون .

وفي الواقع فإن للدولة قوم رجال الدين لأنهم  
لم يلقوا المخاطر .. وهم يدورهم يقولون :  
«إننا نستطيع ذلك بنظامية عالية .. فقط على  
الدولة أن تمنحنا مالا كثيراً ، ونعزز من  
أوضاعنا» .

وإذا حصل رجال الدين على كل ما يريدون ،  
ويقول سعد الدين إبراهيم : إن للسلطة الإسلام  
الرسمي تنامت في مصر بنسب التي التي تحت  
بها حركة التطرف ، فقد تضاعف عدد المؤسسات  
التطوعية الدينية ، وتضاعفت سلعات الإسلام  
في التلفزيون والإذاعة التي تبث البرامج  
الدينية .. حوال ربيع ساعات الإرسال - وازداد عدد  
مطبوعات الأزهر بنسبة ٤٠٠٪ .

هذا الشحن الإعلامي في رأي كاتب ، التطرف  
الديني في السياسة المصرية استنسله الشيخ  
مقول الشعراوي - الذي يظهر في التلفزيون كل







المصدر :



النشر والخد مات الصحفية والاعلو مات

التاريخ :

١٩٩٢

إن للفرقة في نهاية هذا الفصل تعود مرة أخرى ، بين مصر وإيران . فالأزهر لم يكن لبدأ هو الحسينيات الشيعية .. والشعراوي لا يمكن أن يكون أمة الله ، وإن حاول .. والخويمي أن يظهر في حدائق القبة أو غيرها طمنا أن دعاة الخوف هم من أمثال الشيخ كشك ، وطمنا أن رجل الأزهر يرون الحل في زيادة المرتبات ■

عرض : **عبدالله كمال**

تأليف : **باري روين**

النشر : **مكميلان ، لندن**

اسبوع وطول شهر رمضان - لينتقد القراء والموسيقى باعتبارهما ، امر حرام ، في نفس الوقت الذي تقدم فيه نفس القاعة هذه التغطية التي يرفضها الشعراوي .

ويقول «روين» إن مثل هذه الكلمات هي التي دفعت المتطرفين للهجوم على الحفلات وإفساد الأمسيات الموسيقية .. ولكنني أتساءل كيف تطورت للموسيقى والرئيس القرطبي عبر العصور في وجود كل هؤلاء العلماء ، والأكثر ديمقراطية للشيء هو أن الشعراوي نفسه هوجم من المتطرفين الذين يرون فيه لحد أهم مبررى سياسة الحكومة ، إذ اعتبر ذات مرة أن الفولك مقبولة إسلامياً .. وحلال .

والحق أن أغلب المصريين يعتبرون أنفسهم مسلمين صالحين ، ليسوا في حاجة لطقمة مشايخ الأزهر ، أو المتطرفين ، تماماً كما يفعل غالبية المسيحيين واليهود مع مرشديهم الروحانيين المحليين .

لكن للمتطرفين رأياً آخر ، ويقولون إن العلماء التابعين للدولة مولفون حكوميين ، مكررون ، انكلازيون ، يحرفون الإسلام فكل بعض الميزات ، وقد أرجع شكوى مصطفى - زعيم جماعة التكفير والهجرة ردة مصر لنجاحية - حسب رأيه - بسبب العلماء الذين غشوا البصر عما يفعله السياسيون .

وقد أدان شكوى الشيخ شلتون ، ودان الشيخ الشعراوي لأنه لحل فوائد البنوك ، والشيخ محمد سعد جلال الذي قل إن البيرة ليست من الكحوليات

وقد قتل شكوى مصطفى الشيخ الذهبي فجن جنون علماء الأزهر من هؤلاء الشباب ، الذين يودون الخسب حق انفرادهم بالقوى ، وتفسير الإسلام ، وعندما هاجم القاضي العسكري الذي حاكم جماعة شكوى مصطفى علماء الأزهر لأن الشباب لم يعد يتعلم الدين ، عليه لقد سقط أريسة للرجال . ورد مشايخ الأزهر بأن على السياسيين الاقتراب من تعليم الإسلام ، وتحسين رواتب وظروف رجال الدين . □□





المصدر : الأحياء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

## انتباه !

### واستعزوا رغبته في الإسلام

الحب البشرى لجميعين ، فكلنا ولد آدم . لا فرق بين أبيض وأسود ، ولا عربي وعجمي ، ولا مسلم ومسيحي ويهودي ومسلمد ..  
واللهي يا أيها شعب للمؤمن محبي الذين ين عربي تقول : لقد صار قلبى قبلًا كل صورة .. فرعى لفران ونير لرهقان .. وبيت لؤلؤان وكعبة طلفك .. والواحد ثوراة وصحف قرآن ..  
والعقل أيقنا لشاعر القطرين خليل مطران عن الدين تقول :  
هذي المذاهب كلها دين الهدي .. كاشحة الشمس إقتران على الهدي .. والقلبي في مصدر الأنوار ..

ولكن ريمة الله الواسعة وإننا اقرأ قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والمسيحيين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فهم أجريهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » .

ولأن بحكمة لا نكر لقلها تقول : لانتحلقن أحدا قط فإن الله ما لمعتره حين خلفه .

ويطعنني حديث الرسول الكريم : لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ..

... وحديثه الشريف : من من قطعك ، وأعطى من حرمك ، وأعطى من قطعك .. وقاله عليه الصلاة والسلام .. لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه ثوبا ما جئت به .

واقترد في معنى صحة المسيح الكريم : سمعتم الله قيل ذهب قريبك وتخلص دعوك ، وأما أنا فاقول لكم : أحبوا أعداءكم ، باركوا لاعينكم ، أحسنوا إلى مبغضيك ، وصنوا لأجل الذين يبغضون إيمانكم ، فإن الله يشرق شمسك على الظالمين والصالحين ، ويعطى على الأبرار والمظلومين ، لأنه إن أحببتهم الذي يحبونكم فأى أجر لكم ، وإن سلمكم على إخوانكم فط فأي فضل تصنعون ؟ .. ويحترقني قوله عليه الصلاة والسلام للمحاوريين . لا تنظروا في أعمال الناس كنتم أرباب . وانظروا في أعمالكم كنتم عبيد ، فإنما الناس رجان : سبيل ومعال ، فاحموا أهل الياء ، واحموا الله على المعالي .

والقول أن الله خلص على هذه البشرية السلفية والقيم الربانية . فلا كتب ، ولا أخلف الوعد ولا تخون ولا أحلف ولا أحسد ، ولقي الله فيما قول والفعل ، والتبني الخير للجميع ، يوجهني قوله تعالى : يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير .





المصدر : الأناجيل

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد محاولتي لاتباع هذه الآيات والأحداث والمحكم والمبني :  
 لشعر بالخطيئة يعول أن يكتفي عما عزمت عليه ، والنفس الأمارة  
 بالسوء تغضب وتستهبط وتكثر أحيانا في الاعتماد بقول أو بفعل .  
 لكنني لك لها بالمرصاد ، يدفعني قوله تعالى عن المنافقين : والمنافقين  
 الخبيث والمالئين عن النفس والله يحبط المحسنين .  
 وكان - ولا يزال - في صديق مسيحي ، فارق زمنا في شهوراته مع  
 الذين يفرقون فيها حتى الآن ، ليلة مجون وتلهه كسل ، يذهب  
 حينما يوجهه هواء ، وعقله ممتلئ من كبح جملة .. أصابعه  
 مصيبة . لصار وكان لسان حلقه يقول : إنا لله وإنا إليه راجعون .  
 فلب إله رابده ، وأصبح المال رابده والربد دليله .  
 الليل هذا الصديق بين الحين والآخر ، ويحدثني متغيا  
 ولحيته . وفي لقائنانا وإحاديثنا . ويدون أن الله . يسمع مني .  
 ويتأمل طبعي وخلقى ، ويبيض لعمالي وسلوكي ، ويلاحظ صلاتي  
 ونسكي وزكاتي وحجتي ، ويقرن بين هذا كله وبين ما يسمع ويرى  
 من بعض أمله وعظيبرته .. ثم .. أخيرا .. فوجدت به ذات يوم يقول  
 لي : « نيتكم حلو يلجود ( ! ! نيتكم حلو مصيح ( ! ! ) » .  
 ولما نظمت يده بعد أن استسلمت رايته في الإسلام لآمال كل  
 مسلم : هل تجلب غير المسلمين إلى بيتنا بالحرف والكرامية . أم  
 بقراري والمحب ( ! )

محمد شميل





جواز زمة الغف والتطريف الحالية

[illegible][illegible][illegible][illegible]





المصدر: **الأحرار**

التاريخ: **١٠ يونيو ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم  
المستشار  
شريف  
كامل

السكان الذين يعيشون على أرض مصر، وذلك مهما كانت التعدادات الدينية والمسيحية والدرية ومهما كانت ملكية التصوص الدينية وتطبيقاتها على حسن معاملة غير المسلمين وإعتبارهم أهل كتاب مسلمين وأهل ذمة إذ شتان دائما بين التصوص الدينية ل ملكيتها وسموها وبين التطبيق الواقعي لليومى على الأرض الذى شهد بوضوح إنتقال مواقع السلطة والحكم والنفوذ والشرعية والحرية من المصريين أصحاب البلاد الى غيرهم ممن دخلوا . ويرىهم توافد الغزاة على أرض مصر من فارس ورومان ورومان وإنتهاء الحكم المصرى الوطنى الفارسى . غير أن مصر ظلت طوال تلك العصور الوطنية الطويلة تتميز بقدرة الفلكة على تصدير الحضارة وإختراتهم حضاريا من الداخل . وهكت الشخصية الوطنية المصرية تقوم على أساس الوطن العميق بالذات المصرية المتميزة والتفرد الدائم لتأكيدها لى مواجهة كل ما هو خارج عنها . غير أنه بوجود الحكم الاسلامى على أرض مصر ، فقدت مصر قدرتها المتميزة على تصدير الحضارة وإختراتهم حضاريا من الداخل . ١١ • وبهتت الشخصية المصرية المصرية ١١ • وبهتت الذات الوطنية المصرية لتقل محلها الذات الدينية الصرف ١١ • وعرفت مصر لأول مرة طوال تاريخها السميق نظام • طواقة الحياة والمجتمع • على أساس إختلاف الدين ( ١١ ) • يتبع بالعدد القلم •







## الجماع بالأحزاب الدينية إهلّة التطرف والفتنة

من أخطر الأمراض التي ابتليتنا بها وأصبحت معطفا برغم اختلاف اتجاهاتها . عدم الاعتراف بالواقع إذا كان بشما . وعدم الجبل لحرلة الحقائق البيرة المجردة واسبقها الحقيقية وطرق علاجها . خاصة إذا كنا نحن السبب فيها .

وهكذا اسرع معقلنا ليكن أن هناك فئة طائفية في مصر . وأخذ يتحدث عن المذهب الجميل حيث كان الناس للعقوب لا يخطون الدين السياسي ويحسمون مواقفهم على أساس انتمائهم الحزبية لا على أساس ميالتهم . وأخذنا نجتهد في التبرير بذكر أسباب مضحكة . كالقول أن التطرف ميبه الأزمة الاقتصادية والبطالة والفساد الخسيسة . وأن الفتنة سببها حوادث دار وتامر خارجي لمز استقرار مصر . التي هي بحر وشعبها كذلك . ونتيجة لعدم الاعتراف بالواقع وبما يحدث فيه . والبحث عن تبريرات غير مقنعة له . كانت الاقتراشات من نفس النوع . ولم تخرج من زيادة التوعية الدينية وتبصير الناس بسملة الدين . والتنبيه للمؤامرات الخارجية والالتزام بالشباب لإبلاغه عن مصفد المتطرفين

وإذا استمررنا في استخدام مثل هذه الأساليب الخالصة مشكلتنا . فانتنا سنزيد الطين بلة . وأن نحل أيا منها . وستتحول المشكلة الصغيرة إلى كثره . لتحييد بنا الكوارث من كل جانب وتنفجر فيما وتسمم حياتنا لأمد طويلة .

والواقع يقول أن هناك مظهر حقيقي للفتنة الطائفية في مصر . وهناك نمو أوجه التطرف . بدأت في التسعينات وأخذت لتستغل وتتسع لبريجا امام أعينا . وأن مصر وشعبها لم يعودا كما كنا في السبعين . فلو تباطأ الدين السياسي في ذهن غالبية المسلمين . ولم تعد الأحزاب ولا المسلمين لديهم الجارة لأن يعترضوا على خايط الدين والسياسة . أو على تطبيق القوانين . مقلما كانوا يخطون من قبل . وكان الناس المعجبون يخطون ذلك ويظهرونه

وهناك جماعات وحركات دينية تخطط لسياسة . لها وجود حقيقي سياسي وشعبي . ولم تعد لأحد طاقة أو قدرة على إنهاء وجودها . بما فيها قدرة الدولة وعقلها . بل لدى علف الدولة ال زلاية قوة هذه الجماعات وإزدياد جراتها على جهاز الأمن ذاته . وعرضا الاغتيالات المتتالية بين الفريقين . وهكذا أصبح عند الدولة بدم لهذه الجماعات خدمات هائلة . أهمها أنها أصبحت تكتسب خبرات نادرة في إنشاء كادر مدني مدرب على القتال . ومعرفة الحركة وبقة التنظيم وجرة مطبحة النظم والتمرس في أساليب العمل السري . بحيث تكون قادرة في حالة حدوث أي اضطرابات اجتماعية بسبب ارتقاع الأسعار مثلا . أو في حالة فقدان الناس لصبرهم على عدم حل مشكلتهم . تكون هذه الجماعات قادرة على النزول إلى الشوارع واستغلال الأحداث لصالحها . بما فيها إمكان الاستيلاء على السلطة . وتلكت جهاز الدولة . ولقد رأينا بالفرنسا كيف آمن في الانتفاضة الشعبية في ١٨ . ١٩ . يناير ١٩٧٧ لتفقد الدولة . ولو كانت هناك تنظيمات سرية قادرة . لاستطاعت بسهولة شديدة الاستيلاء على الحكم . ورأينا أيضا في حالة اغتيال السادات في ١٩٨١ . طو كان لدى الجماعات الإسلامية تصورات سياسية وادرة تكبر . لاختللت النتيجة تماما .

ومن جهة أخرى . ونتيجة للتقوية التي تلزها الدولة على حركة الأحزاب السياسية . وحركة النقابات المعلمية . لقد قلقت هذه الأحزاب وجودها في الشارع ولم تعد لديها أي قوة أو قدرة على تحريك الشعب لتتصدى لأي محاولة للاستيلاء





المصدر: الوفاء

التاريخ: ٢ يونيو ١٩٩٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على السلطة بمرئيته غير شرعية .  
فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أخرى . وهي أن النظام يستغل الدين ورجاله لتبرير سياسته الانتكاشية . ويتأخر به مقاومة الجماعات الإسلامية . دون أن يخطر الخشوة العقلية الطبيعية . وهي تطبيق نظام إسلامي كامل . فما دام النظام هو الذي غير الدستور ووضع نصوصاً فيه يقول : أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للقوانين . وما دام رئيس هذا النظام - وهو السادات - أطلق على نفسه لقب الرئيس المؤمن . وقال في خطاب علني : أنه رئيس مسلم ل دولة إسلامية . واتهم خصومه بالأكاذيب . بل وفعل ما لم يجزئ غيره على فعله عندما اتهم بها الاتهام بأنه تكلم له بمطالب سياسية ولته يريد دولة . ثم عزله واعتقله . مطلقاً شرارة الفتنة المتنامية .  
أقول . مدامت الدولة استخدمت الدين لأغراضها بهذه الطريقة . فإن عدم اهتمامها تنقلاً سياسياً أوجد نتائج خطيرة . أولها وأهمها . أنه إذا كانت غير راغبة في ذلك . فإن هناك من يرغبون فيه . وليس لها الحق في منعهم منه . والا فلأنها تكون محكومة للاستلام . بل وللحسور .

وكم إن النظام الحال لا يستخدم الدين كما كان يستخدمه نظام السادات . فإن استغلاله له لتبرير سياسته وإجراءاته الاقتصادية لا يزال مستمراً . والنقص الدستوري لا يزال موجوداً بأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للقوانين . وحتى لا تستأرقنا التفاصيل . فلننا نقول إن الفعل المطبق لمشكلات الفتنة السياسية والتطرف والعنف . هو في تطبيق نظام ديمقراطي حقيقي يبلغ كل القيود من حركة الأحزاب والفتيات ويسمح للقرى الدينية . وأهلي بقائدات الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية . ويتكلم ما قلناه من أحزاب دينية وتفسر ما تريد من مصف . بطرق أن تعلن إيمانها بالديمقراطية الحزبية . وبأن الانتخابات هي الطريق الوحيد للسلطة . ويند العنف وعدم استخدامه بأي شكل وفي أي مجال . وفي نفس الوقت تصدر قوانين صارمة بمنع استخدام المسلح في الدعاية السياسية لأي جماعة أو حزب . بما فيها الدعاية للدولة والسياسة . وأن يمنع خطبائهم من التطرق للأمور السياسية . كذلك أن يكون منصب شيخ الأزهر بالانتخاب . لا بال تعيين . وأن يفرغ عليه عدم الاشتغال بالسياسة أو ترويج سياسات الدولة . وأنما بالأمور الدينية الصرفة . حتى يصبح مرجعاً حقيقياً في أمور الدين بالنسبة للمسلمين . لا أن تكون الجماعات هي المرجع أيضاً . لا بد من فرض رقابة صارمة على المواد الدينية التي يقدمها الكتباتيون والإذاعة . والافلال منها . حتى لا تكون هذه الأجهزة التي تصرف عليها الشعب مجالاً للدعاية والثرة الكراهية . ولأن هناك أحزاباً سياسية لها صحفها ومجالها قلعة على أساس ديني وتقوم بالتوعية الدينية

هذه في رأي بعض الحلول لمشكلة الفتنة والتطرف . ويمكن تلخيصها في كالتين . هما . ديمقراطية كاملة . وأي محاولة لتجاهل القوى الدينية أو إحقاقها من معارضة كلها السياسي مخدوم عليها بالفشل . فهي أولى لها وجود حقيقي ومؤثر . ومن حقها أن تختار الشعب مباشرة أسوة بغيرها من الأحزاب والشعب هو الذي يختار في انتخابات حرة من يرئسه . وإجبار الجماعات الإسلامية على أن تولج الشعب ببرامج سياسية واقتصادية وأن ينظر اليوم الشعب كسياسيين لا كشهداء في سبيل الإسلام .

هشام كروم





## يا إلهي

يا إلهي أترى الطريق فقد اختلطت على  
 المفلحين - وما تعلمته من كتاب وأنت به  
 من رسالتك قد ضل الطريق.  
 لمصلحة من اللال واسلمت كهنوتية  
 صلبوا السيد المسيح وهم الآن يمشون  
 كل يوم الألام من أهلك المؤمنين.  
 ولطمة من الأرض وتسلط على الحكم  
 يبيدون شعباً مؤمناً في مجوسالينا ومن  
 قبل وثرة الشعب شوا الحروب  
 الصليبية تحت سائر الدين . وفي ردة  
 الإنسان إلى المسيحية - ظهرت محاكم  
 للتفتيش ( وهو ما يحدث الآن ) ومحاكم  
 للفرار ( وهو ما يحدث الآن على نواحي  
 الشوارع ) والكل من القزحيات .  
 وفي الاجتهاد في تفسير القرآن  
 والاحاديث النبوية القريفة قلت  
 وظهرت الفرق والفريق وتبعوا لاسلم  
 لذه لاسلم كما يتبع اليوم في أيرلندا  
 المسيحي لذه للمسيحية تحت سائر الدين  
 لقد حرقوا الفلاسفة والطعام تحت  
 اسم الوثنية والشعوذة واستشهدوا ملايين  
 الأبرياء لاختلاف في تفسير طبيعة المسيح  
 لم أقرأ في كتاب يا إلهي أن الإسلام دين  
 المساحة والمسيحية دين الحياة - وحاشا  
 أن الله أو يقضى حرب من كذا - ولكن  
 اعطى البصرة لأمر ما يجري ؟  
 بعد الاستطاع أرات ما كتب عما سعى  
 بالفتنة المظلمة ووجدتهم ظلم يداورون  
 ولا يولجون - يديرون ولا يصنعون -  
 وليس هكذا لحل الأمور - ألا يوجد رجال  
 شجعان في هذا البلد يحزنون الأمور ؟  
 كم سمعت من نخوة مسلمين من  
 علاقتهم الطيبة مع أخوتهم الأقباط - ألا  
 تعرفون أن طرح الأمر بهذا الشكل يشكل في  
 حد ذاته ذلقة ؟  
 أخوتي في الوطن الاتحاد ليسوا قلة -  
 وليسوا طرفة - وليسوا قلة - وليسوا  
 عصياً آخر - كذلك المسلمون .  
 أنهم جميعاً شعب واحد - القهوجا  
 رضى الله عنهم - أنهم شعب واحد يقى أخ  
 على بيته المسيحي ودخل الآخر الإسلام  
 هذا لطف ما حدث ولا يجب أن يعالج الأمر  
 خارج هذا النطاق .  
 أن معالجة موضوع حساس كهذا على  
 صفحات الجرائد - كل يد يدلو نكرة  
 بالخط وثرة بالجهل وثرة بالاراض .  
 ومرة بالذوق في الموضوع بشكل عذبة .  
 ومبشر لا يخفى القلبية ومرة أخرى  
 يؤثرون من الأمر وكان ما حدث هو أمر  
 عدى - كل هذا أمر مرفوض فلازم يجب  
 أن يعالج على أنه موضوع أمري  
 لا تخرج تفاسيله من الأبرار . أو  
 التمييز بل يعالج بين الأخوة وبين  
 الزيمة جدران وما يلقى لغيره ويرضه  
 الجميع فخير . ويرى .

رمزي وثقة







المصدر: **الوفاء**

التاريخ: ١٢ رجب ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### «الدينين المعاصرة»

أنتى طرس بهذا الميعوم ثامنا للإسلام  
والمسيحية ميكن يحضن على الحية  
والسليح والأحرام وحسن المعاملة  
وعلة السلف وسلامة الدنيا والقلب المتعلق  
والأرحام وكل معاني التعامل الأنساني  
الحضارى الكريم.

فلا أستطيع أن أصور أن إسماعيل وكه  
لأرب بل قد يلقته ويضيق لآله على عقيدة  
الخرى أو أن يكفه . جله لنفس  
السبب .

وأخص الحب وحسن التعامل كثيرة  
ولكن للأسف أنها بين الشخص يتشعرون  
بانتفاء وحتى ولهم حياىي لدينهم وحب  
صديق لمصرهم وكى كبير من العلم والاهم  
وتقدير الأمور .

بالتالى أسمعا وكأذا عبارة لافية  
لها - كيف تكفر أنسلنا في الوقت الذى  
نحسب فيه نرى التسامح صلب الله عليه  
وسلم عندما ألقوا شخصاً مشركاً في  
أبواب القتل (بل نعتقد بالله)

لاقل يكفر أن هذا الشخص قد يكون  
أكثر أيمناً منك والله أعلم .  
ولاقل بالين كذا قلله لإيقظ الميوسسات  
لخبره بل يخلق لك الإنسان ليعيده  
معد . لاأفك . فبحسب ذلك أتم وأملا  
لكى بالعيب حتى تسعد أهلك . لاأفك في  
النية . ولكن ثامنا قلله اسر بالفساد  
وبالعسيرة الحلوة - أرحام مع جارك  
فأرحمة من صفات الله والمعصية اليوم  
يرى لك ثامنا أضعافاً ويسجل لك في «جذالك»  
يوم الحساب .

قل الصبي المسيح أضرأ : : : : :  
بأنكوا لاأفكم  
وفي النزول البرزخ جاء في إمام السلوك  
مع الوالدين . ولاأفك لك بال «ممنه»  
وقل لها قولاً كريماً . أن أرب التعامل  
أسلوب للحياة يجب أن نتخذ به منذ  
الصغر لشكر محبة ويكره لنا ولعل من هذا  
ندنا .

باللهي سحضي ثامنا خطيئة لاني  
كعب - أنتى اكعب على نفسي كل يوم -  
عندما أتحول أن أضعها أن هذا القعب  
الكريم ميكن أن يستبدل الرصع بلحو  
العدم والتضليل وحسن التعامل والجنائز  
بالعولق من المحبة والجليل واليعد  
والكره بالأرحام والمحبة .

لم خيبتني القلبية باللهي أن أشك  
والثك بعصه أتم فسحضي أنتى أخشى أن  
يكون خلف مديحت أباد خفيه اجنبية  
للطرفين وإن القعوة لتسع وكل مقلعه  
هو الأرحام والتزعم على الناس لم نسر.  
أيات من الكتابين وأصفا جميلة وإمثلة  
عديدة ويبدى خبيثنا وأشر تسرى في  
الهميم من تحكنا ونحن عنها لاهون علم  
مفهرين أو لنقل أن من جسامه مقلد يحدث  
نحن خالفون حتى عمت أبصارنا وكل  
مقلعه هو الذم إلا يحدث لنا ولدينا  
مديحت لغيتنا لم بالخواشي والغروا في  
صراحتي ولعلكم تهمون وتقررون أن  
مسر الإسلاميه والعقيدة مستبدلة وإن  
مقلد يحدث أنها الآن حاشا لله هو  
التخليط لأمد طويل والدمار هو الهدف  
ويومنا لن نبلغنا أحد .

الهم فاعلم أنتى قد بلغت الكبير قبل  
الصغر والعقل قبل الجاهل .

**دعوى زنته**





## الديمقراطية .. أقصر الطرق للاستقرار

بقلم : سعيد عبد الخالق

و .. ماذا بعد ١٢ ..

في أيام معدودة لا تزيد على عدد أصابع اليد الواحدة .. شهدت مصر أو شوارع القاهرة بالتحديد جريمتين بشعتين ، إحداهما سياسية والأخرى أمنية . وتحملت أجهزة الأمن الأعباء والمسؤوليات والأوزار . وتسربت قيادة حزبية عقب الجريمة الأول تطلب محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية بفحيت عن مكان مناسب خارج وزارته . وأصبح هذا الوزير في نافر من يخطون مواجهة الواقع ، هو لسلول الأول عن جرائم الاغتيال السياسي في مصر .

ولكن هل عزل عبد الحليم موسى عن منصبه . هو الفصل الآخر في حوادث الاغتيال التي تزايد في فترات التهورج السياسي والتمرد الاجتماعي ؟ وهل عزل عبد الحليم موسى ، يعني بداية انقراج ديمقراطية ونهاية لسنوات النكبت والقهر والاستبداد ؟ وهل عزل عبد الحليم موسى ، يعد الخطوة الأول في طريق الإصلاح الاجتماعي وانتشال الشعب من الظلم والبطالة والجهل ؟ وهل عزل عبد الحليم موسى فيه إسدال للسستار على حالة التصدد والعصيان التي انتقلت شيئا فشيئا .. إلى للشبكة ليست في عزل أو بقاء وزير ، وليست في تنصير عبد الحليم موسى أو في شخص الوزير الذي يخلقه في منصبه . إنها مشكلة نظام بأكمله . إن

حوادث الاغتيال السياسي عرقلت مصر منذ أوائل هذا القرن . وإن تنوفاً ماعنا لتجاهل الحقيقة ، وتتدخل معها بأسلوب الانفعال والمعالجة . لقد تعوينا عقب كل جريمة على صب نيران الغضب فوق رأس الوزير لسلول عن الأمن والمطالبة بإفلاته وإتهامه بالتقصير والغش ، وتعوينا عقب كل جريمة ، إصدار بيانات للشعب والاستنكار والإذاعة دون أن نضع المشرط على أساس الداء والبلاء . وتعوينا عقب كل جريمة ، على التفتي بمائل التقليد متجاهلين الأسباب الحقيقية لمصر . وإن تنوفاً مثل هذه لحوادث ماعنا تخلف مواجهة الحقيقة ، ونضع رؤوسنا في الرمل ، ونفالي بالمسؤولية على وزير الداخلية وحده . كما أن تنوفاً مثل هذه لحوادث ماعنا نرى أن الحل في التوسع دائرة البطش والظفر ، وحشر زنازين السجون

اسألوا لنفسكم أولا وعودوا إلى التاريخ : متى شهدت مصر حوادث الاغتيال السياسي ، وفي أي الظروف ظهرت وتكاثرت ؟ لقد عرفت مصر مثل هذه الحوادث في سنوات القهر والاستبداد وحكم الأكليات . وعرفت مصر مثل هذه الحوادث في سنوات النكبت التي تؤدي إلى ظهور جماعات سرية تعمل تحت الأرض . وإلّا جد لها متناسلا فوق سطح الأرض . وعرفت مصر مثل هذه الحوادث في سنوات الزيف الحكومي وتزييف إرادة الأمة . لقد بدأت حوادث الاغتيال السياسي في العصر الحديث بمقتل : بشار غالي باشا ، رئيس الوزراء السابق في بداية هذا القرن .. وشهدت مصر في سنوات حكم الأكليات موجة متكاثرة من الاغتيالات ، وبدأت بمقتل الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب الهيئة السعيدة في بطراي ، عام ١٩٤٥ ، واغتيال أمين باشا عثمان في ٥ يناير ، ١٩٤٦ ، واغتيال محمود فهمي النقراشي باشا ، رئيس الوزراء السابق في ٢٨ ديسمبر ، عام ١٩٤٨ وبعد

عشرين يوماً من إقراره بجماعة الإخوان المسلمين ورثت الحكومة بعد إمام بخمس وصايات في جسد الشمع حزن البعث في ١٢ فبراير ، ١٩٤٩ ، ورد الإخوان بمحاولة اغتيال إبراهيم باشا عبد الهادي رئيس الوزراء في ٥ مايو ، ١٩٤٩ . وقيل اغتيال النقراشي ، باشا . اغتيال المستشار أحمد الخندار وكيل محكمة استئناف مصر ، واغتيال اللواء سليم زكي حيدر العليسة في ديسمبر ، ١٩٤٨ . كما تعرض الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس لخمس محاولات اغتيال . ومن بينها محاولة لنسف منزله . بالمتفجر شهدت هذه الفترة من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٥٠ ، العديد من جرائم الاغتيال السياسي وتلقيح المحل والخشاش المعلة . ويتجسّر شهدت هذه الفترة ،







جرالم خنق الحريات العامة وملاحقة الوطين ومصادرة الصحف وحبس رؤساء تحريرها وتعذيب المعتقلين . وثق الوط مقلد الحكم باغلية شعبية جارة في ١٢ يونيو ، ١٩٥٠ ، وقدم استقلته عقب مؤامرة حريق القاهرة في ٢٧ يونيو ، ١٩٥٢ . وبدأ المجلس بقتا هذه الفترة الوفية بلفاء الأحكام العرفية وتحرير الصحافة من الرقابة ، ولم تشهد فترة وزارة الوط ، حدث اغتيال سياسي واحداً . ولم يكن في مصر معتقل واحد ، ورفض الوط سراج الدين وزير الداخلية في ذلك الوات اعلان الاحكام العرفية لمواجهة حركة الطلبة التي تهدت بسقوط الملك ، وهدد بالاستقلته اذا وافق مجلس الوزراء الوفى على طلب الملك بإعلان الاحكام العرفية . وابتد المجلس بقتا رئيس الوزراء موقف وزير داخلته سراج الدين . والمسؤال الآن : لماذا لم تشهد فترة حكم الوط التي بلغت عامين حدث اغتيال سياسي واحداً ؟ يقول خصوم الوط : إن مصر لم تشهد مثلها ديماراطيا مثل هذه الفترة ، والتي تكلت فيها حرية الصحافة ، وازدهر العمل السياسي ، ولزادت قوة الحركة الوطنية كما ظهرت في هذه الفترة الجماعات السرية ، وبدأت تلمس عملها في الثور ولفوق سطح الأرض . ومن بين هذه الجماعات حركة الضباط الأحرار التي قامت بقتاب يوليو ، ١٩٥٢ . وعادت حوادث الاغتيال السياسي إلى الظهور في بداية الستينات . وبدأت بالقتل الرئيس الراحل أنور السادات وسط فواته وبين أفراد حراسه . وتواتت هذه الجرائم في السنوات الأخيرة ، وتعرض القنوى اسماعيل وحسن أبو بقتا وزير الداخلية السيلان لحاولتي الاغتيال ، واغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الضبط السابق . واغتيال منذ أيام الدكتور فرج فودة . كما تعرض ضباط الشرطة لحوادث الاغتيال . وآخرها ضابط أمن الدولة بالقوى . ومحمد عبد الطليم موسى وزير الداخلية نفسه في قلعة المستططين برصاص المظفرين بالسلح . وبكلمات المظفرين بالآراء .

والآن .. هل وزراء الداخلية في فترات التهور السياسي وحكم الاقلات وكبت الحريات - سواء قبل ٢٣ يوليو ، ١٩٥٢ أو بعدها - هم المسئولون وحدهم عن جرائم الاغتيال السياسي وحوادث العنف ؟ إذا تعلقت مع المشكلة بهذا المفهوم ، فإننا في حلقة إلى استطرد ١٠٠ مليون مخبر وجدى وضابط مسلحين ، وتخصيص هذه القوات لحراسة كل مواطن حسب درجة اجميته في الدولة ؟ إن الأمر يا سادة كبير من عقل أو محاسبة وزير ، وعلم علينا علاج الأمر من خلال هذه النظرة الضيقة التي تتجاهل الأسباب والجذور والواقع الحقيقي . إن وزير الداخلية فرد ، في نظام ، وتقع عليه مسئولية ، أمن الوطن والمواطن ، ولكنه ليس مسئولاً عن السياسات العامة للدولة ، وليس مسئولاً عن أسلوب النظام في التعامل مع القوى السياسية أو الدينية ، وليس مسئولاً عن اصرار النظام على عدم السماح مساحمة الحرية وتجاوز سته أو في ديماراطية . وهل وزير الداخلية مسئول عن عدم إجراء حوار مفتوح عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية مع الجماعات الدينية التي تعمل تحت الأرض أو حتى مع الأحزاب السياسية التي تعمل فوق سطح الأرض ؟ وهل وزير الداخلية مسئول عن هذا التهور السياسي الذي أصابنا بالاحباط والضياع والرباس ؟ وهل وزير الداخلية مسئول عن فشل السياسات الاقتصادية وعدم وجود هوية اقتصادية محددة ، مما أدى إلى ازدياد معدلات البطالة والفقر والجهل ؟ إننا لسنا قاضية حتى نمسر احكاماً ، ولكن الواقع الذي أمامنا وواضح مثل الشمس ، يقول إن الأمر في حلقة إلى مرة أخرى : وتبدأ بإسحاح جميع القوى السياسية بالظهور فوق الأرض ، وكسر احتكار الأقلية للحكم في مصر . وعدم مغزلة تنظيم سياسي للضياء على تنظيم سياسي آخر ، والتخلي عن سياسة العنف التي تؤدي إلى الدخول في دوامة الصراعات والقلاقل والانحالات السياسية .

إن الدول التي تتمتع بنظام ديماراطية سلمية وحقيقية تنتمز في معاركها الداخلية والخارجية ، ولا يهزها جريمة اغتيال هنا أو حدث انقلاب هناك . والاستقرار يبدأ عندما يعبر كل مواطن عن رايه في حرية ودون خوف ونجفاله بكنى هي لحسن ، والديماراطية تبدأ عندما يحترم النظام إرادة الأمة .

وماذا بعد ؟

كل ما أصعبنا في فترات التهور السياسي ، وانقلوا مصر من الضياع .





المصدر : **الرفقة**

التاريخ : **٢٤ نوفمبر ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



● من الخطأ بسادة أن تحمل الأمن إلى مصر تبعه كل المشاكل .. من الظلم لهذا الجهاز الحيوي الخطير أن تحمله المسؤولية لكل ما يحدث من تكبات وأرهاف وأموه بلطجة .. لنا انهم ان يتصدى جهاز الأمن للجماعات الإرهابية التي تعمل تحت الأرض .. هذا هو دورها .. وهذا هو واجبها .. وهي فكرة بما تملكه من معلومات وأساليب لمواجهة هذه المكلات في الوقت المناسب وللتناسب المنسب لمنع اندلاع التخريب والأرهاف .. مسؤولية الأمن بسادة أن يتعاطى هؤلاء الذين اختاروا تحت الأرض ليتحركوا ويظفروا أرهافهم .. مسؤولية الأمن أن يتعاطى من يخربون تحت الأرض .. وليست مسؤولية من يخربون في السرجات !!

● تسالني .. مسؤولية من مكافحة الإرهاب في المدرجات .. أقولها صراحة وببوضوح .. لأن المرحلة حساسة ولا تتحمل تعجيل أو تزيين .. المسؤولية بسادة تقع على عاتق المسئولين عن الأزمات في الأندية .. أقولها بإلحاح الملائن ان جميع ميليشيات الرعب الكروي والأرهاف الجماهيرية وجماعات شيوخ الراف .. هذه الميليشيات معروفة بالاسم والعنوان لدى المسئولين في الأندية المصرية من قول لجنة القمة حتى تكدي نجوم الأسد الرعب في دوري الترسو .. هذه الميليشيات معروفة لدى هؤلاء المسئولين .. ويتشربون عليها .. ويتشربون رصاصها ويتوعدون بها لأنها للكرياج الذي يشبهونه في وجه خصومهم في مجالس الأزمات .. أو في وجه المسئولين عن فريق الكورة !!

● هذه الميليشيات تملكه حناجر قوية تجلجل بالجنف والسخط على تشكيكات الفريق .. بقطوعة لهذه المهمة .. نستطيع أن نخلق رافيا عاما داخل المدرجات لتضع أي مدرب .. أو اجبار أي لاعب على الاعتزال .. لقد صارت مثل السرطان في جسم الكورة المصرية وللأسف فإن المسئولين عن الأندية في مصر يخربون كل هذا ويتشربون عليهم .. ويتشربون بنظهم .. أقول هذا الكلام لأن المهمة الوحيدة المعلقة للشعب المصري أصبحت مهددة بالتحول إلى سلطات أرهاب .. إلى سلطات تخريب .. نحن لا نمانع أن يهال المشجع للموقف .. نحن لا نمانع أن يصرخ مشجع فريق نجوم طميشة صهييا قريفة .. وأن يقسم بأن الوله أوشة الأبيض أجدع من فإن يامسن وأن ديشة السقر فود يتضام بجانب رود خولييت .. أهتفوا حتى تصل هتافكم إلى عتاف لقب الكورن .. لكن أن تشبه بك إلى ففوس أو ففريفة محل .. أسر ايده على رايته .. أننا نقتل بالديون .. وداخلي على يولييو أبو الاسعاف .. نقتل بالديون لأن غيرنا يقتل بالقتال .. انني أفتقد رؤساء الأندية وعيدالفهم عمارة والقواء عبدالجليم موس وزير الداخلية أن يلتقوا في اجتماع عاجل ليلتسم الأمن اسماهم نجوم الشعب في السلعة الكورية .. بدل من لجنة تقشيش من الاسم المحذرة !!

**نواف فواز**





المصدر: **الوفد**

التاريخ: ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الارهاب .. و«حوار الطرشان» !

● التخلف .. الارهاب .. الان وجهاً لوجه واحدة .. ولكن ..  
● من السهل من تكوين الشخصية الايجابية .. وعن  
● وجود النفس الايجابي في المجتمع الآخر ؟  
● وكيف .. يتحول الإنسان إلى ارهابي ؟  
● وعلى ماذا يتم تغيير شخصية الإنسان العدوى ليمسح  
● أرملنا .. يتعلم بطوات العنف .. يرفض الحوار .. يمسك  
● باستنجدية والعداوة .. والرسائل والقتلة ؟  
● ● ●

● الارهاب تخلف كثرى يعمل في يده أداة للقتل ويقتل  
● المظلوم ويقتل المجتمع بأكمله أو لولا .. وفي لحظة قريب ما  
● تكون إلا لغة الخاسرة تنطق بأسلحة الارهاب تعبيراً عن الفكر  
● مغلوبة أو مختلفة أو خريبة ..

● قول يبدأ صحنه الارهابي في مجتمع البهجة وحت  
● ظروف مختلفة الايجابية ؟  
● أو يوصف الارهابي تحت الحاج افكار مختلفة أو  
● متغيرة ؟  
● هل يبدأ تكوين الارهابي في غياب أدوات الديمقراطية في  
● المجتمع من القوانين والتشريعات ؟  
● أو هل تتكون وتطور شخصية الارهابي داخل السجون  
● وفي المعتقلات ؟  
● أن الإجابة على هذه الأسئلة والتحقق في أصل الداء  
● نعتنا من تحديد اساليب العلاج .. لعلمنا بذلك نخرج  
● السلاح من اليد التي تريد أن تستخدم أداة الرصاص .. بدلاً  
● من الحوار ..

**القهر والديكتاتورية يضعان الارهابيس**







# المصدر :

التاريخ : ٢٤ محرم ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تحقيق : أمير أبو السعود

تعتبره فعل لما أرسنه التربية في الطفولة وما بعده ..

«وروشة العلاج التي يصيها الطبيب النفسي تشبه إلى أهمية الاستصغار بالعقل .. ولكنهم يتكبرون أنهم بحاجة للعلاج لأنه لأن النفسي يصعب ..

ويبقى العلاج بالحوار فلا كان مدخلهم الذين أو المطلق تتقدم ولكن ليس بطريقة الصدمات الفكرية لأن هذه الشخصية تتميز بعناد الشديدي وعدم القبول بأرائي الآخر .. فالتفلسف أو الحوار مع هؤلاء الأشخاص - لا بد أن يأتي من خلال شخصية مقبولة لديهم يمكنها التحاور معهم ويمكنهم قبول هذا الحوار والتفلسف ..

### جهاز الشرطة

● ويرى لواء مكنون ذيل لولا أن يكون جهاز الشرطة خط الدفاع الآخر في المواجهة مع جماعات الإرهاب - قبل وقوع

الجمجمة - أي في مراحل العلاج ومحاولة اقناع الشخص المنحرف أو الإرهابي بأن ما يحمله من الفكر أو معتقدات غير

● الإرهاب ليس ظاهرة عقلية في حياتنا .. بل هو فكر من ذلك ومن الضرورة البحث عن أصله الداء حتى نتمكن من تحديد أنواء ومعرفة أساليب العلاج الفعال .. وتأخير ذلك وضع الخطط لمصالح أمن للمعز .. وتحت «الميكروسكوب» تكشف بوضوح التفاصيل بقاء .. ويمكن من التعرف على الأسباب والمسببات .. والإرهاب كمثل لا يكون بدون إرهابي فاعل .. وأنوات الإرهابي أسلمة يدير بها عن ما يداخله من الإختلال ..



لواء د. ذيل لولا

وخرج البيت تتجسد المواجهة أو الداء مع السلطات الأخرى ويمكن أن يكون لديه الشعور بأن هذه السلطة تهدد وجوده وتسمى إلى مربي مؤلفه .. ويلجأ إلى قرأته كي يدعم نفسه بالفكر أو علاقات ويتوحد مع أقرانه خاصة إذا وجد فيهم من يستطيع القيادة .. ولتطور موجات الإرهاب في مرحلة المراهقة أو بعد ذلك

والطبيب النفسي يلقى الضوء على طبيعة الإرهابي .. ويقول الدكتور محمود عبد الرحمن حمودة : أن دخول الإنسان المعادي إلى شخصية إرهابية يحتاج إلى مراحل لأن الطفل يولد فطرياً ليس لديه ميول أو اتجاهات ولكن يتعلم من البيئة المحيطة به والتي تدلها فيها .. يتعلم كيف يتصرف وتكون معتقدات التناسب من وضع تعلق عليه الأنا الأهل .. والفرار من الحصة بينهما .. والطفل يولد على الفطرة والثرية التي يتلقاها تحرس القيم فيه وعند الطفل سلوكي .. والطفل الذي يتربى على أساليب القهر والديكتاتورية يمكن بسهولة أن يتحول إلى شخصية إرهابية لأنه تلقى تربية تصاحبه على ذلك .. من أساليب قهر وأداء يتعلم منه بالعنف .. هذا الطفل لم يعضد الحوار أو الرأي الآخر ..

### أهم المراحل

وتكشف د. محمود أن مرحلة الطفولة وما يفرس في الكثر من أساليب تربوية تنحس على شخصيتهم بالثقافة حيث يقول : كل ما يعملي للطفل الصغير من تربية تظهر عليه فيما بعد في سلوكه وأفعاله فالحظ الذي تعرض للاباء والضرب والتهويد جديده ونفسية - يكون أكثر مرضية ونفسية مريحة لأن يكون إرهابياً ميلاً للثقل .. فقد استعمل من يملك القوة والبطش جديده في وقت ما ، فلا مانع أن يعارسه هو مع غيره .. أو أن هذا الطفل أو الصغير قد تعرض للامسك وإعداد الكرامة فهو يود أن يؤكده ذاته حتى لو كان ذلك بطريقة غير مشروعة .. ويحصل الطب النفسي كذلك مرحلة المراهقة وهي من أهم المراحل في تكوين شخصية الإرهابي .. حيث تبدأ المواجهة بين المراهق والسلطة الأبوية في البيت



أحداث متفوض خرجين في مشهد مأساوي يمكن أو لانه الذين راحوا ضحية أحداث الإرهاب





المصدر : أسوف

٢٤ تموز ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلماء والمختصون  
يتساءلون :

## لماذا لم تنجح قوافل الدعاة ؟

مجموعة منهم من داخل هذه الجماعات وشيوخهم والعامل على تصحيح المفاهيم .. وفوقه رعية قلبية متمسكة وحقيقية للشباب مع عدم الخلل العوامل الاقتصادية ..

وهذا ما تشير إليه د. سوسن عثمان

وتقول : إن كل سلوك غير طبيعي يخفي خلفه عوامل متعددة نفسية واجتماعية والاقتصادية وبيئية .. لأن كل سلوك خلفه القيم والبراهين .. قد تكون العلبة الشخصية والفكر أو عدم كفاية الاحتياجات الضرورية والتمتع .. فكلما عن عوامل

أخرى يمكن أن تحول سلوك الشخص المعنى إلى سلوك غير طبيعي إجرائي ، أو إرهابي مثال التشكك الأسري أو نقص الديمقراطية في المجتمع المحيط بالشخص وكذلك تؤثر ثقافة الإنسان تأثيراً كبيراً في إمكانية تحوله إلى شخصية مثقفة .. خاصة اعتماداً على الامور المتغيرة .. ويمكن اعتبار العوامل البيئية متداخلة مع العوامل الاجتماعية ..

وتقول د. سوسن إن الدين شديد عن غير علم حقيقي أو بالإضافة إلى عدم المعرفة الحقة بالعلوم التي من أهم أسباب التطرف ويقال للخروج عن المألوف ..

### الشخصية الإرهابية

.. والشخص المتطرف فكرياً يتحول إلى أداة إرهابية تطلق الرصاص وتستهدف الأسلحة ويرتكب الجرائم البشعة وهو متشكك براء والفكر ومعتقدات تتلخص في الحيلة وتحوله إلى أداة للنشر من خلال فتاوى دينية تصير لتحقيق الغرض سياسي في منتهى .. وللأسف فإن الشخص صاحب الأفكار المتطرفة يمكن علاجه ولكن بعد ارتكابه الجريمة يمكن تحت مظلة القانون ويصبح مجرماً وانتشر على سلوكه الشخصية الإرهابية من خلال تفريغ سلوكي دقيق يشرحه د. صبرين الخطيب خاتمة القول .. إن الإنسان المعادي للحضارة لا يتحول إلى شخصية إرهابية لأن من يتحول إلى هذه

ويكونون حوله .. وهذه الحالات موجودة عملاً وتعلّقاً معها عرجال شرطة خلال عملنا .. وتكاد أن لا تظهر أو تلبس في العلية تقضي إرهاباً اجتماعياً ..

### يمكن الإصلاح

أما العلاج من وجهة نظر أ. د. نبيل لوقا لأنه متاح ويمكن إصلاح ٩٠٪ من هؤلاء للتصديب خاصة قبل الوصول إلى نقطة العنف أو الجريمة .. يمكن للعلاج الاقتصادي أو فكري .. وذلك بأسلوب علمي لأن رؤساء الفكر المتطرف الإرهابي يخالطون العقيدة كسائر لغرضهم

السياسية فهم يريدون الحكم ويستغلون إيمانهم وإيمانهم وعاش تحتهم بالشخصية لهم مشقة لذلك فهم يمتنعون بتصديق الرأي والفكر غير المنطقية .. ومن هذا المنطلق فإن الحوار معهم يجب أن يكون حقيقياً وواضحاً وصريحاً وليس على طريقة قوافل الدعاة لوزارة الأوقاف فهي غير مجدية لأنها لا تحلر الشباب المعنى من التطرفين الذين يركب تصديق مفاهيمهم بل أنهم يتبعون من حضور هذه النوات ؟

### عوامل مختلفة

.. وأن : الحوار مع الشباب المتطرف يحتاج إلى فن .. لأنهم أصبحوا أكثر في معانها مشوشة بعض احتواء

صحيحة وداخلة ... ويضيف لواء نبيل لوقا : إن الشخص لا يولد وهو يحمل الأفكار المتطرفة التي تحول إلى إرهابي .. ولكن يتحول نتيجة الفكر ومعتقدات يشعر أنها صحيحة وحتى يتعد هذه الأفكار يستخدم العنف لذلك فإن هذا الشخص الذي يحمل الفكر أو معتقدات مثقفة أو متغيرة علينا أن ننتقل من البداية ونعالجه فكرياً ونضع له القوة الحسنة أمامه التي تكون لقوة على إصلاحه ..

وأضاف خلال عمل بالشرطة عيشة العديد من حالات التطرف واستطيع أن أؤكد أن معظمها يظهر في أوساط اجتماعية تعاني من الفقر والحاجة .. أو الشعور بالضياع .. ولا توجد لديهم تطلعات مستقبلية .. ومن هذه النقطة يمكن توجيه أساليب العلاج ل هؤلاء الشباب بأن نخلق لهم الفرص والأمل في المستقبل .. لأنهم يتجهون إلى الدخول في جماعات متطرفة

بحثاً عن الذات ، أو لوعونات .. واليهض منهم جيد نفسه تحت الحاج للصالح الاقتصادي والفكر متدهنا للتطرف ولو منظرياً لتغطية الحيز المثل والفكر . فاشرب ليس لديه عمل وإذا وجد العمل فارتب لا يكفيه ولا يستطيع تحقيق ذاته في الإرادة أو اللائق في مجال آخر .. ويتخلى تحت مظلة معين .. ويقطع ذاته من خلال بعض الاتباع والمؤيدين







## تصحيح الإنكار

● وفي علم الأجرام تختلف النظرة للشمسية الأرضية والأرضي .. ويبلغ تحت هذا النسخ من يتعلم أي تشكيل معين يمثل خطوة على المجتمع بهدف سرقة الأموال أو الإنكار .. الخ .. ويقول المستشار عبدالفتاح سحور : إن كلمة أرباب ليست سهلة في نفوس القارئ والمجتمع .. ولا يمكن تصنيف كل من يحصل الخسارة معية أو مفخرة بالأرباب .. ولكن من يتحول إلى الأجرام يمكن أن تنطق عليه ذلك .. والأمر يختلف وفقا للتشكيل المعاصر ..

ويشرح المستشار مذكور أن أهمية البحث والتدقيق في المرحلة السابقة على تحول الشخص إلى الأرباب ومعركة السبب ..

لأن العوامل في المجتمع عديدة ويمكن ملاحظتها .. خاصة بالنسبة للشباب وأهم هذه العوامل الفراغ النفسي والظلال وأهمية نظم الثقافة الشعبية والفكر الديني الصحيح في صفوف الشباب وهو الفكر الصحيح الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع ويساهم في الحضرة والبناء والعمل .. ولذا كان أن الشباب المتطرف قد تآزر بفراغ الفكر دماغ تطرف ويمكن مواجهة هذه الأفكار .. بإفكار أخرى لدينا العديد من رجال الفكر والدين لديهم القدرة على الاقتناع وتحويل أفكارهم .. والبداية لا بد أن تنطلق من كل أسرة أفراد الإبناء وتحاول معالجة الانحراف في بدايته وتعاون الأحزاب السياسية في هذا العمل من خلال دعم توعية وتنظيف الشباب .. ولا تقل أهمية التعليم بالقضية لمدارس وخاصة الصفوف والتركيز على مادة الدين والمروية السليمة وخبرة المعيدة .. والمقصود أن نعمل على توعية الشباب قبل أن يتوغل في التطرف ونقدم له التعليم الصحيحة قبل أن يسيطر على أفكاره أصعب الأخطاء المتطرفة

● والأهم أن نحاول جذب الشباب إلى جنب مجتمعه ونطلق له الأبواب .. من خلال الحوار والعلاج .. النفسي والجهد والمعاملة .. ولا نتخذ أنفسنا ببحر

الدرجة لا بد أن يكون لديه أرضية فسيولوجية .. واستعداد طبيعي وإرث حلة تعرضه للضغط النفسي أو غير ذلك من أنواع الضغوط يحصل الدخول في الشمسية أي أن الاضطراب في السلوك كان داخل الشخص وتظهر عوامل الضغط الخارجي .. ويعتبر الدكتور عمر خليل الأراضي الشمسية مريضة عليها لأن

الريش الناس لا يفهم صلتها بقوانين المحيط به .. أما المريض عليها فإنه يفهم صفة بقوانين المحيط به .. وأحياناً فإن الجو المحيط بالتأريض عليها يجعله يعتقد أو يشعر أنه طبيعي .. ويصف لنا الشمسية المرضية .. ومنها الصوبانية وهو الشخص الذي يولد في نفسه حب الجريمة والمفارقة ولا يفهم ضمير أي يقبل جهاد القتل لأنه يحب الأثرة والعنف ولا يستطيع أن يعيش بدون أجرام والثروة ويجب تحويل البيئة المحيطة به إلى درجة عالية من الأثرة حتى بالجريمة كي يوازن نفسياً ..

والشمسية الأخرى هي الشمسية : والشخص المريض متعصب .. وقد لا يقبل النقاش ومطو .. وهذه الشمسية في حالة الدخول في جماعة ذات أفكار متطرفة يتوحد معهم وذلك لأنها تدعم شخصيته المتطرفة والمضاربة ..

أما عن إمكانية العلاج النفسي فإن د . عمر بن الخطاب خليل يقول إن العلاج النفسي صعب لأن المريض لا بد أن يشعر أنه غير طبيعي وخارج عن المألوف أي يشعر بعرضه حتى يمكن علاجه لذا شعر أشخاص الأراضي بأنه في حاجة إلى العلاج النفسي لأنه يشعر نفسه على أول درجات الشقاء .. والمثقلة أن المتطرف فكرها يشعر في نفسه بالحق على المجتمع ويوجه عواطفه على هذا المجتمع لأنه من وجهة نظره يملك في طريق ضوئها ويريد معالجة المجتمع ..





المصدر : **الرفد**

٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## نبذات

الأمن الداخل مثل الأمن الخارجي قضية قومية . لا مجال لنبذاتها للمحتكرات الحزبية لإجراج الحكومة . لأنها تمس كل مواطن وتمس كل الطرق وكل الأحزاب . ومن يوجه اللوم عليه أن يسأل نفسه أولا عن موقفه من تصرفه لو كان هو وزير الداخلية أو رئيس الحكومة .

ولأنه كان مقتل الشباب المفسر بحزبنا فلان مقتل رجال الشرطة بدوره يدمي قلوبنا . لأن هذا الشباب ليس مجبرا على الانتحار أو العنف . ولكن رجل الشرطة مضطر إلى التحرك لحماية الأمن وحماية المواطنين وسلكتهم وأموالهم .

واخطر ما يمكن أن يتعرض له الوطن هو ضعف وإ تراجع وخوف رجال الشرطة . فلن منا يتم في بيته مطمئنا بوجود قوات الشرطة التي تحميه . فلن تعرضت الشرطة للترويع والارهاب من جيب من يستخدمون العنف . ثم هي لتعرض للمساومة أن ردت على العنف بمظلة . لأن ذلك مؤذاه أن نتحول إلى كبائن أخرى . لهنالك تضامنت الدولة وضاعت هيبتها . ولم يكن أمام الناس سوى دفع الاتاولات بتلميذيات ، والإلتجاء إلى التعصبات طلبة للصميلة .

لست متفيا بإطلاق يد الشرطة للبطش والاستبداد . ولكنني أيضا أرفض محاصرة الشرطة وتحويلها إلى الضعف وإلى السلبية . فليعض يرفض الشرطة الإيجابية ذات الفعلية ، وذلك خشية أن يتحول إلى وحشية أو يعمد استبدالها إلى الأبرياء وإلى المعارضين لنظام الحكم .

ولكن يتعين على هذا البعض أن يتخيل نفسه أو أحدا من نويه وقد تعرض للمعوان من بطحي أو قاطع طريق أو سارق بالإكراه أو سياسيا بإيمان بالعنف وسيلة للتعبير عن نفسه .

ما شعوره لو تعرض للمعوان ولم تتحرك الشرطة لصميلة وتجمته ومطالبة للمعدي . هل يفضل الشرطة الضعيفة السلبية المخفلة . أم أنه يفضل الشرطة المخفلة النشطة الحازمة .

وهنا يقع وزير الداخلية ووزارته في حيرة . لأنه إن ترد وتخلل أو ضعف أمام العنف الذي يرتكبه البعض . لانهتهام بالقتل وسفاته بعدم الإصلاحية . ولو أنه واجه العنف بحزم . وتمسدى لانهتهام العنف بكل قوة . لانهتهام بالبطش والخروج على القانون .

ولهذا يصعب على أي وزير داخلية في العالم أن يرضى الجميع . ولا أن يثقت من الناس واللوم والتجريح . ويردأت العبد وطاعة وثقلا في بلدنا مصر . حيث دأبت الحكومات على حل مشاكل المجتمع جميعها بواسطة قواعد القانون الجنائي وبواسطة قوات الشرطة . فحكومتنا بل ومجتمعنا يلقي بكل لوزائمه وماسيه على كاهل الداخلية .

لمشاكل التنوير ومشاكل الفشى الجماعي في الامتحانات وتجارة العملة ومشاكل الشباب المعطل وجرامته ومشاكل تبوير الأرض ومشاكل فساد الجهاز الإداري الخ . لكل ذلك وغيره نجد أن الحل المتاح الوحيد لدى الحكومة هو تحريك قوات الأمن المركزي .

والجدير بالذكر أن الحل الأمثل يجب أن يكون هو البديل الآخر . وذلك يقتضى مواجهة أسباب المشاكل وبواقفها وعناصر تلقفها . بدلا من الانتظار حتى تقع الكارثة فتتحرك لولايتها نتلاجها . وعندئذ لا يكون أمام الدولة إلا القوة المخفلة في الشرطة .





المصدر : **الرفد**

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فلا شك ان للشباب الذي يلجأ الى العنف مشكلة وقضية . ويقف وراء  
عنفه عجز المجتمع عن استيعابه . ولا يكون السبيل هو الخطب والمواظع .  
ولكن يكون بتخفيض نسبة البطالة وحل مشكل الشباب الاقتصادية  
والاجتماعية وملاء اوضاعه السعاسي .  
فليس طبعيا ان يصر بعض الشباب في قرية صنيو بدبروط على ترويع  
الامنح الابرياء بقتلهم وحرق منازلهم ومخازنهم . وليس مجديا ان يكون  
الحل الوحيد هو تركيز الآلاف من رجل الامن بهذه القرية وتبليغهم القتل  
والجرح مع هذا الشباب الضلوع .  
الامر يحتاج الى اخراج هذا الشباب من عركته . ليس بالخطب والمواظع  
وليس بالاعتقاء بمجرد المواجهة الأمنية .  
ولما يحتاج الامر الى مشروع قومي متكامل يقوم على اصلاح سبيل  
اجتماعي اقتصادي تعليمي ثقافي في ان واحد .

د . نعمان جمعة







## فصل اول

2-1414 20-1424



قبل أن تتحول مصر إلى لبنان أخرى

وليس من السهل أن تقع المصريين في الخرج  
بأن تركيبة المجتمع المصري تختلف عن التركيبة  
الغالبية في المجتمعات الأخرى. وأن التدخل في  
المسلمين والأقليات هو تدخل عضوي يتغلغل حتى  
في النخاع، ويسرى في الدم. ويخضع الحاكم، باعتباره  
وإن الفصل بين المسلمين والأقليات لا يسويهم إلا  
تحت لون من الجسد. أقول ليس من السهل أن  
تصحو من أفكار المصريين تجاه هذه الأقليات  
التي اكتسبوه من معاليشتهم المجتمعات ثوبن من  
المحاذات لا بد أن تؤدي إلى التفتيح... وأن طبيعة  
الأحداث سواء تقرر النزعات العاطفية وتعضف  
بالرواسب الخفية التي يؤمن بها عقلاء الأمة من  
المسلمين والأقليات...

والذين هم المصريين في الخارج على اخوانهم في الداخل يطلعون لسلوكه في وقته الدولة، ويحاولون تبعية الأحوال القومية التي يشهدها الصعيد وهم لا يصبون العجز الأمني عن مواجهة الأزمات في مكنته. ولكن يقصون عجز الدولة عن مواجهة القضية منذ بدايتها الأولى وقبل ان يستقبل خطرهم. يتحول إلى تحذيرات متحدة تحت سلطة الحكومة وأمنه وحشوته... وهم يذكرون ان الدولة كانت تقابل هذه الأحداث بإدائها بالاستصفاك والتهديد، وشرى أنها مجرد أحداث عادية، لا تدعو إلى الإنزعاج... وكلفت الدولة ثوبا على جهاز الأمن مسؤولية القضية لها رغم عدم القنينة، بعدم التكاليف بين الطرفين سواء

المصريون في الخارج .. للمصريين في الداخل ..  
 في حالة قلق وانزعاج ما جرى في مصر ، انهم يتساءلون حول موقفه ويحاولون فهمه : الى أين تسير ؟ وهذا يدفعهم الى التفكير في امثلي تقابل الدولة مستمرة في تجاهل الشعب وعزلته عن المشاركة في تقرير مصيره ، انهم يريدون نيل العدالة والشفافية التي تتحدث عن لسان رجل الشارع المصري .. وليس غريبا ان تلقى في شوارع مونتريال أو ديترويت أو كولومبيا مصريين يمشون على كاهلهم لعلهم يطمئنون الى الأحوال في مصر ، ومدى الأخطار التي تشهدها الصحف والاعلامات الاربوعية عن الصراعات الدامية في الصعيد .. وما يراون الصحف بعضيون مختلفة عن عين المقيمين في مصر ، فالفكرية متضاعف من احساسهم بقلقهم .. ولعلهم نهيا للسلطات الاقوال .. بل اليوم الثاني لوصولي لكتانيا سألني احد المصريين عن صحة الخبر الذي يقول ان المظفرين كانوا خجالتا ما عاد (أنتي) على وجود القذافي ، وألا الشبهة قبضت على الذين منهم بدو انتركبو جريمتهم في إحدى محطات مترو الانفاق .. وانزعجت ونهضت على الطريق الى القرب تطعون .. وسألت زملائي في الدوحة .. عن مدى صحة الخبر فنهضوا على قلما .. وادركت اني قد ساعدت السلطات على إثارة نفوس المصريين المقيمين في كتانيا .. واصبحت الروح المشرقة بينهم يغلي بخلاف التناقض حتى ان بعضهم يقول في سلسله شديدة ان سوف تتحول الى قتل آخرى شديدة باضع سنين وانها سوف يسير احداث هذا الشرع الممتد ، والى القوى الأجنبية تسعى الى تنفيذ خطط خبيث يقضي بتقسيم المنطقة الى دويلات او ولايات فترقة الواحد في اسرائيل الاضطربة وصاحبه الفؤاد الواحد في الشرق الأوسط .. ويقولون ان شواهد الأحداث الأخيرة تدل على الرغبة في الإغتياله بين المسلمين والاممات حتى تفتك اسهم ..





الشعب هو الملاذ الأخير الذي يجب أن تلجأ إليه الدولة حتى تنقذ البلاد مما يهدد لها .. ولا ينبغي أن تخاف الدولة من الشعب لأن الشعب المصري في أزمنة المحن والكروب يضرب المثل الأعلى في التضحية والخوة والتكافل الذات ، حدث هذا أثناء الثورة العربية ، وحدث لزوم منه في أثناء ثورة ١٩١٩ ، وحدث نظيره في أثناء حرب أكتوبر المجيدة وأيضاً نموذجاً مصغراً في أحداث الأمن المركزي ١٩٨٦ ..

لقد اعترف الأستاذ إبراهيم تالعب في «الأهرام» لمس الأول (الفلاند) بخطأ التقسيم الذي كثر يصف الأحداث الدامية بأنها أحداث فرجية عابرة .. وهو يطلب أن تكف عن التهورين من شأن ما جرى في جنوب مصر من أعمال تطرف وعنف وقتل ومجموعات إرهابية خلعت قناع الاستثناء وأعلنتها مواجهة حربية على الدولة ومواطنيها المسلحين أو المخالفين معهم في العقيدة .. ثم يتساءل : هل تستطيع الدولة مواجهة الإرهاب مواجهة حاسمة ؟ ويطلب ضرورة التصدي للأرهاب مواجهة علمية ، وشاملة تتكلم مع نفس المواجهة العامة والشاملة التي أعلنتها قوى الإرهاب والتطرف ، ويختتم مقالته بضرورة العمل على مدى خطة عامة تهدف إلى حماية الأمن

**البقية ص ١٠**

من ناحية التكريب والتسليم .. أو من الناحية العقلانية التي تدفع الشباب إلى الشراسة والتضحية إلى حد الاستشهاد .. وفلت الدولة تتجاهل مبدأ المشاركة الشعبية حتى لا تفتح على نفسها باباً لا تستطيع إغلاقه .. وأثرت الأفكار بالمواجهة شامها في ذلك شأن كل القضايا الكبرى التي انطوت بمعالجتها بمعزل عن الشعب .. والمصريون المليون في الخارج يرون أن القضية أجل وأخطر من أن تحتلها حكومة ثبت عجزها ، وأنه لا بد من أن ينهض الشعب المصري بكل طوائفه وتقاليدته ومبادئه ليوقع عن البلاد موجة الخطر القديم ، والمشاركة الشعبية ينبغي أن تقوم على أصول وقواعد وديمقراطية متينة حتى يشعر أنه يقوم بدور المشارك القوي وليس دور التلميذ الذي يؤمر فقط .. ولتقتضي هذه الأصول الديمقراطية أن تبدأ الدولة فوراً وبلا تبؤة بقص المؤسسات السورية مثل مجلس الشعب ومجلس الشورى ، وتشكيل جمعية تأسيسية تضع لبلاد دستوراً عسرياً يمتشى مع ظروف المجتمع المصري وهو يثق أبواب القرن الحادي والعشرين ، نعم .. نحن في حاجة إلى دستور جديد يعطي للمصريين حقوقهم ويضمن لهم حرياتهم ، ويحترم إرادتهم ، ويضعهم في موضع السيادة الفعلية .. ولا بد أن تسفر هذه الخطوة التأسيسية عن انتخابات حرة نزيهة خالية من الغش والتزوير وعندئذ سيحول الشعب كلمته الحقيقية ، وسيختار نوابه الذين يمثلون عقله وروحه وأخلاقه وتقليده .. ولا خوف من أن يحدث في مصر ما حدث في الجزائر ، لأن التكوين الثقافي والاجتماعي ، والخلفية التاريخية للشعب المصري تختلف عنها في الجزائر . فالعرقية الجزائرية لا تعرف التنوع الديني ولكنها تعرف التنوع العرقي ، بينما عاش المجتمع المصري عصوراً واحداً منذ فجر التاريخ وتمرس على السmaschine الدينية قولاً وفعلًا ، وعلى أرض مصر تعانقت الأديان السملوية الثلاثة في سلاسة ويسر ، مما أكسب الشعب المصري خبرة في الفهم الديني ، والوعدة الوطنية ليس لها مثيل بين الأمم والشعوب ..







المصدر : **الرفد**

٢٥ محرم ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## جمال بدوى يكتب

### من ألمانيا :

## قبل أن تتحول مصر إلى لبنان أخرى

(بقية المنشور ص ١)

والاستقرار والوحدة الوطنية في بلادنا ، ولم يبين الاستاذ إبراهيم نافع فعوى هذه الخطة العامة أو العناصر التي يجب ان تتكون منها (١). ولخشى ما لخشيا ان يظن ان الاجراءات الامنية كطيلة بقطع جنود الارهاب ، والقول له - بكل صراحة وهذوء - ان الاجراء الامني هو آخر سلاح يصلح لمواجهة عناصر وصفها بأنها قوى خفية وممتدة الجذور تحت السطح ، والقول له ان الخطة التي ينبغي ان نعمل على هديها هي استنهاض همم الشعب حتى يترك عزلة ، ويتحمل المسؤولية كاملة ، وإن يتحقق ذلك إلا إذا وفقت الدولة في الشعب ، والطمأنات إليه وزالت من طريقه كل العقبات والسود وفقت امامه مداية الإصلاح الديمقراطي والدستوري .. وعندئذ سوف يكشف الشعب المصري عن معينه الاصيل الذي هو أكثر صلاحية وقوة من كل الأسلحة التي يجعلها لتصرف الظلام ..





المصدر: الوقف

التاريخ: ٢٦ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الارهاب .. سرطان في جسد مصر

## اليومقراطية خير علاج .. والعجز عن التغيير بالتفكير .. وراء التغيير بالتأثير

تحقيق : عصام العبيدي





# المصدر : النوف

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ : ٢٦ - ٢٧ - ١٩٩١

شهدت الآونة الأخيرة موجة من الاعتقال راح ضحيتها عشرات الأبرياء.. سببها شعاع من مشعول الفكر الذين يمسكون في أيديهم الأسلحة الثورية والقنابل لبارفوا القوم التي صنعوها لأنفسهم! ولعل ذلك يدعو إلى التساؤل ما دور المجتمع في مقاومة هذا الأرتكاب، وما هو الأسلوب الأفضل لاستئصاله من المجتمع.. وما دور كافة الأجهزة الرسمية والشعبية في مقاومتها؟! وإذا البتحت أسرة ما في أحد أبنائها بأن صار إرهابيا.. فما هو الحل أمام تلك الأسرة؟ وبنيها أيضا أن تسأل.. هل هؤلاء الأشخاص مرضي يجب علاجهم أم مجرمون ينبغي مواجهتهم بالمعلومات الرادعة.. كل ذلك

التساؤلات يجب عليها هذا التماثيل

أريد وأن يعرف الجميع أن الأمن دوره مفسور على تطبيق القانون، ومواجهة أي مخلفات للقانون.. أما الجوار فه جهات أخرى.. وليس من المعلوم أن تكون خضما وحكما في أن واحد!!

● وأسألة : الإرهابي هل هو شخص مريض أم مجرم.. وما هو الحل لمقاومة الإرهاب؟

● إجابة : فعما هو شخص مريض ويمكن علاجه من طريق الدواء.. وللشخصية والتمسك بالحقيقة.. والمثل لشخصية الإرهاب هو التمسك لكل محاولات الخروج على القانون.. وتقديمه للمحاكمة والتعجيل بإصدار اللين محكمة الإرهاب.

### الحقوق لا تكتفى

ولا شك أن توسيع سيطرة الحرية السياسية، وحرية العمل الاجتماعي ينتج للحرية الطبيعية للناس أن تنشط بالآزور العامة، وتفسر بأن رايها يمتدح وأن الأسلوب السلمي والتدبير الديمقراطي هو الطريق الأمثل لمعالجة الأزمات.

مقا يرى المستشار مامون الهادي أحد ليرات جامعة الآخرون المسلمين، ويوضح رايه قائلا:

«أو لم تدع عمل سماعات بالقانون الانتخابي فتح الآلات.. وأعطاه العمل الاجتماعي حصة فعلية في سلطة الحرية العامة وحساسية الحكومة.. وشجعة التبرعات.. فقلنا بذلك نجعل الشعب يثق في هذه المؤسسات التي تقوم عليها الدولة.. وذلك نجود أن الإصلاح اللبناني والقوة الحكم الاستقلالية».

● أما الدكتور حدي ياسين استاذ علم النفس الاجتماعي بقية البينات جامعة عين شمس فيقول: «مما تعمدت توسيع أسباب لجزء بعض الشجب للإرهاب فيقول: «لو خذت تلك تدربا في العمل.. وتقوم بسؤال تلاميذ.. وهنا سيحاول كل تلميذ أن يثبت ذاته.. ويحاول الإجابة عن الأسئلة، ولو أخفق في كل مرة يحاول فيها الإجابة ولو كل مرة توبخه وتضد عليه زلزامه للطلاب.. فإن هذا الطالب الذي فشل في الإجابة ذاته تقرا نصف مستواه التعليمي وإقليم الكرس يعلق الآزور أمامه.. سيجاء إلى أسلوب آخر لكي يحقق ذاته ويثبت وجوده هل ترى ماذا سيحصل حينئذ؟»

أنته يستدل والرفق أمام التسورة وأعطاه فلهوك للتلاميذ وسوف ينفك. بالتدبير حتى يمشك زملاؤه ويحقق ذاته وجوده داخل الفصل!!

### خدعوك فقلوا...

ويرد المدرش العقال على الفلوة التي ترى أن للتفراين يكتون للفتيات الظهيرة وإلهم ضحيا للمائق الاقتصادي فيقول: لو ثلثت في شخصيات القبول عليهم من الجامعات استجد منهم من شرارهم إحصائية مختلفة من همة المجتمع وحتى انتم.. أنتم لفسول الذي يرون الآن إذا لم يكن هؤلاء ضحايا للمائق الاقتصادي الذي نحشه فعلا نعل وجودهم!!

الأجابة بلخصصار أن هؤلاء جميعا ضحايا لائق الحرية وإيقاف الديمقراطية فيلخصصار أيضا.. قل من لا يملك القدرة على التفكير ينتقل قطعيا سجيلا إلى التبعية والقتيم. ولذلك فلنرى أكثر من أصادم فواتين جديدة لمقاومة الإرهاب إذا لم يكن ذلك مصموبا بالحرية والديمقراطية.. أما من الأسر التي بها إرهابي هو أحد الرادعا فيقول العقال: إذا سأل الأب أو الأخ أينه ولقاء الإرهابي لماذا لكجا للإرهاب؟.. فسجيبه فوراً: لأنني لا أجد فرصة للتعبير عن افقاري!! وهنا الأجابة مقنعة للغاية والخوف أن يقتل الأب بمنطق أينه وينضم إليه!!

### الأمن والحوار

● ويرد اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية السابق.. على ما يقال بأن كل ما يحدث من إرهاب وعنف للتفراين هو مجرة رد فعل للتصولات الإسمية غير السليمة.

● إجابة قائلا: هذا كلام غير صحيح والحقبة هي أن التصولات الإسمية رد فعل لما يفعله للتفراين من إرهاب فلازم لا يدخل إلا إذا حدث خلل بالآمن.

أما عن مقلعون بالحوار مع هؤلاء القوماء.. فعلم اللواء أحمد رشدي: أولاً

أي محاولة لمحاصرة الإرهاب يجب أن ترقى بين أمرين أوليا الفكر والثقافة.. للفعل.. يجب ألا يصف أي فكر على أنه إرهابي.. يجب الفكر ضمانة أساسية في الدستور وهذا بدأ لاستئصال التعرّيش لعقل حبيبه والصفاء.. لذا يبدأ الضبوط القانوني من حيث يده الفاعل.. وبهذا يعرف الإرهاب بأنه ارتكاب الفعل محددة بأحد إرهابي الآخرون.. وأود أن أوضح أن أي قانون يجعل كما يدعي البعض أن مجرم الفكر أو يبدأ في التجريم من مشكلة التفكير سيكون قانونا غير دستوروي..

والآن تأتي التساؤل المهم - ماذا يفعل المدرش العقال: كيف لمعاج الأفعال الإرهابية؟

ودعي أكون صريحا معك عندما أقول أن الأفعال الإرهابية هي ردود الفعل أسوء استخدام السلطة من قبل رجال الأمن.. حيث أصبح المواطن المصري يشعر أن الطريق أمامه مسدود للتعبير السلمي عن افقاره فيعجز لإقحام جدار المجتمع بفعل إرهابية لأن لفوقه الحقيقة عن الإرهاب هي مزيد من الديمقراطية.. بحيث يشعر المواطن أنه فكر على التعبير عن رايه سواء من طريق تشكيل الأحزاب السياسية أو إنشاء جمعيات أو أصادم صفاء.. ولو قلنا نظرة إلى اللواء سعيد أن جميع الإجراءات البوليسية والمعلومات القانونية لم تكف في محاصرة الأفعال الإرهابية أو الحد منها لأن قيمة الحرية كلية بلجهافتنا كل هذه الوسائل.

ويؤكد المستشار المدرش العقال أن جميع الأصادم التي خلقت ضد الإرهاب في ظل القوانين الاستثنائية أضعف أضعاف الذين تكو في كل ديمقراطية النوف عام ١٩٥٠.

ويذكر المدرش العقال من الإجراءات العنصرية لمحاصرة الإرهاب.. لأن ذلك في - رايه - يؤدي إلى حدوث مزيد من التضامن بين أفراد المجتمع مع هؤلاء الذين نسحبهم بالآرهابيين ولعل ما حدث في بيروت أخيرا يدل على ذلك ويؤكد أن القول لك أنه لأول مرة في مصر يصيح الشعب والعراق والتفصيلين جزاء من نسج الإرهاب.







المصدر : الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ يونيو ١٩٩٢

## مصريات

### شباب الارهاب

الفراغ مضيق .. واليد البطلة  
نجسة . وعندما يضلك إليها الجوع

والفقر والتعليم المورى الذى  
تزيد منه الآمية والجهل . وإن

الذهلة الفراغ السياسى والاسية  
السياسية التى تصيب الشباب . كل

هذا يصبح قنبلة موقوتة وموتكيتل  
شديد الانتحار يودى بالجمع .

النظام السياسى فى مصر يفسر  
بمستقبل مصر نفسها فى مقابل

استمراره فى السلطة . وإن سيبل  
ذلك يلغى حرية الحكم ويتنحيت

بمسئور دكتاتورى مرفوض من كل  
أشعب . ويتبنى حزبا وعصيا مزبلا

قوامه الانتهازية والفساد .  
ويحاصر امزاج المعارضة بلفنون

الطوارئ وسطوة الدولة ويمنع  
الشباب من المشاركة فى الحياة

السياسية إلا فى اضميق الحدود .  
فيحرم العمل بالسياسة فى الحافل

والمجتمعات الشبابية . فى  
الجامعات وفى المدارس . فى النوادى

الاجتماعية والرياضية فالدولة  
تحاصر الشباب فى العمل السياسى

كما تحاصر كل قوى المعارضة .  
فيصبح هذا الشباب الخائف صاحب

الامال العريضة فى خدمة وطنه نهيا  
وصيدا سائحا لجماعات التطرف

التي تعمل فى الظلام .  
ولا يجب أن يغيب عن ذهننا ان

لحداث هذا الإرهاب ليست بالفرجة  
الاولى إلا التحجير للعمل عن رفض

الواقع وعدم قبول هذا النظام . وإن  
كان النظام الذى يريدونه ليس

لحسن حالا . إلا ان الديمقراطية  
الحقيقية التى تحمل كل أفراد

الشعب على المشاركة السياسية هى  
السلاح والضمن الحقيقى ضد هذه

الإفكار المشوشة . فإن الظلام لا  
يبده إلا النور . وإن النور لا تتعثر

للناس .

د . عزت صفر





المصدر: الوقف

٢٩ صفر ١٤١٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### اللهم اجعل هذا البلد آمناً

معنا نريده الشفاء ونهتف به  
المتألمين بقدر في هذه الآونة الصعبة  
التي نحياها. فليكن لنا .. معبراً نرى  
بإفترق من أسوأ أزمات تاريخها.  
والجنتع المصري يشهد أحداثاً غريبة  
عليه لم يشهدها من قبل. وأبطال هذه  
الأحداث أنماط شاذة من البشر تفكرهم  
منصرف وتصرفاتهم إرهابية أقسى  
جعلوا من أنفسهم حكماً يصحرون  
أحسبوا ضد من يخالفهم في الرأي  
والرؤية ويستطيعون بناء من لا يروق  
لهم فكرة أو أسلوبية في الحياة. أقسى  
يشتمون السلطة ويشهرون استغلالهم في  
وجه كل من يخالف ردهم.  
وأخذت هذه الطغمة من الإرهابيين  
تعلن السطو والسرقة إلى جانب القتل  
وصك الدماء للحصول على أموال  
تشتري بها الأسلحة والمفرقات  
والتيارات الألام تحاول تفسير ماحدث  
لهم قتل أنها فتنه طلابية موجبة إلى  
المسيحيين ومن قتل أنها تطرف ديني  
تسمى من شائكة جماعات كدعي حرمها  
على الإسلام تنشر مبادئها بالقبول ومن  
قتل أنها مؤامرة تدبرها عناصر خارجية  
بغية تفتيت المجتمع المصري وإضعاف  
أمنه المصرية ومن قتل أنها حوادث  
غريبة تقع لأسباب شخصية  
والواقع أن تزايد هذه الأحداث  
وتصاعد حدة العنف الذي قدم به يجعل  
من الضروري عدم الإغفاله وتطبيقها  
بمقتضى هذه الأوقال السطحية. فمن  
سالم ظاهرة شديدة الخطورة ولا جدال  
في أن لها جذوراً عميقة ولقداناً صعبة  
كما أن محاولة التصدي لهذه الظاهرة  
يجب أن تكون أعقق الأمر يتطلب علاجاً  
شاملاً للتوابع المختلفة الحديثة  
وإطراف المشكلة. فليكن معك خطة  
منظمة تقوم على أمثلة جادة لإصلاح  
المجتمعات التي تنطلق منها هذه  
الضرائر من الناس ولا شك أن التعليم  
والقضاء على البطالة وتيسير سبل  
الحيش الكريم وإثبات الفرصة للشباب  
لتكوين أسر سوية وحل مشاكل الإسكان  
كل هذه أمور يجب أن توضع في الاعتبار  
إذا أريدت معالجة ظاهرة التخلف على  
أساس أنها ظاهرة مرشحة ناتجة عن  
أسباب اجتماعية خطيرة تجعل  
الحصان بها عرشاً للتأثير عليهم من  
قبل قوى الشر التي تربص بهذا البلد  
الذي عانى زمناً طويلاً أما يتم أهله  
بالتسامح والأخاء.

عبد الفتاح نصير





## الشم لا شطامته .. !!

عندما كانت بعض الأنظمة الحاكمة تنهت إلى تروى حالة الأمن في مصر ، وتحسن من ظروفه الداخلية التي يمكن أن ترتب على ذلك ، كنا نسمع من المسؤولين - في أعلى مراكز المسؤولية - ومنهم وزير الداخلية تأكيدات بأن مصر هي واحة الأمن والأمان ، وكأنها أسطورة مشروخة وشعوها على (فوتوغراف) يريدونها بغير هدف أو مقصود .

فلما قبل هذا كله وتلقى في الصحف القومية ، فلما يكون ذلك من أجل تهيئة الرأي العام للقبول بالقوانين التي تسعى الحكومة لأصدارها ، بعد أن التفت لها فطنت - رغم ١٣ عاما من الحكم العرفي - في السيطرة على الأمن العام وتأكيد هيبة الدولة . وحكومة الحزب الوطني الحاكم تطرح على الشعب معادلة صعبة يستحيل أن يوجد حل لها ، فهي تريد أن تجري أي تعديل على الدستور - بحجة الاستقرار - وهي في نفس الوقت تخشى أن يطلع من قوانينها الجديدة بعدم تطبيقها مع الدستور .. !!

والحكومة - في حقيقة الأمر - معيبة ومتعسكة بالدستور - الذي وضعته هي ولم تضعه المعارضة - لذا تعلق الأمر بالسلطات الواسعة التي يعطيها هذا الدستور

فلما زاد تدهور الحالة الأمنية عن الحد الذي يمكن أن تتحمله (الأسطورة المشروخة) اضطرت الصحف (القومية) إلى نشر التحليلات الكاملة ، واضطر رؤساء تحرير تلك الصحف إلى كتابة المقالات الانتقائية يطالبون فيها بمواجهة حاسمة مع من يعيرون بالأمن ، ويذهبون إلى أبعد من ذلك فيصرون المواجهة المطلوبة بأنها مواجهة ضرورية للحفاظ على هيبة الدولة .. !!

ولديهم أن تتوقف طويلا عند هذه الظاهرة ، فقد مررنا على أن يكون رأي المعارض مرفوضا ، حتى وإن كان يتضمن كل الحقيقة ، وإن يكون رد المسؤولين (مقصوما) حتى وإن كان لا يميز إلا عن الهوى والفضائل .. !!

لقد أصبحت للصحف (القومية) تتمتع الآن بكل صراحة عن معارك تجري بين قوات الأمن والعناصر المتطرفة ، تستخدم فيها الأسلحة السباحية على رؤس من جنسيات مختلفة صدقوا أكتوبه الأمن والأمان فجاءوا إلى بلادنا ، لكنهم - بالقطع - لن يعودوا إليها من جديد ، حتى ولو شربوا من ماء النيل .. !!

وتنشرت الصحف (القومية) أخبار الكائنات التي تنسبها قوات الأمن للقبض على المخربين ، والتي تنتهي دائما بمعارك بين الطرفين تستخدم فيها الأسلحة الأوتوماتيكية من الجانبين ، مما يقطع بأن موازين القوى ليست - بصورة مطلقة - في صالح قوات الأمن .

تقليل بعض المقولات إلى أية نتيجة تذكر ..

ألم تشدد علوية جريمة جلب المخدرات إلى الأعداء ، ومع ذلك نسمع كل يوم عن قضية جديدة من قضايا جلب المخدرات ؟ ..

وكذلك الحال بقضية لجرائم الرشوة ، والفساد ، والإغتصاب ، والإرهاب ..

المشكلة إذن ليست في القانون ، إنما المشكلة في كفاءة الجهاز المكلف بتطبيق القانون ، فمن زعم أن استمرار وتكرار هذه الأنواع من القضايا يرجع إلى ضعف كفاءة أجهزة الأمن وتقصيرها في كشف النشاط الإجرامي في مراحل الإعداد والتشهير ، ثم تقصيرها الشديد في جمع وتطبيق الأدلة الجنائية ، فإنهم من وجود جهاز كبير في وزارة الداخلية لتطبيق الأدلة الجنائية يشارف عليه مسئول كبير بدرجة مساعده وزير .. !!

المشكلة - ببساطة - أن الخاطئين على القانون قد أصبحوا الآن أكثر ذكاء من الذين يطبقون القانون .. اللهم لا تسقته .. !!

ملحوظة : هناك اقتراح بتدريس مسلمات كجاء ، وكولومبو ، لطيفة أكاديمية الشرطة بدلا من المناهج التي تدرس حاليا ، لرشح ستوى الخريجين .. !!

أتمنى في صندوق بريد عميد في وزارة الداخلية يناقش عن أن أشبع ملاحظاتي أمام وزير الداخلية ، بخصوص حالة الأمن ، بدلا من نشرها في مقالات ..

وقلت لصديق اتعبد أنني لا أوجه حديثي لوزير الداخلية ، وإنما أوجه الحديث إلى الشعب - الذي يسلط صرناك وزير الداخلية .. !!



بقلم  
احمد  
طلعت

للحكومة ، أو تعلق ببلد الذي يسمح بها لإبقاء الحاكم في السلطة ، أما إذا تعلق الأمر بالحد من سلطة الحكومة - أو الرقابة عليها - فإن الدستور ، في هذه الحالة ، يحتاج إلى تعديل حتى تكون السلطة أوسع .. والرقابة أضيق .. !!

والذي يجب أن نلهمه الحكومة جيدا هو أن العبرة ليست بالقانون ، وإنما العبرة بمن يطبقون القانون ، فكم من القوانين صدر في السنوات الأخيرة دون أن يؤدي لإجراء بعض الأعمال ، أو







المصدر: الوقف

التاريخ: ٨ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى

## العسكر.. والإسلاميون!

أولا يدعو إلى الأسف أن ينساق الغليونون من كتيبتنا وراء الأعلام الغربي الاسرائيلي لكي يحملوا الإسلام جرائم يرتكبها بعض الصوب والمسلمين، لينصب اليه الأدهب نوطه لدمع قلعة الحركات الإسلامية بالأدهب ١٢ أو جزأ منقلبا أن تحمل شعبا أو دولة مسؤولية ما فعلوا به المذمورون بها من جرائم بشعة، إذن لو جب أن نوصم جميع الدول بهذه الصفة، إذ يستحيل أن نجد في العالم دولة لا فسلطة واحدة لا ارتكب فيها جريمة.. فللعمل عليه ل تقويم دين ما وتحميد طبيعته هو نوصمه ولحكامه، وليس تصرفات تابعيه أو دولة. وإذا غاب ينتسب إلى الإسلام بعض الإسرائيليين، وإذا غابت كلفت إحدى الدول الإسلامية (وهي إيران) أنه اتهمت منذ قيام الثورة الإسلامية بأنها دولة إرهابية، لأنه يستحيل أن يؤدي حثا إلى إساءة الإسلام والحركات الطرق كغير بين أن ترتكب بعض الجماعات جرائم إرهابية، وبين أن تقوم دولة عظمى كأمريكا بنور الإدهب على مستوى العالم كله، وحتى للدولة الإسلامية الوحيدة التي تعفها أمريكا على الإعلان عن سياسة رسمية، ترتكب جرائم القتل رؤساء الدول والحكم والقواد أو القيام جهرا بالفسق

المسكوى لاختطاف رئيس دوله أو مواطن بها لحاكمته أمام القضاء الأمريكي ١١ غير أن للحمل على الإسلام وحركته السياسية هو الذي يحرض أمريكا وأوروبا على إساءة الصفة الإرهابية على الإسلام نفسه، على نحو ما اكتفت أمريكا وإسرائيل على وضع تعريف متطرف للإرهاب يجعل على رأس جرائمه الدولية حركات التحرير أو الانتفاضات الشعبية ١١ ومن المؤسف أن بعض التصنيفات من جريمة اغتيال بوضياف التي نشرتها صمغنا القومية، قد أشعلت وراء هذا التقليل، فاستلذا للتاريخ الحديث يعتبر هذه الجريمة لمواجهة ضد هيئة الدولة (تؤدي العرب والإسلام كثيرا أمام العالم ١١ وتعمى انطباعا بالغ سوء عن الإسلام في عيون الغرب ١١) واستلذا أخرى تحزن دول العالم الثالث، التي صارت في بؤرة الاهتمام العالمي ١١ (أن هناك هجمة علينا وعلى معتقداتنا وتعاليمنا باتباع أسلوب غير حضري) بل أن صلاح منتصر يثبت أن وجه المسلمين يظفر بالقصف والارهاب والدماء، البنشيق والقتال (الأهرام يوليوي) . وقلمة الأخير في تنقيدها بجريمة الاغتيال ادعى أن الجاني (يقدم للعالم صورة بشعة مشوهة للإسلام ١١ وهو دين الحب والسلام، ويجعل منه دينا أليورج عن أركاب أبشع الجرائم ١١) وهكذا نرى أن جريمة يرتكبها فرد أو جماعة (حتى لو لم تكن من جرائم الأدهب بمعناها الدقيق) تلقى مسؤوليتها على الإسلام، تأكيدا لانها الحركات الإسلامية بالانها أو مطرونها بكل عاف

د. محمد صفور





## الإرهاب والتطرف .... مرة أخرى

### بقلم : المستشار سعيد الجمل

لأن ظاهرة الإرهاب والتطرف التي يبلتها في العقود الأخيرة من القوام المفعلة لقد اختلف الكتاب بشأن أسبابها ليعتقد بعضهم يرجعها إلى مجرد الخلل الطائفي وبعضهم الآخر وهم كثيرون يرجعونها إلى عوامل اقتصادية واجتماعية متدهورة هي التي دفع الشباب إلى امتلاك سلاح الإرهاب والبعض الآخر يرجع أسبابها إلى عوامل سياسية وثقافية وإلى نظم التعليم المسافة .  
والواقع أن مرض الإرهاب والتطرف يرجع إلى نظر من سبب يتعامل في إبرازه بالصورة المثالية التي تراها مثلاً سياسياً علم تلك لأن الظاهرة الإرهابية هي نوع من الاحتجاج الذي خرج من صمته ووجد كثيراً من المبررات لدى الفلاسفة به والأجر أن تتوارى نوازل علمية غير واضحة ولا يمكن بمجرد الكلمات التي يقوم بنشرها كثير من الذين لا تخصص لهم في هذا المجال . فالتفكير معقدة وقد ساهم في وجودها عوامل عديدة بعضها الاقتصادي والاجتماعي وهو الذي يصنع الحياة في نفوس الشباب والبعض الآخر هو عامل سياسية تمهد الطريق للتغيير عن هذه الأنماط الاقتصادية والاجتماعية وهي التي تمنح المناخ الملأ للظهور والتغيير عنه . أما علاج الظاهرة فإن الكثيرين يرون ضرورة الطرق إلى حلول مشكلة علاج الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إليها بينما يبتسأ البعض يكفي بعلاج الأمي البوليس .

والعجيب إن أصحاب نظرية العلاج الأمي البوليس يعترضون على المفكرين بضرورة البحث عن أصل المشكلة ويرون أن ذلك يعتبر بمثابة علاج عن الإرهاب ورضاء به ولا يرون طريقة لاستكناه ألا بتطبيق الإدارة الأمنية لمواجهة العنف بالعنف كما يقولون .

أما من المناخ الذي يشكو فيه الإرهاب ويذكر فهو ذلك المناخ السياسي الذي تشعب فيه موازين العدالة ويقصر الفكر فيه أن الدولة قد تفلت عنه . هو المناخ الذي تشعب فيه الفرس المتكاثرة .. هو المناخ الذي تؤدي فيه الخدمات عامة غير مقبوضة لبعض الناس والبعض الآخر يموت داخل عتير المستشفيات لأنه لا يجد دواء أو لا يجد جهازاً لعمل كتيه مثلاً . هو المناخ الذي تلهأ فيه الخدمات صوما فلا يجد المواطن ملجأ يأوئ به ويشعره بالأمن والانتماء . هذه الملاحظات الحية تصنع في أذهان الشباب ونفوسهم مثل القنابل للوقوت ويستقر رأي هذه الملاحظات في حال الشباب ويصنع منها في الوقت المناسب قليل الإرهاب وعلمته .

يمتد الإرهاب ويذكر حيث لا تصبح للشرعية سيادتها على الجميع وحيث لا تكون القاعدة القانونية مجردة تطبيق على الكبير وعلى الصغير وحيث يكون الاحتكام في تفسير الشرعية لبعض المجالس الشاذية المعززة وليس المؤسسات دستورية مستقلة لتضع بها الدستور وحده تفسير هذه الشرعية . ويوم تصبح الأوضاع أن يجد الإرهاب له مبرراً ولا سداً في نفوس وعقول من يقومون به .

والعجيب أن ظاهرة الإرهاب والتطرف بما تطورت عليه من عوامل اقتصادية واجتماعية لم تقلع إلا في رحم النظام الإسرائيكي وبما أثبتت إليه للسلطة من تصبغ في نظم التعليم وتلصق في علاقة المواطنين بالإدارة الحاكمة .

لذلك لم يكن عجيباً أن يكون انهزام الديمقراطية هو الاطوار هو المناخ الذي أدى إلى ظهور هذا الإرهاب لأنه المناخ الذي يلف فيه أناس تقهق في الحاكم كما يطهون لتقهم في كل إصلاح بعد أن تقهق الروابط بينهم وبين أدوات الحكم هو المناخ الصالح لشعالي لنمو جرائم هذا الإرهاب . يقول الأستاذ حبيب محفوظ في رأي له بالأمر اختياراً مثلاً في العنف الذي يقوم به بعض المتطرفين .  
أريد من مواجهة شجاعة للواقع وروح العصر وتوجهاته . أريد من الرجوع للشعب ليعلم مصيره بنفسه دون وصاية وبون زيف . أريد من الديمقراطية وحرية





المصدر: الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٢

تكوين الأحزاب دون قيد أو شرط. لا بد أن تخاطب الأحزاب الشعب عن طريق الصحف والتلفزيون. لا بد من أن تفتح الفرصة للناس لكي يثقوا بالمصدين للوصول للحكم في برامجهم. وعندما تحترم حقوق الإنسان حقا يصبح للحوار قيمة جديدة ويأخذ كل فريق حجمه الطبيعي. ومن يلجأ للعنف في تلك الحالات يعرض نفسه لحرب لا هوادة فيها.

وكان الأسلاك نجيب يحدد للحوار الذي يدعو إليه الجميع شروطه الواجبة والتي بدونها لا يكون هناك حوار حقيقي. فيدون أن تكون وسائل الإعلام متاحة للجميع ومملوكة للشعب من دون الحكومة ودون أن تكون هناك انتخابات حقيقية تعبر عن إرادة الشعب - ودون أن تكون هناك قبل ذلك حرية تكوين للأحزاب فإن يكون هناك حوار. إما أن تكون أجهزة الإعلام مرصودة لخدمة الحكومة ولخدمة بقائها في الحكم ومعالجة مصالح معينة لأن يكون هناك هذا الحوار الذي يتهدى به البعض ويقول أن الجماعات الإرهابية ترفضه.

وإن تستطيع الآلة الأمنية مهما تضخمت كلها أن تسيطر هذا الإرهاب وإن تقضي عليه خلافاً لظن العوامل للأمية إليه قناعة وفاعلة وكما قال أحد القاتل أخيراً فإنه يمكن للحكومة أن تقضي مؤلفاً على خلايا الإرهاب في بعض محافظات الصعيد إلا أنها إن تقضي عليه نهائياً وستستخدم به أن عاجلاً أو آجلاً في أماكن أخرى وبذلك تكون قد قلصت أرواحاً غالية ووقتاً ثميناً دون أن تصل إلى نتيجة. والأجدر أن يتفكر السطح الإنساني ليكون آخر الحلول وأن تقدم عوامل الإصلاح في مجاليين معاً الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من جهة والإصلاح السياسي من جهة أخرى ليسفر الجميع أن الحكومة جادة وأنها رافقة بلواطينين وبالقشاي المظفر بضعة نفس.







## قبل تعديل التشريعات لمكافحة الإرهاب

# هل يصلح التشريع ما أفسدته الحكومة ؟

د. محمد رضا محرم

الذي في مدارس وزارة التعليم وبعد أن كانت مساحات الالتقاء بين التنظيمات تتسع سواء في وحدة المادة العلمية أو وحدة الامتحان أو في الانفتاح المتبادل بينهما بقبول تلاميذ التعليم العام في كافة مراحل التعليم الأزهرى والعكس إذا بالقطعة الثامنة تحدث بينهما مع مطلع الثمانينيات وهي مستمرة حتى الآن وفي مؤسسة الدعوة حدث ضعف شديد في مستوى الدعاة الخارجين من الكليات والمعاهد المتخصصة جاء نتيجة مباشرة لضعف مستوى الأداء في كافة مراحل التعليم ثم إن غياب توجه قوى عام وافئدة المجتمع إلى برنامج ترويض عقلي ديني فتح الباب أمام الدعاة المتخصصين إلى الفرق في الميادين دونما يقل الجهد لتبين الفتح من الشين ومع محدودية أعداد الدعاة المؤهلين تأهيلا جيدا كان في مقدور الجاهلية الدينية الحديثة أن تعارض دعوة الضار بل وأن تستولى على بعض مساجد وزارة الأوقاف وتمتلك منابرها عنوة واعتصاما . في مؤسسة الإعلام كانت الأمور أسوأ وأضل سبيلا . وإن أداء هذه المؤسسة شجيت ملامح الدولة الفتية وأصبحت الاستنارة الدينية أو السياسية في خصوصية مع رموز الحكومة والنظام وجاء إسلام البداية وأقدا من "ع" فاستطاعت موجات الأداة وملاشاشات التلفزيون وقال الجاهلون الوافدون أن الحزبية ليست في الإسلام وإن الديموقراطية بدعة محدثة . وإن الشورى غير ملزمة وإن البرلمانات اشراك في حكم الله . وإن الرئيس الوهم لا يسلك عيا يفعل . الخ . وظلت أجهزة الإعلام تزايد بالتفسيرات المتخلطة للدين في سياق مع الجماعات الدينية اسطفاة السراج في الشارع يقصد اعلام ومهر ومصاصرة القوى الإستعمارية كل المجتمع بل والقضاء عليها إذا كان هذا ممكنا .

الذي ريتة الحكومة قد تهرع مع البدايات المبكرة للثمانينيات واكل رأس الدولة وقد واكب ظاهرة اطلاق الجماعات الدينية وتوظيفها سياسيا انهيارات عظيمة ملأه في مؤسسات تشكيل الوعي والراي لدى جماهير الشعب المصري وقد حدث الانهيار الاول في مؤسسة التعليم وحدث الانهيار الثاني في مؤسسة الدعوة بينما حدث الانهيار الثالث في مؤسسة الاعلام .

في مؤسسة التعليم تحولت المقررات الدراسية في اللغة العربية والدين إلى اعتماد النمر المتحصب المستنكر للآخرين سواء كانوا من المخالفين في الدين أو المخالفين في العقائد السياسية ول هذه المؤسسة أيضا زادت الشقة لتساعا بين التعليم الديني في الأزهر وبين التعليم

في الماثور العربي حكمة مصاغة في سؤال استنكارى تقول : هل يصلح العطار ما أفسد الدهر وهي حكمة توجه إلى العجز التي تصابي منوهة أن الزيتة التي تستجليها من العطار يمكن أن تخفى اثر السنين .

وحال الحكومة المصرية الآن هو حال تلك العجز المتوهمة خيرا من وراء وصلات العطارين . الفرق أن الحكومة تستجلب وصلات اصلاص الفساد الذي لحق بها من دككتين التشريع حيث يقوم الجلاويون وتزنية القوانين يصنع الأوهام لهذه الحكومة .

والمازق الذي تجد فيه الحكومة المصرية نفسها الآن إنما صنعتها هذه الحكومة لنفسها وكان جهاز أمن الحكومة هو الصانع الأكبر لهذا المازق . ويحدد المازق في أن الحكومة أصبحت عاجزة عن مواجهة التطرف الديني . كما أن الإرهاب الذي يفرزه هذا التطرف قد اتسع واستشرى وتجاوز النيل من رموز الحكومة إلى اغتيال رموز الفكر ورموز الوحدة الوطنية .

وهذا التطرف الديني الذي اضي إلى الإرهاب إنما هو صناعة حكومية خالصة فالدولة ممثلة في شخص رئيسها محمد نور السادات هي التي استأذنت الجماعات الدينية مع بدايات السبعينيات وخرجت بها من خلال جهد مشترك لرجال السياسة ورجال الأمن من أوائل التسع الديني إلى سلطات الممارسة السياسية وكان قصد دولة ذلك الزمان أن تستخدم الجماعات الدينية لقمع الثورات السياسية الحديثة غير أن الوجه





وعندما حدثت القلعة بين الدولة  
والغلبة والوحش البشري في أعقاب اغتيال  
السادات كانت ثمرات الدين السياسي  
تجد الغذاء والاند في أخطاء الدولة  
والحكومة فالركب السياسي الذي تميز به  
النظام رومعه لأعمال ميذا ثدال  
الانتخابات كانت جميعها في مقدمة  
الاسباب التي جعلت محاولات الجماعات  
الدينية لاجداث تغيرات سياسية او  
ادارية بالقوة تفلح متأخفا من مواطنين  
كثريين بل ويتيح لهذه الجماعات تجنيد  
البعض من هؤلاء المواطنين ضمن  
صفوفها التي تزداد طرلا وعددا ثم كان  
الجزء الاقتصادي والعلى الاجتماعي  
للحكومات المتعاقبة وراء فتح الابواب من  
سعة امام المهجرين اقتصاديا  
والاستثماريين اجتماعيا لكي يسكنوا  
وقدوا في فترة الاسلام السياسي فمن  
دست البطالة والعوز جاء الذين يكسبون  
الاخرة بالاستشهاد ولا يفسرون من  
الدين شيئا وقد اعطى الفساد السياسي  
والاجتماعي الذي استشري في اوصال  
النظام الحاكم قوة دافعة لكي يكون  
الاستشهاد سبيلا مرغوبا للتفكير المنكر  
الحكومي الذي زاد وقلش من مرحلة  
التغلي الى مرحلة لمجاهرة بالفسق .  
وكانت الدولة في مرحلتها الحية  
والمغاضبة مع الجماعات الدينية  
تستخدم أجهزة الامن اما للتواصل واما  
للمصادمة وفي مرحلة التواصل في  
السميوتات فقدت أجهزة الامن احترامها  
لدى شباب الجماعات اما في مرحلة  
المصادمة فلانها قد فقدت هيبتها عجم  
الشباب اعود اجزءه الامن في الحالتين  
فكانت ليلة في الاول ولا تزعزع الكسرى  
الثانية في صندو وتبريط بجوارهما  
كان امراء الجماعات يديرون شئون  
القرى والنواحي بينما رجال الامن  
ودجال الادارة يتفكرون هذا في حالة  
السلم اما في حالة الحرب فلان الضحايا  
من الجانب الامني الحكومي يكونون  
اكثرية وعندما تجاوزت قوات الامن  
حدود القانون ومارست في تعساف  
السياسي لرموز الجماعات واعمال  
الاضطهاد والتعذيب للراعيان من توبيخ  
فلانها قد اعتدت الجور الاضداد للرموز من  
الارهاب المضاد اي ان الحكومة قد  
صنعت ظاهرة للتطرف الديني بفسادها  
وسوء سياستها بينما جاء الارهاب في  
غالبه نتيجة مباشرة لسفوقية الدولة  
واحترامها بسبب سلوك اداء اجرة  
الامن ..

والان وقد بلغت المأساة ذروتها  
تضرج علينا الحكومة بمهزلة  
استصدار تشريع جديد تواجه به  
الارهاب . وهو مطلب عجيب من  
حكومة لم يستطع لقنن الطوارئ  
وعلى امتداد احد عشر عاما ان يستمر  
شمعلها او وحشها ولم تستطع هي ان  
تحتفظ على هيبتها في وجوده كما انها  
تستطيع حماية المدنيين المسؤوليين منها  
من الارهاب وهي التي مالتت تجدد  
من حالة الطوارئ عاما تلو عام  
يحدث هذا والمادة الثالثة من قانون  
الطوارئ هذا تعطي هذه الحكومة  
حق وضع قيود على حرية الأشخاص  
في الاجتماع والتنقل والإقامة والحرور  
في الامكن لو اولقت معينة والقبض على  
الشخصية فيهم او الخطرين على الامن  
والنظام العام واعتقالهم والترخيص  
في تنفيذ الأشخاص والامكن نون  
التنفيذ بالحكم لقنن الاجراءات  
الجنائية ويحدث هذا ايضا وقانون  
المعلومات المصري في المادة ٨٩ يعاقب  
بالاعدام .. كل من افك عصابة خلجت  
مخالفة من السكان او قلوبت بالصلاح  
رجال السلطة العصابة في تنفيذ  
القوانين وكذلك كل من ثولي وعلمة

عصابة من هذا القبيل او ثولي فيها  
قيادة ما لما من انضم الى تلك  
العصابة ولم يشترك في تأليفها ولم  
يقتل فيها قيادة ما فيعاقب بالاشغال  
الشاقة المؤبدية او المؤقتة والمادة ٩٣  
من نفس لقنن العقوبات تعاقب  
بالاعدام كل من قد نفسه لمأساة  
عصابة حاملة للصلح او ثولي فيها  
قيادة ما وكان ذلك بقصد انخراطه في  
الاراضي او الاموال المملوكة  
للحكومة او جماعة من الناس او مقاومة  
القوة العسكرية للسلطة بمطالبة مركبي  
هذه الجنائية ثم ان كل هذا يحدث وهذه  
الحكومة تحت بدما لقنن الاحزاب ينص  
في مادته ٢٢ على ان يعاقب بالسجن كل  
من انشا او اسس او نظم او ادار على  
خلاف احكام هذا القانون تنظيميا حزبيا  
غير مشروع ولو كان مستمرا في وصف  
جمعية او هيئة او منظمة او جماعة ايا  
كانت التسمية او الوصف الذي يطلق  
عليه وتكون العقوبة بالاشغال الشاقة  
المؤبدية او المؤقتة اذا كان التنظيم  
الحزبي غير المشروع مملعا لنظام  
الجنس او ذا طابع عسكري او اذا  
ارتكب الجريمة بناء على تشاور مع  
اجنية ..

وهذا يقين لكافة من اهل مصر ان  
الحكومة في بر مصر ليست في حاجة  
الى تشريع جديد لتكفلة الارهاب  
وانما شعب مصر هو الذي في حاجة  
الى حكومة جديدة تمكن من الطهارة  
والنكادة والهيبة ما تستطيع ان  
تصنع الامن وان توفر الامن  
للمواطنين جميعا مهما تكن ملهم او  
عقائدهم واي تشريع مهما بلغ غلوه  
ان يتجاوز ما اوريدته من قبل بشأن  
تشديد العقوبات في لقنن الجنائي  
او اعداد احكام لقنن الاجراءات  
الجنائية في لقنن الطوارئ وهو  
بالقل اي التشريع المطلوب ان  
يصنع ما اسدده الدهر او هو ان  
وجه الثقة ان يصنع ما اسدده  
الحكومة ..





المصدر: **الرفد**

التاريخ: ١٦ مارس ١٩٦٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الديمقراطية . وإن شريعة الديمقراطية في مصر هي ما تشهده من أحداث عتف في بعض محافظات مصر .. لا يسدي الديمقراطية ليست مسئولة عما يحدث من أحداث ينشأ فيها اليأس ويصعقها بالكون من حجبها بظلمة والحيرة بريئة من أعمال الأتلف التي تارت في السنوات الأخيرة ..

● وثقلت أيضا أمام إعلان وزير الزراعة .. يوسف والي أن الحكومة قررت من صباح يوم الاثنين ، التخلي لحد ثمانية أي لربط زراعية يقوم باستصلاحها أي مواطن .. وفي أي مكان في مصر واستطيع أن أزم أن هذا الكلام يعبر للاستفهام الحلق

● تمجيت لبعض الآراء التي عارضت إرسال قوات مصرية إلى سريلانكو عاصمة الجيوشة والفورس : فهذه القوات لم تذهب في مهمة استعمارية . ولم تذهب رغبة في التوسع والزعامة والبحث عن دور سياسي خارجي .

● لم استطع أن أمتح نفسي من التعليق على مبادرة اسمحق راين رئيس الوزراء الإسرائيلي . واستعداده للذهب إلى دمشق وعصف وبيروت . وأعجبت بقوله لا يوجد انكسار أكبر من انتصار السلام .. على الحروب منه منتصرون ومهززون . اما في السلام للجميع منتصرون .

● وأخيرا .. بين ذات وآخر نشر المصنف أخيرا ميثاقاً عن اجتماع طلبة المصرية - اليهودية حول قضية حلايب . ولا تعرف ما الذي دار في هذه الاجتماعات . وما الذي أسقط عنه وعلى لفظ الاتفاق وتلك الاختلاف . وسبب إثارة لهذه القضية الآن هو أني أتوقع قريباً أخيراً ليع سلة ؟

تزامنت الأتلف في دعلي عنه كتابة هذا القلم . هل أكتب عن التصريحات التي أدلى بها وزير الداخلية أمام اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ؟ لم أكتب عن تصريحات وزير الزراعة في اسبوع ؟ لم عن حديث صلاح متصر عن الأتلف والديمقراطية أمام مجلس الشورى ؟ لم عن بعض التعديلات التي سبقتها من ذهب فولاذ المسلة إلى سراييلو ؟ أم عن تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي اسمحق راين المضجعة حول كاملا ؟

● تولفت كثيراً أمام تصريحات السيد عبد الحليم موسى حول قيام الإسرائيليين بالتخفيف لعمليات إبادة جماعية . ولم تعطف أية تفاصيل أخرى توضح هذه العمليات الفاسدة . وأعتقد أن النشر المختصر أو التبرير في مثل هذه الحالات يفر ولا يفيد فلما أن تنشر تصريحات وزير الداخلية كلمة بحيث تجيب على التساؤلات التي يمكن أن تنشأ عن هذه العمليات الفاسدة .. واما ألا ينشر حرب واحد لدا كانت منه مواعيد تحول دون ذلك .

● كما أثار دهشتي ما اعطته الاستة صلاح متصر رئيس تحرير مجلة بالكون في مجلس الشورى أن الصنف ينشأ لال الحرية . والأرهاب يترصد في لال

**مجدى مهنا**







المصدر : **الرفد**

التاريخ : ١٢ ربيع ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى

## حرب على الفكر الإسلامي .. منذ عهد ناصر

انني لمين المستنكر محمود فريدي :  
كفلس وإنسان في حكمه لتمام الذي أصدره  
بجسدة ٢ مارس ١٩٧٨ في دعوى  
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤ مدني على  
جنوب القاهرة التي راعها المستنكر د .  
علي جريشة .. ولا تكن لعمية هذا الحكم  
لفظ في القضاء لأول مرة - بالقانون عن  
جرائم التشهير الوطني في حين  
عبد الناصر العربي والاستبداد القلونية  
التي فلم عليها الحكم . ولما أعمية الحكم  
في تقري لله سجل واجبة خطيرة لذلك ان  
الحرب للعلنة ضد الحركات الإسلامية  
للتصنيف لفظ ما تحليره النظم  
المستورية او القلبية لعملا صلبة  
البرامية . ولما في حرب ضد الفكر  
الإسلامي نفسه . ولربما ممتلكه بالحد  
القلامة من جنوبه ! فقد قدم أدمي في  
الدعوى صورة من تقرير وضعته لجنة  
شككت من رئيس الوزراء ولقد المشايير  
ولقد المبحث الجدلانية المستورية .  
ومدير مكتب مدير الدراسة الوسطاء  
تلكه جماعة الإخوان المسلمين المصلحة  
ووضع برتلكج أفضل الطريق لياووع  
مدين :

اولهما - شغل مع الإخوان من القفرهم .  
وثانيهما - منح دعوى القفرهم من الانتقال  
ال غيرهم .

( يراجع في التصديق ذلك ذلك المستنكر  
محمود فريدي - منطقة لا تسلط .  
ويوجه خاص من ٤٨ - ٥١ ) . ولأن كان  
لأؤلف كلفني طرح هذا التقرير كورقة  
عربية لا دليل على وجود أصلها حتى  
يلخذ بها كدليل في الدعوى . الا أن مجرد  
الإشارة أن هذا التقرير في أصلي حكم  
القسائي يسمح للبرانيين للبعد  
الناموري . والبرانيين للبعد الحاضر .  
بأن يتخطوا من أن القفرجات للوردة للحد  
قد وضعن وتوضع موضع التخليد .





المصدر : الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

سواء يتكلم الناس حتى دون أن يتكلموا  
للوجود بالفعل مادية . أو يارهب دمه  
والطعامهم وملاحتهم بل والغناهم من  
نحو ما لفعل الشهيد سيد قطب . . . وكان  
النظام المصري يريد أن يهده ميجوري في  
تونس ( النهضة ) والجزائر ( الجديدة )  
من محركات عسكرية غير شرعية تنس  
فيها السلطة لشخصا ماجوريين يعارضون  
بإرثهم أو شروعاتهم في ارتكاب جرائم  
أرهابية ومحاولة قلب نظام الحكم . . .  
كان بعض المعلقين يرى أن زبح أمريكا  
وأوروبا لنظام الحكم العسكري في الشرق  
الغربي . تمهيدا لضرب التيار الإسلامي .  
حتى إذا انقلب ميدانهم على الأخوان  
المسلمين الذين كفوا وفاءه من نجاح  
الانقلاب . تصور البعض أن الأمر لا يندرج  
إن يكون نزاعا ماليا على السلطة . أما  
اليوم فنن ميجوري على طاول المسلمين  
العربية والإسلامية . يؤكد وجود خط  
أجنبية ( أمريكية وأوروبية ) إما لضرب  
حركات الإسلام السياسية للحرية . وأما  
استغلال الإسلام في ضرب أي نظام  
الشرطي مناهض للامبريالية الغربية  
( انيونيسيا وبكستان والفلسطين ) .

د . محمد مصطفى





المصدر : الفارسي

١٧ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## المصريون

«الاتحاد قوة والتفريق ضعف»  
حكمة قلها القدماء . وكما مر  
الزمن تلبثت صحتها وفعاليتها .  
ووضع الله ميثاقا متزوجا على  
رأسه ، يرمز لوحدة الوجهين  
البحري والقبلي وليس استمرار  
وجه لوجه . وفتح العرب المسلمون  
مصر بقيادة عمرو بن العاص منذ  
حوال ١٤٠٠ عام وأثارت المصريين  
من اضطهاد الرومان المستعمرين .  
وانتمح المصريون بنظام حكم عقيل  
أول مرة في تاريخهم مما حجب لهم  
دين الإسلام . وبذل المصريون في  
الإسلام وتسلموا عدد المسلمين  
بعد الألفاظ بعد مضي ٦٠ عام من  
الفتح الإسلامي .

ثم بعد ١٤٠٠ عام يحيى من يلح  
الفئة بين المسلمين والأقباط والتي  
أن تليد الأ الحكومة الدستورية  
ولذلك لأن الفئة تحلق مهادا  
الاستعمار الإنجليزي شرق  
والغرب . ولذا الفئة سوف  
تضعف من قوة المعارضة للنظام  
الحاكم . وبذلك سيؤجل تغير  
النظام الدستوري إلى آخر  
ديقراطي .

ومثلو الفئة أن يكسروا  
شمسية تلك الأعمال بل بالعكس  
مبطلون نسبة كبيرة من أنصارهم  
لأنهم تلك الحوادث يعيشون أنهم  
لا يصحون لحكم البلاد . وذلك  
بالمقارنة لاولئك المسلمين أيام الفتح  
الإسلامي والذين أحبهم الأقباط .  
لعدائهم وأسياساتهم المعقدة وكثروا  
السبب في انتشار الإسلام في مصر .

وللأسف لم تتوجه قيادات  
الإخوان المسلمين إلى مناطق الفئة  
لاحتوائها في مهادا . مع العلم أنهم  
أكثر الشخصيات على أكتاف مثيري  
الفئة بكمهوء ويوجد العديد من  
الأسباب التي ربما دفعت تلك  
القيادات إلى التوقف موقف  
المفرج . منها خشيته من أنه تلك  
الجماعات حتى لا يفهموا تأييدهم  
لربما يكون السبب اعتقادهم بعدم  
جنوى نواياهم أن تلك المناطق

في مذهب غلط







المصدر: الوفاء

١٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ليس بالتشريع وحده نواجهه الارهاب

### بقلم: جمال بدوي

دخلت الحكومة ميدان مكافحة الارهاب عن طريق التشريع ، واخذت إلى مجلس الشعب مشروع قانون بحصول فوائض المعلومات ، والإجراءات ، وسرية الحسابات ، لعلها تؤل بالفرض بدلا من وضع قانون خاص بمكافحة الارهاب . وتعرض المشروع إلى انتقادات كثيرة من جانب الأعضاء ، وأبدى بعض المتكلمين تخوفا من سوء استخدام المعلومات الخاطئة في غير الفرض الذي شرعت من أجله ، وقالوا : إن المشروع يتضمن عبارات مطلقة غير محددة ، ونصوصا فضفاضة تحتمل للأسلطة لرمسة التكتيل بالمخوم بما يهدد الحريات العامة ، وفي مقدمتها الحرية الشخصية وحرية الفكر والرأي .

ولكن كل هذه الأصوات ضاعت سدى ، وانتهى المجلس عند النصويت - إلى الموافقة على مشروع التعديل بعد إجراء تعديلات طفيفة جدا : - ، وهو ما كان متوقعا . وستصبح هذه التعديلات بعد نشرها في الجريدة الرسمية والقما جنيدا بفرض نفسه على حملاتنا المعاصرة . وسيضرب إلى مجموعة القوانين العقابية التي تتصور الحكومة انها كفيلة بتحقيق الاستقرار الداخلي والسلام الاجتماعي ومكافحة الارهاب (١) .

●● ولكن .. متى كان التشريع سلاحا تلجأنا في مكافحة الارهاب ؟

إن لقانون الطوارئ المفروض علينا منذ أكثر من عشر سنوات لم ينجح في وقف تيار الارهاب ، ووقعت تحت رايته حوادث اغتيالات ومحاولات اغتيال ونسف وتدمير لم نشهد لها مصر مثالا في عهود سابقة . بل شهدت نفس الفترة تناميا لتيار الارهاب الذي استطاع ان يستقطب شرائح كثيرة من الشباب في المدارس والجامعات .

إن سلاح التشريع والتقنين وتغليفه العقوبة - رغم اهميته - سيظل سلاحا مساعداً وإن يكون السلاح الجاهم الملقح طلالا بقيت البوائق والظروف التي تعمل على تغريب الارهاب وتنشيطه . وسيظل تيار الارهاب يستقطب اجلا من الشباب طلالا كل هذا الشباب يعاني من الفراغ السياسي والثقافي والديني . وطلالا وجد امامه الطريق مسودا للمشاركة في بناء وطنه . وطلالا بقي العمل السياسي والحزبي محظورا في الجامعات . ومحصورا في يد الدولة خارج الجامعات . إن الشباب المصري ينفج وعيه على واقع مروع يؤكد له في كل يوم أنه غير مرغوب فيه ، وأنه عالة على المجتمع . وإن عليه ان يفكر في الهجرة إلى وطن بديل يمنحه لقمة العيش مهما كانت جافة . وفرصة العمل مهما كانت وضيفة . ومن الطبيعي ان تظل هذا اللقن ان يقع الشباب فريسة للشياخ والبطالة والقتل .. والارهاب .





المصدر : السوفيت

١٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن ظاهرة الإرهاب ليست ظاهرة أمنية فحسب - كما يتصور البعض - ولكنها نتيجة للتفكك الذي أصاب المجتمع خلال الأربعين سنة الماضية ، وهي المراحل الطبيعية للسلم السياسي والنظم الاجتماعي وحكم الفرد وغياب الديمقراطية الحقيقية والمتجذرة بالشعرات .

ليس بالتفويض وحده يواجه الإرهاب في مصر .

إن مواجهة الإرهاب وتحقيق الاستقرار يتطلبان من الدولة وقلة مع النفس والضمير كي تتخل الدولة عن تنازلاتها واحتكارها للسلطة ، وتخرج الشعب من عزله ، وتعطيه حق تقرير مصيره وإعلان إرادته الحقيقية .

إن الشعب ليس له دور فيما يجري من حوله .

الشعب لا يذهب إلى صناديق الانتخابات ، ولا يشارك في العمل الحزبي ، ولا يسلم في تشكيل المجالس النيابية التي تحمل اسمه زورا وبهتانا ، ويترك للحكومة الجمل بما حمل .

فكملت النتيجة هذه الورطة التي ندفع ثمنها ، والتي تهدد المجتمع المصري كله في مصيره وإمنه ووحدته .

- عجز وشلل وسلبية في العمل السياسي .
- ونشاط وحركة وحيوية في النشاط الإرهابي .

وأصبحت حيالنا كلهم المطلوب رأسه في السبع ..

وقاعدته في الفراغ . وهو وضع سيؤدي لا محالة إلى الانتحار والتفكك والانفجار والانشطار . وتحويل المجتمع المصري إلى شظايا .

- نحن مقلون على مرحلة حلقة السواد ، والقوى المعادية لهم ترسم وتخطط ، وتتآمر لتحقيق الانشطار داخل مصر ، وتنفيذ المخطط الذي رسمته أدمغة جبارة تعمل على تحويل المنطقة إلى الزايم عرقية ودينية ووطنية حول إسرائيل الكبرى ، والأسلحة تنهال علينا من الدول لعنينة عبر الدول الصديقة والشقيقة كما قال الدكتور يوسف والي في أسبوط .

وهي أسلحة ليست لصيد العصافير والحمام ، ولكن لتحويل مصر إلى حمام للدم .

إن تيار الإرهاب يتفرد بالسلطة في غياب القوى الشعبية والديمقراطية والأحزاب الجماهيرية .. فاعثروا يا أولي الألباب .





المصدر : **الفروسيّة**

٢٠ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى

## ٣ سمات لشخصية العسكر ونظم الارهاب ؟

لقد ان اهلنا كل من انتقد بشدة التمييزات الثلاثة التي توصف بانها قانون للحكمة الارهاب - لود ان لمظنهم الى ان هذه الانتقادات وغيرها مما احسن في صدور الاف (الذين يخشون الجهر بالاعتراض) لا تعلم ان تكون صرخات في واد ، لتجديد كالسخان في الهواء.. فلقد اعتنق هذا النظم (وربما كان ذلك احد اصول التربية العسكرية) فلسفة اسماها بعض الكُتّاب بانها (الفلسفة العنانية) وإن كنت لأؤثر ان اسمها بفلسفة النعدي والاستفزاز حيث تبرزه دراسات علم النفس الاجتماعي للشخصية العسكرية ، ان اخطر ما تتميز به هذه الشخصية ليس فقط : اعتبار اوامرها وغيقاتها مصدر للشرعية ، وإنما كذلك هذا الخضوع المطلق للسلطة الرئيسية استجابة أمنية لما يسمى بالضبط والربط وطاعة الرؤساء طاعة عمياء ! والشككة الاساسية في نظم الحكم العسكرية (والتي تقوم إما بالانقلاب أو بالقوات) ان من يصيح رئيسا للدولة كان من قبل ضابطا في المؤسسة العسكرية خاضعا بمسلة مطلقة لرئيسه الأعلى ، وهو إذ ينتقد سلطة الدولة (وهي تحمي سلطة

الامر والنهي) . يستحيل ان يبرأ من عقد تفنتته العسكرية التي كانت تفرس عليه الخضوع والطاعة بان كان يكسبه الاعلى ! وهذا هو السبب فيما يصيب شخصيته بالاعتزاز أو عدم التوازن ، أو الغلاة في ممارسة سلطته وهو لا يفرض حسب فترات خضوعه وطاعته ان كان يرأسه ، وإنما هو يمشي في النرجسية وشموه بالقدرة على ان يفرض من التذريعات والقرارات مبادئ استمراره في ممارسة السلطة المطلقة .. ولا يغير وضعه السياسي كحكم مدني ، من صفته او طبيعته العسكرية التي ترفض بشدة أي اعتراض أو مناقشة لما يصدر من اوامر الحكم العسكري يطلب من المحكومين ان يتقبلوا اوامره على نحو ملجوب على الطرق العسكرية ان تقتله من اوامر قادتها ، وهذا هو السبب في تيرم او ضيق نظم الحكم العسكرية بأية معارضة إذ انها تنظر إليها وكأنها نوع من التمرد . بل وان بعض الأحيان تعتبرها خيانة وعدمها يتسبب في تنظيم الحكم العسكري بوجود دستور ما ، فإن لهم الحكم لهذا الدستور (الذي لا يجوز ان تنتقص من سلطته) هو وحده الذي يجب ان تفرس له القداسة ، ومبصر من تشريعات تجرم الخروج على هذا الفهم العسكري للديمقراطية للشرعية او الدستورية .. هو الذي يجب ان يوضع في الاعتبار عند تقييم التمييزات التي يصدر بها للقانون المسمى بقانون الارهاب :

د . محمد منصور







## الأزمة الراهنة ليست أزمة إرهاب

والسلم به أن مخالفة قواعد وأصول التشريع القانوني ، لا تخرج عن أحد أمرين : إما الجهل بهذه القواعد والأصول ، وإما الميول عن تحديد جوه الأزمات نتيجة إزهاق الفهم أصلاً أو نتيجة استقرار سياسة إخفاء الرأس في الرمال (١١) .

### معنى الإرهاب وإشكاله

**غير مصطلح الإرهاب** (TERROR) في أول قاموس للاكاديمية الفرنسية في عام ١٩٦٤ ، فارتفع أن للإرهاب عنصرين هما : عنصر ذو طابع نفسي ، ويعني توليد التخوف أو الاكراه الشديد أو الهياج أو الاضطراب بين الناس وخلق الشعور لديهم بوجود خطر حال أو خطر في المستقبل . أما العنصر الثاني فهو ذو طابع مادي أو بدني ، ويعني قيام الجاني بأحداث مظهر عطف خارجية بواسطة جسده - ويمكن تحديد شكلين كبيرين للإرهاب : الشكل الأول - الإرهاب السياسي ، وذلك سواء كان خارجياً كخطف طائرات الدول الأجنبية أو إغتيال القادة والسياسيين الأجانب - أما الشكل الثاني - فهو الإرهاب الاجتماعي ، ويتصل في ارتكاب جرائم القانون العام بطرق تدعو إلى توليد الشعور بالفرق والهاجاج لديهم ، ولكل بقصد تحقيق غرض سياسي أو غرض إجرامي معين ومحدد ، وتتبنى حالة الإرهاب بتحقيق الغرض أو الافتراض المقصود . وعلى ذلك ، يخلق معنى الإرهاب

بقلم  
المستشار  
شريف  
كامل



الرأس في الرمال ، وسوف يقتصر أثر هذه التعديلات القانونية على إزدياد إلهاب الأزمة ( الحقيقية ) الراهنة بما يشبه سكب الزيت على النار (١١) .

### أصول التشريع القانوني

أراحت الحكومة نفسها فوطيتها من الأزمة الراهنة في أزمة إرهاب ضائع ، وهو الأمر الذي تقل الأزمة مباشرة إلى مجال القانون وجعلها ظاهرة أو أزمة قانونية صرف تستدعي تدخل التشريع لتطبيع لمواجهه هذه الأزمة وعلاجها (١١) . ولقد أطلحت الحكومة في ذلك بقواعد وأصول التشريع القانوني ، تلك التي تقتضي أول ما تقتضيه لمس وملاحظة جوه الأزمات وليس إعراضها ومظاهرها الخارجية . وذلك لتحديد ما إذا كان جوه

تسمى الحكومة حالياً للحصول على موافقة مجلس الشعب لاستصدار التعديلات القانونية العنصرية الجديدة التي تقدم كلها على أساس فكرة مكثفة الإرهاب ، وذلك باعتبار أن الإرهاب هو التعطيل الحكومي للمعد للآزمة الراهنة في مصر (١١) وسوف يسارع مجلس الشعب كعادته بالموافقة ، غير أن مبالغ الخطورة الفاتكة في ذلك ، هو أن الأزمة الراهنة في مصر ليست في الأساس أزمة تقضي الإرهاب بمعناه العلمي الصحيح .

وبهذا للتشخيص الموضوعي المواقف ، فإن الأزمة الراهنة في أصلها أزمة بحث عن هوية حضارية جديدة للناس والمجتمع والدولة في مصر ، ويعني آخر إعادة صياغة الهوية الحضارية من شكل إلى شكل آخر . ومن الطبيعي أن تقتزن أزمات الهوية الحضارية بالكثير من مظاهر العنف المادي والتطرف الفكري والخلق والاضطرابات وفقدان الثقة واليقين ، غير أنه تقل مظاهر العنف والتطرف مجرد أعراض سطحية تظهر لحياتنا وتخبر أحيانا آخرين ، إلا أنها في جميع الأحوال لا تمثل حقيقة أزمة البحث عن الهوية الحضارية ، كما لا تمثل طبيعتها الخاصة ، والمثل أن أزمة البحث عن هوية حضارية جديدة هي أزمة أكبر بكثير وأصعب كثيراً وأخطر كثيراً مما لو كانت مجرد أزمة تقضي الإرهاب ، وهي في كل الأحوال تختلف كل الاختلاف من معنى الإرهاب وعن أشكال المثلثة ، وعلى ذلك تكون هذه التعديلات القانونية مجرد تعيين واضح عن إندغام الفهم والاعتماد على سياسة إخفاء

الأزمة هو مسألة قانونية تدخل في مجال القانون ، وماذا يمكن من الطبيعي ومن الصحيح أن يتم البحث عن علاج هذه الأزمة القانونية بحلول قانونية تشريعية لمواجهتها . والعكس صحيح ، فإذا كان جوهر الأزمات ( وأيس إعراضها أو مظاهرها ) هو مسألة غير قانونية ، فمن الطبيعي ألا نتجهما إجمالاً في مجال القانون ، وهنا يكون من الطبيعي ومن الصحيح أن يتم البحث عن علاج هذه الأزمة غير القانونية بحلول ليست تشريعية لمواجهتها .





المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٠٠٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

نجم عن ذلك من هزيمة مروعة في ١٩٦٧ أدت إلى مراراة حزبية وفائرة في كل النواحي حتى الآن فلمعيت للثقة واليقين في كل شيء . ثم -إستمر بعد ذلك الظلم والاستبداد وإنعدام العدالة الاجتماعية ونقص اللسان المالي في دعم للملك الجديد واتصافهم من الانكسارية والمرونة . وتحول جيمسور للشعب إلى مجسود (أغوات) (١١) . فلماذا لا تشيع لدى عامة الناس المحرومين الرغبة في الحياة كما كانت في العصور البعيدة القديمة ، ومن ثم ساهمت الظروف كلها على سرعة إنتشار شعار ( الإسلام هو الحل ) لتعاني مصر أسوأ طروقة قديمة من القلق والاضطرابات والعنف والتطرف الذي يلزم دوما أزمة البحث عن هوية حضارية جديدة أو أزمة إعادة صياغة الهوية الحضارية من شكل إلى شكل آخر ، وفي كل الأحوال تبقى أزمة كبير كثيرا وأصعب كثيرا وأخطر كثيرا مما لو كانت مجرد أزمة تقضي للأهداف تصلح معها التعديلات القانونية الجديدة .

السياسي (الدخول) في حالة إقتراف جرائم الاغتيال السياسي بقصد تغيير نظام الحكم أو التخلص من بعض القادة والسياسيين ، ولكن يتعين ملاحظة أن معنى الأرمباب لا يطبق في حالة السعي لتغيير الهوية الحضارية للحياة والناس والمجتمع والدولة ، وذلك حتى ولو إقتزن هذا السعي ببعض مظاهر العنف المادي أو التطرف الفكري وحتى ولو صاحبت هذه المظاهر إقتراف جرائم الاغتيال السياسي . ذلك أنه مهما كانت مظاهر وأعراض العنف والتطرف فلا يمكن إقتفال كل الناس ، كما أنه من المستحيل واقعا السعي لتغيير هويتهم الحضارية وكذا هوية المجتمع والدولة بغير رضاء الناس وإقبالهم ، أو على الأقل توافر إستعدادهم النفسي لتقبل تجريب ذلك السعي بعد أن أغلقت كل السبل في وجههم .

#### تشخيص الأزمة الراهنة

داب الحكم بعد يناير ١٩٥٢ على تشويه كل ملامح المشروع الحضاري المزدهر والعظيم الذي كان قائما في مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى يناير ١٩٥٢ . مما أضعف في الزمان معظم الشباب (على خلاف الحقيقة) أن ذلك المشروع الحضاري لم يحقق أي شيء (١١) . ثم ثبت زيف وخداع كل شعارات يناير ١٩٥٢ ، بما





المصدر: الوفاء

التاريخ: ٢١ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ليست أزمة ارهاب

حسبما هو متوقع، ستعقد جلسة الشعب بالتوافق على التعديلات القانونية والمقابلة والإجرائية الجديدة، التي تقدمت بها الحكومة منذ بضعة أيام. تلك التعديلات القانونية التي تقدمت عليها على أساس فكرة محكمة الإرهاب، وذلك بدعوى أن الإرهاب هو الشخص المسمى الحكومي المتعدد للأزمة في مصر ١١ ومبلغ الخطورة البالغة في ذلك، هو أن هذا الشخص يؤكد بوضوح إعدام الفهم أصلاً لمحلية وطبيعة الأزمة الواضحة، كما أنه يؤكد أيضاً بوضوح الإصرار على سياسة إخفاء الرأس في الرمل ٢١ وفي الحالات ٢٢، فلا تكون لهذه التعديلات القانونية الجديدة ثمة جدوى أو فائدة في مواجهة الأزمة الحقيقية، بل على العكس فإنه نتيجة خطأ الشخص وسطحية، فسوف تؤدي هذه التعديلات إلى إزدياد إشغال الأزمة الحقيقية الواضحة بما يشبه صب الزيت على النار ٣١

### انتفاء معنى الإرهاب

بعدما عن التعريفات المختلفة للإرهاب، فقد ظهر مصطلح الإرهاب (Terror) في أول قلموس للاكتفوية الفرنسية في عام ١٩٦٤. حين أوضح أن للإرهاب عنصرين اثنين: العنصر الأول ذو طابع نفسي، ويعني تعمد توليد الخوف أو الخوف الشديد أو الهياج أو الاضطراب بين الناس لخلق الشعور لديهم بوجود خطر جلي أو خطر مستحيل. أما العنصر الثاني: فهو ذو طابع مادي أو بشي، ويعني قيام الجيش بإحداث مظاهر عنف خارجية بواسطة جسده. وفي ضوء هذين العنصرين، يمكن تحديد شغلين يميزان للإرهاب. الشغل الأول وهو الإرهاب السياسي، ويشتمل صورتين، الصورة الأولى - الإرهاب السياسي الداخلي، كإغتيال الحكام أو المسؤولين السياسيين أو إلحاق الناس وإلحاق القتل والقتل في الأسكن العامة، وذلك كله بقصد تحقيق غرض سياسي داخل محدّد كان يكون تغيير نظم الحكم. أو الحصول على ثمة مكاسب سياسية معينة. وللحق الواقع لهذه الصورة، منظمة الجيش الأيرلندي، جماعة الألوية الحمراء، جماعة الشيخ، جماعة القذافي الجديدة، جماعات العمال الزلافة والقمصان الخضراء في مصر في الأربعينات. الصورة الثانية - الإرهاب السياسي الخارجي، كخطف طائرات الدول الأجنبية، أو خطف رعاياها، أو دعم المنشآت الأجنبية، أو اغتيال القادة والمبشرين الأجانب، وذلك بطرق تحقيق هدف أو أهداف سياسية خارجية. أما الشغل الثاني للإرهاب فهو الإرهاب الاجتماعي، ويشتمل في ارتكاب جرائم القانون العام بطريقة تؤدي إلى توليد الشعور بالخوف الشديد لدى الناس لسبب إرهابهم والحصول منهم على مكاسب غير مشروعة، أو لخلق واقع غير قانوني يستمر سريانه على الناس (كالأتاوات ونحوها) وهو ما يندرج في العادة على الجرائم التي يرتكبها الخارجيون على القانون وعادة الجرمين والعصابات وطوائف الطرق، أما على مستوى الداخل فمصاعب توزيع المخدرات وعصابات المراقبة والنشل وعصابات الإجراء الشامل الملوخ في الأضراف القتالية. ومن ثم يخلص معنى الإرهاب في تعمد ترويع وإرهاب الناس، عن طريق ارتكاب الجرائم العشوائية بأسلوب يثير الهياج والاضطرابات لديهم. وذلك بقصد تحقيق أغراض محددة سياسية أو إجرامية. ويتناول تذهبي حالة الإرهاب بتحقيق الأغراض المصودة. وعلى ذلك، تخرج بكل الموضوع عن معنى الإرهاب وعن صورة مختلفة. تخرج الاتجاهات الشعبية العامة التي تتلهف وتندرج شوقاً إلى تغيير كل شيء، وذلك بعد أن قلقت القلة واليدين في كل شيء نتيجة ظروفها التاريخية الخاصة وبكامل، فإنه سواء على مستوى النخبة أو مستوى العامة، فجميع







المصدر : المورد

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بقدر استقلاله يمثل فراغا فكريا وحضاريا سمحنا بيمتد مصر كلها في هذه اللحظة التاريخية بالغة الخطورة ، مما يدفع الجميع في مصر للبحث عن مشروع حضارى جديد وفوقية حضارية جديدة ، للنفس والمجتمع والدولة هربا من ذلك الفراغ الفكرى والحضارى الذى تعاني منه مصر كلها . ومن الطبيعي ان تتلذذ لزيات البحث عن الهوية الحضارية بقطر من منظر الحلف الذى والتفرد الفكرى ، وأيضا بقطر من اللق والاضطرابات وفقدان الثقة واليقين غير انه تظل كل هذه المظاهر مجرد أعراض لازمة البحث عن الذات الحضارية ، ومن ثم تخرج بالقطع عن معنى الإرهاب ، فهي مرحلة فوضى الهوية الحضارية وليس لها معنى الإرهاب .

#### جلود الأزمة الراهنة

داب الحكم بعد يوليو ١٩٥٢ على شرايط التوزيع في مصر ، ونشويه كل ملائح الهوية الحضارية والمشروع الحضارى المزدهر والحكيم الذى كل قلما في مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى ١٩٥٢ . مما إنشاع في الذهن معظم الشباب (على خلاف الحافلة) ان ذلك المشروع الحضارى قد فشل (١) ثم تآكل زيف وخداع كل شعيرات يوليو ١٩٥٢ بعد ان فشحت هزيمة يونيو ١٩٦٧ كل شيء . فتمتدح المراتب الحزينة المغفرة في كل الثلوس حتى الآن ، فضاقت الثقة واليقين في كل شيء بعد ان إنهارت كل الأشياء . وذلك التجربة التاريخية لكل الشعوب ، انه عقب الانهيارات الكبرى فإن التوجه القسيمي التقللي يتفعل الى محاولة محالمة عصور دينية قديمة ، كالتنفس والمجتمع والدولة أفضل من أحوالهم الآن . وكلما ازداد الواقع مرارة وهشوة ، كلما ازدادت محاولات المحالمة والإغتراب الى الماضي المسحوق لزياد هويته الحضارية ومشروعه الحضارى الذى كل سلفا انذاك . وربما كانت هذه الحالة إحدى حالات الجنون الشعبي العلم ، أو إحدى حالات الانتحار الشعبي العلم . إلا انها تظل حالة تعبر عن الإحباط العميق والانهيار وضباب الثقة واليقين في كل شيء . مما كان يقتضى فترات طويلة من العلاج والإصلاح وتصحيح تاريخ ما قبل يوليو ١٩٥٢ لاسترداد الثقة واليقين ، غير انه بدلا من ذلك أصيبت أصابات جديدة فاستمر ميراث نظم يوليو في تهويل الشعب وعزله عن إدارة شئون حياته السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية . فزاد الجوع وثقل الفقر وانعدمت العدالة الاجتماعية وساءت البطالة وحلّى الفساد المال في زعم المحالمة الجدد واعوانهم من المرتزقة والمتكلمين . وانهارت الحياة الدستورية والقانونية وحكمت الديكتاتورية الفردية المفلتة . وثبتت الأخلاق والقيم والدين والإنسان والأسرة والمجتمع ، وأخذت الأرباب والفنون الانسانية الرفيعة . وتضاعفت أزمة الإحباط والانهيار وانهدم الثقة واليقين في كل شيء (٢) وفي وسط هذا الانهيار الحضارى الكبير ، لابد ان يزداد عمق الفراغ الفكرى والحضارى . وفي ضوء ذلك ، فلماذا لا نشجع (في صورة طوبولية محسومة) الرغبة في الحياة كما كانت في العصور الدينية القديمة بهويتها الحضارية التى كانت في ذلك الزمن الماضي .

المستشار / شريف كامل





المصدر : **الرفد**

التاريخ : ٣١ يوليو ١٩٩٢

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات



● لا أحد يكره الأمن والأمان .. لا أحد يكره السلام .. لا أحد يحب أن يعيش وسط الدمار والرعب والخراب .. لا أحد يحب العنف للعنف .. لا أحد يكره الهدوء والسكينة .. لا أحد يحب القتل والدماء ويضيقها على البطاس .. لا أحد يحب زيجات المولودات ويضيقها على زيجات الزيت أو المور .. لا أحد يحب طقات الرصاص ويضيقها على التلح الزطول .. نحن ضد الأتراك بكل صوره .. نحن ضد المسح الذي يصف القوم .. ضد الخنجر الذي يريد أن يث الرويشة .. نحن نكره الأتراك في جميع الاتجاهات .. وجميع الأشكال لرهاب قطاع خاص بمرغبه الأتراك .. ولرهاب قطاع عام بمرغبه النظم الحاكم .. نحن ضد المنحصر لمفوت الفكر أو عقيدة .. أو حتى للثورة !!

● والأتراك بأسفة لا يأتي من أراخ .. لا يعلم المواطن العادي بعد أن يكون قد أنهم طيفا من الثقل بقرتير الحار .. ثم يستيقظ صبحا ليجد نفسه أرهابيا .. الأتراك هو نتاج الحكم للشعوب والتسلط .. والنفس والتزوير .. ماذا نقول عن مواطن ذهب إلى اللجنة الخاصة في القويبية ليجد بموته لأحد المرشحين .. في انتخابات مجلس الشورى ماذا نقول عن هذا المواطن عندما يعلم أن النتيجة الأولى كانت إجراء انتخابات الإعادة بين ٤ مرشحين .. ثم بلغنا هذا المواطن أن النتيجة قد زورت لصالح مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي .. ثم ماذا يقول المواطن عندما لا يجد أحدا له تحرك ليطالب الحق .. ماذا يقول عندما يجد هؤلاء النواب في مجلس الشورى .. ثم يجد أن المجلس على الخاصة بالشهور له بالأملة والفرامة والكفاءة لم يتحرك فيه أمتة ولم يسأل لماذا حدثت هذه الفضيحة في الدائرة الثالثة في القويبية .. لديه !!

● وملا يقول المواطن الذي حرموه من راحته .. نقول فقط راحته .. ثم اقل استجملته .. ماذا يقول المواطن المسكين الذي يصعد إلى طرق الأنفاق فيجد أن هناك من يبلتت به مصر .. عيرى أراد أن يعكن على المصريين فلم يخلق الكراسي .. ومازال مستمرا .. ولم يجد أحدا يروه لأن هذه الكراسيات هي عزبة الأسرة .. يفعل فيها مذبوح له .. قام بخلق الكراسي حتى يقال للمواطن والمها ليسير .. مغيرى كراسي .. لا في التلق ولا في الحكم .. الحزب الوطني فقط لأحد .. انكم تزعمون في المواطن يقول الحق والخل .. ماذا يقول المواطن في دولة كتبت للجمعية الحزبية أسماء فقط .. عندما يشاهد الاستعدادات التي تجري لل مؤتمر السفس للحزب الوطني إنه يضمه كله شقيقه وهو يشترك مؤتمرات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي .. دولة الحزب الواحد .. وعندما يجتمع الحزب الوطني في مؤتمره الذي حلف له كل شيء من أول أجهزة الإعلام حتى سلح الجمعية الاستهلاكية .. يجب أن يحتفلوا بأعلام لنجان الحزب ألا وهو زيادة الوعي الأتراكى لدى المصريين !!

**نواد نواز**





المصدر : الوقف

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رأى

### تقنين العدوان والانتقال

قد يظهر هذا التطبيق بعد أن يكون مجلس الشعب قد وافق على إصدار أسوأ قانون عقابي في تاريخ مصر . وقد كان من المزمع موقف صلبين من قلب القانون :

القلب الأول هو رئيس مجلس الشعب ، وهو استنكف القانون جنوني متحصب ومصاب دراسية مستقلة في الشرعية الجنائية التي اغتالها قانون الإرهاب ، وأما القلب الثاني فهو المستشار وزير العدل والذي كان من قبل رئيساً للمحكمة الدستورية العليا . وعندما استنكر أحد أعضاء مجلس الشورى ماورى في هذا القانون الإرهابي أعلن الوزير بيمسلة أن

الإشرار وحدهم هم الذين يخشون صدور هذا القانون ، وهكذا يتفحص من كان شيخ قضاة مصر شخصياً اللواء ركني بدير ، الذي كان يكره مؤونة إن الإشرار وحدهم هم الذين يخشون إعلان الأحكام العرفية أو مدماً في أن هذين القانونين يؤسسان كيف استطاع حكم عسكري يافس وتعددت القنم . وشيئت لزيلاهم

بالإهاب والإشواء أن يفسد رجال القانون ، وأن يفسد الهيئات القضائية لإصدار القوانين الشددة . واستنكف مستنكر ضوول عام ٧١ أيلحت بعض نصوصه في أسباسب المادة ٧٤ الانقلاب وتعميل الشناتات الدستورية .

فاصبحت الشرعية الدستورية (سواء في نصوصها أو مبرراتها) تقنياً للنظام والقهر .. وقلب القضاء عاجزاً عن توفير أية حماية حقيقية أو جادة لمسيرة الشعب أو حقوق وحريات لوائن ..

وبسبب اختراقات النظام للقضاء والمخابرات الجديدة لإسداءه . وكذلك نتيجة لإصرار النظام على إيمان القضاء بتحدى أحكامه وعدم تنفيذها . تمطلت أتمسكات الدستورية والقضائية .. وإذا

كان هذا هو الوضع في نال أيام دستور ٧١ بصفة شكلية خلال حكم السادات . فإنه بعد انقلابه في ٦ أكتوبر ١٩٨١ وإعلان حالة الطوارئ واستقرارها بقتنديد لعدة مرات لأكثر من عشر سنوات

متصلة . أصبح من الميث الحديث عن ديمقراطية أو شرعية دستورية أو حرية ، أصبح بسيط هو أن قانون الطوارئ أهمي بنصوصه البربرية يبيع للدولة القانون هو نظام الحكم العرفي الذي كان يعطيه الإنجليز في مستعمراتهم ؛ أي أن شعب مصر الذي قام بطورته الرائحة ١٩١٩ ضد الاستعمار الإنجليزي ، والذي

نقل سبعين سنة . يحكمه ابتلاء (عل) نحو مصلحته الفزاة والمستعمرين) ونظام الفتوى استعمرى يصفب سيادة الشعب ، وينتقل خريات لوائن . ويهي عرامة الآلة .. غير أن النظام لا يتكفى بهذا القهر أو الإتهان . وإنما يعتبر قانون الطوارئ الإجراءات غير كاف لواجهة ما يصبه النظام بالإهاب . ويتنوع الأسلوب المستعمرى للحد في أتملة العربية وهو

الفايلة .  
● ويحان الأحكام التفصيلية التي تنتهك الدستور والحريات . فإن مبررات التوسع الشط في القلب عليه هو الذي تقوم الدولة بارتكابه ؛ فإن الفاية المطة من هذا القانون هي حماية الدستور والفرعية والحرية والسلام الاجتماعي من أية دعوة مضادة . بينما الدولة هي التي ترتكب كل صور العدوان هذه

د . محمد مشور





## تختلف .. ولا تختلف مع السيد الرئيس

**بقلم : جمال بدوي**

● السيد الرئيس في حديثه مع اسئلة جاعة الاستكبرية يؤكد ان حملة الاستقرار هي مهمة كل مواطن على ارض مصر .. ويريد من الشعب ان يسلم من ربح الارهاب من اجل استمرار تدفق الاستثمارات وزيادة الانتاج وخلق فرص العمل .. لان الارهاب يمثل الخطر الاكبر .. بل الطامة الكبرى على مصر في حاضرها ومستقبلها .

● حسنا .. ولكن كيف تتحقق هذه المساهمة الشعبية ؟

هذا هو السؤال الذي نود ان يكون موضع اعتبار السيد الرئيس وهو يضع المسئولية في راحة كل مواطن على ارض مصر .. كيف نطلب من المواطن ان يكون له دور ايجابي في ربح الارهاب بينما كل ما يدور حوله لا يوحي باى رغبة في المشاركة الشعبية .. ولم يظهر ما يتم عن عزم الدولة على احترام ارادة الشعب .. كيف يصق المواطن ان له دورا سياسيا وهو يرى للدولة تسير على اساليب القمعية في خداع الناس والاستخفاف بهم .. وفي هذا الوقت المشغول بالفتور تجري انتخابات مجلس الشورى .. وكل مواطن على ارض مصر يعلم ان الهدف من هذا هو شعربها .. ومع ذلك تصدر بيانات رسمية تقول ان الشعب المصرى ادى واجبه الانتخابى (!) هل يمكن بعد هذا الذى يحدث ان يصق احد ان هناك تغييرا او خروجا على الاساليب الحالية التى اكلت بها الشعب طوال اربعين سنة زويا وتزييفا وانتهكت لكرامته .. وكيف توقع استقرارا بينما الدولة والحكومة والمصالحه والحزب الحاكم تفسر على الاسلوب العقيم القديم .. وهل نصف هذا الاصرار بأنه استقرار .. ام استعثار ابرادة المصريين (!)

ان المواطن المصرى الذى يؤمن بالاستقرار وينشده ويتمناه يدرك ان اعلى نفسه الطريق بين الاستقرار والجمود .. الاستقرار يعنى اقامة البناء على قواعد واسعة متينة .. والجمود يعنى بقاء

نحن لا نختلف مع السيد رئيس الجمهورية حول اهمية الاستقرار .. فبدون الاستقرار لن يكون هناك استثمار ولا تنمية ولا تراكيب بين افراد المجتمع المصرى .. والعلاقة بين الاستقرار والتنمية الاقتصادية علاقة حميمة لا يجوز إنكارها ، او التهورين من شأنها ، ولكن الخلاف مع السيد الرئيس يتركز في نقطة جوهرية هي : متطلبات الاستقرار والويلاته ونواحيه .. ونحن نرى ان الاستقرار السليم هو الاساس .. والجوهر .. وهو الدخول الى تحقيق الاستقرار بمقتضى الشامل .. وبدون الاستقرار السليم لن يتحقق استقرار اقتصادى او اجتماعى .. واذا كنا نطلب من المواطن ان يتحمل اعباء الإصلاح الاقتصادى وان يساهم بجهده وعرقه في زيادة الانتاج ، فلا ينبغي ان ننسى ان هذا المواطن كائن سيمى .. كما وصفه ارسطو - له عقل .. وله ارادة مستقلة .. وله صوت انتخبى يجب ان يستخدمه في اختيار من ينوب عنه في البرلمان .. ويجب ان يستخدمه استخدما حرا مائتريا في اختيار الحاكم .. المواطن له حقوق سياسية يجب ان تكون موضع اعتبار واحترام من جانب الدولة حتى يشعر المواطن ان له دورا في ادارة العجلة الوطنية ، وان له صماء تدور بلا وعى او تفكير .. وان صوته الانتخابى ليس ورقة مجردة تستخدمها الدولة في غيبتها لابتلاء هيكل برلمانية .. واذا كانت الدولة مسئولة عن توفير المطالب الاقتصادية الاساسية للمواطنين .. لى مطالبة بنفس الفكر بتوفير الحقوق السياسية لهم .

● تلك هي شروط ومتطلبات الاستقرار .. وبدونها لن يكون عندنا استقرار ، ومستقبل البلاد تتخبط في دوامة الفسق والسلبية والا ميالة .. والارهاب .. وسيظل الشعب متقوقعا داخل ذاته .. يتفرج .. ويتأمل .. ويتنفس .. وكان ما يجرى حوله انما يحدث في بلد غير بدنه .





المصري ويصبح كل الرأيه في مستوى العقيد والرافعي ومعه حسين (١١) وينتظر حتى يحتفل الشعب بوفاته لآخر أسي (١١) ذلك ان المستوى اللقائي من ومطاط وليس له حدود .. ومن الصعب ان نقبض المستوى اللقائي لأي شعب حتى نحكم بإحقيقته في الديمقراطية وليس كل الأوروبيين أو الأمريكيين مثقلين .. أما شروط القضاء على الأمية فهو أكثر تعسفا ولشد مدعاة للباس .. لأن الأمية لم تكن في يوم من الأيام عقبة في طريق الديمقراطية .. فلهذه - وهي من لشد الأم استمسكا بالديمقراطية - لا تزال تعاني من الله الأمية .. ومع ذلك فهي تمارس الديمقراطية بدون تريد أو تكسبات ، ومصر نفسها عرفت ارتفاع نسبة والسياسات والمجلس النيابية رغم ارتفاع نسبة الأمية بين أبنائها .. وأرق بكبير بين الأمية التقليدية والأمية السياسية التي تصيب بعض الفئس حتى لو كانوا يحملون أرقى الشهادات .. الأمية ان تكون عقبة في سبيل الازدهار الديمقراطي .. ولكنها الأمية السياسية التي يجب ان تتصافر الجهود للقضاء عليها عن طريق التربية السياسية .. ومن خلال نهضة ديمقراطية تولفد الخلقين .. وتحرك الصاعدين .. نعم .. نحن في حلجة في قوة شعبية تنتظم كل مواطن يعيش على أرض مصر .. حتى يشعر بذاته .. ويضع يأن له إرادة حرة ، وأن يحولوه عكولة في دستور جديد يناسب ظروف العصر الذي نعيشه .. وبذلك بتحقيق الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي ، وتصبح مصر - كما نتمناها - قامة للأمن والأمان .. ونموذجاً يحتذى لكل شعوب العالم الثالث .

الحال على ما هو عليه .. حتى لو كان (الحال) سيئاً ومنغراً وبغيضاً .. وعندئذ يهتز الاستقرار ويهرب الاستعمار ، وتحدث الطامة الكبرى التي لشكر اليها السيد الرئيس .. وسيفعل شيخ (الطامة) قلما يهدد استقرار مصر طمنا بقيت مصر تحكم بدستور غير عصري لا يناسب المتغيرات العالمية والمحلية .. دستور ينص على النهج الاشتراكي في حين سلوك الدولة يدل على نيد الاشتراكية واتجاه نحو الاقتصاد الحر .. دستور يكسرس التمييز الطبقي .. ويقسم الجماعة السياسية المصرية الى ثلاث وطوائف وفصائل ، بينما العالم ينيد الامتيازات العرقية او الطوعية او الطبقية .. دستور يأفل يد مجلس الشعب عن أبسط حقوقه مثل تعديل الميزانية لو سحب الثقة من الحكومة (١١)

ان التطور الطبيعي للمجتمعات الإنسانية يقضي ان تكون السياسات مواكبة لهذه التطورات التي لا تكف عن التوالف .. فلذا نجحت الديمقراطيات بدرجة ابدى من تطور المجتمع فان المجتمع يتجوزها ، وليس ابل على ذلك من عمليات الإصلاح الاقتصادي التي تتنافس مع روح الدستور الحالي وتعارض نصوصه .. فلماذا لا نعتزف بالواقع .. ولماذا لا تكون حياتنا الدستورية في مستوى حياتنا الواقعية .. ان الشعب المصري يريد الديمقراطية .. ويريد ان يمارسها بفنئتل المعمول به في العالم المتقدم .. فلماذا لا نحترم إرادته .. ولماذا لا نعطيه الحق في بناء دستور عصري يحدد حقوق الشعب ويحدد سلطات الحاكم على ائمس وأضحة جالية لا لئس فيها ولا غموض .

●● إن السيد الرئيس في حوارهِ مع اسفذة جاصمة الاستكدرية ربط بين نمو الديمقراطية وبين المستوى اللقائي للمجتمع .. وقال ان الديمقراطية تتعذر مع قننى الأمية .. فهل نفهم من هذا الكلام ان الفجوة الديمقراطية ستظل قائمة حتى يرتفع المستوى اللقائي للمجتمع ؟؟ وهل نفهم من هذا ان القصور الديمقراطي سيبقى الى حين القضاء على الأمية ؟؟ لو صبح هذا الفهم لكان معناه ان تنتظر مئات السنين حتى يرتفع المستوى اللقائي للمجتمع





## رأى حر

# يجب إلغاء الوضع الشاذ...!

بقلم : أحمد أبو الفتوح

●● [الصح لإيجدى في القضاء على التطرف] هذا هو رأى استاذ في السياسة نشر في جريدة اليوم الفرنسية تعليقا على أحداث الجزائر بعد مقتل الرئيس محمد بوشيف .

●● يقول الأستاذ [الصح يزيد الاقتناع بأن الحكم لإيجدا إلى الإصلاح والتخفيف واقع الحال بل يلجا إلى استعمال القوة البوليسية وشعور الشباب بذلك وهو شبيب فهد الأمل في حاضر يوحى بمستقبل تتحقق خلاله الأمن تجعله يزداد تطرفا] .

●● ويقول [إن التجارب قد أثبتت أن الوضع لم يطلع في القضاء على التطرف في أية دولة من الدول] .

●● ثم يقول [الشباب اليأس الذي لإيجد عملا ولا مستقنا ولا يستطيع أن يتزوج تكون دوافعه للتطرف أكبر من نوايا رجل الأمن الذي عرض نفسه وسلامته للخطر ويقتال لتعرض أيضا أسرته للاختطاف] .

●● ثم يقول [إن تطرف الشباب هو نتيجة للحرمان ويزيد من حدة الدافع إلى التطرف انتشار الفساد والافتراء غير المشروع وهذا الوضع يجعل من المحرومين أعداء للنظام] .

## التغيير

●● ثم يتحدث الأستاذ عن التطرف فيقول [إن فرنسا وإن كثير من دول العالم يوجد متطرفون ولكن الفرق بين المتطرفين في الدول الغربية والجزائر والدول ذات الانتماء للملاحة أن المتطرفين في الدول الغربية يسمون إلى تحقيق مبادئهم عن طريق الانتماء إلى الشعب بالدعاية المستمرة] .

●● ثم يقول : [إن فرنسا حزب الجبهة الوطنية وهو من أشد الأحزاب تطرفا ضد الأجانب وعد اليهود ولكن هذا الحزب لإيجدا أبدا إلى العنف بل يلجا إلى كسب الناس عن طريق النشر في الصحف والجمعيات السياسية التي يعدها وعن طريق مبيعات توابله في الجمعية الوطنية أي مجلس النواب وعن طريق المظاهرات السياسية في لاذعات الراديو والتلفزيون] .

●● هذا هو الحال في الدول الديموقراطية حيث يسمح الدستور بحرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف والتعبير عن الرأي

●● وعندما يشعر الإنسان أنه معبر عن رأيه بطريق السلمية وأنه لن يصيبه اضطهاد أو ضرر إذا يعلن رأيه فإنه لن يفكر في اللجوء إلى العنف .

●● وكل رأى يمكن أن يجب من يختلف معه فيناقشه ويفرض ادعائاته ويشرح للناس حقائق الأمور .

## وكي تكون المناقشة مقبلة

●● لكي تكون المناقشة للرأي المتطرف مقبلة يجب أن تأتي من أشخاص يعلم الناس بجدريهم من المصالح الخاصة وهذا يتقبل الناس حججهم ومنافذاتهم

●● إما في مصر فالأمر بالملفوظ تماما .

(١) الدستور لا يبيح حرية تكوين الأحزاب ويخضع قيام أي حزب للجنة مدعومة بأنها حكومية تعمل بوحى بل ويؤاخذ بالحكم .

(٢) والدستور لا يسمح بحرية إصدار الصحف وهذا لا يستطيع كل صاحب رأى أن ينشر رأيه .

(٣) الذين يفتنون ادعائهم المتطرفين هم رجال السلطة وصحف السلطة وتكتب السلطة هؤلاء مدعياتهم وأرائهم لاتجد القبول لأنها مجموعة بانها في خدمة السلطة .







المصدر : **الرفعة**

التاريخ : ٢٢ من شهر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### لم تكن القوانين تمنع الجرائم

- عندما لم مصر ميول من القوانين احملة للال العلم ... لقانون للعقاب الشديد على مرتكبي جريمة الرشوة .. لقانون من اين لك هذا الخع الإثراء الحرام ... وعقدنا أجهزة مختلفة لرقابة التصرف في المال العام ... نية الأموال العامة ... الرقابة الإدارية ... جهاز المحاسبات المركزي ... أجهزة المخابرات ...
- رغم كل ذلك انتشرت جرائم الرشوة حتى كانت تصبح مباحة بموافقة السلطة .
- ورغم ذلك انتشرت بشكل مفرغ جرائم الإثراء الحرام ولبس العمولات وأصبح الحال وكأن هذه ليست جرائم تستحق العقاب ولكن من الأمور الطبيعية التي لا اعتراض عليها .

### ١١ سنة طوارئ ثم ...

- لقانون الطوارئ من القوانين الثلاثة التي لا تجأ إليها أية حكومة ديموقراطية الا في حالة الحرب بل هناك دول خضعت حروباً دموية ولم تخضع شعوبها لقانون الطوارئ أو للحكام العرفية .
- مصر خضع المصريون فيها لمدة ١١ سنة لقانون الطوارئ الشلا حتى أصبح هذا القانون الذي يعتبر له القوانين الاستثنائية هو بنفسه الحكم قانوناً مستمراً وأصبح الحكم بغيره هو الاستثناء الذي لم يحقق طوال ١١ سنة متوالية .
- قبل أن تدير اخضاع المصريين لقانون الطوارئ أن الفرض من فرضه هو مقاومة الإرهاب واليوم بعد ١١ سنة لم يكن الإرهاب قد انتفخ منه اليوم في أي وقت مضى .
- وعلى كل حال فقد أعزب السيد وزير الداخلية بأن لقانون الطوارئ لم يطلع في مقاومة الإرهاب .

### الأرهاب نما وترعرع

- الإرهاب نما وترعرع في ظل لقانون الطوارئ .
- لماذا ... ١٩
- نعم لماذا ... ١٩
- هذا ملجب البحث عنه ... نعم يجب البحث عن الأسباب التي جعلت قانوناً خطيراً مثل لقانون الطوارئ الذي يمنح السلطة كل السلطات الاستثنائية مما يجعله أبشع القوانين المخالفة للقواعد الديمقراطية لا يطلع في وقت عمليات الإرهاب بل زاد الإرهاب رغم ضلوع السلطة به .
- والبحث عن هذه الأسباب يجب أن يكون صليفاً وعميقاً وصريحاً فلم يجد بجدي إخفاء هذه الأسباب إذ أصبح من الواضح أن التطرف قد شاع بصورة مستهد كل قواعد الأمن و الترابط الوطني وتهدد الأقاليم على الاستمرار وتهدد الأجانب بالفتنة لتسليحة في مصر .
- يقول علماء السياسة والاختصاصيون في دراسة السلوك الشعبي كما يقول الأستاذ الذي نشر أراءه في جريدة الموند الفرنسية معقلاً على أحداث الجزائر إذاً فلم المتطرفون في دولة بوليسية تخضع للقوانين الاستثنائية بأعمال إرهابية يجب على الدولة أن تبحث عن الأسباب التي دفعت إلى التطرف ثم دفعت المتطرفين إلى القيام بتلك الأعمال الإرهابية لأن هذا هو السبيل الوحيد لمقاومة تفشي الإرهاب .

### ليس الإسلام

- الأمر المؤكد أن الإسلام ليس هو المسؤول عن تطرف المتطرفين ولا عن الأعمال الإرهابية واعتقد أنني في غير حاجة إلى شرح مأيود هذا الرأي فكلنا نعرف أن الإسلام هو دين الخير والعدل ونشر للمتطرفين في الخير ودين الاقتناع بغنى هي أحسن .
- إذن ماهي الأسباب ... ١٩





## الأسباب هي

- الأسباب لتحتاج لشرح فطالما كتب الكتاب وكتبت عنها .
- الأسباب تنكشف في أن الحكم من يولية ١٩٥٢ قلب مفهوم الدولة .
- مفهوم الدولة يلقى بأن يكون الحكم للشعب ولخدمة الشعب ...
- وحركة يولية جعلت الحكم للحاكم ولخدمة الحاكم .
- هذا المفهوم القوي قد أوصل مصر إلى حالة مفرقة وكانت يجب أن تكون محل اهتمام الحكم والحكومات .
- الحالة المفرقة هي أن أصبحت في مصر فرقتان فرقة الحكم وفرقة ملايين الحكوميين .
- فرقة الحكم لها كل شيء وفرقة الحكوميين عليها أن توفر المال عن طريق الضرائب والممتلكات واسمى الخدمات لفرقة الحكم لتمتع بكل شيء وتلجج البؤس من أجل رفعية الفئة المحظوظة .

●●●

## حتى في اصلاح الاقتصاد

- حتى إذا ما اضطرت الحكومة إلى الخضوع لأوامر صندوق النقد الدولي لقد طبقت كل القواعد التي تزيد الضغط وابتزاز أموال الحكوميين ولم تحاول ولو أدر الرياء في الميول أن تطبق أي ضابط لتفكك الحكم .
- هذا التصرف المثلل لأبسط قواعد الإصلاح والعدالة هو المخذى ولينتهين المتطرف والأرهاب .
- هذه هي الحقيقة وبدون محاولة الحد من الانفاق على المظاهر والابهة وبدون السعي الجاد والحزم والسريع لزيادة الاستثمارات بصورة ضخمة ومتزايدة هي يجد ملايين الشباب الضائع الضائع أعمالا تفتح له آمل الحياة الطبيعية سبيل الضيق يعيش في ضياع مستمر تدفعه إلى ملهم وحدة الوطن وكل مقومات مصر .

●●●

## لا يوجد من يرحب بالارهاب

- كل مصري مخلص يمتنى استقرار الأوضاع وانتهاء أعمال الارهاب ولاني لاسأل الله أن يهدي الحكم إلى الإصلاح الواسع ... الإصلاح الحقيقي ... الإصلاح الذي ليس وعودا ... أو خيالا ... أو دعايات ... اصلاح يوفر الرزق ويخفف حدة الفلاء وينبئ الإسراف ... والله أرجو أن يمجى بذلك فنار للتطرف خطر دائم ومدمر ... لا يطفئها إلا إلغاء الوضع الشلل الذي جعل مصر لغير ملايين المصريين .











